ثغرات

في جدار الجيش الإسرائيلي



عدنان أبو عامر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي

دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية

تأليف

عدنان أبو عامر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Breaches in the Wall of the Israeli Army:
A Study of the Internal Defects and External Challenges

Author:

‘Adnan Abu ‘Amer

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
2009م – 1430هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-430

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14- 5034، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

الحارث عدلوني

تصميم وإخراج وطباعة

Golden Vision sarl +961 1 362987

الإهداء

إلى رفيقة الدرب وشريكة المسيرة... حباً ووفاء... التي ما فتئت تحاول وتحاول اختطافي من بين أوراقي... إشفاقاً علي ورأفة بي...

أحبائي جميعاً، الذين عشت معهم، وبهم، ولهم، وانشغلت عنهم...

في غمرة إنجازي لهذا الكتاب... أقول لهم "سامحوني"...

عدنان أبو عامر

فهرس المحتويات

المقدمة

شكل الجيش الإسرائيلي منذ نشأته نموذجاً فريداً من نوعه بين الجيوش العسكرية في المنطقة العربية، لاعتبارات وعوامل كثيرة، بنيوية وموضوعية، جعلته يُعدّ الأكثر قوة، والأشد مراساً، والأمضى سلاحاً، لسنوات طويلة خلت، لا سيّما بين عامي 1948-1973. حيث شهدت هذه الفترة زهوة الانتصارات العسكرية الإسرائيلية، خاصة حروب 1948، 1956، 1967، وما تركته من تأثيرات "إيجابية" على صورة الجيش في عيون الإسرائيليين، جعلتهم يضعونه في مرتبة متقدمة في الوعي الجمعي لهم، لدرجة عزّ نظيرها لجيش سواه على مستوى العالم، الأمر الذي رفع مكانته إلى أشبه ما يكون بـ"البقرة المقدسة"، لا يجوز الاقتراب منها بحال من الأحوال.

على صعيد آخر، أسفرت حصيلة عقود طويلة من الانتصارات العسكرية عن تكوين صورة صحبت معها "هالة" لجيش لا يقهر، استطاع إيقاع الهزيمة بعدة جيوش عربية في معركة واحدة، وعلى عدة جبهات، وبالتالي تكونت "الطبيعة الردعية" للجيش الإسرائيلي، مما وفر على الدولة العبرية "مجرد" التفكير بتهديد قادم من هذه الجبهة أو تلك، ومنحها بالضرورة فرصة التفكير "على نار هادئة" في تطوير قدراتها العسكرية، والاهتمام أكثر فأكثر في تحويل جيشها إلى أكبر مؤسسة عسكرية في المنطقة.

ومع ذلك، فلم يكن قدر الجيش الإسرائيلي أن يبقى في "سلم بياني" متصاعد على طريق تحقيق الإنجازات، ليس بالضرورة لنهضة عسكرية واكبت نظيراته من الجيوش العربية، بل لنهوض قوى عسكرية غير نظامية يطلق عليها الخبراء العسكريون "حرب العصابات"، نجحت فيما أخفقت فيه جيوش جرارة تستنزف موازنات المواطن العربي من المحيط إلى الخليج.

وجاء بروز منظمتي حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" على سبيل المثال، لتشكل تحدياً جديداً لم يعتد على مواجهتهما الجيش الإسرائيلي، الذي تدرب وفق أحدث النظم والنظريات العسكرية، وطرح سيلاً من الأسئلة "الملغومة" أمام مختلف الدوائر العسكرية والأمنية، حول ماهية الحلول المقترحة لمختلف التهديدات الماثلة أمامه.

الدراسة التالية تحاول تسليط الضوء على أبرز المخاطر التي أصابت الجيش الإسرائيلي؛

داخلية وخارجية، بنيوية وسلوكية وتأهيلية وأمنية، في ظلّ الأحاديث المتكررة أخيراً في دوائر صنع القرار العسكري الإسرائيلي حول غياب أنموذج "جيش الشعب" الذي تغنى به كبار قادة الدولة العبرية بدءاً بـ"ديفيد بن جوريون" مروراً بـ"موشيه ديان"، وانتهاء بـ"إسحق رابين"...

وربما تأتي أهمية الدراسة في وقت تُجْرِي فيه "إسرائيل" أكبر مناورات عسكرية في تاريخها، ويبدو جيشها متأهباً أكثر من أي وقت مضى لخوض أكثر من حرب على عدة جبهات في آن واحد، في ضوء التقديرات الاستخبارية التي أشارت إلى "تعاظم" التهديدات المحيطة بالدولة، من كل جانب.

أكثر من ذلك، الدراسة بما عادت إليه من مصادر ومراجع باللغة العبرية، حاولت -وآمل أن تكون نجحت- في استحضار شواهد إسرائيلية بحتة من داخل البيت، بعيداً عن محاولات التهوين والتهويل التي تصدر عن بعض الجهات العربية لقدرات الجيش الإسرائيلي.

ولعل أهم ما قد يلاحظه القارئ وهو يقلب صفحات الكتاب، أن هناك صورة "مغايرة" للجيش الإسرائيلي، بعكس الصورة "النمطية"، التي رسمتها له وسائل الإعلام، الأمر الذي كلّف كاتب هذه السطور القيام بمهمات صعبة، وهو يحاول "استبدال" هذه الصورة المصحوبة بـ"هالة" مفتعلة، من خلال لقاءات جمعته مع عدد من الخبراء العسكريين العرب، في ندوات ومقابلات متعددة.

على صعيد آخر، اجتهدت الدراسة في الإحاطة بمختلف الجوانب التسليحية، والبنيوية، والهيكلية، للجيش الإسرائيلي، مستعينة في ذلك بعدد من الفقرات الرقمية، والجداول الإحصائية، التي تعين كثيراً صناع القرار العسكري العربي، دولاً ومنظمات، في التعرف على أبرز نقاط القوة وجوانب الضعف لديه.

جاءت الدراسة في أربعة فصول رئيسة، تضمنت مباحث فرعية تناولت المجالات التالية:

- الفصل الأول جاء للتعريف بمؤسسة الجيش الإسرائيلي، لا سيّما تأسيسه ونشأته، وما قيل بشأن العيوب التي تواكب إقرار موازنته المالية السنوية، إلى جانب المشاكل الحاصلة في مجال التعيينات والترقيات في أجهزته ودوائره.

وفي الوقت الذي عرّف فيه المبحث الثاني بأهم وحدات الجيش وأجهزته الأمنية، فقد

عرج على أبرز الإخفاقات الاستخبارية في حرب لبنان، مستعرضاً أبرز محطات الفشل الأمني في تاريخ الموساد والشاباك وأمان.

- وتطرق المبحث الثالث إلى حجم الجيش وتسليحه مقارنة مع الجيوش المجاورة، خاصة على صعيد القوى البشرية وحجم التجنيد في الجيش، وإصلاح وسائله القتالية وترميمها.
- وتركز الحديث في المبحث الرابع حول تراجع العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، مشيراً إلى أبرز المفاهيم القتالية في الجيش، وإخفاقها أمام المقاومة، وما باتت تمثله التحديات الناجمة عن حروب العصابات، في إشارة واضحة لمصادر القلق في بناء القوة القتالية، وأبرز التحولات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.
- وجاء الفصل الثاني مستعرضاً أبرز الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي، بدءاً بالمفاجأة الصادمة لحرب أكتوبر 1973، وما جرى الحديث بشأنها من انتقادات قاسية شملت مختلف أذرع الجيش.
- وتناول المبحث الثاني التأثيرات السلبية لانتفاضة الحجارة بين عامي 1987-1993، وانتفاضة الأقصى بين عامي 2000-2008، على بنية الجيش الإسرائيلي، وما خبرته "إسرائيل" من دروس مؤلمة خلال هاتين الانتفاضتين، واستطرد في الحديث عن أخطاء التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضتين، وما رافقهما من خسائر إسرائيلية على مختلف الجبهات العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والبشرية.
- وجاء الحديث في المبحث الثالث موسعاً عن الإخفاق العسكري الإسرائيلي أمام حزب الله، آخذاً بعين الاعتبار استعراض أوجه الخلل خلال حرب تموز 2006، إلى جانب توضيح أسباب وقوع الجيش في هذه الإخفاقات العسكرية.
- أما الفصل الثالث، فقد انفرد للحديث عن المخاطر الداخلية التي تحيط بالجيش، بدءاً بتراجعه عن أداء مهامه العسكرية، مروراً بمظاهر التفكك في صفوفه كانتشار ظواهر الانتحار وسرقات الأسلحة وغيرها من المظاهر التي لم يعتد الجيش على معايشتها منذ نشأته، وانتهاء بـ"آفة" رفض الخدمة العسكرية، فضلاً عن ظاهرة "تسييس الجيش وعسكرة السياسة" التي تعصف بالمستويين العسكري والسياسي في "إسرائيل"، وما بات يعرف بالمفاضلة بين "دولة الجيش وجيش الدولة"، مشيراً إلى أبرز النتائج السلبية لهذه الظاهرة على بنية الجيش وأدائه لمهامه العسكرية.

- أخيراً اختار الفصل الرابع الحديث عن التهديدات الخارجية على الجيش، سواء من خلال ما هو آت من تهديد استراتيجي للمقاومة الفلسطينية، وإمكانية تسلحها بإمكانيات قد لا يقوى الجيش على مواجهتها، أو ذلك التهديد القادم من حزب الله، فضلاً عن إمكانية قيام جبهات حربية جديدة، سواء من دول الإقليم العربي والإسلامي، أو من خلال منظمات وقوى عسكرية تسمى في العرف الإسرائيلي "الجهاد العالمي". وقد أفرد الفصل مبحثاً خاصاً للحديث عن تراجع قوة الردع الإسرائيلي، بفعل تواصل المواجهات العسكرية التي خاضها الجيش، ولم يتمكن من إحراز الحسم فيها، فضلاً عن التخوف الكامن من خطورة تراجع المساعدات الأمريكية، وما قد يسفر ذلك عن تراجع "الدور الوظيفي" لـ"إسرائيل" بالنسبة للولايات المتحدة، واختتمت الدراسة بعدد من الملاحق الإحصائية والصور التوضيحية.

ختاماً، أود الإشارة إلى أن النسبة الكبيرة من مراجع الدراسة جاءت باللغة العبرية، للعودة إلى الإسرائيليين أنفسهم في التعريف بأبرز ما يحيط بجيشهم من تراجعات وانكسارات، متخذاً في ذلك المنهج العلمي التحليلي، وأحياناً المقارنات التي تقرب الصورة المطلوبة لواقع الجيش الإسرائيلي حسب ما تقتضيه الحاجة، فضلاً عن التعريف بأهم القادة والجنرالات من خلال إيراد سير ذاتية مختصرة لهم في هوامش الكتاب.

في الختام، أرجو أن تكون هذه الدراسة قد خرجت في أبهى حلة، وأفضل مضمون، فإن تمكنت من ذلك فهو توفيق الله أولاً، ورضا الوالدين ثانياً، وإن شاب الدراسة بعضاً من عدم الوضوح، وصعوبة الوصول إلى المعلومة وتوصيلها، فهو طبع البشر في النقص وعدم الكمال.

عدنان عبد الرحمن أبو عامر

غزة - فلسطين

آب/ أغسطس 2008

المحرر

الفصل الأول

تعريف بمؤسسة الجيش الإسرائيلي

تعريف بمؤسسة الجيش الإسرائيلي

المبحث الأول: نشأة الجيش الإسرائيلي وتأسيسه:

أولاً: إقامة الجيش الإسرائيلي:

الجيش الإسرائيلي هو الجهة المركزية المسؤولة عن المحافظة على الأمن في "إسرائيل"، ويعدّ أحد الجيوش الأكثر تطوراً في العالم، ويستخدم وسائل قتالية من إنتاج الولايات المتحدة و"إسرائيل".

وقد تأسس الجيش فور الإعلان الرسمي عن قيام دولة "إسرائيل" عام 1948، وقام على أنقاض المنظمات الصهيونية المسلحة، والكتيبة اليهودية التي حاربت في الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء، المعروفة بـ"الهاغاناه" Haganah [1]، وعصابات الأرغون Irgun [2]،

---

[1] لا توجد منظمة عسكرية صهيونية أدت لـ "إسرائيل" خدمات أكثر مما قدمته الهاغاناه، ويكفي أنها وصلت إلى حدٍّ من التنظيم والتسليح جعلها النواة الأولى للجيش الإسرائيلي بعد إعلان قيام الدولة، وعندما اقترب موعد إعلانها بلغت الهاغاناه حدّاً من التنظيم والتسليح والإعداد سمح لها بأن تتحول إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي"، وهذا ما فعله بن جوريون، رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع آنذاك، فقد أصدر قراراً حلّ بموجبه الإطار التنظيمي للهاغاناه وغيرها من المنظمات العسكرية الصهيونية، وحولها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، وشغل عدد كبير من ضباطها مناصب قيادية داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

[2] اسمها العبري الكامل "إرغون تسفآي لئومي بآرتس يسرائيل" وتعني: المنظمة العسكرية القومية في أرض "إسرائيل"، تأسست سنة 1931، زعيمها الروحي فلاديمير غابوتنسكي Vladimir Zhabotinsky، وكان القائد الأول للمنظمة روبرت بيتكر Robert Bitker وخلفه موشيه روزنبرغ Moshe Rosenberg ثم ديفيد رزيئيل David Raziel، وشعارها رسم ليد تمسك بندقية فوق خريطة فلسطين على ضفتي نهر الأردن، وكتب عليها بحروف كبيرة "راك كاخ" وتعني "هكذا فقط". ورفضت المنظمة قبول مبدأ ضبط النفس والملاينة مع الإنجليز والعرب، ورفضوا قبول زعامة التجمعات الاستيطانية ومؤسسات المنظمة الصهيونية، ونفذ أعضاؤها سلسلة من العمليات ضدّ العرب في عدة مناطق، وصعّدت من عملياتها ضدّ الإنجليز عندما لم تُغيّر بريطانيا من سياستها بالحدّ من شراء الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات عليها، والحدّ من أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وازدادت حدّة عملياتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونفذت العصابة مذبحة دير ياسين وذهب ضحيتها أكثر من 200 من أهالي البلدة المسالمين، وشاركت في معارك 1948 واندمج جنودها مع الهاغاناه، وصدر قرار نهائي بحلّ منظمة الإيتسل Etzel، وأعلن عن تأسيس حزب حيروت Herut Movement بدلاً من إيتسل.

وشتيرن Stern Gang [3].

ومـع إقامـة الجيـش، تـمّ تفكيـك عصابـات البالمـاخ Palmach [4]، وإخضاعهـا لقيادتـه؛ حيـث قـررت الحكومـة المؤقتـة إقامتـه، ووقـع رئيسـها آنـذاك ديفيـد بـن جوريـون David Ben-Gurion [5] عـلى أمـر قانـون تشـكيل الجيـش بتاريـخ 1948/5/26، وفي نهايـة الشـهر أعلـن الأمـر

[3] منظمة شتيرن، وتعرف باسم المحاربون من أجل حرية "إسرائيل"، واحدة من أكثر المنظمات الصهيونية خطورة وشهرة، وارتبط اسمها باغتيال الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط اللورد موين Lord Moyne، ونسف سرايا يافا، والاشتراك في اغتيال الكونت برنادوت Count Bernadotte، وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية فيما بعد أن الخدمة العسكرية في صفوف شتيرن خاضعة للتقاعد، فصرفت لجميع الذين خدموا فيها رواتب التقاعد المستحقة لهم ومنحت بعضهم وسام محاربي الدولة، ثم ذابت المنظمة داخل الجيش الإسرائيلي بمرور السنين.

[4] البالماخ منظمة صهيونية عسكرية لعبت، عن طريق عمليات نسف خطوط السكك الحديد والغارات الخاطفة على القرى الفلسطينية، دوراً مهماً في طريق إقامة "إسرائيل"، قبل أن يدمجها بن جوريون ضمن قوات الجيش، والبالماخ كلمة عبرية مكونة من مقطعين هما "بلوغوت ماهاتزو" وتعني "جند العاصفة"، وهي تنظيم عسكري مكون من تسع فرق، تلقى أفرادها تدريبات شاقة على أعمال النسف والتخريب والهجوم الصاعق لترويع السكان الفلسطينيين وإجبارهم على مغادرة مدنهم وقراهم، والقيام بأعمال ضدّ قوات الانتداب البريطاني إذا وقفت عقبة أمام تحقيق المطامع الصهيونية في فلسطين.

[5] ديفيد بن جوريون، أول وزير دفاع ورئيس حكومة إسرائيلية، من مؤسسي حزب ماباي Mapai وزعمائه طيلة وجوده، انتخب رئيساً للإدارة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الـ 19 لعام 1935، ورئيساً للوكالة اليهودية في القدس، وخاض صراعات عنيفة ضدّ الشيوعيين والتصحيحيين، وصاحب السلطة القوية في الهاغاناه حتى سنة 1931، ومَثُل أمام لجان التحقيق البريطانية والدولية التي وصلت فلسطين لتقصّي الأوضاع والأحوال فيها، خاصة ما له علاقة بالصراع الصهيوني - العربي، ولجأ لتنظيم سريع ومكثف لهجرة اليهود إلى فلسطين دون تصاريح رسمية من الحكومة البريطانية المنتدبة، وسعى لإقامة مستوطنات في المناطق التي مُنِع اليهود من الوصول إليها، ووضع بنفسه نصّ إعلان استقلال "إسرائيل" وأعلن قيامها في 1948/5/14، وحينها دخلت في حرب مع العرب، تمكنت خلالها من تحقيق سلسلة من الانتصارات العسكرية على الجيوش العربية، ووسعت من رقعة المناطق التي أصبحت تحت نفوذها.

في أثناء توليه وزارة الدفاع قام بتفكيك العصابات الصهيونية، وأعلن عن إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي، كما اهتم بتنظيم هجرات يهودية واسعة من كل مناطق التواجد اليهودي لبناء دولة يهودية في فلسطين، وعلى أشلاء الشعب الفلسطيني الذي تعرض للتهجير والتشتيت، وعمل من أجل التوصل إلى الهدنة مع الدول العربية، على الأخص المحيطة بـ"إسرائيل"، ودخل الكنيست خمس مرات من الكنيست الأول وحتى الخامس، وأظهر خطاً سياسياً متشدداً مع الدول العربية، ورفض الانسحاب من الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" وكانت خارج حدود قرار التقسيم، واتبع خطاً سياسياً متشدداً في مجـال منع العرب الفلسطينيين مـن العـودة لديارهم، وعـارض تدويـل القدس، وخاض العدوان الثلاثي على مصر بجانب بريطانيا وفرنسا.=

بقيام وتشكيل جيش الدفاع الإسرائيلي[6].

واختصار الاسم بالعبرية "تساهال" يعني "تسافا هاغاناه ليسرائيل"، ويعني بالعربية "جيش الدفاع الإسرائيلي"، وأصدر الكنيست Knesset سنة 1976 قانوناً أساسياً عرّف فيه جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه "هو جيش الدولة، وخاضع لإمرة الحكومة". ويفرض الأمر السابق والقانون الأساسي أن التجنيد للجيش إجباري، ويقضي أن يضمّ الجيش في هيئته كل القوات المسلحة؛ البرية والجوية والبحرية، وأن وزير الدفاع هو المسؤول الأول عن الجيش وقواته بتكليف من الحكومة، أما رئيس هيئة الأركان العامة فهو خاضع لسلطة الوزير، وهو بمثابة القيادة العليا للجيش[7].

يقوم المبنى العام للجيش الإسرائيلي على أربعة أُسس على النحو التالي:

1. نواة صغيرة من الجنود الدائمين في الخدمة، يشكلون الهيكل القيادي العام، وتقوم بمهام تدريب المجندين للخدمة الإجبارية، والإشراف على كل التجهيزات والخدمات الفنية التي يحتاجها الجيش.
2. الجيش النظامي، يتجند فيه كل الشباب والفتيات عند بلوغهم السن القانوني للتجند.
3. جنود الاحتياط، الذين يُستدعون بين الفينة والأخرى بموجب أيام محددة سنوياً،

= على الصعيد الداخلي، أظهر بن جوريون اهتماماً بالغاً في إزالة التنوع بين اليهود، والسعي لإيجاد مجتمع موحّد الصفات والمكونات، ونادى بالحفاظ على الوضع القائم بين المتدينين والعلمانيين، وكان من بين المؤيدين لبقاء الحكم العسكري مفروضاً على العرب في "إسرائيل"، ونتيجة لتوالي الصراعات الداخلية في حزبه "ماباي"، خصوصاً اصطدامه مع القيادة القديمة للحزب ودعوته لإدخال دماء جديدة إليه بواسطة انضمام شباب، فإنه استقال من الحكومة.

أظهر قدرة تنظيمية كبيرة، بجانب شخصيته الكاريزماتية، وقدرة على التحليل واتخاذ القرارات، لم يألُ جهداً في خوض نقاشات حادة للغاية مما سبب له عداوات داخل حزبه وخارجه، ولا شكّ أنه ترك بصماته على تشكيل الثقافة السياسية الإسرائيلية في العقد الأول من قيام الدولة، توفي سنة 1973، وأُطلق اسمه على مطار اللد وعلى شوارع ومؤسسات كثيرة، كجامعة بن جوريون في النقب.

[6] ديفيد بن جوريون، الجيش والأمن (تل أبيب: دار معرخوت، 1955)، ص 78.

[7] Uri Ben Eliezer, The Making Of Israeli Militarism (Bloomington: Indiana University Press, 1998), p. 76.

للقيام بتدريبات متنوعة من منطلق الاستعداد الدائم والمتواصل لحالة حرب ممكنة الوقوع.

4. سلسلة التحصينات الدفاعية على طول الحدود بين "إسرائيل" وجاراتها الدول العربية.

ويعتمد الجيش في فكره العسكري على أساس الدفاع عن حدود "إسرائيل"، ونقل المعركة مع العدو إلى خارج حدودها، بتنفيذ هجوم على قوات العدو في أراضيه، واعتماده على معلومات استخبارية واسعة النطاق يستفيد منها في بناء تحركاته، وتسلحه بالأسلحة التي يجب أن تتفوق على أسلحة العدو.

ويحظى الجيش بمكانة مرموقة لدى الجمهور الإسرائيلي، بدليل أن معظم الضباط والجنرالات الذين ينهون خدمتهم العسكرية، ينخرطون في مجالات الحياة المدنية العامة، كالسياسة والاقتصاد والإدارة في قطاعات مختلفة، ومن قادة الجيش من أصبح رئيساً للوزراء مثل إسحق رابين Yitzhak Rabin، ومنهم من أصبح رئيساً للدولة مثل عيزر وايزمان Ezer Weizman [8]، وغيرهم من الوزراء ومديري الشركات الحكومية وشركات

---

[8] عيزر وايزمان: الرئيس السابق لـ"إسرائيل"، وأحد أكبر جنرالاتها العسكريين، بدأ حياته مؤمناً بأرض "إسرائيل" الكاملة، وأنهاها معترفاً بأن للقوة العسكرية حدوداً، وأن لا خيار آخر سوى تحقيق السلام مع العرب، وهو أحد أكثر الشخصيات السياسية المتعددة الألوان التي حظيت بشعبية غير مسبوقة، خصوصاً في سنوات جلوسه على كرسي رئيس الدولة حين رفض أن يكون مجرد موقع رمزي يستقبل السفراء ويتحدث فقط في القضايا محطّ الإجماع، فلم يتردد في اتخاذ مواقف سياسية في قضايا مثار خلاف، ما لم يعجب صناع القرار، وعُرفت عنه سلاطة لسانه وتهوره في عدد من التصريحات، فوقع في زلات بحقّ شرائح مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، اعتذر عن بعضها ودافع عن الأخرى، كان عضواً فاعلاً في إيتسل والبالماخ مؤمناً بقيمة القوة العسكرية وبتفوق سلاح الجو، وهو أول طيار إسرائيلي تدرب في معهد سلاح الجو الملكي البريطاني، وصاحب توجهات توسعية ومن دعاة "أرض إسرائيل الكبرى"، ومن أبرز مؤسسي سلاح الجو الذي ذاع صيته بعد حرب سنة 1967 في أعقاب تدميره سلاح الجو المصري، مع التذكير بأنه كان من كبار محرضي رئيس الحكومة ليفي أشكول Levi Eshkol على شنها مهدداً بالتنازل عن رتبته العسكرية إذا لم يفعل!.

مع اعتزاله الحياة العسكرية انضم إلى حزب حيروت بزعامة مناحيم بيجن Menachem Begin فقاده لصعود الحزب إلى سدة الحكم سنة 1977 ليتسلم وزارة الحرب ويشرف بعد عام على عملية الليطاني في لبنان، وهو من أشد المتحمسين لمبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات فجمعت بينهما علاقات صداقة شخصية فناداه الأخير باسمه الشخصي المحبب "عزرا"، وسنة 1980 اختلف مع بيجن حول تباطئه في منح حكم ذاتي =

القطاع الخاص، إضافة للسفراء والقناصل والمبعوثين السياسيين، وهكذا نجد أن عسكرة النظام المدني في "إسرائيل" ملموسة من خلال الطواقم الخدماتية وغيرها، بسبب التعيينات المبنية على أساس الخدمة العسكرية أولاً.

وتقوم الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع وزارة الدفاع بوضع ميزانية الجيش؛ بحيث تعتمد في أساسها على دعم الحكومة نفسها، وعلى المساعدات الهائلة التي يحصل عليها الجيش من الولايات المتحدة، مالاً أو سلاحاً، وتشكل الميزانية الأمنية جزءاً كبيراً من مجمل ميزانية الدولة، قد يصل لأكثر من 40 % من المجمل، مما يُشكل عبئاً على كاهل الإسرائيليين، خاصة بعد قيام الجيش بتنفيذ عمليات حربية، في الداخل والخارج[9].

ويتزود الجيش الإسرائيلي بالسلاح من الولايات المتحدة الأمريكية في الأساس، إضافة إلى مزودين آخرين في أوروبا، وتقوم الصناعات العسكرية بتزويد الجيش بالسلاح والمعدات الحربية المتنوعة، كما يقوم الجيش بالتدريبات العسكرية الفردية، والمناورات المشتركة مع جيوش أخرى كالجيشين التركي أو الأمريكي.

وقد خاض الجيش الإسرائيلي حروباً كثيرة ضدّ الدول العربية المحيطة، كالأردن وسورية ومصر ولبنان، ونفذ عمليات عدوانية ضدّ العراق، وضدّ المخيمات الفلسطينية في لبنان والأردن، وحقق انتصارات في عدة حروب أهمها حربي 1948 و1967، أما بقية الحروب فلم يكن حظه وافراً، خاصة حرب أكتوبر 1973، حيث مُني بهزيمة مؤلمة على الجبهتين المصرية والسورية.

وعلى صعيد تورطه في لبنان؛ فقد تمكنت المقاومة اللبنانية، ممثلة بحزب الله، بعد مضي 18 عاماً من إلحاق هزيمة به، مما أدى لانسحابه من لبنان منتصف عام 2000، وكذا الأمر

= للفلسطينيين، فغادر الحكومة وتنحى جانباً قبل أن يقيم حزباً جديداً لم يكتب له النجاح الكبير، فانخرط في حزب العمل وعُيِّن وزيراً، وكان أول الداعين إلى التقاء قادة منظمة التحرير فدفع لقاء ذلك التخلي الاضطراري عن عضوية المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية برئاسة إسحق شامير Yitzhak Shamir، في الأعوام 1993-2000 شغل منصب رئيس الدولة رافضاً اتباع مسلكية رسمية أو التنازل عن التعبير عن رأيه الشخصي، ويعدّ واحداً من أكبر ثلاث شخصيات في تاريخ "إسرائيل" بعد مناحيم بيجن وإسحق رابين.

[9] للاطلاع على الجذور التاريخية لنشأة الجيش:

Georges R. Tamarin, The Israeli Dilemma: Essays on a Warfare State (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1973), p. 78.

مع المقاومة الفلسطينية التي دفعته -ضمن أسباب أخرى- للانسحاب من قطاع غزة خريف 2005.

ويعدّ الجيش الإسرائيلي جزءاً من جهاز "أمن الدولة" إلى جانب الشرطة، وأجهزة المخابرات، وجهاز أمن القيادات، والحرس المدني، ويكوّن مع وزارة الدفاع ما يعرف باسم "المؤسسة العسكرية" التي يشرف عليها وزير الدفاع، الشخصية الأساسية في الحكومة، وفي بعض الأحيان يصبح رئيسها.

ويقوم رئيس هيئة الأركان العامة بترؤس هيئة مكونة من خمس قيادات: قيادات ميدانية في ألوية الشمال والوسط والجنوب، وسلاحا الجو والبحر، وقيادة الجيوش البرية، وفرق عسكرية متخصصة في قطاعات عسكرية محددة في تركيبتها، ومهامها الملقاة على عاتقها لتنفيذها[10].

إن هيئة الأركان العامة، المعروفة بـ"رمات كال"، تمثل المستوى القيادي الأعلى في الجيش، وهي تسيطر على جميع الأذرع العسكرية وأقسام الجيش، ورئيسها يأتمر بقرارات الحكومة، ويخضع لوزير الدفاع مباشرة، ويحمل رتبة جنرال، ويعين اعتماداً على توصيات رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ويشغل منصبه لمدّة ثلاثة أعوام، تمدَّد عادة بسنة أخرى[11].

وتتكون بنية الجيش وهيكليته من القيادة العليا المؤلفة من هيئة الأركان العامة، ومجلس هيئة الأركان، ورئيس الهيئة. وتنقسم الهيئة للشعب التالية: الأركان العامة، والاستخبارات العسكرية، والتخطيط، والمستودعات، والطاقة البشرية، وهناك قيادات المناطق العسكرية، وقيادات الأسلحة البرية والجوية والبحرية[12].

وتتحمل شعبة الطاقة البشرية مسؤولية التخطيط وتوجيهه، كونها ملزمة بالانضمام للخدمة العسكرية الإلزامية حتى تركها الخدمة الاحتياطية والخدمة في الدفاع المدني، كما

---

[10] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، الجزء (ج) 2، ص 139.

[11] Bernard Reich and Gershon Kieval, *Israeli National Security Policy* (New York: Greenwood Press, 1988), p. 84.

[12] Georges R.Tamarin, *op. cit.*, p. 97.

تتحمل مسؤولية انضباط الجندي كفرد، وتثقيفه وتحديد امتيازاته وواجباته، ويرأس هذه الشعبة ضابط برتبة لواء، ويتولى تنسيقها وتوجيهها كل من: ضابط التثقيف الرئيسي، وقائدة سلاح النساء، وقائد الشرطة العسكرية، وضابط الصحة الرئيسي، وقيادة الجدناع[13]، والحاخامية العسكرية، والمدعي العام العسكري. وفي هذه الشعبة أربع هيئات تنفيذية رئيسية: قاعدة استيعاب وتصنيف، وسلاح شؤون الأفراد، وإدارة الملاك، وإدارة المدفوعات.

وفور إقامته، خاض الجيش الإسرائيلي حرباً ضارية أمام المقاومين العرب خلال حرب عام 1948، ونظم صفوفه خلالها، في حين تمّ إخضاع باقي الوحدات اليهودية المحاربة المختلفة لقيادة عسكرية واحدة، وخلال فترة وقف إطلاق النار الأول بدأ التزود بالسلاح الثقيل والذخيرة، الذي وصل بالأساس من تشيكوسلوفاكيا، وبدعم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[14].

ومع نهاية الحرب، كان الجيش مجهزاً ومنظماً بشكل كبير، لكنه بقي بعيداً عن أن يكون جيشاً مهنياً ومتخصصاً؛ حيث بدأت المهنية والتخصص في الجيش بصورة عملية وميدانية خلال حقبة الخمسينيات. وخلال الحرب التي دارت بين "إسرائيل" ومصر عام 1956، كان الجيش منظماً ومجهزاً بما يشبه الجيوش الغربية، بما في ذلك البنادق الخاصة لسلاح المشاة، والطائرات الحربية المطورة والدبابات[15].

وضمّ الجيش الإسرائيلي منذ بداية تأسيسه عدة أفرع، منها:

1. سلاح المشاة، وتشكل من الكتائب التابعة للعصابات الصهيونية.
2. سلاح الهندسة، أقيم عام 1947.

---

[13] اختصار لكلمتي "جدودي نوعار" التي تعني "كتائب الشبيبة"، تأسست سنة 1936 في أعقاب اندلاع الثورة العربية الفلسطينية، لدعم الهاغاناه وتشكلت من الشبيبة اليهودية بين 14 و17 عاماً، وأُوكلت إليها مهام محددة كإجراء الاتصالات ونقل المعلومات اللازمة للهاغاناه، وبقي الجدناع كتيبة داخل الجيش الإسرائيلي، واهتم القيِّمون عليه بتدريب الشبيبة على استعمال الأسلحة الخفيفة والتدريبات الميدانية كخطوة في التحضير للانخراط في الخدمة العسكرية الإجبارية، وأقامت قيادتها معسكرات لها في عدة مواقع تجري فيها التدريبات، أسوة بما يقوم به الجيش النظامي.

[14] إلياس شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً** (دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002)، ج 2، ص 514.

[15] Yigal Allon, *The Making of Israel's Army* (New York: Universe Books, 1970), p. 154.

3. سلاح المدرعات، الذي ضمّ اللواءين السابع والثامن، وتخصص في تشغيل المدرعات.

4. سلاح المدفعية.

5. سلاح الجو.

6. سلاح الاستخبارات، الذي واصل طريق الاستخبارات التابع للهاغاناه المشهور باسم "شاي" SHAI [16].

ويوجد في الجيش ذراعان فقط، هما: ذراع الجو والفضاء ويضمّ قوات الصواريخ المضادة للطائرات، والذراع البحري. أما القوات البرية فما زالت غير مُقدَّرة كذراع، ولذلك من الناحية العملية يخضعون مباشرة لرئيس هيئة الأركان، الذي يخطط لتجميع القوات البرية تحت اسم "الذراع البري" بقيادة مستقلة له، تتمتع بصلاحيات إضافية وتتحول إلى ذراع بكل ما تعني الكلمة.

وحالياً ما تزال القوات البرية في إجراءات تحولها لذراع بري، وتضمّ "قيادة الذراع لبُنية القوات البرية" سلاح المشاة والمدرعات والهندسة الهجومية "هندسة المعارك"، والمدفعية، والاستخبارات الميدانية[17].

كما ضمّ الجيش الإسرائيلي الأقسام التالية:

1. قسم هيئة الأركان العامة "مَتْكال" Sayeret MATKAL.

2. قسم التخطيط العسكري "أماتس".

3. قسم الاستخبارات العسكرية "أمان"

Directorate of Military Intelligence (Aman).

4. قسم التخطيط "أغات".

5. قسم الاتصالات.

6. القسم اللوجستي والطب "إلرام"، وسمي سابقاً القسم التكنولوجي اللوجستي "أتال".

---

[16] رياض الأشقر، **قيادة الجيش الإسرائيلي 1960-1981** (بيروت: مؤسسة الدراسـات الفلسطينية، 1981)، ص 15.

[17] إلياس شوفاني، **مرجع سابق**، ص 508.

7. قسم الموارد البشرية "أماش"، وسمي سابقا قسم القوى البشرية "أكا".

وهناك أقسام إضافية كالنيابة العسكرية العامة، ومنسق العمليات في المناطق، والمستشار المالي لرئيس هيئة الأركان، والضابط الاحتياطي الرئيسي، و"الربانوت" العسكرية "الحاخامية" المتخصصة في المجالات الدينية، والكليات العسكرية[18].

ويضمّ الجيش الإسرائيلي أربع قيادات واسعة وهي:

1. قيادة الشمال: المسؤولة عن هضبة الجولان، والجليل والحدود مع سورية ولبنان.
2. قيادة الوسط: المسؤولة عن القدس المحتلة والمناطق السفلية -المنطقة الجغرافية الممتدة من جبال الضفة الغربية حتى ساحل البحر، ويأتي اسمها "المنطقة السفلية" من مكانتها الجغرافية، مقارنة بالمناطق التي تحدها وهي جبلية- وشمال الضفة الغربية، والحدود مع الأردن من المثلث الحدودي الشمالي وحتى البحر الميت.
3. قيادة الجنوب: المسؤولة عن النقب، وإيلات، والحدود مع الأردن -من البحر الميت حتى إيلات- والحدود مع مصر وقطاع غزة.
4. قيادة الجبهة الداخلية: المسؤولة عن الدفاع عن الجبهة الداخلية والإسرائيليين[19]. وقد طرأ تغيير آخر في مفاهيم الجيش يكمن في نقل المسؤولية عن الجبهة الداخلية إلى وزارة الأمن الداخلي، أي الشرطة، وفي سياق أبحاث داخلية أجرتها المؤسسة العسكرية، رفضت هيئة الأركان فكرة تقليص عدد المناطق العسكرية من ثلاثة، الشمالية والمركزية والجنوبية، إلى منطقتين، حيث تبلغ ميزانية شعبة الجبهة الداخلية نحو 120 مليون شيكل سنوياً، ويقدر الجيش أن وزارة الأمن غير مستعدة وغير مهتمة بنقل الجبهة الداخلية إلى نطاق مسؤوليتها[20].

---

[18] Edward Luttwak and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (California: Allen Lane Books, 1975), p. 90.

[19] رياض الأشقر، **قيادة الجيش الإسرائيلي** 1960-1981، ص 43.

[20] بسام العسلي، **جيش العدوان الصهيوني** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979)، ص 111.

وهناك شعبة العمليات في الجيش، الخاضعة لإشراف هيئة الأركان العامة، ومن أبرز مهامها:

1. تولي مسؤولية هيئة الأركان في تجهيز الجيش الإسرائيلي للحرب ولحالات الطوارئ والحالات الأمنية الخاصة، أي القيام بتنسيق وتنظيم مخططات حربية متنوعة.
2. تطبيق الرؤية الأمنية القومية الإسرائيلية على أرض الواقع، أي ميدانياً.
3. التنسيق بين أذرع الجيش المختلفة، وبلورة توصيات الجيش الإسرائيلي بالنسبة للعمليات لعرضها على المستوى السياسي لنيل موافقته.
4. التنسيق بين أسلحة الجو والبر والبحر في كل ما له علاقة بتنفيذ العمليات المشتركة.

وتتكون شعبة العمليات في الجيش من: لواء العمليات، ولواء الوسائل الخاصة، ووحدة المتحدث الرسمي باسم الجيش، ودائرة المعرفة والإرشاد، ودائرة الأمان.

ثانياً: عيوب إقرار الموازنة العسكرية للجيش:

للتعرف على الطريقة التي يسلكها الجيش الإسرائيلي في الحصول على ميزانيته وزيادتها، يدخل جلسة الحكومة وفد مكون من 20 ضابطاً من المستوى الرفيع، مزودين بأجهزة حواسيب محمولة متطورة، ويعرضون على الحكومة تقديرات استخبارية مخيفة، ويستخدمون لوحاً للعرض فيه أسهم حمراء، موجهة مباشرة إلى قلب "إسرائيل": من إيران، وسورية، ولبنان، والأراضي الفلسطينية؛ فيصاب الوزراء بالخوف والهلع، ويتنهد رئيس الحكومة ويخضع، لأن الحياة أهم من "جودة" الحياة. ويوجد لهذا العرض الكبير أمام الحكومة مرحلة سابقة، وهي إعداد الرأي العام، وفي هذه المرحلة يشارك عدد من الصحفيين، فينشرون أنباء مختلقة تحتل عناوين ضخمة، وفي هذه السنة تحديداً نشرت أنباء عن إيران التي انتهت من تسليح حزب الله الجديد، وعن الحرب المتوقعة[21].

وجرت العادة، عشية تحديد ميزانية الدولة بصورة سنوية، أن يكون النقاش الدائر

[21] نحميا شترسلر، يوجد مال... للجيش الإسرائيلي فقط، جريدة **هآرتس**، 2006/12/21.

بين الأجهزة والدوائر المختلفة على هيئة صراع على "توزيع الكعكة"؛ حيث تُوَجَّه للجيش اتهامات من جهات مختلفة بالتبذير في صرف الأموال، خاصة في جانب القوى البشرية، والصرف على رواتب الجيش النظامي، وشروط العمل، والامتيازات التي يحصل عليها الضباط، وكبار الجنرالات، وعدم النجاعة في الجانب التنظيمي والإداري في الجيش، مما يعدّ سبباً في التبذير.

الغريب في الأمر أن الكنيست ليس من صلاحياته البحث في ميزانية الأمن، ولا اللجان البرلمانية[22]، كلجنتي المالية، والخارجية والأمن، وفي كل عام يتمّ إقامة لجنة مقلصة جداً من خمسة أو ستة نواب من أصل 120 نائباً للبحث في الميزانية، وعادة تتبنى هذه اللجنة مطالب الجيش بزيادة ميزانيته[23].

وبلغت قيمة ميزانية الأمن للعام الجاري 48 مليار شيكل، أي ما يعادل 12 مليار دولار، تساوي 16 % من الموازنة العامة للدولة، وتضمّ كل مركبات الأمن في الوزارات والمؤسسات الحكومية، خاصة الأجهزة الإستخباراتية، ووزارة الأمن الداخلي كالشرطة وما يرتبط بها، والصرف على الاستيطان في الضفة الغربية وهضبة الجولان المحتلة، وبالتالي فإن تكلفة الأمن في "إسرائيل" تستهلك 30% من ميزانية الدولة[24].

علماً بأن الميزانية العسكرية الإسرائيلية كبيرة جداً بالمقارنة مع ميزانيات مشابهة في دول العالم، وتساوي ميزانيات دول غنية مثل كندا وأستراليا، وعلى مستوى الشرق الأوسط تساوي ميزانية تركيا التي تبلغ مساحتها وعدد سكانها أضعاف مساحة وسكان "إسرائيل"، لكنها ميزانية أقل من ميزانية السعودية، وأعلى من مصر وإيران، وفي حين تساوي الميزانية العسكرية للجيش وباقي الأذرع الأمنية 8% من الناتج القومي، تنخفض

[22] هناك أربعة أنواع من اللجان في الكنيست: اللجان الدائمة التي يبلغ عددها 12 وتضم: لجنة الكنيست، والمالية، والشؤون الاقتصادية، والخارجية والأمن، والداخلية وشؤون البيئة، والدستور والقانون والقضاء، والهجرة والاستيعاب، والمعارف والثقافة، والعمل والرفاه، وشؤون مراقبة الدولة، وتعزيز مكانة المرأة، وشؤون الأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وهناك اللجان المشكلة لموضوع معين وتقوم بنشاطاتها كاللجان الدائمة إلا أن فترة ولايتها محددة، وهناك اللجان الخاصة.

[23] غاد ليئور، الحرب على ميزانية الدفاع، جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2006/10/27.

[24] جيورا آيلاند، إشكالية الآلية في إقرار الميزانية العسكرية، جريدة **معاريف**، 2007/6/12.

النسبة إلى 3% في دول غربية، و4% في الولايات المتحدة ودول شرق أوسطية أساسية[25].

ويتمّ تمويل جزء من ميزانية الأمن في "إسرائيل" من المساعدات العسكرية الأمريكية، التي تبلغ اليوم 2.4 مليار دولار سنوياً، وقد اتفق رئيس الحكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert [26] مع الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush على تمديد فترة هذه المساعدات لعشر سنوات أخرى، حتى العام 2018، ومن دونها فإن نسبة ميزانية الأمن من الناتج القومي تبلغ 6%، ويُذكر هنا أن المساعدة الأمريكية العسكرية لـ"إسرائيل" مشروطة بالنجاعة في المجال الاقتصادي، وبشراء معدات وأسلحة من الولايات المتحدة، فضلاً عن الشروط السياسية المتعلقة أساساً بالدور الوظيفي لـ"إسرائيل" في المنطقة.

ووفقا لما درجت عليه العادة، ترتكز المصادقة على ميزانية "إسرائيل" العسكرية على الاعتبارات التالية:

---

[25] نشرة **سينات** المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2006، نشرة داخلية توزع على الهيئات القيادية والمؤسسات الرسمية في "إسرائيل".

[26] **إيهود** أولمرت: رئيس الحكومة الإسرائيلية، عاش طيلة عمره في القدس الغربية، حيث ترعرع على أفكار كبار المستوطنين المتشددين الداعين لعدم التنازل عن أي جزء من الأرض، وتربى على النظرة المتعالية على الفلسطينيين، التحق بالجامعة العبرية بالقدس المحتلة، وحصل على بكالوريوس العلوم النفسية، ثم درس الحقوق لكن لم يعمل في مهنة المحاماة، التحق بأكبر وحدة عسكرية داخل الجيش "جولاني"، وكان أحد المنادين بتطبيق عمليات الاجتياح العسكري الشامل لبعض المدن مثل جنين ونابلس، ولم يقتصر دوره على العمل العسكري، بل عمل مراسلاً عسكرياً للمجلة العسكرية **بمحنيه**، أي المعسكر، واستغل خبرته الإعلامية العسكرية في حرب لبنان سنة 1982، ليكون المتحدث الرسمي باسم الحكومة وقتها، ودافع عن أسباب الحرب التي أعدها ونفذها شارون.

شقّ طريقه السياسي في أحضان اليمين، ومنذ سن مبكرة كان عضواً فاعلاً في حزب حيروت الذي تحول لاحقاً إلى حزب الليكود Likud، انتخب للمرة الأولى عضواً في الكنيست في الـ 28 من عمره، ومنذ تلك اللحظة بدأ مسيرته نحو القمة، واستطاع الاحتفاظ بمقعده، وشغل خلال هذه الفترة حقائب وزارية عدة. ويظهر تاريخه السياسي ميولاً صقرية يمينية متشددة، وفي السبعينيات كان من المعارضين بشدة لإعادة الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" للفلسطينيين، وفي رأيه حقّ "إسرائيل" في السيطرة على هذه الأراضي غير قابل للنقاش، كما عارض مبدأ التسوية السياسية مقابل السلام، وفي الثمانينيات كانت له مواقف حادة ومتشددة من العرب، فلقد كان مكتبه للمحاماة مسؤولاً عن إجراء عقود بيع للأراضي في الضفة الغربية. ومن المحطات البارزة في مسيرته السياسية: انتخابه رئيساً لبلدية القدس، وتزعمه لـ"إسرائيل" خلال حرب لبنان التي أوجعت الدولة، وأظهرت عورات أولمرت وعمير بيرتس Amir Peretz وحالوتس، والمظاهرات من جنود الاحتياط، ورأى الكثيرون أن عدم تحقيق أهداف الحرب كان يمكن أن تشكل بداية النهاية له وفقدانه مستقبله السياسي.

1. ما هي الأخطار الأمنية التي تواجهها الدولة، وما مدى التطبيق الفعلي لهذه الأخطار، وما الأضرار المتوقعة الناجمة عنها؟.
2. ما هي وسائل الردّ الممكنة على هذه الأخطار، وما هي الفترة الزمنية الضرورية للاستعداد لمواجهتها؟.
3. كم تبلغ تكلفة وسائل الردّ هذه على مستوى ميزانية الجيش، وعلى مستوى الميزانيات الأخرى في الوزارات المختلفة، وحجم ضررها على مستوى النمو الاقتصادي وفرص العمل والتشغيل، والاستقرار الاقتصادي والمستوى المعيشي؟.
4. ما هي العلاقة بين وسائل الردّ والأخطار، وإلى أي مدى ستؤدي لزيادة ميزانية الجيش، وما إذا كانت ستجرّ إلى حلبة سباق التسلح، أو على العكس، بمعنى مدى تراجع خصوم "إسرائيل" عن إمكانيات المهاجمة؟.
5. إلى أي مدى سيؤدي النشاط العسكري لظهور تأثيرات خارجية مرجوة، كتأهيل قوى عاملة مدربة للعمل لاحقاً في القطاع المدني، أو تأثيرات غير مرجوة، كالمسّ بالبيئة، وكيف يتمّ تقدير هذه التأثيرات؟[27].

ويدور الجدل الدائر في "إسرائيل" اليوم حول تحديد ميزانية الجيش، بين مجموعتين مهنيتين، لكل منهما جدول أعمال مختلف:

1. من جهة يقف ممثلو الجيش ووزارة الدفاع، الذين يرون أنفسهم مسؤولين عن أمن الدولة، ويعرضون الاحتياجات الضرورية برأيهم لضمان مستوى عالٍ من الأمن.
2. ومن جهة أخرى يقف ممثلو وزارة المالية، وبشكل خاص قسم الميزانيات، الذين يرون أنفسهم مسؤولين عن جوانب أخرى في الميزانية العامة، وعن دافعي الضرائب والاستقرار الاقتصادي، وهي جوانب مهمة جداً تسهم في تأمين ميزانية الجيش، وفي هذا الجدل هناك وزن كبير لمسائل أخرى كالمستوى المعيشي في الجيش، وسبل إيجاد محفزات لإدارة مالية ناجعة أكثر فيه[28].

---

[27] ليف غرينبرغ، "أربعون عاماً من السيطرة الاقتصادية والعسكرية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد (ع) 26، 2007، ص 29. والكاتب محاضر في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بئر السبع.

[28] جميل الجالودي، "الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي،" مجلة **دراسات جامعة مؤتة**، ع 3، تموز/ يوليو 1993، ص 78.

وصل الجدل ذروته لدى التحضير لميزانية عامي 2003-2004، حين بلغت الفجوة الأولية بين مقترحات وزارة المالية ومقترحات وزارة الدفاع ثمانية مليارات شيكل، حوالي ملياري دولار، وازدادت الفجوة لأكثر من ذلك نهاية 2006، عند التحضير لميزانية 2007، على وقع طلبات الجيش للاستعداد لحرب محتملة، وعلى خلفية الحرب على لبنان.

وتوقف تقرير "مراقب الدولة"[29] عند الفشل الجوهري في التحضير لميزانية الجيش، ومما جاء فيه:

1. خلل في عمل وزارة المالية، التي لا توثق مراحل عملها، ولا تفحص الانعكاسات الأمنية لتوصياتها.
2. تجاهل الجيش والمؤسسة العسكرية للانعكاسات الاقتصادية لبرامجها على الصعيد الأمني.
3. كثرة التغييرات الفورية في الميزانية، التي لا تعرض على الكنيست لإقرارها.
4. الطاقم العسكري يفرض احتكاراً على أبحاث ميزانية الأمن في الحكومة.
5. غياب دور فعال لديوان رئاسة الحكومة ومجلس الأمن القومي في تحديد ميزانية الجيش.

الكثير من الإسرائيليين يعتقدون أن الجيش يستخدم قوته للإعلان عن التهديدات المتوقعة، للمحافظة على مظهره الحالي، كما أن قادته يشعرون أن الموازنة التي يتمّ صرفها للمجال الأمني تعتبر حلاً مريحاً لدى مسؤولي وزارة المالية، ويقولون: "هناك العديد من بنود موازنة الجيش تتطلب أموالاً كثيرة، بدلاً من الدخول في عشرات النقاشات مع وزارات بسيطة، لا تحتمل أكثر من اعتبارات سياسية حزبية معقدة"[30].

[29] تتمركز رقابة الدولة في "إسرائيل" بفحص نشاطات السلطة التنفيذية، وما إذا كانت تُنفَّذ وفق مبادئ الاقتصاد، والنجاعة، والفاعلية والنزاهة. وحددت وظيفة مراقب الدولة وفق إطار القانون الأساسي، الذي يهدف لتحسين نشاطات الجهات الخاضعة للرقابة؛ ويقدم مراقب الدولة تقاريره للكنيست وينشرها على الجمهور. ويقوم المراقب، في إطار وظيفته كمفوض شكاوى الجمهور، باستيضاح الشكاوى المقدمة بحقّ الجهات الخاضعة للرقابة، وبعد التحقق من مصداقية الشكوى، يشير للتصحيحات المطلوبة، مراقب الدولة مؤسسة مسؤولة أمام الكنيست فقط.

[30] طلال محمود كداوي، **الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965-1990** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 87.

وشكلت النفقات المالية لشؤون الجيش جانباً مهماً من نفقات الدولة، وتكشف المعطيات الإحصائية لميزانية وزارة الدفاع، التي تنشر كل سنة، جزءاً صغيراً فقط من العبء الحقيقي الذي تشكله الاحتياجات الأمنية لـ"إسرائيل" على اقتصادها، يضاف إليها معطيات أخرى، بعضها ورد في نفقات الحكومة، وبعضها الآخر يعبر عن التأثير غير المباشر للنفقات لأغراض أمنية على فروع اقتصادية أخرى[31].

علما بأن العيوب التي تثار بين الحين والآخر في عدم إفساح المجال لمناقشة ميزانية الجيش، تبدأ أسبابها من القوة النسبية التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية من جهة، ومن الضعف الذي أصاب المؤسسات المدنية من جهة أخرى، وبالتالي فإن التدخل الوحيد الذي تبديه وزارة المالية يتعلق بالحجم النهائي للموازنة، وزارة الدفاع من جهتها تستطيع أن تفرض أموراً على الجيش، ولكن عند الحديث والمداولة بشأن إقرار الموازنة، فإنها ترى نفسها عملياً ممثلة عن الجيش، وليس كمن يفرض عليه أموراً معينة.

وبالتالي فإن الطاقم الأمني للأشخاص في وزارة المالية، المكون من خمسة أشخاص، إضافة لشخصين بارزين من وزارة الدفاع، ينشغلون على مدار السنة بتخصيص موازنة الجيش، فهم مسؤولون عن تخصيص ما يصل 8% من إجمالي الناتج المحلي، وبعكس ما يحصل مع باقي الوزارات، لا يبدون مهتمين بمناقشة تفاصيل سياسة صرف الموازنة، بقدر ما يهتمون بالمبلغ الإجمالي للموازنة المطلوبة فقط[32].

ويبدي الاقتصاديون تذمرهم مما يصفونه بـ"التكتم" الذي يبديه الجيش على المعلومات الخاصة بصرف موازناته الباهظة، وفي حين أن العاملين في وزارة المالية لا يمتلكون مصادر معلوماتية بديلة للتمكن من معرفة الاحتياجات الأساسية للجيش، فهم لا يملكون في الوقت ذاته صلاحيات الحديث عن موقفهم المستقل من استخدام الموازنة[33].

---

31 حسين آغا وأحمد سامح الخالدي وقاسم جعفر، **إسرائيل والعقيدة العسكرية وشؤون التسلح** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص 164.

32 يولا البطل، **الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال 35 عاماً** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 38.

33 عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ترجمة عدنان أبو عامر (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2005)، ص 56.

وأشار مراقبون إلى وجود شعور متنامٍ في المجتمع الإسرائيلي بأن الجيش يُعدّ أكبر مبذر للأموال في المؤسسات الرسمية في الدولة، بحيث لا يجرؤ أحد على التدخل في طريقة صرفه الزائدة عن الحد؛ حيث بلغت موازنته حالياً حوالي 12.5 مليار دولار، وبحجة الأمن والأسرار العسكرية، تبقى عشرات البنود في الموازنة سرية، لا أحد يعرف بدقة كيف تصرف، وإن كانت تصرف بالطريقة السليمة.

بصورة أو بأخرى، فإن النقاش حول موازنة الجيش يتمّ التعامل معه بدرجة أقل من المهنية والتركيز، ومع ذلك، فإن العزلة والوحدة التي يشعر بها الجيش، تخدمه أيضاً، لأنه يعني تفرده بالتحكم في مصادر المعلومات، وفي ظل وجود جيش كبير كهذا، من الممكن إغراق الجميع في بحر من المعطيات، أو على العكس تماماً، من الممكن إخفاء جميع المعلومات عن باقي المؤسسات والأجهزة، وهكذا لا يحظى الجمهور بالكثير من الامتيازات التاريخية التي يحظى بها رجال الجيش، الذين يدفعون رسوماً أقل في سلة الأمن الوطني، أو التأمين الصحي، مما يضغط كثيراً على الجناح المدني في الدولة، كما أن دافعي الضرائب ليسوا متيقظين بالمرة للحقيقة التي تفيد أن الجنرال الذي يتحرر من صفوف الجيش وهو في الـ 42 من العمر، يحصل على مستحقات التقاعد كاملة، أي أن ربع حياته يقضيه خارج إطار الحياة العملية في الجيش[34].

وفي شهر أيار/ مايو 2007، نشر تقرير اللجنة الرسمية لفحص ميزانية الأمن برئاسة ديفيد بروديت David Brodet، المدير العام السابق لوزارة المالية، ووجد أن الجيش يواجه أزمة بـ"مقاسات" كبيرة جداً ومتعددة على عدة مستويات: حجم الميزانية والإدارة، والتنظيم والجوانب الثقافية والإستراتيجية، وهذه أزمة ليست بارزة جداً للعيان، لأنه يتمّ التغطية عليها من خلال ابتلاع حجم كبير من احتياطي الميزانية[35].

كما أشارت التقارير الدورية التي ترصد أداء الجيش إلى سوء الإدارة المالية في مؤسساته وأجهزته، خاصة غياب مبادئ الإشراف والرقابة، مما أدى لهدر الكثير من الأموال، خاصة البند المتعلق بإدارة المتاحف التابعة للجيش، والطريقة التي تمّ فيها إنشاء هذه المتاحف

[34] تقرير مركز "أدفا" للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في "إسرائيل"، حزيران/ يونيو 2006.

[35] اتساع الجدل حول الميزانية الأمنية في إسرائيل، 2007، نشرة **سينات**.

وأهدافها، فضلاً عن المصروفات الباهظة على نصب تذكاري أوقف العمل به عام 1996، لكن الجيش ما زال يدفع أجوراً ورواتب تقاعدية دون أي داعٍ، ومع نهاية عام 2005، تمّ دفع نحو 2.7 مليون دولار، إضافة للهدر الحاصل في مركز البحوث النووية، فيما يتعلق بسياسة الأجور والتقاعد.

وخرجت اللجنة بتوصيات عديدة أهمها أن أحد العوامل الأساسية التي أدت لخلل مستمر في توزيع المصادر، والصرف في ميزانية وزارة الدفاع، هو غياب الجوانب المدنية لدى الوزارة في أبحاث الميزانية، وغياب الأهداف والوسائل لتحقيقها، وغياب متابعة جدية ومراقبة للتنفيذ ومواطن الخلل، كتلك التي برزت خلال الحرب على لبنان، ولا يمكن اتهام الجيش وحده في هذا الأمر، كونه يوظف طاقات كبرى في عمل الطواقم، في محاولة لسدّ الفراغ الذي أحدثه غياب الجهات المدنية، وقسم كبير من مسؤولية هذا الخلل ملقى على كاهل الأجهزة المدنية، التي لم توظف طاقاتها في المجالات الأمنية[36].

الغريب أن الجيش يضع معظم حالات إخفاقاته العسكرية على كاهل "قلة الموازنات" وتراجع الموارد المالية، وهذا ما حصل في حملات الدفاع والتسويغ التي ساقها ضباطه لتبرير فشلهم الذريع في حرب لبنان الأخيرة، بدءاً بوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، ورؤساء الأسلحة المختلفة، البري والبحري والجوي؛ حيث جاءت الاتهامات موجهة لرئيس الحكومة ووزارة المالية بقلة الموازنات، مما جعلها في أعقاب تقرير إلياهو فينوغراد Eliyahu Winograd [37] تطالب برفع موازناتها، وجاءت الاستجابات على النحو التالي:

1. زيادة موازنة القوات البرية بـ 750 مليون دولار، للتغلب على النواقص التي خلفها

[36] موقع المشهد الإسرائيلي، 2007/7/2.

[37] لجنة فينوغراد هي لجنة فحص حكومية أو لجنة تقصي حقائق موكلة من قِبَل الحكومة الإسرائيلية؛ لاستيضاح استعدادات وأداء المستوى السياسي والمؤسسة الأمنية فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للقتال مع حزب الله، الذي بدأ في 2006/7/12. وترأسها إلياهو فينوغراد، وهو قاضٍ متقاعد شغل منصب رئيس المحكمة المركزية، وعمل في المحكمة العليا لمدة سنة واحدة، وعضوية كل من البروفيسور روث غابيزون Ruth Gabizon، البروفيسور يحقئيل درور Yehezkel Dror، وجنرالي الاحتياط مناحيم عينان Menachem Einan وحاييم نادل Haim Nadel. وقد صدر عنها في كانون الثاني/ يناير 2008 تقريراً مؤقتاً وجّه نقداً لاذعاً لأولمرت لأنه تسرع بالذهاب للحرب، وحمّله مع قادة آخرين مسؤولية "فشل ذريع" في الحرب، حيث استقال رئيس الأركان دان حالوتس ووزير الدفاع عمير بيرتس قبل صدور التقرير، لكن أولمرت تمسك بمنصبه على الرغم من المعارضة القوية وافتقاره للشعبية.

تقليص موازنتها في الأعوام الأخيرة، علماً بأن الاستثمارات والتطوير العسكري للجيش استهلكت حيزاً مهماً من الموازنة المالية التي وصلت ذروتها بنسبة 30% من إجمالي الموازنة المحلية.

2. الاهتمام بالدعم اللوجستي، وإمداد الوحدات والفرق العسكرية بالمعدات اللازمة، وآخر ما تفتقت عنه قريحة الصناعات العسكرية، تكبير المواقع العسكرية، سواء القوة البشرية أو قوة التسلح، وإقامة المزيد من الألوية، وجمع كميات كبيرة من الأسلحة.

3. حرص الجيش على جمع كل الإمكانيات التكنولوجية التي "لا تستخدم" في غالبيتها، وتحصيل كل الوسائل القتالية التي سرعان ما تصبح قديمة، مما يولد في النهاية شعوراً خطيراً في أوساط القادة والضباط الميدانيين بعدم الثقة، وبالرغم من ذلك فإن هناك تراجعاً ملموساً في الروح المعنوية!.

وعلى صعيد النفقات العسكرية لمواجهة الانتفاضة المتصاعدة في الأراضي المحتلة، شدد العميد يسرائيل زيف Yisrael Ziv رئيس قسم العمليات، أن السنوات الخمسة الأخيرة سجلت انخفاضاً حاداً في نفقات الجيش على حربه أمام الفلسطينيين، على النحو التالي:

- 350 مليون شيكل أنفق خلال سنة 2006، أي ما يعادل 90 مليون دولار.
- 650 مليون شيكل في سنة 2005، أي ما يعادل 160 مليون دولار.
- 800 مليون شيكل في 2004، أي ما يعادل 200 مليون دولار.
- 1.3 مليار شيكل في 2003، أي ما يعادل 300 مليون دولار.
- ثلاثة مليارات شيكل في 2002، أي ما يعادل 750 مليون دولار[38].

ورغم هذا الإنفاق العسكري الطائل، لم يترافق على الصعيد الإسرائيلي تغيير في الذهنية الاستراتيجية، سواء في مستوى اتخاذ القرارات، أم لدى الجيش ذاته، وبات السيناريو الذي يشكل كابوساً مستمراً له يتمثل في هجوم عربي منسق، بقوات تقليدية كبيرة على حدود الدولة، فجاءت مقاومتا حماس في الداخل، وحزب الله في الخارج، لتأتي بكابوس من نوع جديد![39].

[38] شلومو سفيرسكي وإيتي إتياس وبربرة سفيرسكي، قراءة في ميزانية إسرائيل لعام 2004، مركز إدفا، تل أبيب، ص 89.

[39] عبد الرحمن صبري، أثر الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، 1983، ص 158.

ولعل هناك الكثير من المتغيرات التي تجري داخل الجيش من نتاج عوامل مركبة ومرتبطة معاً، وهي متغيرات بيئية يعمل فيها الجيش، وتؤثر على سلوكه، ومن بين مجمل عناصرها ذات التأثير الكبير تبرز الاعتبارات المالية، التي تتركز على التكلفة الاقتصادية النسبية لكل الإمكانيات المتوفرة، وتعدّ الاعتبارات المالية، كنظيرتها الميدانية جدية حين تستند إلى تحليل التكلفة مقابل الفائدة، أو النفقات مقابل النتائج المحتملة، وبالتالي فإن لهذه الاعتبارات، بالمعنى الواسع للكلمة تأثير على التخطيط الاستراتيجي والعسكري.

ثالثاً: مشاكل التعيينات والترقيات في الجيش:

من بين ثمانية رؤساء لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هناك سبعة عينوا منذ 1974 كانوا من قادة وحدة المظليين، ثلاثة من الأربعة الأخيرين: إيهود باراك Ehud Barak، وشاؤول موفاز Shaul Mofaz [40]، وموشيه يعلون Moshe Ya'alon، تبوؤوا مراكز حساسة في كتيبة رئاسة الأركان. وهناك ستة من قادة الهيئة آتون من وحدة المظليين، وأربعة من القوات المدرعة، وثلاثة من سلاح الجو.

شكلت هذه المقدمة لمحة مهمة لإبداء طبيعة تقلد المناصب في الجيش، ووفقاً لما نقله أحد المحللين العسكريين الأكثر شهرة في "إسرائيل"؛ فإن الجنود المزاولين لخدمتهم العسكرية، حتى الضباط صغار السن، كانوا يتعاملون -إلى وقت قريب- مع الرتبة العسكرية على الكتف بكامل الجدية، انطلاقاً من قاعدة قديمة، وصل إليها كل منخرط في الخدمة مفادها أنه إذا لم تقدر قيمة الرتبة التي توضع على كتفك، من المحظور أن تضع قطعة القماش هذه على كتفك هذا!.

الجنرال عمانوئيل فالد Emanuel Wald الباحث الاستراتيجي نوّه في كتابه "أزمة الأدوات المحطمة"، قائلاً:

[40] شاؤول موفاز، وزير الدفاع ورئيس الأركان السابق، درس إدارة الأعمال في جامعة تل أبيب، وانخرط في الخدمة الدائمة في الجيش، وترقى في الدرجات العسكرية، حيث تولى قيادة المنطقة الجنوبية، ثم أصبح رئيساً لقسم التخطيط في الجيش، فنائباً لرئيس هيئة الأركان العامة ورئيساً لقسم العمليات العسكرية، وفي سنة 1998 صار رئيساً لهيئة الأركان العامة، تعامل مع انتفاضة الأقصى بقسوة وعنف شديدين للغاية، وأنهى خدمته العسكرية ربيع 2002، حيث عينه شارون وزيراً للدفاع، وانضم لحزب كاديما Kadima، ودخل الكنيست ضمن قائمته، وكلفه أولمرت بوزارة المواصلات.

المميزات الفاقعة للجنرالات الإسرائيليين هي تعبير صارخ عن النقص الحاصل في صلب عملهم، الجيش الإسرائيلي من الجيوش المشغولة في العالم، التي أديرت الكثير من معاركه من قبل جيوش أجنبية، وبالتالي كانت الإضافة المجدية له في مجالي المعرفة العسكرية والحرب هي "صفر"، واكتسب فعاليته بصورة يومية، دون خلفية نظرية، أو بناء على أبحاث يتمّ إجراؤها، أو عصف فكري يحدث داخل أروقته.

ويواصل: على سبيل المثال، بالإمكان أخذ آخر جنرالين شغلا منصب رئيس هيئة الأركان، وسنرى أن التدرج الذي مرّ به كل من شاؤول موفاز وموشيه يعلون يعدّ نموذجاً مميزاً جداً لضباط الوحدات القتالية في الجيش، إلا أن هذا التدرج العسكري لم يؤهلهم بالقدر الكافي ليكونا مؤهلين لإدارة الجيش كله.

وبالتالي يمكن القول إن نجاحهما كرئيسين لهيئة الأركان، جاء نتيجة لثقافتهما الشخصية، وليس من خلال التثقيف والتأهيل الذي حصلا عليه داخل مؤسسات الجيش، عندما بدءا طريقهما العسكرية في الجيش في وحدة المظليين. ويعدّ يعلون رئيس هيئة الأركان الثامن على التوالي، بعد 30 سنة من القادة رفيعي المستوى، الآتي من أوساط "القلنسوات الحمراء"[41].

وهكذا كان يعلون الثالث من بين رؤساء هيئة الأركان الأربعة الأخيرين ممن شغلوا منصب قائد أو نائب قائد وحدة رئاسة الأركان، وهي وحدة صغيرة ليس لها علاقة بالجيش الكبير، وجاء رئيس الهيئة الجديد من بين ضباط الوحدات القتالية، وجاء ترفيع هؤلاء الاثنين ليكونا رئيسين لهيئة الأركان متأخراً، قياساً بالنمط المتبع في الجيش، لأن موفاز تمّ قبوله في دورة الضباط بعد ثلاث محاولات فاشلة في عملية الفحص التي مرّ بها، بسبب تفوقه في التعامل مع كمين حدث في غور الأردن، وكشف خلالها عن روح قيادية أصيلة.

هذا تعبير واضح وجلي عن الموقع الخيالي الذي يوضع فيه الجيش، الذي يجد نفسه متواجداً طيلة الوقت في إدارة الحروب، فمن يثبت امتيازه في ساحة المعركة، وهو الامتحان الأعلى لجميع المقاتلين والضباط، سيحظى بالترقيات في المناصب العليا والملائمة له.

موفاز من جهته، شغل أربعة مناصب برتبة عميد خلال خمس سنوات، أحد هذه

[41] إيمري طوف، **البعد الاقتصادي في علاقات المستويين المدني والعسكري** (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 72. والكاتب هو المستشار الاقتصادي السابق لجهاز الأمن الإسرائيلي.

المناصب حصل عليه لاعتبار شخصي من قِبَل رئيس الأركان السابق إيهود باراك، وبعد أقل من سنة على كونه نائباً لرئيس الأركان، أصبح جنرالاً في الجيش، ووصل لقيادة جيش يمتلك آلاف الدبابات الحديثة، ووسائل قتالية مجربة ومحكمة، دون أن يقود في حياته سابقاً كتيبة مصفحة نظامية، وحتى لو كان فعل ذلك، فقد كانت شكوك كبيرة في إمكانية تعلمه شيئاً، ففترة الترقية العسكرية التي تعطى لقائد كتيبة في الجيش تصل بالكاد إلى سنتين. بالمناسبة فإن قادة الكتائب في الجيش لا يمارسون قيادتهم بالمعنى الكامل للكلمة، بل يمرون عليها، ويخدمون فيها.

مثال ثالث: قائد المنطقة الشمالية بني غينتس Benny Ganz وصل منصبه بعد عشرة أشهر فقط من قيادته لكتيبة الضفة الغربية، قبل ذلك تولى قيادة تشكيلة للجيش في جنوب لبنان، وتركز جلّ عمله في إدارة حرب العصــابات في الشـريط الأمـني، علمـاً بأنه كان يبلغ الـ 42 من العمر حين تولى هذا المنصب، نظيره في قيادة المنطقة الوسطى موشيه كابلينسكي Moshe Kaplinsky قضى معظم خدمته العسكرية في قيادة وحدات تخوض معارك صغيرة، بما فيها قيادته للقطاع الأمني أيام حرب لبنان.

وهكذا فإن المناصب القيادية التي تعدّ في جيوش أخرى العمود الفقري للتأهيل العسكري للجنود والضباط، تعدّ في نظر الجيش الإسرائيلي مجرد تضييع وقت في طريق الوصول للمنصب القيادي القادم، جميع المواقع في الجيش تشهد على هذه الحقيقة باستثناء سلاح الجو، لأنه بعد حرب 1973 قرر الجنرال بيني بيلد Benny Peled -الذي خدم في وحدة شاكيد بين 1959-1962، ويعمل اليوم مديراً عاماً للفرقة الغنائية لمسرح الكيبوتس kibbutz، الذي أوكلت إليه مهمة تأهيله- أن يثبت أهمية موقع القيادة من خلال طريقة بسيطة، فقد أخذ لسلاح الجو أفضل الجنود وأكثرهم عطاء، وبعد تأديتهم للخدمة العسكرية العادية، عينهم في مواقع محببة إليهم في قيادة الطائرات والمواقع العسكرية، وبسرعة ملفتة تحولوا إلى ذوي مكانة عالية في أوساط الجيش.

أربعــة فقــط مــن أعضــاء رئاســة هيئــة الأركان الحاليــين، مــن خريجــي كليــة الأمــن الوطنــي، وهــي كليــة لديهــا خطــة تأهيليــة في شــؤون الأمــن، وليســت فقــط مدرســة عاليــة لتدريــس العلــوم الحربيــة، وهكــذا في ظــلّ جيــش مقاتــل، حيــث الجنــدي والضابــط يتلقيــان تدريبــات عســكرية، هنــاك إمكانيــة واردة جــداً لأن يشــتبك الجنــود مــع العــدو خــلال خدمتهــم العســكرية الإلزاميــة،

وبالتالي ليس هناك من وقت أفضل لينفذ الجندي ما تدرب عليه، وأن يبرز خططه الشخصية لمواجهة العدو الحقيقي. وهكذا فإن الضغط الميداني على الأرض يرفع من خطورة ضعف التأهيل المطلوب داخل الجيش، لأن هناك حقيقة موجودة داخل الجيش تفيد بأن تدريبات قليلة تجري في أوساط الجنود في مجال التأهيل.

وترى بعض الأوساط داخل الجيش أنه ما دامت النتيجة النهائية هي التي تقرر الفوز أم الخسارة، فإن إدارة الحرب في لبنان والمناطق قد تحسم دون انتظار مزيد من التأهيل الإضافي للجنود والمقاتلين.

هكذا وصل إيرز غرشتاين Erez Gerstein درجة عقيد وهو في سن الـ 34 من عمره فقط؛ لأنه كشف النقاب عن شجاعة وقوة بأس، وروح قيادية خلال عشرات المعارك التي خاضها في لبنان، وهكذا تقدم لقيادة المنطقة الشمالية، كما واصل خليفته إسحق غرشون Yitzhak Gershon قيادة إحدى الكتائب في الضفة الغربية.

ليس المقصود بإيراد هذه الأمثلة هو الاستهتار بالقدرات التي أبداها أولئك القادة، ونجاحاتهم في الميدان، لكنه يدل دلالة دامغة، وفي الوقت ذاته محرجة، على سرعة الانتقال من منصب قيادي في الجيش إلى منصب أعلى منه بصورة ملحوظة، دون المرور بتأهيل يتناسب مع هذا الترفيع والترقية في المواقع المتقدمة في الجيش، هذه الأمور متعلقة بالتأكيد بتعريف القيادة العسكرية[42].

وتبعاً لتلك القناعة، يتمّ اختبار قدرات ضباط الجيش فقط من خلال نجاحهم في إدارة المواقع والمناصب التي يتولونها، ولكن في ظلّ جيش يقلل أصلاً من تدريباته الواسعة، فإن مسألة تقدير هذا النجاح في هذه القدرات شيء نظري أكثر منه عملي، ويمكن تقديره حسب معايير خيالية، ومنها على سبيل المثال: الضابط أياً كانت رتبته العسكرية يجب ألا ينام قبل الساعة الثانية بعد منتصف الليل، ويعود إلى بيته بعد عودة آخر جندي، ويعمل على أن يحصل من هم تحت قيادته على التأهيل المطلوب.

يعتبر الضابط في الجيش الإسرائيلي ذا مكانة عالية، باعتباره يمثل كل شيء فيه، وبالتالي تبنى الوحدة التي يقوم بقيادتها بناء على شخصيته وطبيعة تأهيله.

---

[42] Zeef Schiff, *A History of the Israeli Army: 1874 to the Present* (London: Sedgwick and Jackson, 1987), p. 97.

وهناك ملاحظة مهمة جداً تتعلق بأن سنوات التسعينيات شهدت إلغاء لاختبارات الأهلية والكفاءة، التي كانت في الماضي شرطاً لمنح الترقية، حتى لمن يعتبرون من كبار الضباط، للوصول لتحقيق نموذج شخصي على من يقوم بقيادتهم، بينما في الجيش الأمريكي، الذي ينتج دورياً قادة وضباطاً، لا يوجد لأي ضابط رأي شخصي، لأن هناك جدولاً محدداً سلفاً يحدد وزنه وتأهيله الجسماني، وبالتالي فإن من لا يلتزم بشروط الجدول يفقد حقه للتقدم في سلم الترقيات، وسيتطلب ذلك منه خوض الاختبار مرة أخرى.

ولذلك ليس غريباً أن يتفاجأ المرء بأن العديد من ضباط الجيش، بمن فيهم البارزون، يجدون "صعوبة" في إلقاء محاضرة، وتقديم موضوع في عالم التجارة والأعمال. كما أن عدداً غير قليل منهم يستصعبون الظهور أمام وسائل الإعلام العالمية، ومعظم من يتقنون هذه المهام يؤدونها انطلاقاً من قدرات تأهيلية شخصية فطرية فقط، فمعرفتهم وفهمهم لطبيعة عمل وسائل الإعلام متدنية جداً، وكيفية عملها لخدمة جماعات المصالح، على الرغم من أنها تلازمهم في تقدير الوضع العام للدولة بصورة دائمة.

ولتجاوز العيوب في بنية الجندي والضابط التأهيلية، قدم الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة مقترحات لإعداد خطط تعليمية غزيرة، جزء منها يتمّ تقديمه للجنود والضباط وهم ما زالوا يرتدون الزي العسكري، فيما يقدم الجزء الآخر لأولئك المشتغلين في المجال المدني، ووفقاً لهذه الخطط تستغرق فترة تأهيل الطيار في سلاح الجو إنهاءه لدورتين أكاديميتين، كما أقيمت خصيصاً كلية لإكمال التأهيل الرسمي لقادة الوحدات القتالية الناشئين.

وهناك أحاديث تتداولها أوساط الجيش عن توحيد "كلية الأمن القومي" ودمجها، في ظل خطط تقدم حالياً لتأهيل ضباط كبار برتبة عقيد وما فوق، ممن يتولون مناصب عالية. علماً بأن نسبة الذين يتلقون هذه الدورات التدريبية التأهيلية، ممن هم في الدرجات العسكرية المتدنية، أعلى من الضباط الحاملين للرتب العسكرية العالية، ويمسكون بزمام مهمات خطيرة على مستوى الدولة. وذلك ربما لأن من يقرر أن مستقبله موجود داخل المؤسسة العسكرية، هو فقط من ينخرط في هذه الدورات[43].

هـذه الظاهـرة تـأتي لتشـكل تعبـيراً واضحـاً عـن العقليـة السـائدة، وهـي أن مسـألة الخدمـة العسـكرية في الجيـش ليسـت صيغـة مهنيـة، بقـدر مـا هـي خيـار للجنـدي والمواطـن، الـذي

[43] بسام العسلي، **مرجع سابق**، ص 265.

يستطيع دائماً ترك القاعدة العسكرية، والعودة لبيته وقتما أراد. وفقط في بعض المؤسسات المعروفة داخل الجيش، يوجد هناك بعض الدورات والخطط التدريبية نصف السنوية، التي تأتي جميعها نتيجة لفكرة طرأت في ذهن هذا الجنرال أو ذاك. وبالتالي فإن تجاهل إجراء هذه التدريبات والدورات القيادية له علاقة وثيقة جداً بالنموذج الذي يمثله الجيش. إن معظم الضباط رفيعي المستوى، في الماضي والحاضر، لم يكونوا على اطلاع بما يدور في أروقة الجيش من إجراءات يتمّ إعدادها لتأهيل جنودهم، لأن خيارهم في الالتحاق بالجيش جاء عملية متسلسلة من تلقاء نفسها.

ولذلك، ونتيجة لعدم الاهتمام بالجانب التأهيلي، لم يسمع أحد عن ضابط مقاتل توقف تقدمه العسكري في الجيش نظراً لأن درجاته في الجامعة التي يدرس فيها متدنية، أو لعدم قدرته على خوض التدريبات اللازمة للتأهيل الحقيقي له، أو لأنه لم يتمكن من اجتياز اختبار مقالي في موضوعات عسكرية بحتة!.

الأمر الأكثر الخطورة المتعلق بالتعيينات داخل الجيش، لا سيّما في المناصب العليا، يكشف النقاب عن أنه ولفترات قريبة جداً، كان المعيار الأساسي الخاص بالتعيينات يتمّ وفق "تفضيلات" شخصية، أو في ظلّ نقص المعايير الإدارية المتعارف عليها. والبديل المهني المطروح على الجيش لتجاوز هذه المشكلة متعلق بالضباط الناشئين، لأن الجيش سيشرف على تخريج آلاف الضباط الجدد سنوياً، الذين سيتقدمون للخدمة الإلزامية لمدة عام واحد، ثم عاماً آخر يتلقون فيه دورة تدريبية أولية. والمشكلة التي تبرز هنا مكونة من ثلاثة أبعاد:

1. قبل كل شيء، انخفاض قيمة ترقية الضابط وموقعه العسكري.
2. جوهر الترقية لهذا الضابط يعني وضع الرتبة الجديدة على كتفه، دون أن يحظى بتأهيل إضافي.
3. جزء كبير من هؤلاء الضباط يواصلون التدرج في المهمات القيادية بصورة دائمة، فقط لكونهم أصبحوا قريبين من كبار الضباط والقادة[44].

الجيــش اليــوم عالــق في مشــكلة تتعلــق بتأهيــل ضباطــه، والتجربــة المتواضعــة التــي يتمتــع بهــا تشــهد عــلى صعوبــة تحقيــق نمــوذج "جيــش الشــعب"، جــنرال الاحتيــاط جــال هــيرش Gal

[44] مامن دانيال، **الوظيفة الثانية لكبار الضباط والنخبة المدنية في إسرائيل** (القدس: الجامعة العبرية، 1989)، ص 67.

Hirsch، القائد السابق لفرقة الجليل، تحدث عن الأهمية القصوى للمدة الزمنية التي تمنح لتصميم شخصية الضابط، لكن من يتمكن من الوصول لتلك الدرجة يخدم في الجيش لمدة عامين، ومعظم الضباط الذين يحظون بهذه الدرجة يخدمون في القوات النظامية عامين إضافيين فقط. وبذلك لا يمكن على الإطلاق مساواة التأهيل الذي يمنحه الجيش لضباطه، بما يقدم للضباط الآخرين المنخرطين في الجيش النظامي[45].

الشاهد الأكبر على معضلة تأهيل الجنود والضباط، تمثلت في تقرير مراقب الدولة ميشا ليندنشتراوس Micha Lindenstrauss عن جهاز الأمن، الذي كُتب قبل اندلاع الحرب الأخيرة، الذي بين أن معظم الضباط الكبار، من رتبة عقيد وحتى لواء، لم يجتازوا أبداً مسارات التأهيل اللازمة.

وعلى مدى 12 عاماً لم ينشر "معهد بحوث نظرية المعركة" الذي تولى مسؤوليته شمعون نافيه Shimon Naveh أي كراس أو كتاب نظري على المستوى المنظوماتي، رغم أن هذه المهمة جزء من خطة عمله، ويُسْتَنتج من ذلك بأن هذه المعلومات موجودة لدى جزء من فريق القيادة العليا للجيش كنظرية شفوية، وفي هذا الوضع يوجد خطر لتفسيرات مختلفة، وغياب لغة مشتركة ملزمة وواضحة في أوساط طاقم القيادة بالنسبة للمجال المنظوماتي[46].

[45] عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ص 78.

[46] غاي مي طال، الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى مدرسة، **يديعوت أحرونوت**، 2007/12/5.

المبحث الثاني: وحدات الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنية:

أولاً: الوحدات العسكرية التابعة للجيش:

1. **الوحدة الخاصة "يمام" YAMAM:** التابعة للشرطة الإسرائيلية المتخصصة في مواجهة المقاومة، وتشابه في مهامها وحدات عالمية مثل SWAT وSEAL الأمريكيتان، وGIGN الفرنسية، وGSG-9 الألمانية. وأقيمت بعد العملية الفدائية في منطقة معلوت[47]، التي أسفرت عن مقتل 27 إسرائيلياً على يد مقاومين، وتقول روايات أخرى إنها أقيمت في أعقاب قتل البعثة الرياضية الإسرائيلية في أولمبياد ميونخ بألمانيا سنة 1972 [48].

وفي أعقاب الفشل الإسرائيلي، وبناء على توصيات لجنة التحقيق، أدرك جهاز الأمن، أن هناك فرقاً بين إنقاذ الرهائن في منطقة صديقة، وبين أنشطة عسكرية خاصة في قلب المناطق السكنية للعدو، وتقرر إقامة وحدة مدنية لمواجهة عمليات المقاومة يكون هدفها تطوير وسائل القتال الخاصة التي تتناسب مع مثل هذه الأحداث، أي إطلاق سراح رهائن في منطقة بلدية صديقة، والتدرب على ذلك للتنفيذ وقت الحاجة.

وبالرغم من أن الوحدة تشبه إلى حدٍّ كبير وحدات الجيش العسكرية في تنظيمها وتدريبها، إلا أنها وحدة مدنية تعمل في إطار جهاز الشرطة، وتخضع بشكل مباشر للقيادة المركزية في جهاز حرس الحدود[49]، لا سيّما وأنها مؤسسة من جنود كانوا أعضاء سابقين في وحدات هجومية، وكل عضو فيها يتخصص في مجال معين من تقسيمات الوحدة وهي:

أ. **الاقتحام:** أعضاؤها متخصصون في اقتحام المباني، والالتحام المباشر مع المقاومين المتحصنين، ويقومون بحراسة الميدان.

---

[47] وقعت العملية حين قام عدد من الفدائيين باقتحام مدرسة في بلدة ترشيحا شمال فلسطين، واحتجزوا عدداً من الطلاب المنخرطين في برنامج تدريبي تابع لوزارة الدفاع للالتحاق بصفوف الجيش، وطالبوا بالإفراج عن عدد من الأسرى مقابل إطلاق سراحهم، وما لبثوا أن فجروا أنفسهم مع الجنود بعد رفض مطالبهم؛ حيث أسفرت العملية عن مقتل 27 إسرائيلياً، واستشهاد الفدائيين الثلاثة.

[48] أثناء الألعاب الأولمبية في ألمانيا، وقعت عملية ميونخ التي قتل فيها 11 رياضياً إسرائيلياً وأربعة فدائيين، واستهدفت أسر الرياضيين كرهائن؛ لاستبدالهم بالمعتقلين الذين سجنتهم إسرائيل دون محاكمة، وكان يجري تعذيبهم، ولم يكن هناك أي مخطط لقتلهم.

[49] جناح معزز تابع لشرطة "إسرائيل" أُسس سنة 1949، ومن وظائفه: المحافظة على الأمن الداخلي، ومحاربة ما يسمى بالإرهاب، وتأمين الحدود مع مصر، وتأمين الخطّ الأخضر، ومنع نشر الفوضى بين الإسرائيليين، وتفريق المظاهرات، وتعطيل وإبطال محاولات تفجيرية.

ب. **قرود "الإرهاب":** يتخصص أعضاؤها في الاقتحام باستخدام التسلق على المباني، وعمليات الإنزال والهبوط منها للوصول إلى الهدف.

ج. **القناصة:** يتدرب أعضاؤها على القنص الدقيق عن بُعد، وهم مزودون ببنادق قناصة، لإحباط الأهداف عن بُعد فيما يسموه "ضربة جراحية".

د. **متخصصو المتفجرات:** يعملون في مجال المواد المتفجرة والعبوات الناسفة، واقتحام الأبواب بتفجيرها، وتفكيك القنابل ومعالجة العبوات المصنعة يدوياً.

هـ. **الكلاّبين:** ويتخصص أعضاؤها في تدريب وتشغيل كلاب الشرطة المستخدمة في الأنشطة المختلفة.

و. **الخلية الصامتة:** ومهمتها تطوير البرامج التدريبية والممارسات العملية لإطلاق سراح الرهائن، ومواجهة المقاومة، واختيار واختبار عتاد وسائل قتالية جديدة.

وبالإضافة لتأهيل الجنود في جميع المهام، فإن وحدة يمام تجري تدريبات مشتركة بين القوات المختلفة كوحدة القناصين والاقتحام، بهدف زيادة حجم التنسيق بين الوحدات المختلفة، وتطوير الممارسة العملية، والتدريب في مواجهة أعمال المقاومة وخطف الرهائن، أما بالنسبة لسلاح الوحدة فإنها تشتريه بشكل مستقل عن الجيش أو الشرطة[50].

وتستخدم الوحدة وسائل قتالية كالدروع الواقية، والخوذات، ونظارات حامية للعيون، ومؤشرات ليزر، وكاميرات، ووسائل اتصال، وأحبال للتسلق، ووسائل إحباط وتفكيك القنابل[51].

2. لواء "نَاحال" Nahal: من سلاح المشاة النظامي في الجيش، يعمل تحت إمرة قيادة المنطقة الوسطى، وكلمة "نَاحَال" هي الحروف الأولى من ثلاث كلمات عبرية وتعني: فتية الطلائع المحاربة. انطلق مع إقامة الدولة، واليوم يتكون من جنود من مختلف الطبقات والفئات، ويُعرفون بين العسكريين باسم "نحلافيم"، ويرتدون قبعة يطلق عليها "البيريْه". لونها أخضر فاتح، ويرتدون أحذية حمراء اللون.

---

[50] إبراهيم كاخيا، "الجديد في التسليح الإسرائيلي،" مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 31، كانون الثاني/ يناير 1990، ص 71.

[51] أمين عطايا، "الصناعة والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية في الأسلحة التقليدية،" مجلة **الأرض**، ع 1، كانون الثاني/ يناير 1992، ص 49.

ومع إقامته أنشئت وحدات الاستكشاف اللوائية، المكونة من؛ سرايا الاستكشاف، والمتفجرات والهندسة، والمضادة للدبابات، المتخصصة في إطلاق الصواريخ المضادة للدبابات، وفي عام 2001 أقيمت الكتيبة 50 التي جمّعت وحدات الاستكشاف المختلفة في اللواء. وتعدّ هذه الكتيبة مميزة بشكل خاص، لأنها تضمّ الأشداء من الجنود في مسار خاص، يتضمن التدريب المظلي. لذلك يُطلق عليهم اسم "نَحَل مُنزَل"، وأبناء "الكيبوتسات والموشافيم" Moshavim من القرى التعاونية والزراعية.

ويبدأ مسار التأهيل للجندي الذي يخدم في ناحال في قاعدة التدريب اللوائية الكائنة في تل عراد، حيث يمرّ بتدريبات تأسيسية مدة أربعة أشهر، ثم تدريب متقدم تصل مدته إلى شهرين ونصف، وفي نهاية التدريب المتقدم، يمرّ بأسبوع نهائي يشمل مناورات "سَرِيَة" في منطقتين إحداهما مفتوحة والثانية سكنية، يتبعها القيام برحلة لقلعة متسادا Masada [52] لأجل القسَم بألا تسقط مرة ثانية. ويتمّ منح الجنود "دبوس المحارب" الذي يرمز لانتقالهم للكتائب وبدء النشاطات التنفيذية، أما جنود وحدات الاستكشاف فيمرون بمسار تأهيل أطول، تتراوح مدته بين 12-16 شهراً، وبعد انتهاء التدريبات المتقدمة يمرّ الجنود بتأهيل في محاربة "الإرهاب"، إضافة للتأهيل المتعلق بنشاطات محددة كالاستكشاف، والمحاربة في أرض العدو، واستخدام الصواريخ المضادة للدبابات، وزرع الألغام والمتفجرات.

ومنذ إقامة اللواء، نشرت كتائبه في جنوب لبنان وأماكن عسكرية مختلفة ومتعددة، وتعرض في الماضي لعدة عمليات فاشلة، لكنه اليوم يحظى بتقدير كبير بفضل النشاطات العسكرية التي ينفذها في الضفة الغربية، خصوصاً مدن الخليل، وبيت لحم، وجنين؛ حيث ازداد الطلب على الانضمام لصفوفه في السنوات الأخيرة بشكل دراماتيكي، وفي دورات التجنيد الأخيرة، كان لواء ناحال "الأول" في الطلب من بين ألوية سلاح المشاة غير التطوعية.

[52] تعود حادثة متسادا إلى تحصّن ألف رجل وامرأة وطفل من اليهود ممن نجوا بعد دمار القدس في قصر الملك هوردوس على قمة الجبل، وقاموا بتحصين أبنية قلعة متسادا قرب البحر الميت، وتمكنوا من الصمود ثلاث سنوات أمام محاولات الرومان المتكررة لطردهم من القلعة، وعندما تمكن الرومان في نهاية المطاف من تسلق جبل متسادا واقتحموا القلعة عبر أسوارها، تبين لهم أن من بداخلها قد اختاروا الموت، وأصبحت متسادا في السنوات الأخيرة رمزاً يهودياً خالصاً.

وفي العام 1997 فقدت وحدتي "الهندسة وغراب" طاقمَين محاربين، فيما يُعرف بالكارثة العسكرية الأكبر في تاريخ الدولة والجيش، كارثة المروحيات[53].

وقد شارك اللواء ناحال في الانسحاب من الجنوب اللبناني، حتى إن وحدة المتفجرات التابعة له قامت بتفجير موقع البوفور عند إخلائه، ومنذ ذلك الوقت، شكّل هذا اللواء رأس الحربة في الحرب الدائرة في المناطق الفلسطينية، ويحظى بتقديرات كبيرة من أعلى مستويات الجيش، حتى أن كتيبة غرانيت Granite حظيت بوسام رئيس هيئة الأركان تقديراً لأدائها في حملة السور الواقي[54].

3. **لواء المظليين:** ويحمل اسم "اللواء 35"، من سلاح المشاة المتطوع في الجيش تحت قيادة المنطقة الوسطى، وعلى الرغم من أن جنوده مؤهلين كمظليين، إلا أنهم يخدمون كمحاربين في سلاح المشاة، ويقوم على تفعيل وحدة المستعربين الخاصة بمكافحة "الإرهاب" المسماة "دوفدوفان" Duvdevan Unit، ونفذ اللواء على مدار تاريخه إنزالاً واحداً ووحيداً تمّ في معبر المطلة بسيناء سنة 1956، ومن أهم كتائبه:

أ. **الكتيبة 890:** وتسمى كتيبة "أفعى"، وهي كتيبة المظليين الأولى، وبدأت بأخذ مكانها كقوة محاربة متميزة حين انضمت إليها الوحدة 101، وشاركت بعمليات الردّ العسكري منذ الخمسينيات، ومن قادتها أريل شارون Ariel Sharon، ورفائيل إيتان Rafael Eitan، وإسحق مردخاي Yitzhak Mordechai.

---

[53] تُعدّ كارثة تصادم وسقوط المروحيات في 1997/2/4 من أشد وأقسى الكوارث العسكرية التي شهدها الطيران العسكري الإسرائيلي منذ تأسيسه، حيث قتل فيها 73 ضابطاً وجندياً، ووقع الحادث فوق مستوطنة شئار ييشوف أعالي منطقة الجليل عندما اقتربت المروحيتان من نوع يصعور الواحدة من الأخرى في أثناء طريقهما إلى أحد مواقع الجيش جنوب لبنان لمواصلة قتال حزب الله، وتمّ تشكيل لجنة تحقيق برئاسة الجنرال ديفيد عبري قائد سلاح الطيران الأسبق، وورد في ملخص تقريرها أن السبب الأساسي للكارثة غير واضح، ولكن من المرجح أن سبباً إنسانياً بشرياً أدى لوقوعها.

[54] عملية عسكرية كبرى نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية أواسط سنة 2002 بعد اشتداد المقاومة الفلسطينية، وأسفرت في مجمل أحداثها التي استمرت عدة أسابيع عن استشهاد 216 فلسطينياً، وإصابة 400 فقط، وقتل 103 جندي وشرطي إسرائيلي، وأصيب 350 آخرون، واعتقل 4,258 فلسطينياً، ووصلت خسائر الفلسطينيين مليار دولار، فيما بلغت الخسائر الإسرائيلية، نصف مليار شيكل، أي ما يعادل 110 ملايين دولار.

ب. **الكتيبة 101:** وتسمى كتيبة "فِتِن"، وهو نوع من الأفاعي التي يُصدر صوتاً كالجرس، أُقيمت لتشكل نواة لـ"الناحال" تحت قيادة الجنرال مردخاي (موتي) غور Mordechai (Mote) Gur، ولكن بعد حرب الأيام الستة 1967 تمّ تغيير اسمها لكتيبة 50.

ج. **الكتيبة 202:** وتنقسم لأربع سرايا، وهي: الصواريخ المضادة للدبابات، والاستكشاف، والهندسة، والاتصال.

4. **القوات الخاصة:** وتتشكل من الوحدات التالية:

أ. **وحدة المستعربين:** المعروفة بـ"دوفدوفان"، أول الوحدات الخاصة التي عملت في الضفة الغربية خلال الانتفاضة، ولأن عناصرها تعمل وسط التجمعات السكانية الفلسطينية، فمن الضروري أن يكونوا من ذوي الملامح الشرقية، بحيث لا يثيرون حولهم الشكوك حين يقومون بعمليات التنكر أثناء توجههم لتنفيذ المهام الموكلة لهم، وقد عرض التلفاز الإسرائيلي فيلماً وثائقياً حول كيفية إعدادها، وقيامها بالتنكر، عبر استقدام خبراء في المكياج والتخفي؛ للعمل على مدار الساعة مع عناصر المجموعة، الذين نفَّذوا معظم عمليات التصفية بواسطة إطلاق النار على المستهدفين من كوادر الانتفاضة، كما اختطفوا المطلوبين لأجهزة الأمن. وفي ظلّ حرص عناصرها على التنكر في زيّ تجار خضار يرتدون الزي الشعبي الفلسطيني، فإنهم يتنقلون في سيارات مرسيدس يستخدمها التجار. ولا يقتصر عناصر هذه الوحدة على جنود الجيش، بل تسهم شرطة حرس الحدود في رفدها بكثير من العناصر[55].

ب. **وحـدة شمشـون Shimshon:** مـن الوحـدات التـي عملـت في قطـاع غـزة إبـان الانتفاضـة الأولى، وتـمَّ حلُّهـا بعـد التوقيـع عـلى اتفاقيـة أوسـلو Oslo Agreement؛ إذ إن الظـروف الميدانيـة في القطـاع وطبيعتـه الجغرافيـة والديموغرافيـة لا تشـجِّع عـلى اسـتخدامها، لا سـيّما عقـب تشـكيل السـلطة الفلسـطينية، ومـع انـدلاع انتفاضـة الأقـصى، أعيـد

[55] غمليئيل كوهين، **المستعربون الأوائل: الدائرة العربية في البالماخ** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2002)، ص 308. والكتاب يأخذ أهميته من حيث أن مؤلفه يكتب الكتاب وهو داخل المؤسسة، فقد عمل مندوباً عن الموساد في عدد من الدول العربية، ومنها لبنان، وبين عامي 1952-1964 كُلِّف بمهام كثيرة ومتنوعة في أربع من قارات العالم.

بناؤها من جديد، لكنها تخصَّصت في العمل الميداني الخاص، كاقتحام القرى لاختطاف مطلوبين، وحراسة قوافل المستوطنين التي تتحرك ليلاً بين المستوطنات و"إسرائيل"، وتشارك في عمليات التصفية[56].

ج. **وحدة "النواة":** شُكِّلت سنة 1996؛ لتكون رأس الحربة في مواجهة مقاتلي المقاومة في جنوب لبنان، واستثمرت شعبة العمليات جهوداً وإمكانيات كبيرة في تشكيلها؛ لإعادة الاحترام لها في أعقاب سلسلة إخفاقاتها أمام حزب الله، وبعد انسحابها من جنوب لبنان، كُلِّف عناصرها بحراسة الحدود، وفي آذار/ مارس 2001، أعلن الجيش عن استيعاب الوحدة للعمل الميداني في الضفة الغربية، تحديداً، وسطها وجنوبها.

ويقوم عناصر هذه الوحدة بتسيير دوريات في محيط التجمعات السكانية في الضفة الغربية، لاعتراض مجموعات المقاومة التي تتوجه لتنفيذ عمليات إطلاق نار على المستوطنات أو الأهداف العسكرية، كما ينصبون كمائن مسلَّحة، وحواجز طيَّارة على الشوارع الرئيسية، في مسعىً لإلقاء القبض على المطلوبين للأجهزة الأمنية، بجانب قيامها بالاختطاف والتصفية طبقًا لتوجيهات جهاز الشاباك (Shabak Shin Bet).

د. **وحدة "خاروف":** وتعتبر من أقدم الوحدات الخاصة في الجيش، شكلها أوائل السبعينيات الجنرال رحبعام زئيفي Rehavam Zeevi، ومهمتها الأساسية تأمين الطرق التي يسلكها المستوطنون في تحركاتهم من وإلى "إسرائيل"، وتتولى عمليات اختطاف واعتقال، بناء على معلومات الشاباك.

هـ. **وحدة الجدعونيم Gideonim:** وحدة مختارة تابعة للشرطة الإسرائيلية، وتعمل في محيط القدس، وتقوم بعمليات اختطاف واعتقال وتصفية المطلوبين.

و. **طلائع الاستخبارات العسكرية:** وحدات خاصة تابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية المعروف بـ"أمان"، تتولَّى القيام بعمليات التنصت على المؤسسات والقادة

[56] عدنان أبو عامر، القوات الخاصة الإسرائيلية، جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 1994/12/22؛ وإيليا زريق وأنيتا فيتولو، "الحصاد الدامي لـ"فرق الموت" الإسرائيلية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 10، ربيع 1992، ص 108-117.

الفلسطينيين، كما تدير أجهزة الرادار الموجهة للمدن الفلسطينية، وترصد كل حادث يتمّ فيها.

5. **سرية هيئة الأركان:** المعروفة باسم وحدة "سييرت متكال"، وهي أكثر وحدات الجيش نخبوية، ويكفي أن نشير إلى أن أشهر العسكريين من خريجيها مثل إيهود باراك، وأمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak، وموشيه يعلون، وداني ياتوم Dani Yatom. وكانت الغاية من إقامتها سنة 1957 القيام بعمليات عسكرية خاصة، والكثيرون ممن أنهوا الخدمة فيها وصلوا إلى مناصب رفيعة، خصوصاً في المستوى السياسي، كما تخصَّصت في إنقاذ الرهائن، والقيام بعمليات عسكرية معقَّدة خلف صفوف "العدو"، والتصفية في الخارج، وهي مسؤولة عن تصفية أبو جهاد الرجل الثاني في حركة فتح سنة 1988.

وتعدّ التدريبات وعملية التأهيل التي يجتازها الجنود في السرية الأكثر صعوبة وقسوة ومهنية، وتستمر وقتاً طويلاً بالنسبة لبقية الجنود في الوحدات الأخرى، وما تزال عمليات كثيرة نفذتها السرية طيّ الكتمان، خصوصاً وأن وجودها كان أمراً سرياً، ومن بين العمليات التي نفذتها وسُمِحَ بنشرها الهجوم على جزيرة غرين، واختطاف عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني من قادة المقاومة من قلب الأراضي اللبنانية.

وفي العام 1992، وخلال تدريب كانت السرية تجريه في موقع تسيئيليم، قُتِل خمسة جنود، وفي السنوات الأخيرة نشرت الصحف أن التدريبات هدفت للقيام بعملية في قلب الأراضي العراقية لاغتيال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

6. **لواء "جولاني" Golani:** من وحدات النخبة في الجيش، شارك في معظم العمليات العسكرية التي قامت بها "إسرائيل" ضدّ لبنان، ويتألف من أربع كتائب مشاة، إضافة لوحدة استطلاع أنشئت حديثاً، متخصصة بأعمال التخريب والتفخيخ، وهذه الكتائب هي:

أ. **كتيبة "باراك"**: تعود تسميتها إلى قاضٍ ديني ورد اسمه في التوراة، وتحدد قطاع عملها قبل سنة 1982 في منطقتي الجليل السفلي ووادي الأردن.

ب. **كتيبة "جدعون":** وتسميتها أيضاً ذات جذور دينية.

ج. **كتيبة "براعم جولاني"**: وتستوعب المتطوعين الجدد في اللواء.

د. **كتيبة "الصدم":** رأس السهم في اللواء وجرى إلحاقها به، بعد العدوان على مصر سنة 1956.

هـ. **وحدة الاستطلاع إيغوز Egoz Reconnaissance Unit:** وحدة النخبة في اللواء، وقد أنشئت سنة 1995، وهي متخصصة بأعمال التفجير والتفخيخ والخطف، وتولت زرع العبوات الناسفة في بعض المناطق المختلفة.

وعلى الرغم من أن جولاني من أفضل ألوية الجيش وأكثرها تدريباً، وتزجه "إسرائيل" في المعارك، لثقتها بفاعليته، إلا أنه فقد بعضاً من هيبته في المعارك التي دارت خلال عدوان تموز/ يوليو 2006 ضدّ حزب الله على مشارف بلدات بنت جبيل وفي مارون الراس جنوب لبنان، حيث سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى، هذا بالإضافة إلى عجزه عن اقتحام بلدات صغيرة على حدود قطاع غزة، واضطراره للانسحاب أمام ضربات مقاتلي حماس وحزب الله. الأمر الذي يستلزم إعادة تأهيله وتنشئته ليستعيد معنوياته، علماً بأن شعار اللواء: النصر في الحرب لا يأتي بالضرورة من العدد الكبير للمقاتلين.

ثانياً: أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية:

يعكف المتحدثون باسم الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام على امتداح الدور الكبير والحاسم، الذي تقوم به الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية في الحرب، التي تشنُّها الدولة العبرية للقضاء على أعدائها في الداخل والخارج، ويشدِّد قادة الجيش أنه لولا المعلومات الاستخبارية التي توفِّرها هذه الأجهزة، لما استطاع أن يحارب قوى المقاومة[57].

1. **جهاز الأمن الداخلي "الشاباك":** ويعرف بـ"الشين بيت" وهي اختصار لاسمه العبري (شيروت بيتحون كلالي) وهو جهاز استخباري خاضع مباشرة لرئيس الحكومة، مكلف بوقاية الأمن داخل "إسرائيل"، ومنع أي تحرك معادٍ داخلها، وكشف الأنشطة التجسسية. ولَعِب دوراً بارزاً في تصفيات واعتقالات وأعمال تنكيل وحشية بغرض إخضاع الفلسطينيين وإجهاض انتفاضاتهم، كما يقوم الجهاز بجمع معلومات حول إسرائيليين مرشحين لمناصب ووظائف حساسة، ويعمل فيه آلاف من الوكلاء السريين الموزعين في

---

[57] هليل كوهين، **العرب الجيدون: المخابرات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل** (تل أبيب: كيتر، 2006)، ص 207.

أنحاء "إسرائيل"، ومعظم أعماله سرية، وتتمّ مساءلة القيمين عليه من قبل لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في حالات دقيقة وحرجة.

تولى رئاسة الجهاز عدد من رجالات الأمن كان آخرهم، يوفال ديسكين Yuval Diskin.

ويمكن القول: إن جهاز الشين بيت، اضطلع -وما يزال- بالدور الحاسم في الحرب ضدّ الانتفاضة وقوى المقاومة المختلفة، فهو الذي يتولّى -عن طريق شبكة العملاء التي يحتفظ بها- تزويد المستوى السياسي بالمعلومات التي تساعده على اتخاذ القرارات الحاسمة؛ فضلاً عن أن جميع العمليات التي يقوم بها الجيش تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي يجمعها الجهاز عبر عملائه، لا سيّما عمليات التصفية والاغتيال التي طالت قادة الانتفاضة وكوادرها العسكريين والسياسيين[58].

كما يتولى الشاباك المسؤولية عن عمليات الاعتقال في صفوف نشطاء المقاومة؛ التي تهدف إلى:

أ. إلحاق عقوبة رادعة بالمسؤولين عن عمليات المقاومة، حيث إنه يقدم لوائح الاتهام ضدّ كوادر المقاومة للمحاكم العسكرية لتصدر أحكامها عليهم.

ب. جمع معلومات استخبارية؛ إذ إن التحقيق مع المعتقلين يتيح الحصول على الكثير من المعلومات، ومن مصادر موثوقة حول أنشطة المقاومة، وهذا النوع من المعلومات أكثر دقّة من تلك التي يجمعها العملاء؛ نظرًا لأن الذين يتمّ التحقيق معهم هم نشطاء في حركات المقاومة.

ج. اعتقالات احترازية، حيث يتمّ احتجاز الكثير من الشباب الذين تدور حولهم الشبهات دون أن تكون ضدَّهم أدلة قاطعة، فإذا ما توفَّرت ضدَّهم مثل تلك الأدلة يتمّ التحقيق معهم، وتقديمهم للمحاكمة، ويستفيد الشاباك من قانون الحكم العسكري المعمول به منذ الانتداب البريطاني، الذي يخول قائد المنطقة العسكري إصدار أمر لاعتقال شخص ما اعتقالاً إدارياً دون مسوغات قانونية[59].

---

[58] Thomas Indianapolis, "Shin Bit's Blind Side," *International Journal of Intelligence* and *Counterintelligence*vol. 10, 1998, p. 92.

[59] يعقوب بيري، **القادم لقتلك: اسبقه واقتله** (تل أبيب: دار كيشت، 1999)، ص 65.

2. **شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان":** يترأسها ضابط برتبة جنرال، وتعدّ إحدى الأجهزة الأمنية المهمة والسرية في "إسرائيل"، ومن أبرز مهامها:

أ. تجميع معلومات ومواد استخبارية بواسطة عملاء مختصين يُدربون لهذه الغاية على أيدي أخصائيين.

ب. تطوير طرق الاستخبارات وتحسينها، وكيفية الوصول بأسرع وقت ممكن وأفضل الطرق للمواد الإخبارية والمعلومات المزمع القيام بتجميعها.

ج. تنسيق واسع وشامل مع هيئات استخبارية عاملة داخل "إسرائيل"، لكنها تابعة لأجهزة غير الجيش.

د. تقديم تعليمات للمراقب العسكري، تتعلق بطبيعة عمله استناداً للظروف القائمة عملياً في الميدان.

هـ. تقييم استخباري بشؤون عسكرية وسياسية، تستفيد منه الحكومة والأجهزة العاملة تحت إمرتها.

و. تزويد الملحقين العسكريين في السفارات بالمعلومات التي تتعلق بعملهم والبلد المتواجدين فيه[60].

وأصبحت الشعبة جهازاً مستقلاً عن الجيش ابتداءً من سنة 1954، وتحولت مع الزمن لعامل مركزي فعال ومؤثر في الأجهزة الأمنية، وبلغ الأمر بأن مسؤوليها يشتركون في جلسات سياسية خطيرة جداً تعقدها الحكومة، يسهمون خلالها بتقديم المعلومات الاستخبارية التي تحتاج إليها الحكومة في رسم سياستها وتطبيقها على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أن الشعبة لم يكن لها في السابق دور كبير في النشاط الاستخباري في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ما إن تشكّلت السلطة الفلسطينية حتى أخذ يسهم بدور كبير في جمع المعلومات الاستخبارية؛ وأصبح عناصرها يقومون بعمليات تجنيد واسعة في صفوف الفلسطينيين، لكن يبقى الدور الأكبر -الذي تقوم به في مواجهة الانتفاضة- إشرافها على التجسس الإلكتروني، والتنصت على مؤسسات ومسؤولي السلطة[61].

---

[60] عميت كوهين، عن داء العمى: حول أداء الاستخبارات العسكرية، **معاريف**، 2006/8/18. والكاتب هو مراسل الشؤون الأمنية في جريدة **معاريف**.

[61] أمنون يونا، **مهمات لا تترك أثراً: ستون عاماً من العمل الأمني المثير** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2006)، ص 203. والكاتب هو رجل المهمات الخاصة في الموساد، منذ العام 1947، وكُلِّف لأول مرة بمهمات تجسسية في أوروبا وإفريقيا ومصر.

الرئيس الحالي لشعبة الاستخبارات العسكرية هو الجنرال عاموس يادلين Amos Yadlin [62].

3. جهاز الأمن الخارجي "الموساد" Mossad: تأسس سنة 1951 بقرار صدر عن أول رئيس وزراء، بن جوريون، ليكون بمثابة ذراع استخبارات خارجية رئيسي ضمن أجهزة الاستخبارات السرية المتعددة، ودوره محدود وغير مباشر في العمل الاستخباري في الضفة والقطاع، لأن ساحات عمله خارج حدود الدولة، لكن يتمّ توظيف المعلومات الاستخبارية ذات العلاقة بالمنظمات والفلسطينيين المتواجدين في الخارج في خدمة الجهد العسكري لمواجهة الانتفاضة[63].

يتكون الموساد من مجموعة أقسام ودوائر رئيسة تتبعها شعب ووحدات ومحطات ميدانية وفرعية، وهي:

أ. **قسم جمع المعلومات:** ويدعى تسومت Tzomet وتعني "مفترق"، منظم على أساس إقليمي ووظيفي تخصصي، تتبع له وحدة ميدانية رئيسية تسمى "متسادا" وتعني "حصن"، تضمّ في صفوفها الجواسيس.

ب. **قسم العمليات:** وتتبع له دائرة للتخطيط العملياتي والتنسيق، كما تخضع لمسؤوليته المباشرة وحدات وفرق التنفيذ الميدانية المتخصصة في عمليات التجسس المعقدة، والاغتيالات والتصفيات الجسدية، وعمليات "الاختطاف" وما شابه.

ج. **قسم الاتصال والارتباط والعمل السياسي:** ويسمى "تيفيل" وتعني "المعمورة"، وهو قسم واسع وكبير مكلف بالعلاقات الخارجية، وتشمل إقامة وإدارة روابط وعلاقات التنسيق والتعاون مع أجهزة الاستخبارات والتجسس في دول العالم، وتنظيم الاتصالات مع الجاليات والأقليات اليهودية في "الدول المعادية".

د. **قسم الإدارة والتنظيم:** ويعنى بشؤون العمل والتنظيم الداخلي للموساد[64].

وتشرف على قيادة الموساد وأنشطته هيئة قيادية عليا تضمّ رؤساء الأقسام وقادة الدوائر والوحدات الكبيرة، وهم عادة من ذوي الإلمام العالي والخبرة والتجربة الشخصية

---

[62] عاموس يادلين: رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" الحالي في الجيش الإسرائيلي.

[63] Gideon Doron, "*Israeli Intelligence: Tactics, Strategy and Prediction,*" *International Journal of Intelligence and Counterintelligence,* vol. 2, 1988, p. 305.

[64] عثمان كامل، **الموساد الإسرائيلي والحرب السرية** (القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، 1992)، ص 32.

في مجال العمل الاستخباري والتجسسي الميداني، وتعادل رتب أعضائها الرتب العسكرية لأعضاء هيئة الأركان العامة للجيش، جنرال وميجر جنرال، وعميد، ويترأس الجهاز حالياً مائير داغان Meir Dagan [65].

وقد أصاب الموساد مع مرور الوقت، كجهاز تجسسي سري يعمل في "الظلمة" بعيداً عن الأضواء وخارج أطر الرقابة القانونية والقضائية، الكثير من مظاهر الفساد والترهل والتضخم، كما اعترف العديد من كبار مسؤوليه السابقين، مما ولّد دعوات متكررة بين فترة وأخرى، لا سيّما بعد كل فضيحة كبرى، أو فشل ذريع تعرض له، لضرورة إجراء إصلاحات وإعادة تنظيم جذرية لأقسامه وهياكله، وحتى مهامه ووظائفه، علما بأنه لا يتمّ الإعلان عن حجم ميزانياته التي تنفقها عليه خزينة الدولة.

وقد ارتبط اسم الموساد بسلسلة طويلة من الإخفاقات والعمليات الفاشلة، التي هزّت صورته -إلى جانب سلسلة طويلة من النجاحات- وتسببت مراراً بحرج بالغ لـ"إسرائيل"، وأحياناً ألحقت ضرراً بعلاقاتها على المستوى الدولي، ومن أبرزها:

أ. في تموز/ يوليو 1973 اغتال الموساد خطأ، في منتجع ليليهامر في النرويج، نادلاً مغربياً، اعتقدوا أنه المسؤول "أبو حسن سلامة" عن منظمة "أيلول الأسود"، وقد اعتقلت السلطات النرويجية إثر الحادث عدداً من الإسرائيليين، وحُكِم بالسجن على ثلاثة منهم أدينوا بالاشتراك في العملية.

ب. أدّت معلومات خاطئة قدمها الموساد لقيام طائرة حربية إسرائيلية في آب/ أغسطس 1973 باعتراض طائرة ركاب مدنية ليبية، وإجبارها على الهبوط في "إسرائيل" ظناً أن زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، موجود على متنها، فتبين أنه لا يوجد بين ركابها أي مسؤول في المقاومة، مما سبب حرجاً بالغاً للدولة في حينه[66].

ج. يتهم الموساد بأنه أسهم في جرّ وإقحام "إسرائيل" في المستنقع اللبناني سنة 1982 بتقديمه معلومات خاطئة وأحكام مضللة عن الوضع هناك، خاصة فيما يتعلق بقدرات حلفائها في "المليشيات المسيحية المارونية".

---

[65] مائير داغان: رئيس الموساد الحالي منذ سنة 2000، ينسب إليه عدد من الإنجازات الأمنية والاستخبارية أهمها ما نسب إليه من اغتيال عماد مغنية المسؤول العسكري لحزب الله أوائل سنة 2008 في العاصمة السورية دمشق.

[66] أحمد خدام السروجي، **صراع الاستخبارات العربية الإسرائيلية** (دمشق: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 38.

د. في نيسان/ أبريل 1991 ألقى شرطي قبرصي القبض على أربعة من عملاء الموساد يحاولون وضع أجهزة تنصت داخل سفارة إيران بنيقوسيا، ثم أفرج عنهم بالكفالة بعد تسوية توصلت لها مع "إسرائيل"[67].

هـ. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 أوقفت السلطات الأمريكية جوناثان بولارد Jonathan Bullard اليهودي الأمريكي، لاتهامه بالعمالة السرية لـ"إسرائيل"، إذ استغل عمله كمهندس في البحرية الأمريكية، للقيام بتزويد الموساد بوثائق ومعلومات سرية وحساسة؛ حيث أدانته محكمة أمريكية بتهمة التجسس لحساب الدولة العبرية، وحكمت عليه سنة 1987 بالسجن المؤبد، وفي منتصف التسعينيات منحت "إسرائيل" عميلها الجنسية الإسرائيلية في نطاق ضغوطها على السلطات الأمريكية لإطلاق سراحه.

و. في كانون الثاني/ يناير 1997، تمّ في "إسرائيل" توقيف يهودا جيل Yehuda Gil، عميل سابق بارز في الموساد، اتُهِمَ بإمداد المسؤولين عنه طيلة سنوات عديدة بتقارير مضللة ومعلومات ملفقة، نسب فيها إلى سورية نوايا عدوانية لا وجود لها، مما وضع البلدين أواسط التسعينيات مرتين على حافة اندلاع حرب بينهما، خاصة صيف سنة 1996، واعتبرت القضية فضيحة كبيرة للموساد.

ز. في 1997/9/25 اعتقل الأردن اثنين من عملاء الموساد إثر مشاركتهما في محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، واحتجت كندا على استخدام الموساد جوازات سفرها في أثناء المحاولة، واضطرت "إسرائيل" للاعتذار للبلدين وإطلاق سراح مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين بعد سجن ثماني سنوات، مقابل الإفراج عن عميليها[68].

[67] عبد الحليم المحجوب، "أزمة الموساد الأبعاد المهنية والدلالات السياسية،" **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 133، تموز/ يوليو 1998، ص 172.

[68] يوسي ميلمان وإيتان هابر، **قضايا تجسس في دولة إسرائيل** (تل أبيب: سفريات حيمد، 2006)، ص 189، الكتاب يحتل أهمية لأن المشارك الأول في تأليفه صحفي وباحث في هيئة تحرير **هآرتس** Haaretz، وخبير في شؤون المخابرات، فيما الثاني عضو هيئة تحرير في **يديعوت أحرونوت**، ومراسلها للشؤون العسكرية مدة 25 عاماً، ومديراً لمكتب إسحق رابين فور انتخابه لرئاسة الحكومة سنة 1992.

ح. في سويسرا سنة 1998، أخفق فريق من عملاء الموساد في تنفيذ مهمة تجسسية خاصة، في مدينة بيرن، استهدفت زرع أجهزة تنصت في شقة مواطن لبناني ينسب له الارتباط بعلاقة تعاون لحساب حزب الله، وقد أوقفت السلطات السويسرية وسجنت أحد العملاء الذين ضبطوا متلبسين بالمحاولة.

ط. فضيحة الموساد في نيوزيلاندا انفجرت في تموز/ يوليو 2004، حين قررت "إسرائيل" القيام بعمليات اغتيال ضدّ قادة حزب الله والتنظيمات الفلسطينية، خاصة في لبنان وسورية، ولهذا الغرض حاولت الحصول على جوازات سفر لدول محايدة لا تثير الشبهات، منها نيوزيلاندا، إلا أن المحاولة كشفت، وتمّ ضبط مواطنين إسرائيليين متلبسين، وحكم على المتهمين بالسجن ستة أشهر[69].

كما تتجلى الإخفاقات الاستخباراتية في الممارسة الفاشلة لجهاز الموساد الذي أشرف على العديد من العمليات الأمنية العسكرية الخارجية، من أهمها[70]:

أ. أخفق الموساد والدوائر الأمنية الإسرائيلية في التوصل إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني سيتبنى سياسة جديدة لحلّ النزاع سياسياً مع "إسرائيل".

ب. جهازي الاستخبارات والموساد فوجئا بسقوط سور برلين، وانهيار النظام السوفيتي وانحلاله أيضاً.

ج. أخطأ التقدير الاستخباري في توقُّع وقف إطلاق النار في الحرب العراق الإيرانية سنة 1988، وفي تقديره قدرة العراق على إعادة تنظيم نفسه لافتراضه أن بغداد ستحتاج فترة أطول، بعد ثمانية أعوام من الحرب المنهكة، فجاء احتلال العراق للكويت سنة 1990 "ليلطم هذا التقدير المتفائل على وجهه".

د. تَعَرُّض "إسرائيل" لصواريخ عراقية سنة 1991، وعدم انطلاق تقديرات استخبارية حول الأمر، أدى لبروز أزمة في العلاقات مع واشنطن.

هـ. عدم مشاركة الاستخبارات العسكرية في مفاوضات أوسلو مع منظمة التحرير سنة 1993.

---

[69] تسفي شتاوبر، الحدّ من صلاحية الأفراد، **يديعوت أحرونوت**، 2007/5/17. والكاتب هو رئيس معهد دراسات الأمن القومي.

[70] يوسي ميلمان ودان رافيف، **أمراء الموساد**، ترجمة محمود برهوم وحزامة حبايب (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 1990)، ص 176.

و. سنة 1996 أخطأت الاستخبارات في تقديرها حول حركة القوات السورية في هضبة الجولان.

ز. مفاجأة الدوائر الأمنية بأحداث النفق في المسجد الأقصى في أيلول/ سبتمبر 1996.

ح. أخطأ الموساد في تقديراته المتشائمة بشأن العمل العسكري المتوقع لحزب الله عقب الانسحاب من جنوب لبنان في أيار/ مايو 2000.

ويرى عدد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين، على رأسهم الجنرال المتقاعد شلومو غازيت Shlomo Gazit أن هناك ثلاث مشاكل تنشأ لدى الموساد، وتؤدي لفشله الاستخباراتي تتمثل في:

أ. تدفق المادة الخام غير الدقيقة إلى القادة.

ب. توزيع المادة الاستخبارية على محافل البحث، وبعثرة معلوماتها، وعدم الخروج بتقدير جيد.

ج. الترهل الإداري الذي يلعب دوراً مهماً في عملية الإخفاق.

وبالتالي، انعكست سلسلة الإخفاقات سلباً على واقع "إسرائيل" كدولة، وعلى علاقاتها الخارجية وسياساتها مع دول العالم, ولهذا فإن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الدولة التي ينبغي عليها إعادة النظر في العديد من سياساتها الأمنية والعسكرية والسياسية أيضاً[71].

ثالثاً: الإخفاقات الاستخبارية في حرب لبنان:

شكلت حرب لبنان نموذجاً صارخاً على فداحة الأخطاء الاستخبارية، والثغرات الأمنية التي وقعت فيها مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمختلف مسمياتها (الشاباك، والموساد، وأمان)، ولعل الإخفاق الأكبر الذي وقع فيه الجيش يكمن في نجاح حزب الله، وهي منظمة تخوض حرب عصابات، في "خطف دولة بأكملها" بعد سنوات عديدة من التسلح والتخفي، بحيث استفاقت "إسرائيل" لتجد الحزب أكثر تنظيماً، وأكفأ قتالية وتدريباً مما كان في جولات القتال السابقة، وأسفر عن تغير الوضع مع مقاتليه في ساحة المعركة.

---

[71] Barbara Opall-Rome, "Israeli Gunship Crews Train for Assassination Missions," *Defense News newspaper*, London, December 2001, p. 43.

ولعل عملية "الوعد الصادق" افتتحت سلسلة الأخطاء الأمنية الاستخبارية؛ حيث نجح المقاومون في مباغتة الجيش، مما يشير لوجود خلل استخباري ولا مبالاة من قِبَل جنود الدورية وقادتهم.

كما أسهمت سلسلة الإخفاقات الأمنية والاستخبارية في بروز شروخ أولية في الإسناد الذي تمنحه القيادة السياسية العليا للجيش منذ بداية المواجهة؛ حيث عبّرت محافل سياسية ووزراء في الحكومة، في محادثات مغلقة، عن قصور الاستخبارات في جمع المعلومات عن تعاظم حزب الله، والاستعدادات المكثفة التي أعدّها للمواجهة مع "إسرائيل".

وأكدت المصادر أن الوقائع اليومية للحرب أشارت إلى أن أحداً ما غفي هنا في "الحراسة"، وهي أجهزة الأمن، صحيح إن الاستخبارات حذّرت بأن حزب الله يستعد للمواجهة، لكنها فشلت في قدرتها على التسلل داخل الحزب لإعداد قائمة أهداف نوعية لهجوم يكسره، وكما قال أحد الوزراء: ربما رأى رجال الاستخبارات "الغابة"، لكنهم بالتأكيد لم يلاحظوا الأشجار! لأنهم أعطونا الإحساس بأنهم منشغلون بمنح إنذارات باختطاف جنود فقط، ولكن طوال الوقت تعاظم حزب الله إلى حجم جيش[72].

ثم تمثلت سلسلة من الإخفاقات الأمنية والاستخبارية بعدد من المفاجآت التي قدمها حزب الله خلال المعركة، لتثير تساؤلات مقلقة في ضوء عدم تزود الجيش بمعلومات من قبل الاستخبارات بأن لدى الحزب صواريخ وأسلحة بهذه القدرة، ولعل أهم هذه الإخفاقات:

1. الصاروخ الذي ضرب البارجة البحرية؛ حيث لم يقم سلاح البحرية بتشغيل المنظومة الدفاعية خشية أن يصيب طائرات سلاح الجو عن طريق الخطأ! وفي حين تتوجه الانتقادات للمؤسسة الأمنية بفروعها المختلفة، في ضوء المفاجأة التي أرسلها السيد حسن نصر الله عندما أخرج، وللمرة الأولى، صاروخًا تمكن بواسطته من ضرب البارجة البحرية! ترى: هل هناك خلل استخباري؟ أم استخفاف بقدرات حزب الله؟ أم هي اللامبالاة؟ يبدو أن المسألة تتعلق بكل هذه الأمور مجتمعة كما قال معلق عسكري!.
2. تكاثر الانتقادات في ميدان المعركة، حيث أكد جنود عائدون من المعارك الضارية أن حزب الله يستخدم في إطلاق الكاتيوشا Katyusha استراتيجية كلاسيكية في

[72] إيتامار آيخنر، **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/25.

الاختفاء، وربما غاب عن مسؤولي الأجهزة الأمنية ما سبق أن أكده نصر الله نفسه سابقًا حين قال: إن حزبه سيؤدي دوره حيال الجيش الإسرائيلي بشكل أفضل من الجيش اللبناني، ذلك أن "الجيش لا يمكنه أن يختبئ، ولكن أنا يمكنني ذلك، وحتى لو بحثت عنا إسرائيل فلن تجدنا"! ويسأل الإسرائيليون: طالما أن الرجل موثوق في كلامه، لماذا لم ينتبه أحد لما قاله؟.

3. المعركة التي خاضها سلاح المشاة ضدّ مقاتلي حزب الله بجانب مستوطنة أفيفيم وقتل فيها عدة جنود، أوضحت الفشل الاستخباري؛ فكيف لم يعلم الجنود المتقدمون باستعداد مقاتلي الحزب في المنطقة على الرغم من مراقبتهم على مدى أشهر طويلة؟ وكيف لم يعرف أحد بوجود أنفاق بجانب الموقع؟ ولم يُقدّر أحد أن رجال الحزب يكمنون للجنود في كمين غير ظاهر؟ وقد روى بعض القادة والجنود في الوحدة المختارة الكثير من المواقف التي أكدت بصدق الفشل الاستخباري الذي وقعت فيه "إسرائيل"![73].

4. وفي حين تشير المصادر الاستخبارية إلى تصفية جزء من قيادة حزب الله، إلا أن الأحداث أثبتت عكس ذلك، فقيادة الحزب ما زالت سليمة، وأجهزة المخابرات حتى الآن لا تملك صوراً لبعض مسؤوليه، مما يدلّ على الصعوبة الاستخبارية التي تواجهها، وقد توسعت المصادر الإسرائيلية في الحديث عن تصميم أجهزة الأمن في الوصول لقادة الحزب، خاصة القيادة العسكرية التي تملك خبرة واسعة في هذا المضمار، ومدربة، وتملك علاقات قوية مع حرس الثورة الإيراني، حسب الزعم الإسرائيلي، رغم نجاحها أخيراً في النيل من القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية، واغتياله في العاصمة السورية في شباط/ فبراير 2008 [74].

5. الإربـاك الاسـتخباري الـذي وقـع فيـه الجيـش تمثـل في الشـعار الـذي رفعـه أمـين عـام حـزب اللـه، حـين هـدد باسـتهداف العمـق الإسرائيـلي "إلى مـا بعـد بعـد حيفـا"، مـما أفسـح المجـال للعديـد مـن القـراءات الأمنيـة أهمهـا أن الحـرب بـين المقاومـة و"إسرائيـل" مـرت

[73] زخرت وسائل الإعلام الإسرائيلية لا سيّما المرئية منها بشهادات عديدة لجنود عادوا من المعارك البرية، عن عقم المعلومات الاستخبارية التي تمّ تزويدهم بها من قادتهم في القواعد العسكرية البعيدة عن ساحة المعركة.

[74] هذه معلومات سربتها أجهزة الأمن الإسرائيلية للمراسلين العسكريين من باب استعراض العضلات الأمنية، وأن لديها معلومات دقيقة عن هيكلية حزب الله العسكرية، الأمر الذي يدفعنا إلى عدم التسليم بها بصورة كلية.

بثلاث مراحل:

أ. الأولى بدأت جغرافياً بين نقطة تقع في منطقة ما بعد الضاحية الجنوبية لبيروت، ونقطة أقصاها مدينة حيفا، عاصمة الشمال الفلسطيني المحتل.

ب. الثانية "ما بعد حيفا" لكن لا أحد يعرف من أين تبدأ جغرافياً، وإن كان مراقبون ومحللون استراتيجيون يعتقدون بأن منتهاها قد يكون "تل أبيب".

ج. الثالثة "ما بعد بعد حيفا"، فلم يعرف أحد من أين تبدأ جغرافياً، ولا أحد يعرف أين تنتهي[75].

6. خلاصة الأمر في الأخطاء الأمنية تتمثل في أن جلسات المجلس الوزاري المصغر "الكابينت" Cabinet حفلت بالخلافات الكثيرة بين رئيس الموساد مائير داغان، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية عاموس يادلين حول قدرة صمود حزب الله، فالأول يرى نفسه "العالم الأكبر" في الشأن اللبناني، ففي سنوات الثمانينيات، وحين كان رئيس وحدة الارتباط في لبنان، حاول دون نجاح، أن يحولها إلى وحدة مخابراتية وتنفيذية تنافس أجهزة المخابرات الكبيرة، حيث قدم عدداً من الاقتراحات للقيام ببعض العمليات اللحظية التي وصفها بـ"الجزئية"، إلا أن وزراء المجلس المصغر رفضوها.

7. الفشل الأمني الحقيقي الذي وقعت فيه "إسرائيل" تمثل في الدعاية التي بثتها طوال الوقت، وهي أن حزب الله يفتقد للعمق الشعبي، وأن الشعور السائد ضدّه بين اللبنانيين هو العداء والنفور منه، وحتى بعد القصف الجوي لبلدة قانا، بقي الشعور الأساسي نحوه بالمقت لم يتغير! وهو ما تمّ دحضه عملياً من خلال المظاهرات التي خرجت بين الحين والآخر خلال وعقب انتهاء المعارك المؤيدة للحزب، ولعل آخرها "مهرجان الانتصار" الذي شهدته الضاحية الجنوبية![76].

---

[75] كان هذا الشعار بمثابة أحجية لدى الأمن الإسرائيلي، بكل ما تعنيه الكلمة، وراقبت أداء مسؤوليها على شاشات التلفزة لدرجة أن بعضهم خمّن أن المقصود قد يكون في عبارة "ما بعد بعد حيفا" استهداف سفارات ومصالح إسرائيلية في أمريكا وأوروبا.

[76] كان الحشد الذي جمعه حزب الله مفاجأة غير سارة بالمطلق لكل من ساءهم انتصار المقاومة، حيث شكّل الجمهور الهائل استفتاء شعبياً على خيار المقاومة، ولم يستطع كبار القادة الإسرائيليين إخفاء هذا الشعور.

8. نجاح المنظمات المسلحة، خاصة حماس وحزب الله في تحقيق ما أسماه أحدهم "الاشتباك المستمر" مع العدو، على الرغم من الاستغناء عن اعتماد القواعد العسكرية الثابتة والظاهرة التي يمكن قصفها، فقد فاجأ حزب الله "إسرائيل" -كما حماس في فلسطين- بعدم امتلاكه قواعد ومعسكرات ثابتة، فهو يعمل سياسياً وعسكرياً بالاندماج الكامل في نسيج المجتمع اللبناني، وهو ما تذرع به الجيش للقصف الوحشي للمدنيين.
9. على الرغم من الدور الكبير الذي يقدمه جهاز الـ"يومِنت" HUMINT الإسرائيلي، وهي الاستخبارات البشرية القائمة على تجنيد العملاء وتفعيلهم، وكذلك الوحدة 504، خاصة عند الحدود، والوحدة 8200 التي وفرت صورة استخبارية عن حزب الله، فقد أصيبت جميع هذه الوحدات بانتكاسة استخبارية بعد أن تجنب المقاتلون التحدث عبر الهواتف، ومرروا رسائلهم من خلال رُسل، وأجروا لقاءاتهم في غرف محصنة ضدّ التصنت. وعلى الرغم من أن تدمير المربع الأمني للحزب شوّش العملية القيادية لديه، إلا أن أفراده كانوا على استعداد لذلك، فالقادة الميدانيون حصلوا على التعليمات بالتصرف وفقاً لتقديراتهم للموقف.
10. الاعترافات المتتالية التي أعلن عنها قادة الاستخبارات الإسرائيلية، ومنهم إليعازر تسفرير Eliezer Tsafrir، الذي أدار مكتباً للموساد في بيروت خلال اجتياح سنة 1982، ونشط في جهاز الموساد بإيران، والذي أكد أن "إسرائيل" بذلت محاولات عديدة لاختراق حزب الله، لكنها واجهت صعوبات كبيرة، وفشلت في جمع المعلومات عن الحزب[77].

هذه الشواهد وغيرها تشير بما لا يدع مجالاً للشكّ أن العقبات التي واجهها الجيش في الجبهة العسكرية أمام حزب الله، لم تكن فقط متعلقة بالناحية اللوجستية، وإنما بصورة أساسية شكلت إخفاقاً استخبارياً شمولياً في فهم الواقع اللبناني، وبات من الواضح أن المعطيات الميدانية تشير إلى أنه لم يُجهّز نفسه لكل السيناريوهات، ويبدو أن إحدى المشاكل في هذه الحرب هي مستوى التوقعات العالية من الجيش، بفضل التقارير الأمنية المغلوطة![78].

---

[77] **هآرتس**، 2006/7/24.

[78] ياعيل غبيرتس، **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/2.

المبحث الثالث: حجـــــــم الجيش وتسليحه مقــارنة مع الجيوش المجاورة:

أولاً: القوى البشرية وحجم التجنيد:

تُنَظَّم عملية التجنيد في الجيش الإسرائيلي وفق قانون الخدمة العسكرية، حيث تعدّ الخدمة العسكرية إلزامية لكل يهودي/ يهودية يبلغ 18 عاماً، وتصل مدتها ثلاث سنوات للرجال، وسنتين للنساء. بحيث يتمّ عمل تصنيف عسكري لكل ملتحق بالخدمة، وعليه يتقرر في أي مجال يمكن استيعابه. ويتمّ استثناء أصحاب الاحتياجات الخاصة المصنفين عسكرياً باسم "بروفيل 21"، من الخدمة النظامية، وهو تصنيف عسكري في الجيش يعني أن صاحب هذا الوصف يعاني من عوائق كثيرة تتنافى ومتطلبات التجنيد السليمة، أو المصنفين كغير مناسبين للخدمة العسكرية، والتصنيف الأعلى في الجيش هو "بروفيل 97".

وبالنسبة لأبناء الأقليات، باستثناء الدروز والشركس فإن التجنيد تطوعي، ويمكن إعفاء النساء من الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالتدين، كما يؤجل التجنيد الإلزامي لطلاب المدارس الدينية الذي يعلنون أنهم "متفرغون للدين"، طالما أنهم يواصلون التعليم، وعملياً فإن بعضهم لا يتجند نهائياً.

ويخضع للخدمة الإلزامية في "إسرائيل" كل رجل من سن 18-55 عاماً، وكل أنثى من 18-38 عاماً، وتبلغ مدة الخدمة الإلزامية للرجال 36 شهراً لمن هم في سن 18-26 عاماً، و24 شهراً لمن هم في سنّ 27-29 عاماً، وبالنسبة للنساء تبلغ فترة الخدمة الإلزامية 20 شهراً، أما الأطباء رجالاً ونساءً فيخضعون للتجنيد من 28-38 عاماً.

وعند الانتهاء من الخدمة يستدعى الاحتياطي للتدريب يوماً كل شهر، أو ثلاثة أيام كل ثلاثة أشهر، إضافة لفترة أخرى من أسبوعين إلى ستة أسابيع حسب الرتبة والخبرة والسنّ والجنس، ويحقّ لوزير الدفاع استدعاء الاحتياطي كله أو بعضه لأي مدة، شرط تفسير السبب أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن البرلمانية[79].

كما يتمّ بعد انتهاء الخدمة الإلزامية إلحاق كل جندي بوحدة احتياط، ويخدم الرجال

[79] أحمد المسلماني، **المؤسسة العسكرية في إسرائيل** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 2001)، ص 25.

حتّى سنّ الـ 51 ما أقصاه 39 يوماً في السنة، وهي فترة قابلة للتمديد في أوقات الطوارئ، وينخرط قدامى الخدمة الإلزامية الذين يستوفون شروط الجيش واحتياجاته في الخدمة الدائمة في صفوفه، أو ما عرف باختصار NCO [80].

وكشفت شعبة الطاقة البشرية في الجيش النقاب عن أن 3.5% فقط من السكان يؤدون الخدمة الاحتياطية، وأفادت معطياتها بما يلي:

- 0.5% فقط من المنخرطين في الخدمة النظامية يؤدون الخدمة الاحتياطية الفعلية، لفترات تزيد عن أربعة أيام في السنة.
- يلتحق بخدمة الاحتياط 65% من الذين يمكن دعوتهم للاحتياط[81].

وبلغ المتوسط السنوي للخدمة الاحتياطية 29 يوماً خلال انتفاضة الحجارة، وانخفض المتوسط إلى 16 يوماً حتى سنة 1999، ثم ارتفع ليصل 27 يوماً سنة 2001، و30 يوماً سنة 2003، وصادق الكنيست على استدعاء الاحتياطي العادي سنة 2003 لمدة 43 يوماً، مقابل 57 يوماً للضباط وذوي المناصب[82].

وقد وافقت وزارة الدفاع والجيش على خلاصات لجنة "بن-باست" التي شكلت في شهر تموز/ يوليو 2005، القاضية بتقليص مدة الخدمة العسكرية، وسبق أن تمّ تقصير مدتها عشية حرب 1973، ليصبح الجيش سنة 2007 أصغر بنحو 20%، وبالتالي لن تظل قوة بشرية رخيصة سهلة المأخذ، يمكن إهدارها، بل سيوجد مجندون يُشغَلون تشغيلاً أكثر نجاعة، وخبرة وعصرية[83].

وتطمح اللجنة للوصول سنة 2010 إلى خدمة متساوية مدتها سنتان للشباب والشابات، ولذلك توصي بوقف التسريح المُقطع للمجندات المتدينات، حيث تصل نسبتهن 30%، وتطالب بفتح وظائف تخصصية "رجالية" لهن، وضرورة وقف الوضع الحالي الذي لا ينهي فيه أكثر من 40% من الجنود الخدمة العسكرية؛ فهم إما لا يتجندون أصلاً، أو يتملصون في منتصف الخدمة[84].

---

[80] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.altawasul.co

[81] **معاريف**، 2002/12/9.

[82] موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: www.acri.org.il

[83] أليكس فيشمان، تقصير مدة الخدمة العسكرية... خطوة في الاتجاه الصحيح، **هآرتس**، 2006/1/15.

[84] يوسي بن آري، تساؤلات يطرحها تقليص الخدمة العسكرية، **يديعوت أحرونوت**، 2006/2/16.

كما صادقت الحكومة على تمديد سريان مفعول قانون طال Tal Law، بشأن إعفاء المتدينين الحريديم Haredim من التجند للجيش مدة خمس سنوات أخرى، وصوّت 21 وزيراً مع تجديد سريان القانون، في حين كان وزير القضاء دانييل فريدمان Daniel Friedmann الوحيد الذي عارض التمديد، أما المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز Meny Mazoz، فقد أعلن عدم معارضته له[85].

وعلى الرغم من أن التجنيد إلزامي من الناحية الرسمية، إلا أن نسبة غير بسيطة لا تتجند من المجتمع الإسرائيلي لأسباب مختلفة؛ قد تكون سياسية أو متعلقة بالضمير الشخصي، وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، ويطلق على الذين يقومون بها اسم "الرافضين".

وفي حالات أخرى، وبعد انتهاء مدة الخدمة النظامية، يواصل بعض الجنود تأدية خدمتهم خلال فترة محددة من كل عام، وكذلك في حالات الطوارئ في إطار خدمة الاحتياط[86].

وما زال الترتيب الدقيق للقوات الإسرائيلية سرياً، وفي التقرير السنوي للميزان العسكري لعام 2001، الصادر عن المعهد الدولي للأبحاث الاستراتيجية في بريطانيا، قُدِّر حجم الجيش الإسرائيلي النظامي بـ 172 ألف جندي، 107 آلاف منهم في الخدمة الإلزامية، بمن فيهم الضباط في سنوات الخدمة الأولى، وقدرت قوات الاحتياط بـ 425 ألف جندي.

وفق تقديرات أخرى فإن عديد الجيش يقدر بـ 450 ألفاً، أما جيش الاحتياط يقدر بـ 600 ألف، وبدا واضحاً زيادة عدد جنود الخدمة الدائمة خلال حقبة التسعينيات على عددهم بنسبة 18% عن سنوات الثمانينيات[87].

ومن التقديرات الإحصائية المتعلقة بالجيش الإسرائيلي للعام 2002:

- وصل نحو 88 ألف يهودي إلى سنّ التجنيد العسكري.
- 77% من الشبان و61% من الشابات، جندوا بالفعل في صفوف الجيش.
- نصف الفتيان الذين لم يجندوا، حرروا لانتمائهم للمدارس الدينية.

[85] الحكومة تصادق على تمديد قانون طال ومتابعة البرنامج التجريبي لما يسمى الخدمة الوطنية، موقع عرب 48، 2007/2/18.

[86] رياض الأشقر، **قيادة الجيش الإسرائيلي** 1960-1981، ص 13-14.

[87] أهارون ليدرمان، **الجدل حول الأمن** (تل أبيب: منشورات معاريف، 1994)، ص 54.

- الباقون حرروا لأسباب طبية، أو نفسية، أو عدم الملاءمة، وغيرها من الأسباب.
- نسبة الشبان غير المجندين آخذة في الازدياد، ارتفعت تقريباً إلى النصف بين عامي 1990-2002، ومن المتوقع أن تصل إلى الربع في صفوف الشباب، و42% في صفوف الشابات عام 2005 [88].

معطيات كهذه معروفة إلى حد ما، لكن هناك أرقام معروفة بنسبة أقل:

- 20% من الرجال خدموا في الجيش بصورة جزئية، وتمّ تحريرهم من الخدمة لأسباب مختلفة.
- ثلاثة من بين خمسة من الرجال أدوا الخدمة الإلزامية الكاملة، ودخلوا صفوف الاحتياط.
- 30% من جنود الاحتياط، بقوا في إجازاتهم بنسبة 80% من أيام الخدمة في الاحتياط.
- رجل واحد من أصل 22 رجلاً خدموا في صفوف الاحتياط أكثر من 26 يوماً[89].

وحسب التقديرات المتاحة من عدة مصادر مختلفة، وصل عدد الجنود في السلاح البري 210 آلاف جندي، إضافة إلى 560 ألف جندي احتياط، وفي سلاح البحرية يوجد 13 ألف جندي، من بينهم 300 عنصر كوماندوز بحري، إضافة لـ 23 ألف جندي احتياط، وفي سلاح الجو يوجد 52 ألف جندي، إضافة لـ 28 ألف جندي احتياط[90].

وقدّم يورام يائير Yoram Yair، رئيس قسم القوى البشرية السابق، وضابط لواء المظليين، تقريراً للجنة الخارجية والأمن سنة 1992، جاء فيه إن 15.3% من مجندي الخدمة الإلزامية سُرِّحوا بشكل مبكر لعدم ملاءمتهم، وبسبب تقليص الوظائف.

وفي سنة 2002 بلغ عدد الواجب تجنيدهم 88 ألفاً، 50% منهم لم يجندوا بسبب تدينهم، ونسبة أخرى لم تعرف على وجه الدقة لم تجند لأسباب صحية ونفسية، فهناك ثلاثة من بين كل خمسة إسرائيليين سيكملون خدمتهم العسكرية بشكل كامل[91].

---

[88] عوفره ميزلس، **الخدمة في الجيش** (زخرون يعقوب: معهد الأبحاث العسكرية، 1993)، ص 56.

[89] فليكس برش، الانقلاب العسكري الذي بدأ، **معاريف**، 2006/5/11.

[90] من المعلوم أن الجيش الإسرائيلي لا يكشف عن أعداده وعتاده بصورة واضحة، والأرقام الواردة في هذه الفقرة مستقاة من تقرير أوردته القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 2005/6/22.

[91] أفيفا أفيف، **المجتمع الإسرائيلي**، ترجمة محمد صالح (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 1998)، ص 157.

ووفق معطيات رئيس شعبة الطاقة البشرية جيل ريجيف Gil Regev، فإن 34% من الشباب ممن هم في سنّ الخدمة لا يلتحقون بالخدمة، أو يتهربون منها لأسباب مختلفة، موزعين على النحو الآتي:

- 11.5% لا يلتحقون أو يتهربون لأسباب نفسية.
- 9.5% كونهم طلاب معاهد دينية.
- 2.6% لأسباب صحية/ جسدية.
- 1.4% كونهم من ذوي ماضٍ إجرامي خطير.
- 9% لأسباب غير نفسية.
- 5% لا يخدمون كونهم أيتام[92].

1. تهرب جنود الاحتياط:

شهدت سنة 2000 تجند واحد من كل خمسة جنود في صفوف الاحتياط، وخدم 30% من الجنود ما نسبته 80% من أيام الاحتياط، فيما خدم جندي واحد من بين 22 جندياً أكثر من 26 يوماً. ووفقاً لبيانات قسم القوى البشرية فإن 30% من الرجال حتى سن الـ 45 يشملهم خيار الاحتياط الفاعل، و40% يخدمون في مهام ميدانية. بمعنى آخر فإن الذين يخدمون في صفوف الاحتياط هم المقاتلون، أو الذين يدعمون العملية القتالية[93].

وأعلن اللواء عوزي ديان Uzi Dayan، رئيس قسم التخطيط السابق في الجيش سنة 1994، وجود نية بتقليص عدد الجنود الدائمين بشكل جوهري، كما سيتمّ تقليص عدد المدنيين العاملين في الجيش، ترجمة للتوجه بتقليص عدد جنود الجيش الدائمين، وعدد المدنيين الذين يعملون في وظائف داخل الجيش[94].

وشهدت السنوات الأخيرة تضاؤلاً متواصلاً في قوة جهاز الاحتياط؛ حيث يخضع للخدمة منهم حالياً ما نسبته 4% من مجمل عدد الإسرائيليين، ويقترب عددهم من ربع

---

[92] **هآرتس**، 2004/6/24.

[93] إيتاي لندسبرغ وآخرون، **الفشل الإسرائيلي في لبنان**، ترجمة وتحرير أنطوان شلحت (رام الله: مركز مدار، 2006)، ص 65. والكاتب مقدم عسكري في صفوف الاحتياط.

[94] **معاريف**، 1994/11/24.

مليون جندي، 40% منهم فقط يؤدي الخدمة، أي حوالي 100 ألف جندي، وهو عدد من أدوا خدمة الاحتياط خلال سنة 2001، أما الذين بقوا في تأدية الخدمة مدة تزيد عن 26 يوماً، لا تزيد نسبتهم عن 5% فقط، أي 13 ألف جندي. الواقع جلي للجميع حيث يخدم في جيش الاحتياط بشكل فعلي فقط عدة عشرات من الآلاف، في حين تخلّف مئات الآلاف من تأدية الخدمة[95].

وفي شهر آب/ أغسطس 1998، ألغى رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز خطة التدريبات التي قدمتها له قيادة القوات البرية، بدعوى أنها غير كافية، قائلاً: لا يمكن أن نتوقع من قيادة وحدة عسكرية أن تحسن تشغيل دبابة ميركافا Merkava Mk III 3، في ظلّ تدريب واحد فقط خلال ثلاث سنوات. وللحقيقة، فإن ما حدث في السنوات التي تلت هذا الموقف، أن انخفاضاً كبيراً حصل في عدد التدريبات التي يجريها جنود الاحتياط بصورة ملحوظة، وخلال سنة 2002 لم يتمّ تدريبهم تقريباً ولا مرة واحدة!.

2. التراجع في قدرات الجيش وتأهيله:

وفقاً للتقارير الصادرة عن جهات مقربة من مؤسسة صنع القرار العسكري في تل أبيب، فإن 20% من الجنود في الوحدات الميدانية في أهلية تنفيذية "مُنحطّة"، ويحتاجون لتدريب أساسي منذ البداية. ويظهر من معطيات تجمعت في منشأة تدريبات الجيش البري، أن 15-20% من كتائب الجيش في نظام الميدان تحتاج لتدريب أساسي، والعودة لتدريبات ابتدائية للمهن العسكرية، والحديث لا يدور عن تدريبات إنعاش كما يتوقع الجنود، بل عن تدريبات أولية تُذكِّر بتدريبات إقامة وحدات جديدة، وهو شيء يشير لعمق إهمال الإعداد والتدريب للنظام الميداني في السنوات الأخيرة[96].

وتشير الكثير من الظواهر المحيطة بتراجع تأهيل الجيش وتدريباته، إلى أن أفراد الاحتياط يعانون من افتقارهم لتدريبات أساسية مثل تدريبات الفريق، والتدريبات الشخصية، واستعمال نظم السلاح وما شابه، وتبرز في كتائب المشاة مشكلات فنية في الأساس في مجالات الدفاع والحركة في أرض مفتوحة[97].

---

[95] **يديعوت أحرونوت**، 2002/2/20.

[96] يائير أتينغر، هل سيتطور احتجاج جنود الاحتياط إلى مستوى العصيان المدني؟، **هآرتس**، 2006/8/24.

[97] أليكس فيشمان، جنود الاحتياط يحتاجون إلى بدء التدريب، **يديعوت أحرونوت**، 2007/4/4.

وأشارت توصيات لجنة آفي مزراحي Avi Mizrahi، المسؤول السابق لدائرة الدعم اللوجستي في الجيش، وقائد القوات البرية، التي فحصت نظام الاحتياط، إلى أن خطة التدريب لسنة 2008 تتضمن الوصول للإطار الذي تمّ تحديده، وهو تدريب أساسي لعشرة أيام لأفراد الاحتياط، مما سيقتضي زيادة 15% على ميزانية التدريبات، لا سيّما وأن كتائب الاحتياط ستضطر للمرور في السنة القادمة بتدريب أساسي للوصول إلى مستوى فني معقول، ولذلك زادت ميزانية التدريب للذراع البرية بـ 550 مليون شيكل، أي ما يعادل 135 مليون دولار، وربما ترتفع إلى أكثر من مليار شيكل، أي ما يعادل 250 مليون دولار.

ونظراً للتراجع "المريع" في قدرات الجيش، اقترحت أوساط عليا إنشاء أكاديمية عسكرية تمنح شهادات البكالوريوس والماجستير، بل والدكتوراه في "فنون المعركة"، ضمن التوصيات المركزية التي رفعها طاقم من لجنة الخارجية والأمن برئاسة النائب إيفي إيتام Effie Eitam إلى رئيس الأركان، الذي فحص طبيعة تأهيل الضابطية العليا في الجيش في ضوء حرب لبنان الثانية، وأكد أن "من يريد أن يكون استراتيجياً عسكرياً، فليتعلم في الأكاديمية العسكرية".

وأشار التقرير إلى إخفاقات خطيرة في شكل تعيين الجنرالات، وتأهيل قيادته العليا، مما مسّ بجاهزية الجيش في الحرب الأخيرة، في ظلّ التردي المقلق في جودة القادة والمدربين، موصياً بإنشاء "أكاديمية عسكرية وطنية" تكون جامعة عسكرية يتعلم فيها الضباط مهناً أكاديمية عامة، بجانب المهن العسكرية[98].

علماً بأن عمليات التعيين تتمّ من قِبَل وزير الدفاع ورئيس الأركان فقط دون رقابة جماهيرية، ودون الالتزام بمدى الشفافية الأدنى بالنسبة للمعايير والاعتبارات في ترفيع الضباط، الذين لم يجتاز كثير منهم أي تأهيل بعد إنهاء مدرسة القيادة والأركان، وعلى مدى سنوات طويلة لم تجرِ دورة لقيادة الفرق! [99].

[98] أريك بندر، إسرائيل تنشئ جامعة وطنية للفنون الحربية، **معاريف**، 2007/7/4.

[99] عامي فلنسكي، **تجنيد المجموعات الضعيفة للجيش الإسرائيلي** (القدس: معهد أبحاث إسرائيل، 1986)، ص 45.

3. تزايد نفوذ المتدينين في الجيش:

تشير الكثير من المعطيات الميدانية في الجيش إلى شيوع ظاهرة واضحة تتزايد يوماً بعد يوم، لخصها أحد المراسلين العسكريين بقوله: في إحدى قواعد الجيش تعقد اجتماعات دورية للقيادة العليا مرة كل بضعة أشهر، كل الضباط من رتبة عقيد فما فوق يجتمعون في قاعة واحدة، ومن موقع التقاط المصور لصورة الاجتماع يمكن للمرء أن يلحظ انتشار القبعات الدينية المحبوكة في القاعة، المعروفة باسم "الكيبا"، ولو عدنا عقداً أو اثنين من الزمن لتطلب الأمر البحث "بالشمعة" عن لابسي القبعة في حدث كهذا، إلا أن ما هو حاصل اليوم يشير إلى أن القبعات تنير قاعة الاجتماعات من أقصاها لأقصاها! [100].

وقد حسم السباق نحو لقب "اللواء المتدين الأول" في الجيش منذ وقت بعيد لصالح الجنرال يعقوب عميدرور Yaacov Amidror [101]، ثم وصل كثيرون من الجنرالات المتدينين: يائير نافيه Yair Naveh، وإليعازر شتيرن Eliezer Stern، ويئير بار، وغرشون هكوهين Gershon HaCohen، وآخرون أصبحوا قوة ذات مغزى في هيئة الأركان، وسجلت الإحصائيات حضوراً عالياً لـ"معتمري" القبعات في أوساط القيادة العليا، وبالوتيرة الحالية، سيتزايد عددهم في السنوات القادمة. ويجب ألا ينسى أحد أن ضباط هيئة الأركان سيصبحون لاحقاً جنرالات في الاحتياط، مما يجعلهم في واقع الأمر احتياطياً تقليدياً لمواقع قيادة الدولة في الساحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

بلغة الأرقام، بلغت نسبة معتمري القبعة الدينية في القيادة العسكرية 40 %، أي أن نصف الضباط القتاليين هم أبناء الصهيونية الدينية، مكمن الخطورة أن هذه النسبة ستجعلهم بعد سنوات قليلة العمود الفقري للجيش، مع أن حضورهم في المؤسسة العسكرية أعلى بعدة أضعاف مما بين السكان، مما يعني أن "إسرائيل" ستصل لمرحلة لا يسمى فيها الجيش "جيش الدفاع لإسرائيل"، بل جيش الدفاع لـ"إسرائيل الدينية". وبالتالي لم يعد الجيش جيش الشعب، لأنه لو كان كذلك، لوجب عليه تمثيل كل شرائح السكان، أما هذا فلا! [102].

---

[100] عاموس هريئيل، **هآرتس**، 2006/9/12.

[101] يعقوب عميدرور، قائد الكلية العسكرية في الجيش، نائب مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة، الرئيس السابق لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان".

[102] بن كسبيت، الجيش الصهيوني لم يعد جيش الشعب، **معاريف**، 2007/3/29.

4. التمييز الحاصل ضدّ تجنيد النساء:

"إسرائيل" هي الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض خدمة عسكرية إلزامية على النساء، لهذا، فهي الدولة الوحيدة التي تبرز فيها ظاهرة رفض الخدمة من قبلهن. وبالتالي تعدّ مسألة إدراجهن في وظائف قتالية في الجيش، وفي مسارات القيادة إحدى المسائل المهمة لتحسين مكانتهن في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من شيوع سلوك تمييزي ضدّ المجندات، بدأ ينتشر في السنوات الأخيرة في صفوف قيادات الجيش، سيؤدي استمراره في النهاية لإبعادهن عن الخدمة الكاملة والمتساوية، مما يمسّ بانخراطهن المتساوي في المجتمع.

كما أن نهج التصنيف داخل الجيش على أساس الرجل والمرأة يضع المؤسسة العسكرية في وضع سيء، ليس فقط بالمقياس العسكري الغربي، بل ومن ناحية المفارقة، حيال جزء من الجيوش في الدول الأكثر محافظة في العالم، بدءاً بالجيوش الإسلامية وانتهاء بالجيش الكوبي "حارسات كاسترو"، على حدّ قول حنه بيت هلحمي، المستشارة الاستراتيجية والموجهة والمدربة العسكرية، التي أكدت أن ظاهرة إبعاد النساء عن الجيش الإسرائيلي جزء من الصراع الرجولي، للسيطرة على مراكز القوى داخله.

وقد شكلت الإسرائيليات ثلث المقاتلين في مرحلة ما قبل قيام الدولة، ومع ذلك ينبغي الإشارة هنا إلى أنه منذ سنوات عديدة، ومع بداية التأطير المؤسساتي وتوزيع المقدرات الاقتصادية والاجتماعية داخل الجيش، أطيح بالنساء من بعض المفاصل الحساسة في الجيش، بدليل وجود أقوال وسلوكيات عديدة صدرت عمن انتقدوا انخراطهن في صفوفه.

ومن الشواهد على هذا الاستبعاد في سياقات أخرى داخل الدولة:

- من بين 16 عضواً في لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست، المسؤولة عن السياسة الخارجية والقوات المسلحة والأمن، لا توجد سوى امرأة واحدة.
- من بين أعضاء الاحتياط الخمسة، توجد امرأتان.
- في لجنة الشؤون الخارجية والأمن تنبثق عنها لجنة فرعية أصغر، يفترض أنها مسؤولة عن المخابرات الإسرائيلية، ليس فيها نساء.
- غابت النساء بشكل مطلق عن المواقع المتقدمة في مجلس الأمن القومي[103].

[103] دانا ميرتنباوم، "المرأة والصراع المسلح: وجهة نظر إسرائيلية،" تقرير مقدم من جمعية "امرأة لامرأة"، للمؤتمر التاسع والأربعين للجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة، شباط/ فبراير 2005.

وبات واضحاً أن الجيش لا يخفي رغبته بتقليص عدد الفتيات اللواتي يخدمن فيه، وفي أعقاب لجنة شيفر Sheffer Commission [104] تقرر تخفيض خدمتهن بثلاثة شهور، ومنذ سنة 1994 أصبحت خدمتهن 21 شهراً، بدلاً من 24 شهراً.

وأبدى قسم القوى البشرية في الجيش، ورئيس شعبة التخطيط السابق يسرائيل أينهورن Yisrael Einhorn اعتقاده بأن حجم الفتيات اللواتي يخدمن يزيد بنسبة 50% عن حاجة الجيش المطلوبة[105].

وعلى صعيد ذي صلة، تضاعفت نسبة الجنديات اللاتي يهربن من الخدمة؛ ففي حين هرب سنة 2004 ما مجموعه 38 مجندة، تضاعف عددهن تماماً سنة 2006 وبلغ 81 متهربة، وبلغن سنة 2007 ما مجموعه 63 مجندة.

وفي محاولة لتلافي هذه العيوب التمييزية على صعيد خدمة النساء في الجيش، أوصت لجنة خاصة عينها قائد شعبة الموارد البشرية إليعازر شتيرن بتوحيد خدمة الرجال والنساء العسكرية، وتوفير الفرص لدى العنصرين للخدمة في جميع الوحدات العسكرية.

وقررت اللجنة التي ترأسها رئيس شعبة الطاقة البشرية سابقاً يهودا سيجف Yehuda Segev، وبعضوية أكاديميين وعسكريين وأطباء ومختصين في القضايا اللوجستية، أنه لن تكون هناك وحدات في الجيش لا تخدم فيها النساء، كما ستتساوى فترة خدمة الجنسين، وسيكون بالإمكان نقلهن من وحدات لأخرى، بمصادقة وزير الدفاع أو لجنة الخارجية والأمن[106].

---

[104] لجنة شيفر من اللجان التي شكلت للتحقيق في فشل "إسرائيل" في حرب لبنان، وتضمنت انتقادات شديدة الخطورة لخطط الجيش؛ لأنها كانت سبب الإخفاق في إدارة الحرب. وتضمنت توصياتها؛ التركيز على القوات النظامية والاحتياط، مع التشديد على القوات المعدة للعمل في منطقة الشمال، وإجراء تدريب وتأهيل، وإعادة تفعيل مقرات التجنيد التي تشتمل على عدة فرق برية، بعد أن تمّ إلغاؤها، وتجديد القيادة اللوجستية في الجيش بعد إدخال تغييرات كبيرة عليها. ووجهت اللجنة انتقادات لتصورات أساسية كانت سائدة في الجيش، أشاعت أجواء أنه من غير المتوقع في المستقبل القريب نشوب حرب شاملة، وبالتالي لم يُجرِ الجيش تدريبات برية بالشكل المطلوب، واكتفى بجولات تدريب قصيرة.

[105] ديفيد رودمان، "مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية،" **مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، جامعة بار إيلان، ج 5، ع 3، أيلول/ سبتمبر 2001، ص 67.

[106] ثورة في الخدمة العسكرية للنساء، إذاعة الجيش، 2007/9/17.

5. تراجع حافزية الخدمة العسكرية:

مرت الحافزية للخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي بمراحل عديدة أهمها:

أ. **المرحلة الأولى:** في العشرين سنة الأولى من قيام "إسرائيل"، ما بين 1948-1967، تشكلت الحافزية الأساسية للخدمة من خليط بين حافزيتي البقاء والأيديولوجية، ونبع الانضمام للجيش من كون أقلية يهودية ظهرها للحائط مقابل أكثرية عربية أرادت "إلقاءها في البحر"، وكان الإحساس الأساسي هو أن التجنيد أمر ضروري من أجل البقاء، فيما "الكارثة"[107] ماثلة في الذاكرة، وبالتالي ساد الإحساس بأن القتال هو من أجل الوجود، وبالتالي كانت تعني حافزية البقاء أن كل يهودي يستطيع حمل السلاح من رجال، نساء، صغار السن، واستمرت عدة سنوات بعد حرب الـ 48 [108].

ب. **المرحلة الثانية:** من حرب الأيام الستة سنة 1967 حتى نهاية الثمانينيات، وكانت حافزية عرفية، وجرت استطلاعات مختلفة خلال هذه الفترة، أعرب 85-90% من الشبيبة الإسرائيلية رغبتهم في التجنيد، سواء من باب التجنيد الإجباري أو التطوع، وفي معظم الاستطلاعات وجد 5-6% فقط من الذين أعلنوا أنه لو لم تكن الخدمة العسكرية إجبارية، بل تطوعية، لما تجندوا، أي أن دافعهم للتجنيد لم يكن أيديولوجيا، ولم ينبع من حبّ البلاد، بل نبع من أن الجيش أمر مقبول، وله مكانة عالية جداً.

ج. **المرحلة الثالثة:** من بداية انتفاضة الحجارة نهاية 1987، وحتى اليوم؛ حيث باتت الحافزية الأساسية لأبناء الشبيبة في التجنيد فردية، فالتجنيد بالنسبة للجزء الأعظم منهم يعدّ تحقيقاً للذات، وهم معنيون بالخدمة التي تساعدهم وتدفعهم من ناحية شخصية[109].

---

[107] وتعرف بالمحرقة، وتشير جميعها إلى عمليات إبادة اليهود على يد النازية في ألمانيا، وتمكن المؤرخون ورجال السياسة من اليهود داخل "إسرائيل" وخارجها من جعل مصطلح الهولوكوست حكراً على إبادة اليهود، علماً بأن ملايين كثيرة أُبيدت على يد النازيين من بين الشعوب الأخرى في أوروبا.

[108] شلومو غازيت، **العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية** (تل أبيب: زمورا بيتان، 1985)، ص 89. والكاتب شغل عدة مناصب عسكرية أبرزها رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق.

[109] رؤبين جيل، **حافزية الخدمة العسكرية** (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص 82-87.

ثانياً: إصلاح الوسائل القتالية وترميمها:

لطالما وصف الصراع العربي الإسرائيلي بأنه يقوم على عدم تكافؤ في الموارد العسكرية، لا سيّما في مجال الحرب التقليدية، فالعالم العربي يضمّ عدداً أكبر من الجنود، ويملك كمّاً أكبر من الأسلحة، ولمقابلة هذا "التخلف الكمي"، سعت "إسرائيل" لإيجاد "تفوق نوعي" من الجنود والأسلحة، وكانت قواتها البشرية أفضل من ناحية الكفاءة الجسدية، وأفضل تعليماً، وأكثر تحفزاً من نظرائهم العرب.

كما أدرك مخططو الحرب الإسرائيليون هذه الحقيقة منذ البداية، وسعوا دوماً لتطوير القوى البشرية، وركزوا على التفوق بعدة وجوه، أهمها مواظبة الجيش على التدريب القاسي والواقعي، لا سيّما الوحدات المقاتلة، فمن المعروف أن تدريب الطيارين في سلاح الجو أصعب من أي تدريب للطيارين في العالم، فضلاً عن تبنيه الإبقاء على جو الحرب في المستويين العملياتي والتكتيكي، في سبيل زيادة قدرة قواه البشرية.

وظهرت نتائج الإصرار على إيجاد تفوق نوعي والحفاظ عليه جلية في ساحات المعارك، فبالرغم من تراجع الجيش في بعض الأحيان في الحروب الشاملة والنزاعات "منخفضة الوتيرة"، فلم تتفوق عليه قطّ أي قوة عسكرية عربية، وكان ذلك الجيش المنتصر في جميع الحروب الشاملة، باستثناء حرب الاستنزاف، التي انتهت بتسوية على طول قناة السويس، كما نجح في الدفاع عن "إسرائيل" في أوقات النزاعات منخفضة الوتيرة، مع أنه لم يكن قادراً على تسديد ضربة قاضية للمنظمات الفدائية العربية أو المظاهرات.

ويبقى الجيش اليوم ملتزماً بمبدأ التفوق النوعي في الأسلحة والقوات، فالقوى البشرية مستعدة للحرب كما في أي وقت مضى. وتكنولوجياً، الجيش مستعد أكثر من أي وقت مضى للإبقاء على تفوقه العسكري على الجيوش العربية، ومع ذلك فقد تغير موقفه من مسألة "الكم" بعد حرب 1973، فالخسائر الفادحة التي تكبدها في الأيام الأولى أقنعته بذلك.

وخلال ربع القرن الماضي زاد حجمه، لدرجة أن مخازن السلاح التابعة له تحوي 800 طائرة مقاتلة، وأربعة آلاف دبابة، وألفي قطعة مدفعية، هذه الأرقام تجعل مخازنه من أكبر المخازن في العالم، ومع ذلك، فإن الالتزام بجيش أصغر وأذكى سيقود لاختزال كمية الأسلحة مع مرور الوقت[110].

---

[110] ديفيد رودمان، "مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية،" ص 56.

وقد جرى ترميم الوسائل القتالية في مختلف أسلحة الجيش على النحو التالي:

● **سلاح البر:** طلب وزير الدفاع إيهود باراك زيادة كبيرة في عدد الفرق العسكرية الجديدة، وهي المرة الأولى بعد سنوات طويلة من التقليصات في المنظومة القتالية يطلب فيها زيادة القوة البرية على هذا القدر ذي المغزى، وفي إطار التقليصات التي أُجريت على ميزانيات وزارة الدفاع، طرأ انخفاض على حجم القوات البرية، مما بات يعني إغلاق وحدات قتالية داخل الجيش.

وقال مصدر عسكري كبير "اليوم يفهمون الخطأ الذي ارتُكب بإغلاق الأطر القتالية، ويندمون على هذه الخطيئة، قطع وإنهاء وحدة عسكرية هو قرار يمكن تنفيذه فوراً، أما إعادة بناء وحدة مدربة، جاهزة ومجهزة للمعركة هي مسيرة طويلة وباهظة الثمن"[111].

كما طرحت الحاجة لزيادة حجم القوة البرية في المداولات التي أجراها رئيس الأركان على خلفية دروس الحرب والتغييرات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وفي ختام سلسلة من المناورات أُجريت سنة 2007 توصل الجيش لاستنتاج مفاده أنه لإعطاء ردّ هجومي أفضل في الحرب التي تُدار على عدة جبهات بالتوازي، من الواجب زيادة حجم القوات[112].

وأشارت التقديرات الصادرة عن مداولات هيئة الأركان أن إقامة الفرق الجديدة جزء من خطة واسعة لبناء القوة العسكرية، عرضها باراك في إطار نقاشات الحكومة لتطبيق توصيات لجنة بروديت[113] للإصلاح في ميزانية الدفاع.

ودفعت الثغرات التي رافقت سلاح البر خلال السنوات الأخيرة، بصناع القرار للتحضير لمشروع سلاح البرية الرقمي "الديجيتالي"، عبر برنامج متعدد السنوات باسم "كيلاع 2008"، تبلغ تكلفته خمسة مليارات شيكل، أي ما يعادل ملياراً و250 مليون

---

[111] شاؤول موفاز، "قوات الدفاع الإسرائيلية عام 2000،" مجلة **معرخوت**، أيار/ مايو 1999، ص 65.

[112] أليكس فيشمان، **يديعوت أحرونوت**، 2007/7/29.

[113] لجنة شكلت لدراسة ميزانية الدفاع، ويتمثل دورها بصياغة توصيات مستقلة بالنسبة لحجم هذه الميزانية ومحتوياتها، سواء على المدى القصير أم على المدى البعيد والتجاوب مع المقتضيات الأمنية المترتبة على ذلك، وترأسها ديفيد بروديت، وضمت في عضويتها عدداً من الشخصيات والخبراء العسكريين والاقتصاديين، ومن ضمنهم رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس المجلس الوطني للاقتصاد، حيث طلب منهم طرح توصياتهم الخاصة بالنفقات الأمنية بين عامَي 2008-2010.

دولار. وتتوقع هيئة الأركان أن سلاح البر سيكون مغايراً لما هو عليه الآن في نهاية العقد الحالي.

ووفقاً لما بدا من عيوب وثغرات بنيوية في بناء القوة العسكرية الخاصة بالجيش ووسائله القتالية، اعتمدت المؤسسة العسكرية خطة تقوم على أساس خمسة فروع مركزية، بعضها بدأ الجيش بتطبيقها في نصف السنة الأخيرة، على النحو التالي:

1. **دفاع متعدد الشرائح:** من خلال بذل جهود مُركزة لتطوير منظومات دفاعية لإسقاط الصواريخ والمقذوفات الصاروخية من كل الأنواع، وحسب فهم باراك، فإنه في غضون خمس إلى سبع سنوات سيكون ممكناً ضمان ألا تهدد الصواريخ والمقذوفات الصاروخية "إسرائيل" بعد ذلك.
2. **تحسين قدرات المناورة:** الذي سيتحقق من خلال زيادة القوى البشرية، وحسب المعطيات التي يعرضها الجيش، فإن حجم القوة اليوم أقل مما كان حين وصل الجيش ذروة حجمه.
3. **طول نفس لوجستي:** فالمعطيات التي تجمعت تشهد على أن لدى الجيش الإسرائيلي، وما زال، مشكلة احتياطي في مخازن الطوارئ في حالة اندلاع حرب على أكثر من جبهة واحدة، وضمن أمور أخرى، ينقص المخازن قطع غيار للطائرات والمدرعات[114].
4. **التدريبات:** يطالب جنرالات الجيش بوضع ميزانية دائمة دون مساومة لزيادة التدريبات، بما فيها التدريبات بالنار الحية في الألوية والفرق، والهدف هو العودة لحجم التدريبات المتبع خلال التسعينيات.
5. **ذراع طويلة المدى:** تتعلق هذه النقطة باستمرار ضخ الموازنات للقوة العسكرية الاستراتيجية لـ"إسرائيل"، الذي يُتيح ضرباً مُركّزاً لأهداف بعيدة عن حدود الدولة[115].

وبرأي قادة الجيش فإن هذه الأسس الخمسة ستتيح للدولة نصراً واضحاً وقاطعاً في

---

[114] Shai Feldman and Ariel Levitte, Arms Control and the New Middle East Security Environment, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv, 1994, p. 154.

[115] عثمان كامل، "القوات البرية الإسرائيلية،" **التسلح الإسرائيلي في التسعينات: وجهة نظر عربية** (القاهرة: الدار العربية للدراسات والترجمة، د. ت.)، ج 1، ص 99.

كل حروب المستقبل، وسيتمّ تمويل هذه الخطط الطموحة على النحو التالي:

1. ثلث المال سيصل من وزارة المالية.

2. ثلث آخر سيأتي من المساعدات الأمنية الخارجية.

3. الثلث المتبقي سيتمّ تمويله من موازنة جهاز الأمن من خلال بيع أملاك عقارية.

وعلى إثر المواجهة الدامية التي خاضها الجيش الإسرائيلي أمام مقاتلي حزب الله في صيف 2006، فقد أقرّت الحكومة خطة خماسية جديدة من 2008-2015 لبناء قواتها المسلحة وتطويرها، تركزت على:

1. تقليص الإنفاق على سلاح الجو لمصلحة قوات البر.

2. وضع أولويات تأخذ في الحساب إمكان نشوب حرب مع سورية وإيران.

وبحسب مجلة ديفنس نيوز الدفاعية Defense News magazine، بلغت موازنة الخطة 60 مليار دولار ستغطي المساعدات الأمريكية ثلثها، وحدد نائب رئيس الأركان السابق موشيه كابلينسكي أهداف الخطة الجديدة على الشكل الآتي:

1. تعزيز القوات البرية لتمكينها من السيطرة بسرعة على أرض المعركة بالمناورة وسرعة الحركة.

2. تقوية الذراع الطويلة لقوات الجو والفضاء لتأمين السيطرة الجوية المطلقة.

3. تحسين التفوق النوعي للقوات البحرية وتعزيز سيطرة "إسرائيل" على سواحلها[116].

كما افتتح إيهود باراك عهده الجديد في وزارة الدفاع بإعلانه عن منظومات السلاح التي سيتزود بها الجيش في السنوات الخمس القريبة القادمة، في إطار خطة تيفن Tefen plan التي صادق عليها رئيس الأركان غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi ومن أهم بنودها:

1. **الجاهزية والأهلية:** حيث سيتواصل تعزيز التدريبات في الجيش البري النظامي والاحتياط.

2. **المنظومة البرية:** حيث سيتواصل إنتاج دبابات ميركافا Merkava Mk IV 4، وإدخال تحسينات على مئات الدبابات الموجودة، والتشديد على التحصين الفاعل للدبابات، كما ستنتج مئات المجنزرات من نوع "نمر" على أساس منصة الميركافا.

[116] جريدة **الحياة**، لندن، 2007/9/17.

3. **سلاح الجو:** الذي سيتمّ تعزيزه من خلال شراء طائرات إف-35 "F-35"، وهي طائرة قتالية في غاية التطور، مع قدرات ستساعد على تحسين الذراع الطويلة للجيش، وتعزيز منظومة الطائرات غير المأهولة.
4. **سلاح البحرية:** الذي سيزود بسفن جديدة متعددة الأغراض، كما سيتمّ تطوير منظومة الغواصات، وتحسين قدرة سلاح البحرية في استخدام النار.
5. **الدفاع ضدّ الصواريخ والمقذوفات الصاروخية:** من خلال استثمار مصادر عديدة في إنتاج إجابات على جملة التهديدات، وعلى رأسها جهاز القبة الحديدية Iron Dome ضدّ صواريخ الكاتيوشا والقسام، ومشروع "حيتس" الذي سيطور إلى منظومة "ح 3".

وفي ظلّ الاعتقاد السائد لدى قيادة الجيش أن سلاح الجو، الذي استطاع إخضاع الجيوش العربية في حرب الأيام الستة، سيستطيع الردّ وحده تقريباً على كل تهديد من قِبَل سورية على سبيل المثال، كانت النتيجة إهمال القوات البرية، حين تمّ النظر بـ"عجرفة" مميزة إلى قدرة العدو العسكرية على أنها غير جدية. ولذلك فإن الجيش الإسرائيلي، الذي يُعدّ من أقوى جيوش المنطقة تسليحاً، ويتباهى بفاعلية دبابة الميركافا، آلة قتاله الرئيسة، ويعمل على تسويقها في سوق التسلح العالمية، تلقى ضربة موجعة جراء تدمير عدد منها على أيدي رجال المقاومة في لبنان وفلسطين، والذين سبق لهم أن أجروا دورات تدريبية مكثفة على تركيبة هذه الدبابة وفاعليتها، ونقاط القوة والضعف فيها حتى تأقلموا معها، واكتشفوا بعضاً من أسرارها.

- **سلاح الطيران:** ويرتكز في معظم أجهزته وطائراته على الصناعة الأمريكية، إلى جانب الإنتاج الإسرائيلي، والعمود الفقري له طائرات إف-16 "F-16" وإف-15 "F-15"، وينضمّ إليها طائرات من نوع إف-I 16 "F-16I" وإف-15I "F-15I"، المتميزة بتكنولوجيا إسرائيلية، وتتناسب مع عمل طويل الأمد بشكل خاص. وأسراب المروحيات لها حضور كبير في نشاطات سلاح الجو، سواء في النقل والإنتاج، أو مهاجمة الأهداف[117].

ويمتلك الجيش الإسرائيلي صواريخ باليستية موجهة كصاروخ يريحو Jericho، الذي يحمل رأساً متفجراً نووياً، كما ترتكز القوات المضادة للطائرات والصواريخ على صواريخ

[117] جمال حسين، **القوة العسكرية الإسرائيلية: الدور والتغيير والخطر الاستراتيجي** (القاهرة: روزاليوسف، 1988)، ص 82.

جو-أرض مثل ستينغر Stinger وهوك HAWK وباتريوت Patriot، التي تغطي المدى القصير والمتوسط. فضلاً عن جهاز الـ إم-163 "M-163" المضاد للطائرات المتحرك، ويرتكز على مدفع من نوع إم-61 "M-61" "فولكان" و"فود"، ويضمّ أربعة صواريخ من نوع ستينغر، يمكن استخدامه في المناطق السكنية، كما يمتلك بطاريات صواريخ مضادة للصواريخ، فمنظومة صاروخ حيتس يمكنها اعتراض صواريخ باليستية على ارتفاع شاهق، وهي المنظومة العسكرية الوحيدة من نوعها في العالم[118].

وكعملية إسناد ينشر الجيش بطاريات صواريخ باتريوت التي تلقاها من الولايات المتحدة وألمانيا، في حين تطور تل أبيب بمساعدة واشنطن جهاز اعتراض يرتكز على تقنية الليزر يسمى "ناوتيلوس" Nautilus ضدّ القذائف والتهديدات قصيرة المدى، ونجحت هذه المنظومة في العمليات التجريبية، لكنها ستستغرق وقتاً لتصبح مناسبة ميدانياً يمكن استخدامها.

كما سيطور سلاح الجو وسائل الإطلاق القائمة للباتريوت، وكذا أجهزة الرادار وغيرها، وبحسب التسريبات، وضع الجيش خطة تسلح خمسية جديدة للأعوام 2008-2013، تتضمن شراء وسائل قتالية ومعدات تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، تشمل طائرات وبوارج حربية وأعتدة خاصة، وتزويده بـ 50 طائرة أمريكية من نوع إف-35 بتكلفة ثلاثة مليارات دولار، والحصول على طائرة إف-22 "F-22".

وأشارت مصادر عسكرية إلى أن تكاليف تحديث سلاح الجو المتوقعة ستصل 30 مليار دولار، لضمان توفير قدرته على التحليق لمسافات كبيرة جداً، والقدرة على مهاجمة مواقع إطلاق الصواريخ الباليستية بعيدة المدى في إيران، التي تشكل الخطر المركزي المعلن على رأس جدول أعمال "إسرائيل" في السنوات القادمة[119].

كما حصل سلاح الجو على طائرات من نوع إف-15 وإف-16، وعلى طائرات بدون طيار ستحمل صواريخ متطورة لضرب منصات الصواريخ المتحركة، وبرامج متطورة مع قدرة على التحليق في الجو لمدة 60 ساعة فوق مناطق الإطلاق، وستحمل كل طائرة

[118] شموئيل غوردون، **ما زال يمكن الانتصار من الجو** (رام الله: مركز مدار، 2006)، ص 48، والكاتب عقيد في الاحتياط، طيار حربي سابق، رئيس برنامج التكنولوجيا والأمن القومي في المعهد التكنولوجي، حولون.

[119] يفتاح شافير، "السلاح الصاروخي وجدوى تطوير وسائل اعتراضية،" مجلة **تقدير استراتيجي**، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، آب/ أغسطس 2006، ص 53.

عشرة صواريخ جو-أرض ذات سرعة عالية جداً، لضمان تدمير المنصات بعد إطلاق الصواريخ[120].

ومن الجدير ذكره أن خطة تيفن الترميمية التي باشر الجيش لإعدادها، إثر صدور تقرير فينوغراد، تزيد من اعتماده على سلاح الجو من حيث الإبقاء على ميزانياته، في ظلّ تكليفه بالقضاء على التهديد النووي الإيراني، وما زال جملة من قيادات الجيش يعتقدون أنه أثبت قدرات "هائلة" في الحرب، رغم تحذير الكثيرين من المبالغة في التوقعات منه[121].

وهكذا عُدّ سلاح الجو نخبة أسلحة الجيش الإسرائيلي، وينظر إليه باعتباره "منقذاً" للدولة من أي تهديدات تتعرض لها، مما أكسبه صيتاً وشهرة عزّ نظيرها بالمقارنة مع باقي الأسلحة في الجيش، كالمشاة والبحرية. ولهذا السبب جاء تعويل الجيش الإسرائيلي عليه لتحقيق أهداف الحرب الأخيرة ضدّ حزب الله، بسرعة زمنية قياسية، كيف لا، ورئيس هيئة أركانه كان قائداً لسلاح الجو، وأشرف على عدد من العمليات العسكرية، التي عُدّت "ناجحة" في المفهوم الإسرائيلي!.

ولكن فور اندلاع الحرب، افترض قادة الجيش والدولة على حدٍّ سواء أن هذه هي اللحظة الكبرى لسلاح الجو، فالخطة موجودة منذ عهد رئيس الأركان الأسبق شاؤول موفاز، منذ الخروج السابق من لبنان منتصف سنة 2000، ويفترض بها أن تضع حدّاً للتهديد الصاروخي على "إسرائيل"، وتتضمن معلومات استخبارية باهظة القيمة، جُمعت قطعة قطعة، فضلاً عما ستحققه من أهداف ذات قيمة استراتيجية وتكتيكية للذراع الجوية الطويلة.

ومع ذلك، بات من الواضح بعد أيام قليلة من اندلاع الحرب أن سلاح الجو لم يصفِّ بضرباته كل منظومة الصواريخ بعيدة المدى التي يمتلكها حزب الله، علماً بأن الإخفاق في إصابة مخازن الصواريخ لا تدلّ فقط على إخفاق في القدرة العملياتية، بل تدلّ قبل كل شيء على خلل ما في المعلومات الدقيقة التي جمعت على مدى زمن طويل، وحدث ذلك في العمليات التي نفذها سلاح الجو، وتمكن خلالها من ضرب مئات الأهداف في مختلف أرجاء لبنان، معظمها في جنوب الدولة ووسطها، وفي حالات معدودة عمل في شمالي لبنان.

---

[120] نوعام أوفير، "معيقات القوة الجوية،" مجلة **تقدير استراتيجي**، آب/ أغسطس 2006، ص 153.

[121] دان حالوتس، التهديدات المحدقة بإسرائيل في القرن الـ 21، **نشرة القدس الموجزة**، مركز القدس للشؤون العامة، ج 3، ع 16، 2004/2/3، ص 54.

ولعل التحدي الأكبر الذي واجهه سلاح الجو تمثل في الهدف الذي وضع له، وجاء في كلمة وجهها قائده إليعازر شكيدي Eliezer Shkedy لطياريه وقادته، حين قال: "سلاح الجو سيشارك في تحقيق الهدف المتمثل بإيجاد وضع تعرف فيه دولة لبنان أنها مسؤولة عما يجري من أراضيها، وفي أراضيها، وأنها ستتحمل النتائج لقاء المسّ بدولة إسرائيل، وسلاح الجو سيسهم في تحديد قواعد المسموح والممنوع بين الكيانين السياديين المجاورين!".

وهذا هدف من الصعوبة بمكان أن ينفرد سلاح واحد بتحقيقه دون مشاركة كافة أسلحة الجيش الأخرى، وربما كان يقصد شكيدي ما تحدثنا عنه سابقاً وهو الضرب بآلة تدميرية هستيرية، وإحداث أكبر قدر ممكن من الأضرار البشرية والاقتصادية والبنية التحتية، ولذلك استخدم الجيش في حربه الأخيرة ضدّ حزب الله "عصا جوية"، وتركز القصف على عشرات المباني.

هذا بخلاف ما تولد من قناعات لدى قادة الجيش في الأيام الأولى للعملية الحربية، أنه من الممكن حسم المعركة من الجو فقط، ولكن عندما "أدركت عقولهم" الحاجة لإدخال القوات البرية، فوجئوا من شدة مقاومة حزب الله، وقدرته على ضرب الدبابات، ونصب الكمائن مع أجهزة حديثة للرؤية الليلية، وفوق كل ذلك قدرته على قصف الجبهة الداخلية الإسرائيلية بمئات الصواريخ يومياً؛ بحيث تحول مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى "لاجئين"، وبلغت كمية الدمار حداً فاق ما شهدته كل حروب "إسرائيل"[122].

علماً بأن سلاح الجو قام لخوض هذه العملية الحربية، بتجنيد مئات الطائرات الصاعدة إلى الجو، وشنّت غارات تدريجية منظمة ومرتبة، بدأت بطائرات قليلة وسارت على نحو تصعيدي، وهكذا سارت حتى نهاية الحرب، واضعة نصب عينيها أهدافاً حددها الساسة والعسكر في "إسرائيل" على النحو التالي:

1. تدمير العدد الأكبر من مواقع حزب الله، وضرب أماكن صواريخه ومواقعها وبنيته التحتية على امتداد لبنان، بما فيها تخريب جسور وأنفاق تربط المناطق اللبنانية بعضها ببعض بين الجنوب والشمال، بغرض فصل وقطع مناطق إطلاق الصواريخ باتجاه "إسرائيل".

[122] عدنان أبو عامر، "التأثيرات العسكرية والأمنية لحرب إسرائيل على لبنان،" مجلة **باحث**، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 34.

2. محاولة تتبع وإصابة قواعد إطلاق صواريخ فجر-3 وفجر-5 التي يصل مداها 40-75 كم، وتسبب الخطر الأساسي الأول الذي يهدد به حزب الله "إسرائيل".

3. إصابة قيادة حزب الله بالصدمة، وضرب رموزه، وقطع كل خطوط إمدادات المقاومين.

ولكن مع مرور الأسبوع الأول من الحرب التي أرادها الجيش "خاطفة وسريعة"، تبين أن سلاح الجو لا يستطيع فعل كل شيء من خلال الفضاء، مما دفع به بعد تردد لاتخاذ القرار بشنّ عملية برية.

وقد أثبتت الكثير من التحقيقات والتعليقات التي نشرت فور انتهاء الحرب، أن فشل سلاح الجو لم يكن وليد اللحظة، وثار جدل كبير بين قادة الأجهزة الاستخبارية حول قدرة القوات الجوية على حسم تنظيم مسلح، والقضاء على التهديد الصاروخي، سواء الكاتيوشا لدى حزب الله أم القسام لدى حماس، مما دفع برئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء أهارون زئيفي فركش Aharon Zeevi-Farkash؛ للمطالبة بعدم تضليل المستوى السياسي، وإيهامه بأن هناك حلاً كاملاً لمشكلة الصواريخ. وفي نقاش آخر في قيادة المنطقة الشمالية قال قائدها بني غينتس، إنه إذا كان الأمر كذلك "علي الاستعداد لعملية برية طويلة".

الإشكال الأكبر الذي واجه قيادة الجيش والدولة معاً، أن الاعتقاد ساد بأنه طالما بقيت تتساقط صواريخ حزب الله وحماس، فلن يكون هناك انتصار، ولن "ننتصر" حتى يتوقف إطلاقها. اعتقدوا أن سلاح الجو سينهي المسألة خلال دقائق، مما جعل إيهود أولمرت يتحدث أمام الكلية العسكرية بعبارات ملؤها "الرهب والغطرسة" بقوله إن "إسرائيل" ستنتصر في هذه المعركة، وستحظى بإنجازات غير مسبوقة، وستنجح بصورة مؤكدة في تغيير وجه الشرق الأوسط. لكن من الواضح بعد أيام أن هذه عبارة قد كُتبت على الجليد! ولهذا فإن الإحساس بالعجز الذي يصيب الإسرائيليين ينشىء خيبة الأمل.

وهكذا فإن المغزى واضح؛ لن يكون هناك حسم من الجو، حتى إذا نجح الطيارون في نهاية المطاف من معرفة موقع حسن نصر الله وتصفيته، وهذا يعني أن الحرب الجوية التي قادها الجنرال دان حالوتس Dan Halutz لا تفضي إلى النصر، رغم النشوة الإعلامية والانفعالات داخل "إسرائيل". هذه الهجمات ستؤدي لتحقيق إنجاز عسكري محدود في أحسن الأحوال، وتبين لاحقاً أن الفشل الذريع لسلاح الجو شواهده أكثر من أن تحصى.

• **سلاح البحرية:** المزود بأجهزة إبحار متطورة تضم سفناً صاروخية وزوارق حراسة وغواصات، ومركبات بحرية بالتحكم عن بعد، ولحراسة السواحل يستخدم الزوارق الدورية والحراسة وهي سريعة وصغيرة، والسفن القديمة التي استخدمها من نوع دبور Dabur ودبورة Dvora بدأت بالاختفاء رويداً رويداً، لتحلّ مكانها السفن الأكثر تطوراً من نوع شلدغ Shaldag وسوبر دبورة Super Dvora MK III 3.

كما يستخدم سفناً بحرية ضخمة تشكل أساس قوة الأسطول البحري، مزودة بتكنولوجيا متطورة، وسلاحها الأساسي الصواريخ، ومن بينها أنواع ساعر 4 و4.5 و5 "Saar 4, 4.5 and 5"، وتحتوي على مهبط للمروحيات، وإضافة لتلك السفن، هناك مروحية من نوع "خفاش"[123].

• **الصناعات العسكرية:** درجت "إسرائيل" على صناعة الأسلحة دائماً، حتى أن المجتمع اليهودي بدأ بتصنيع الكثير من الأسلحة الصغيرة والمعدات الأخرى قبل قيام الدولة، وتطورت هذه الصناعة بثبات حتى وصلت لأن تصبح اليوم متطورة بشكل يشابه التطور الذي وصلت إليه نظيراتها في أي مكان آخر في العالم، ومع ذلك بقيت "إسرائيل" معتمدة على أسلحة أجنبية -أغلبها أمريكية- لضمان أمنها القومي.

وقد صممت صناعة الأسلحة الإسرائيلية وأنتجت، خلال العقود الثلاثة الماضية، مختلف أنواع الأسلحة، مما يعدّ إنجازاً مذهلاً لدولة من هذا الحجم، فمن منتجاتها:

1. في مجال الفضاء، صنعت أقمار استطلاع وصواريخ مساندة.
2. صواريخ بالستية Ballistic missile متوسطة المدى "سلسلة أريحا"، وصواريخ كروز Cruise طويلة المدى، اللذان يستطيعان حمل رؤوس نووية متطورة.
3. نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.
4. الأنظمة الإلكترونية، بما فيها الرادارات وأجهزة الاتصال والتجمعات الاستخبارية والرؤية الليلية.
5. القذائف التي تحملها الطائرات، مثل بايثون 4 Python، وديربي Derby، وبوباي Popeye، وMSOV، وبيراميد، التي تحملها السفن، مثل باراك وغابريئيل Gabriel، والتي تحملها ناقلات اليابسة مثل لاهات LAHAT وجيل.
6. الطائـرات بـدون طيـار، ومـا تحتاجـه المخابـرات، مثـل هـارون وهيرمـز وسـيركر إم كي- 2،

[123] جمال حسين، **مرجع سابق**، ص 89.

ومهمات الهجوم مثل مؤاب MOAB وهاربي.

7. قد تكون الدولة الأكثر نجاحاً في تجديد التقنيات لتطوير أنظمة الأسلحة القديمة وزيادة عمرها.
8. صناعة مختلف أشكال أنظمة الحرب البرية، بما فيها الدبابات مثل سلسلة ميركافا، والمركبات المصفحة المقاتلة مثل اخزريت، وأنظمة مدفعية كالبنادق، والصواريخ وأسلحة صغيرة وذخائر.

والتاريخ القصير للدولة، يشير إلى تعرضها لمرحلتين من المقاطعة في الأسلحة:

1. المرحلة الأولى خلال حرب سنة 1948، عندما توقفت الولايات المتحدة وبريطانيا عن إمدادها بالأسلحة.
2. المرحلة الثانية عشية حرب سنة 1967، عندما قطعت فرنسا، المزود الرئيس للدولة بالأسلحة آنذاك إمدادات السلاح لحملها على إيقاف العمل العسكري.

شجعت هاتان المقاطعتان "إسرائيل" الاعتماد على نفسها قدر المستطاع، حيث سجلت صناعة الأسلحة بعض الإنجازات الواضحة، بين سنتي 1949-1967، التي قد لا تكون أقل أهمية من صنع قنبلتين نوويتين قبل حرب سنة 1967 مباشرة، وفي أعقابها خطت صناعة الأسلحة خطوات واسعة بصناعة طائرات مقاتلة وسفن حربية، إضافة للمجموعة المنوعة من الذخيرة، الأسلحة الصغيرة، المدفعيات والصواريخ والإلكترونيات التي طورتها، وجاءت الثورة في حجم التطور لصناعة الأسلحة بعد حرب 1973 [124].

وضمن سياق الاستعدادات الحربية بناء على تنبؤات المؤسسة الأمنية والأجهزة الاستخبارية، ضاعفت شركات الإنتاج العسكري الإسرائيلي جهودها في تطوير قذائف ذكية توضع في خدمة القوات البرية في أقرب وقت ممكن، لتعزيز دور وفعالية سلاح المدفعية، في ضوء أن مدفعية الجيش الميدانية أطلقت ما مجموعه 170 ألف قذيفة متعددة العيارات على لبنان خلال الحرب، 30% منها كانت عشوائية وبلا أهداف محددة، في حين أن 10% منها أسهمت بشكل فعال في المجهود الحربي[125].

---

[124] رياض الأشقر، **الأداة العسكرية الإسرائيلية والحرب المقبلة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979)، ص 87.

[125] مصطفى كبها، المشهد الاستراتيجي والعسكري، مركز مدار، 2005، ص 131.

المبحث الرابع: تراجع العقيدة القتالية الإسرائيلية:

أولاً: المفاهيم القتالية في الجيش:

يشكل الجيش العمود الفقري لمؤسسة الأمن القومي الإسرائيلي، ويمارس على رئيس الوزراء العديد من الضغوط، ويفرض على تحركاته السياسية الكثير من الكوابح، خاصة على صعيد إبراز التهديدات العسكرية، ومعارضة عمليات الانسحاب، والتشكيك في المسار الدبلوماسي، واقتراح القيام بعمليات عسكرية هجومية، وهي حوافز مناسبة لتعزيز صورته ودعمه في "معارك" إقرار الميزانية.

وبفعل هذه المفاهيم القتالية لم تعد الطبقة السياسية تستطيع لجم الجيش دائماً، نتيجة "توليفة" من ثقافة تسريب تفاصيل ما يدور في المناقشات الداخلية، وغياب بدائل سياسية ومدنية جديرة بالاعتماد، واعتبارات تتعلق بالشعبية، ولذلك، تتحول اقتراحاته في بعض الأحيان إلى سياسات بطريقة تلقائية.

كما يتمتع الجيش بوفرة في الموارد البشرية والمالية تساعده على القيام بالمهام التالية:

1. وضع السياسات والتخطيط لتنفيذها.
2. إيجاد الحقائق والمعطيات الميدانية على الأرض.
3. جمع المعلومات الاستخبارية، والتحكم بتوزيعها.

وبالتالي، غالباً ما لا تحصل الأجهزة الأخرى على فرص عادلة للإسهام في التخطيط للأمن القومي، على الرغم من حقيقة أن مدخلاتها بنّاءة وعلى صلة بصناعة القرار على غرار مدخلات المؤسسة العسكرية[126].

كان ذلك مدخلاً للتعرف عن قرب على طبيعة العقيدة القتالية التي يؤمن بها جنرالات الجيش الإسرائيلي، يؤيدهم فيها جملة من الساسة وصناع القرار، ومن أشهرهم موشيه ديان Moshe Dayan رئيس الأركان ووزير الدفاع الأسبق، القائل: "ليس لإسرائيل سياسة خارجية، بل سياسة دفاعية فقط"، وعوضاً من أن تكون الاستراتيجية الشاملة في خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما هي الحال في معظم الدول، فإن تل أبيب تضع سياستها الخارجية في خدمة استراتيجيتها الشاملة أو مفهومها الأمني.

---

[126] يوفال شتاينتس، ثقافة الحرب المفقودة، **هآرتس**، 2006/8/17. والكاتب عضو كنيست عن حزب الليكود، الرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

ومنذ قيام "إسرائيل"، كان تركيزها على التسلح، ودائماً تباهت بـ"جيشها الذي لا يقهر"، الذي عجزت جيوش الدول العربية مجتمعة عن التغلب عليه. وشرع كبار خبرائها العسكريين في وضع عقيدة عسكرية، بنيت على دعائم محددة، وخضعت لمجموعة من التجارب الكثيرة والمنوعة، وفي ظروف مختلفة، واستمدت أصولها من منابع تاريخية ودينية ذات امتداد زمني طويل.

وخاض الجيش حروباً ومعارك كثيرة، أدّت لتثبيت عناصره وإغنائه وتطويره بالتجربة والممارسة والاحتكاك بالواقع، وإذا تضمنت معظم المذاهب العسكرية قديماً وحديثاً تعاليم في عمليات الدفاع والهجوم، وجولات في فنون الكرّ والفرّ، فقد ركزت العقيدة الإسرائيلية على تلقين رجالها أن "إسرائيل" لا يمكنها احتمال خسارة الحرب، وهزيمتها تعني زوالها من الوجود[127].

وقد تضمنت المفاهيم القتالية وتطوير القدرات في الجيش الإسرائيلي عدة مبادئ توجيهية، أهمها:

1. توقع التهديدات قبل نضوجها وتنفيذها، والقيام بهجمات وقائية، ولهذا هوجم المفاعل النووي العراقي سنة 1981.
2. محاولات منع الحرب بأساليب مختلفة، مع استخدام استراتيجية دفاعية تتركز بالمحافظة على الوضع القائم، وعدم السيطرة المتواصلة على العدو.
3. في حالة نشوب حرب، يحظر على "إسرائيل" الخسارة في أي معركة، ناهيك عن الحرب، لأنها ستكون نهايتها، ولذلك فإن بنية القوة والتزود بالسلاح والذخيرة يتناسب مع هذه العقيدة.
4. محاولة الوصول لهجمات خاطفة، وحسم سريع مع العدو، والانتهاء من الحرب في وقت قصير قدر الإمكان، مع محاولة تقليل نسبة الخسارة للحدّ الأدنى الممكن، وبناءً على ذلك فإن حروب الاستنزاف ليست مفضلة إسرائيلياً[128].

---

[127] آفي بيتسور، الجبهة الداخلية المدنية كجبهة حاسمة، يوم دراسي حول: مكانة العمق في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، في دراسة: **الفشل الإسرائيلي في لبنان** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006)، ص 58. والكاتب هو مقدم في الاحتياط، ومحاضر في جامعة بار إيلان.

[128] محمد سعيد، **دوائر الأمن وعناصر القوة العسكرية الإسرائيلية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية، 2002)، ص 1027.

وفور توقيع اتفاقيات التسوية بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، أتى تبني مبدأ العمق الاستراتيجي الأمني منطلقاً من اعتبار أنها اتفاقيات أمنية بين مؤسستين أمنيتين:

1. المؤسسة الإسرائيلية القائمة على تطوير مفهوم الأمن والقوة بكل معانيها العسكرية والتكنولوجية.
2. مؤسسة النظم السياسية العربية، وما يعنيه ذلك من فرض منطلقات أمنية فلسطينية عربية إسرائيلية مشتركة عبر تعزيز التقارب الأمني، وعلى هذا الأساس يقوم مبدأ عمل القوات المشتركة، ومفهوم النشاطات الأمنية المشتركة[129].

علماً بأن المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي تمّت صياغته استناداً للاعتبارات التالية:

1. صغر القاعدة الديموغرافية الإسرائيلية بالنسبة للقوة البشرية العربية، مما لا يسمح لـ"إسرائيل" بالتعبئة العسكرية الشاملة لفترة طويلة.
2. التفاوت في الموارد البشرية والاقتصادية الذي يسمح، نظرياً، لبعض الأطراف العربية باتباع استراتيجية الحرب الطويلة المدى.
3. صغر مساحة "إسرائيل" الجغرافية.
4. إمكان تدخل الدول الكبرى منفردة أو مجتمعة لوقف القتال، قبل أن تتمكن "إسرائيل" من إنجاز الهدف المحدد أو القرار العسكري بهزيمة الطرف المهاجم، مما جعلها في حالة سعي دائم للحصول على دعم دولة كبرى، على الأقل لتحييد دولة كبرى أخرى، قد تتدخل لمصلحة الطرف العربي[130].

وبالتالي ترمي خطة تطوير الجيش لتحديثه وتحسين نوعيته، وتعزيز تفوقه من خلال توظيف الطاقات العلمية والثقافية، وتشغيلها في مشروعات تطوير الأسلحة والعتاد العسكري، وتوسيع دائرة الاكتفاء الذاتي من حاجته للأسلحة والعتاد بمختلف أنواعه، ومن أجل ذلك وظفت لها ثلاثة موارد رئيسة:

1. الإنتاج المحلي للصناعة العسكرية، خاصة أنظمة الأسلحة الهادفة لتعزيز القوة وأنظمة الذخائر.

---

[129] Israel Tal, *National Security: The Israeli Experience* (Connecticut: Praeger, 2000), p. 37.

[130] محمد دياب، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية،" **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 289.

2. ما تقدمه الترسانة الأمريكية للجيش الإسرائيلي من أسلحة ومعدات قتالية، وذخائر متقدمة.
3. رفع الكفاءة النوعية للجندي، وتحسين مستواه الثقافي، وتخصصه العسكري بدرجة رفيعة[131].

وبات معلوماً أن "إسرائيل" منذ قيامها اعتمدت استراتيجية عسكرية قوامها المرتكزات التالية:

1. بناء جيش متحرك وقوي، مزود بأحدث ما في الترسانة العسكرية الأمريكية من أسلحة، بما يعوض النقص في الحشد البشري والعمق الجغرافي، في مواجهة الجيوش العربية المحيطة.
2. تأمين السيطرة في مجالي القوة الجوية وقوة النيران في الميدان، عبر المدفعية والدبابات، توخياً لتقليل الخسائر في العنصر البشري.
3. التفوق في استخدام أحدث مبتكرات تكنولوجيا الإدارة والاتصالات والتوجيه.
4. اعتماد عناصر الردع والمفاجأة ونقل المعركة خارج البلاد.
5. حسم المعركة بأسرع وقت ممكن عبر الاستخدام المكثف للقوة، والفتك بالطرف الآخر.
6. تدعيم الترسانة العسكرية الإسرائيلية بالتسلح النووي لضمان تأمين عنصر الردع.
7. توطيد العلاقات الاستراتيجية المتميزة مع الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، لمنحها ضمانة أمنية وقوة ردع مضافة[132].

ومن المعطيات التي أخذها المخططون الإسرائيليون في الاعتبار عند وضعهم أسس العقيدة العسكرية، ارتكازها على وقائع مهمة قائمة لا يجوز تجاهلها أو الالتفاف عليها بأي حال، ومن بينها:

1. الوضع الجغرافي الذي يلعب دوراً أساسياً في توقيت العمليات الحربية واتجاه الضربة الرئيسة.

---

[131] عمانوئيل فالد، **انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية**، ترجمة أحمد العجرمي (عمّان: دار الجليل للدراسات، 1992)، ص 87.

[132] ماجد كيالي، "تحولات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،" **الحياة**، 2007/9/16.

2. الوضع الديموغرافي، كون "إسرائيل" محاطة بطوق سكاني من الدول العربية يفوق عددها بعشرة أضعاف تقريباً في دول المواجهة فقط، هذا الوضع يدفعها لاعتماد نظرية "تفوق الفرد"، والعمل على تأهيله من النواحي الحضارية والعلمية والعسكرية.
3. العامل الديني، ويلعب الدور الأساس في العقيدة الإسرائيلية كونه يحمل مفاهيم وقيماً يهودية تعتنقها الدولة، التي تعمد قيادتها لتلقين عناصر الجيش تاريخ اليهود العسكري من أيام داود وموسى ويوشع.
4. العامل الاقتصادي، بحيث إن مستقبل "إسرائيل" السياسي يرتبط إلى حدٍّ كبير بمقوماتها الاقتصادية، ومدى قدرتها في الحفاظ على الاكتفاء الذاتي.
5. الموارد الطبيعية والأرض والزراعة، فـ"إسرائيل" بلد فقير بالموارد الطبيعية ما عدا البحر الميت الغني بالأملاح المعدنية، وتعمل على تطوير زراعتها واعتماد المكننة والتنوع بإنتاج الحمضيات، لتسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، الذي يسهم في تحسين العامل الاقتصادي[133].

ثانياً: إخفاق العقيدة القتالية أمام المقاومة:

من جهة أخرى، عزز الاحتلال المتواصل لجنوب لبنان وأحداث الانتفاضتين الفلسطينيتين من حاجة الجيش الإسرائيلي للمواجهة مع فصائل المقاومة، وفي أعقابها تحول اهتمامه من المواجهة في حرب عامة ومنطقة مفتوحة مثل حرب أكتوبر 1973، إلى المواجهة الحربية في مناطق سكنية، وإعداد عِلْم قتالي مهني ضدّ حرب العصابات ورجال المقاومة، وفي إطار هذه الإعدادات شكّل وحدات خاصة ووحدات مستعربين للعمل ضدّ المقاومين، إضافة لكتائب موجَّهة للعمل في مناطق مفتوحة[134].

كما طور الجيش وسائل عسكرية تناسب هذا النوع من الحروب كالبنادق المقصرة، ووسائل الرؤية الليلية والمراقبة، وأجهزة السيطرة والمتابعة، وتحصين وسائل النقل،

[133] Stewart Reiser, *The Israeli Army Industry* (N.Y. and London: Holmes and Meier, 1989), p. 198.

[134] "تعديل العقيدة العسكرية لإسرائيل،" مجلة **شؤون خليجية**، لندن، مركز الخليج للدراسات، ع 5، أيار/ مايو 1999، ص 65.

وحماية المواقع العسكرية وأبراج الحراسة فيها، وإقامة مراكز تدريب للتأهيل للمواجهة العسكرية في المناطق السكنية المأهولة.

واليوم، تُعنى نقاشات الجيش -في ضوء التحولات المحيطة التي طرأت في السنوات الـ 30 الماضية- بعدة مواضيع، لا سيّما التغييرات التي طرأت على شكل الحروب خلال العقود الأخيرة، ومن ثم البحث في المعضلات المركزية المتعلقة بمبنى القوة العسكرية.

وينقل جيورا آيلاند Giora Eiland [135] رئيس مجلس الأمن القومي، أنه:

> في ضوء الوضع الذي يعايشه الجيش أمام حركات المقاومة، ستفقد الدبابات والطائرات معناها، وهذه الصياغة وإن كان مبالغ فيها، تصف الميل القائم جيداً، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مرت الحروب بتحولات ميدانية انتقلت فيها من وضع كانت تُدار فيه من خلال المواجهة التقليدية بين الدول، إلى وضع تقع فيه بين دول ومنظمات ثائرة[136].

هذه المواجهات تسمى "متدنية الشدة"، لأن الحديث لا يدور عن حروب تلقي فيها الأمم بكامل قوتها العسكرية في ميدان القتال بهدف حسم المواجهة لدرجة "مبلغ الصفر". وبالتالي فإن توازن القوى بين الدول والجهات الثائرة يمنح ميزة عسكرية للأولى، وأي محاولة تقليص لهذه الفجوة بينهما محكومة مسبقاً بالفشل[137].

وفضلاً عن رغبة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بشنّ الحروب على أراضٍ عربية، فإنها تفضل أن تكون حروباً قصيرة، وهناك حافز قوي لديها لإنهاء الحروب بالسرعة الممكنة، لاعتبارات أهمها:

1. حساسية الاقتصاد الإسرائيلي بتأثيرات الحرب.
2. تجنيب الإسرائيليين خسائر بشرية كبيرة.
3. التقليل من احتمالات التدخلات العسكرية والدبلوماسية الأجنبية[138].

---

[135] جيورا آيلاند: رئيس مجلس الأمن القومي السابق في "إسرائيل"، واعتبر المنظر العسكري لخطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة التي نفذها الجيش الإسرائيلي في خريف 2005.

[136] مسلم محاميد، "المقاومة الفلسطينية كاستراتيجية عسكرية،" **أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004)، ص 95.

[137] هيثم الكيلاني، **الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي** (دمشق: وزارة الدفاع، 1981)، ص 54.

[138] Michel Handel, The Development Of The Israeli Political Military Doctrine, Center For International Affairs, Harvard University, 1972, p. 48.

وهناك العديد من التحولات التي طرأت على مفهوم العقيدة القتالية الإسرائيلية، عادت في مجملها لتضافر ثلاثة تطورات منفصلة تتمثل في:

1. التطورات الهائلة الجارية في مجال التكنولوجيا العسكرية على الصعيد العالمي، ووصول تكنولوجيا عسكرية متطورة للعديد من دول الشرق الأوسط، بالذات فيما يتعلق بالقدرات في مجال الصواريخ البالستية والأسلحة الدقيقة الموجهة، مما يهدد بإمكانية استخدامها ضدّ "إسرائيل" في أي مواجهة عسكرية مقبلة.
2. تطور التسوية العربية الإسرائيلية رغم ما يبدو من تعثراتها، خاصة بعد انتفاضة الأقصى، وما تتمتع به "إسرائيل" من مستوى غير مسبوق في الأمن لمواجهة أي هجمات تقليدية، إلا أنها ما زالت تواجه طائفة من المشكلات الأمنية أوسع من تلك التي واجهتها من قبل، تتراوح بين المقاومة المحدودة والحرب التقليدية الواسعة، وبين حروب المدى البعيد من جانب دول تراها "إسرائيل" تشكل خطراً على أمنها مثل إيران[139].
3. المتغيرات الاقتصادية التي تترك انعكاسات مباشرة على القدرة العسكرية، وأدت إلى ازدياد الاتجاه نحو خفض مستويات الإنفاق الدفاعي، مما أحدث تغييراً جذرياً في طموحات ودوافع الشباب الإسرائيلي من التحول للقطاع الخاص والعمل الحرّ والبعد عن قطاعات الدولة، خاصة المؤسسة العسكرية، وتطرح التحولات الاجتماعية تحدياً أكثر أهمية في المجتمع وتياراته واتجاهاته، التي تؤثر في العملية السلمية مستقبلاً لصالح التفوق العسكري في المنطقة[140].

ومن أجل ذلك جرى التفكير في مقاربة هذا الهدف من المداخل التالية:

1. تعديل المذهب العسكري، خاصة جانبه القتالي عبر التركيز على النوعية والتطور في بناء القوة العسكرية، بشقيها البشري والسلاحي.
2. مواصلة تطوير القوات الجوية بشرياً وسلاحياً حتى أعلى مستوى ممكن، لتصبح القوة الضاربة الرئيسة، والذراع الطويلة التي تستطيع بلوغ أبعد الأهداف في الدول العربية والدول المعادية في المنطقة[141].

[139] ديفيد رودمان، "مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية،" ص 32.

[140] رون بن يشاي، مجلة **بوليتيكا**، تل أبيب، ع 44، آذار/ مارس 1992.

[141] **التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي**، ع 99، شباط/ فبراير 1996، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، نقلاً عن ندوة أمن إسرائيل في عصر السلام، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب، ص 43.

3. تنظيم الجيش على أساس منظومة من المبادئ المتكاملة والمترابطة، كتجنيد وتعبئة جميع الموارد.
4. تشكيل القوات الجوية والبحرية ووحدات الاستخبارات العسكرية.
5. القدرة على القيام بالضربة الاستباقية الإجهاضية، ونقل الحرب لأرض العدو فوراً[142].
6. اعتماد استراتيجية الاقتراب غير المباشر، الأمر الذي يتطلب تطبيق أسلوب الحرب الخاطفة وعناصرها كالسرعة والحركة والمناورة.
7. القدرة على القتال في أكثر من جهة، عبر تثبيت إحدى الجهات، والتكامل مع الجبهة الأخرى.
8. الارتقاء بنوعية الجندي الإسرائيلي، وتحسين نوعية الأسلحة وغزارة النيران وتركيز تصويبها، مع الإقلال من الخسائر البشرية بكل وسيلة ممكنة[143].

ثالثاً: تحديات حروب العصابات:

وضع الواقع العسكري الجديد أمام الجيش الإسرائيلي عدة تحديات، أهمها:

1. صعوبة تعريف الهدف: ثمة صعوبة في تعريف هدف سياسي وترجمته إلى تعبيرات عملية في إطار مواجهة متدنية الشدة، وإلا ما الذي ينبغي للجيش مثلاً أن يحققه في التصدي للانتفاضة؟ من الصعب ترجمة الأهداف، غير الواضحة، إلى تعبيرات من الفعل العسكري. هناك جنرال بريطاني ثري التجربة، شارك في حرب الخليج الأولى سنة 1991، ثم عُيِّن نائباً لقائد قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" (North Atlantic Treaty Organization (NATO في كوسوفو، شبّه هذه المعضلة بمحاولة الإمساك بـ"مادة لزجة"، كلما زادت القبضة عليها سالت من بين الأصابع، وحدد أن نقطة انطلاق العملية العسكرية تكمن في تحديد الهدف. وحين تبرز

[142] هيثم الكيلاني، "دراسة من القوة العسكرية الإسرائيلية،" من ندوة مائة عام على الصهيونية، المعهد العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، أيار/ مايو 2000، ص 38.

[143] حسين آغا وأحمد سامح الخالدي وقاسم جعفر، **إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسليح** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982)، ص 33.

صعوبة في تحديد الهدف، تكون هناك صعوبة محتمة في وصف العملية العسكرية، ويكون مصير الجهود لمنحها نهجاً ومنطقاً هو التبدد[144].

2. **تغلب العبوات على الطائرات:** الوصول إلى مرحلة ملاءمة التكنولوجيا المتقدمة مع نوع ما من أنواع المواجهة، أمر مغاير لذلك الذي بموجب احتياجاته وطبيعته جرى تطويرها. بحيث لا تبدو هناك حاجة للطائرات والدبابات للتصدي لعبوات متفجرة، أو لبنادق يستخدمها "مدنيون" في إطار كفاح مسلح، وأحياناً يشعر المرء بميل لوضع منظومات السلاح المتطورة والذكية جانباً لأنها غير ناجعة في الصراع ضدّ المنظمات الثائرة[145].

علماً بأن القدرة المتقدمة لا تعني فقط تفوقاً تقنياً وفنياً، بل أيضاً وبالأساس، مرونة وقدرة على تغيير النهج والتفكير، صحيح أن الطائرات بدون طيار طُورت للعثور الدقيق على الدبابات ومواقع جيش العدو، لكنها في الحقيقة، ومن خلال ملاءمة بسيطة للكاميرات المجهزة بها يمكن تأهيلها للعثور على مطلوبين في مخيم للاجئين[146].

3. **خرق أخلاق الحروب:** ذلك أن الحروب في عصرنا لم تعد تقع في حدود محددة لميدان القتال، بل تجري في أوساط المدنيين، وأحياناً يوجد في منطقة المواجهة مدنيون من طرف واحد فقط، وفي حالة أكثر تعقيداً يكون في ميدان القتال سكان مدنيون من الطرفين، ووجود هؤلاء في قلب ميدان القتال يوجد مشاكل ميدانية من نوع جديد، فإمكانية أن يصاب المدنيون في أثناء المواجهة تشدد معضلات تتعلق بحدود المسموح في المعركة، وتطبيق مبادئ الأخلاق في الحرب، وفي "إسرائيل" يوجد تخلف في ملاءمة المواثيق الأخلاقية للعمل العسكري مع التغييرات في طبيعة الحروب[147].

وتوجد المواجهات بين الجيش والمقاومة في مناطق القتال عديمة الحدود تحدياً استخبارياً ذا مغزى، ففي الحرب التقليدية يُجاب بردّ واضح على سؤال "أين العدو"، في المقابل، فإن السؤال الذي تطالب بالإجابة عليه الاستخبارات في سياق حروب العصابات هو "من

[144] أحمد ثابت، "الأمن في الاستراتيجية الإسرائيلية،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 187، تشرين الأول/ أكتوبر 1988، ص 105.

[145] أحمد شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000** (القاهرة: دار سينا للنشر، 1993)، ص 253.

[146] أحمد إبراهيم محمود، "الأمن في ظلّ التسوية: اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية،" مجلة السياسة الدولية، ع 119، كانون الثاني/ يناير 1995، ص 958.

[147] موشيه هاندل، **المذهب العسكري لدولة إسرائيل** (القدس: مكتبة القدس، 1993)، ص 60.

هو العدو"، وعندما لا يلبس العدو البزات العسكرية، بل يوجد بين ظهراني السكان، فإن الجواب على هذا السؤال لا يكون واضحاً ومسلماً به على الإطلاق[148].

4. **شرعيات المقاومة:** إن التغيير الجوهري في المحيط الذي تحدث فيه الحروب والصراعات، يتعلق بالتأثير المركب والحاسم لوسائل الإعلام، والقدرة على بلورة الشرعية الدولية وتعزيزها. فقد غدا الإعلام عاملاً مركزياً في تحديد حدود العمل ومجال المناورة لكل العناصر ذات الصلة، لا سيّما ما يتعلق بالمنظمات الثائرة وعناصر المقاومة المسلحة. ومفهوم أن مجال مناورة أي منظمة مسلحة يكون أكبر كلما كانت تتمتع بإسناد دولي، سواء كان ذلك علناً أم ضمنياً فقط[149].

رابعاً: مصادر القلق في بناء القوة القتالية:

القرار في الجيش الإسرائيلي حول توزيع المصادر لتوفير ردّ مناسب على كل واحد من أنواع المواجهة يشكل تحدياً جوهرياً لصناع القرار العسكري، فحتى العام 1973 كان الجيش مطالباً بالاستعداد لتهديدات تقليدية، وفيما بعد ذلك من السنوات تزايدت الحاجة للاستعداد لأنواع أخرى من التهديدات، غير متماثلة، مما أوجد وضعاً يجعل من كل استثمار لبلورة ردّ على أحد أنواع التهديد، يؤدي إلى إضعاف القدرة على الاستثمار في الاستعداد لمواجهة نوع آخر منها[150].

إذن: ما هي النسبة المتوقعة في الاستثمار في الردّ المناسب على الأنواع المختلفة من التهديد؟ لا يوجد على هذا السؤال جواب قاطع، هناك من يقول إن الجيش ليس جريئاً بما فيه الكفاية، وعليه أن يستثمر قدراً أكبر في الردّ على التهديدات غير المتماثلة.

وبالتالي فإن التغيير في طريقة الحرب، لا يعني القدرات التكنولوجية، بل طريقة التفكير والمزاج السائد، فالجيش ما زال يتعامل بها وفق النهج القديم، والسبب في عجز

[148] لطفي صالح، "نظرية الأمن الإسرائيلية،" **مجلة شؤون دولية**، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، ع 5، 1999، ص 54.

[149] عازار غات، **أسس التفكير العسكري الحديث** (تل أبيب: دار معرخوت، 2000)، ص 186.

[150] طه المجذوب، "دلالات تطوير العقيدة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 136، نيسان/ أبريل 1999، ص 285.

القدرات والتخطيط، لا يكمن في النقص في شجاعة الجيش، بل في عقلية القيادة العسكرية، وهذا الضعف يترافق مع ما ذكر آنفاً: نظرية الجيش تخفي خلفها تعارضاً بين بناء القوة العسكرية وإعداد الخطط، وبين من يقوم بتنفيذها عملياً. النتيجة الطبيعية لهذا التعارض هو تبذير في الجهود المستثمرة في بناء القدرات العسكرية، والتي ستجد تعبيرها الصريح في ساحة المعركة.

معضلة أخرى حول كيفية توزيع المصادر بين أذرع الجيش: كم يستثمر في سلاح الجو، والقوات البرية، وكم يكرس في بناء القوة البحرية، بحيث أن الردّ على مطالب الأمن الجاري مثلاً، يمكن تغييره في غضون أيام، بل وحتى في غضون ساعات، ويمكن تجنيد الاحتياط بأمر قصير المدى إذا ما شخصت حاجة لتعزيز قوات في نقطة معينة، بتعبير آخر يمكن تغيير مستوى التأهب بسرعة. وعليه، ففي كل ما يتعلق بالأمن الجاري يمكن الدخول في مخاطرة عالية نسبياً!.

في المقابل، فإن الجاهزية ومستوى التدريب والمخزون والصلاحية في الجيش، أقل مرونة، فالزمن اللازم لرفع الجاهزية مرة أخرى يحتاج لشهور عديدة، وبالتالي المخاطرة من هذه الناحية تكون أكثر انخفاضاً، بمعنى أن قرار تقليص حجم الجيش مثلاً من شأنه أن يكون خطيراً، لأنه سيتطلب بين خمس إلى ثماني سنوات للعودة إلى توسيع عدد الدبابات والطائرات، كما أنه قرار إشكالي على نحو خاص من حيث بُعد الزمن، ذلك أن الزمن هو عنصر البحث والتطوير؛ فالتفوق التكنولوجي معناه بشكل عام استباق العدو بسنتين أو ثلاث سنوات، ويتضح من هذا أن القرار لاستئناف النشاط بعد ثلاث سنوات من الجمود سيكون غير قابل للتنفيذ[151].

وهناك ثلاثة مصادر للقلق تُجمل المواضيع والمعضلات التي بحثت في طبيعة العقيدة القتالية الإسرائيلية، وهي:

1. نقطة الضعف الأساسية لـ"إسرائيل" في السنوات الأخيرة في مواجهتها مع الفلسطينيين ليست القدرة العسكرية فقط، بل المناعة الوطنية، المتأثرة بواقع اجتماعي، ووضع البنية الاقتصادية، وفوق كل شيء، غياب التكتل القومي حول قصة واحدة، وهدف وإيمان بالطريق الذي يجب السير فيه من أجل تحقيقه.

[151] يهوشفاط هركابي، **حرب واستراتيجية** (تل أبيب: دار معرخوت، 1990)، ص 75.

2. بالتناسب مع تقلص التهديدات في فترة من الفترات، برزت مطالبات للجيش بتقليص حجمه، ولكن يجدر بالذكر أن معادلة القوى والتهديدات تعمل في أكثر من اتجاه واحد، فلا يمكن معرفة أي من الحروب قد تمّ منعها لأن "العدو" اعترف بقوة الجيش، ولم يكن ممكناً التعامل مع الجيش الإسرائيلي كجيش قوي إلا إذا كان هو كذلك بالفعل. وبالتالي يمكن التقدير بأن دولاً مثل سورية لم تبادر إلى حرب ضدّ "إسرائيل"، في السنوات التي مرت منذ اندلاع المواجهة الحالية مع الفلسطينيين، كما أن حزب الله لم يحقق تهديداته المعلنة، لأنهما قدّرا على نحو سليم فجوة القوة بينهما وبين الجيش الإسرائيلي؛ فالجيش القوي لا يرد على التهديدات فقط، بل وأيضاً يمنع نشوئها. وبالمقابل، فإن الجيش الضعيف يدفع باتجاه نشوء هذه التهديدات وتحققها[152].

3. الكلمة الأساس لشرح وإجمال الإخفاقات التي عاشها الجيش خلال السنوات الماضية هي "المفهوم المسبق"، فقد وجب على صانع القرار العسكري التفكير مسبقاً بأنه يعمل بموجب مفهوم مغلوط، بل إن تقديراته وقراراته تتخذ بتأثير منظومة متزنة ومدروسة من المفاهيم وأدوات التحليل، مما يحتم فحص النموذج التفكيري طول الوقت، في ظلّ مراعاة إمكانية أن يكون هذا النموذج مغلوطاً. بهذا المعنى ينبغي أن يُقْلِق السؤال التالي مراكز القرار، وهو: هل كل الجهات الأمنية العليا تجمع على هذا التفكير؟[153].

4. إخفاق الحرب على لبنان صيف عام 2006، كشف عن العطب الذي بدأ يدبّ في عقيدة الجيش القتالية، وعن العقم لديه في التعامل مع حرب عصابية، وبيّن ضعف قدرة سلاح الطيران على تحقيق إنجازات على الأرض.

[152] أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص 76.

[153] جيورا آيلاند، استعداد الجيش في ضوء التحولات الاستراتيجية، ترجمة مركز خدمة المتابعات الصحفية، تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ص 12، انظر:

http://palestine-info.info/arabic/books/derash/ders1.htm؛ وانظر أيضاً:

ستيورات كوهين، "تبادل النقد على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي،" مجلة **الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، ج 5، ع 4، كانون الأول/ ديسمبر 2001، ص 34. والكاتب محاضر في جامعة أكسفورد وعميد شؤون الطلاب، يعمل أستاذاً زائراً في مركز جامعة هارفارد للدراسات اليهودية، وهو الآن زميل زائر بجامعة كيب تاون.

5. وقوع تطورات جيوسياسية استراتيجية في البيئة المحيطة بالجيش، جعلت من الصيغة التقليدية للعقيدة القتالية شيئاً من الماضي، لا بدّ من تجديدها، ومن أهمها:

أ. تآكل أسطورة الردع الإسرائيلية في المنطقة، إزاء الفلسطينيين، وسورية، وحزب الله.

ب. صعود حركة حماس في الأراضي المحتلة، لا سيّما بعد سيطرتها على قطاع غزة، وازدياد ميل الفلسطينيين لانتهاج خطّ المقاومة المسلحة، وضمنها العمليات التفجيرية أو الاستشهادية.

ج. تزايد المخاطر الناجمة عن صعود نفوذ إيران في العراق، وفي عموم الشرق الأوسط، مع تزايد قدرتها على امتلاك تقنية إنتاج السلاح النووي، مما يشكل خطراً على "إسرائيل" وصورتها الردعية.

د. تراجع قدرة الولايات المتحدة، حليف "إسرائيل" وضامن أمنها وتفوقها النوعي، على ترتيب الأوضاع في المنطقة، والسيطرة على تطورات أوضاعه، مع تزايد احتمالات انسحابها من العراق[154].

في الحروب الجديدة التي خاضها وسيخوضها الجيش الإسرائيلي، مطلوب -كما يرى الخبراء العسكريون- نوع جديد من الجنود، وتشكيلة الجيش، وطريقة العمل، يشمل جميع المستويات بدءاً من الجندي المنفرد، وانتهاء بقيادة الوحدات الكبيرة.

وحول هذه التشكيلة يدور نقاش كبير بين جيوش دول الغرب، فالمزيد من الأشخاص يقتنعون، بأن الوحدة العسكرية القائمة على أسس الحروب السابقة، تشكيلة مضى عليها زمن طويل، والحرب الجديدة تتطلب بناء وحدات صغيرة ومرنة أكثر من السابق. علماً بأن هذه المرونة لن تقتطع -كما كان في السابق- من قدرة هذه الوحدات على خوض القتال في ظروف مختلفة، كالمناطق المفتوحة والمهجورة والسكنية. كما أن بناء هذه القوة سيشكل جمعاً لقدرات الوحدات الصغيرة ذات الخبرات الكبيرة، كل في مجالها، وسيعتبر مسألة معقدة خاصة، تسعى لتحقيق هدف في غاية التخصيص والتحديد. ومع ذلك، فما زال الجيش يواصل التمسك بالبنية العسكرية التي شكلت قبل عشرات السنين!.

[154] عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ص 56.

وما زال الجيش يواصل التفكير بناء على المفاهيم القديمة ذاتها، ويقتصر تعامله مع القدرات الجديدة التي أصبحت بحوزته على أنها أقمار صناعية. ذلك أن التسليح الدقيق، والصواريخ المتطورة، لا تعطي مؤشراً على أن تغيراً قد حدث في طريقة العمل؛ مع أنه من المطلوب من أي جيش حديث أن يرفض إبقاء المفاهيم القديمة تسيطر عليه.

● غياب عقيدة اللاحرب واللاسلم:

كان متوقعاً أن تدفع الحروب والمواجهات العسكرية على اختلاف أنواعها، التي خاضها الجيش الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، بالحاجة لقيام ثورة انقلابية وجوهرية حول التفكير في مخطط الحرب القادمة، إلا أن الجيش ومنذ إنشائه لا يرى الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل" إلا على مستويين: إما أن تقع حرب كبيرة، أو يسود الهدوء، ونسي واضعو العقيدة القتالية أن هناك أوضاعاً وُسطى يمكن تسميتها بـ"الحرب المحدودة" أو "غير المتكافئة"؛ فقد ينشأ مثلاً وضع إصابة عن مسافة بعيدة للجبهة الداخلية فيما يسود الهدوء على الحدود. والتغيير الجوهري في هذا المخطط يجد تعبيره في أن احتمالية الهجوم المفاجئ، مثلما كان في الماضي في هضبة الجولان وفي سيناء، تقلصت جداً.

وقد ركز الجيش سابقاً على خطر الهجوم المفاجئ الذي تهجم فيه فرق مدرعة عربية على "إسرائيل"، أما الآن فإن احتمالية هذا السيناريو تآكلت، ولم تنتهِ، وليس معنى الأمر أن أي دولة عربية مجاورة، لا سيّما سورية، لا يمكنها أن تشرع في خطوة عسكرية برية مفاجئة، كاستيلاء مفاجئ على الموقع العسكري في جبل الشيخ، دون هجوم مدرع واسع على طول الجبهة، والمفاجأة في الجبهة الشمالية يمكن أن تجد تعبيرها في إطلاق الصواريخ نحو عمق الأراضي شمال فلسطين دون تحريك الجيوش المدرعة[155].

ولعل المتغير الأكبر في طبيعة العقيدة القتالية يتعلق بطبيعة المخطط الهيكلي للحرب

[155] ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل، وثيقة مؤتمر هرتسيليا الأول، ترجمة أنطوان شلحت، مركز مدار، نيسان/ أبريل 2001، ص 52، ومؤتمر هرتسيليا السنوي، منبر إسرائيلي غير حكومي يعقد سنوياً في بلدة هرتسيليا قرب تل أبيب، تطرح من خلاله النخب السياسية في السلطة وخارجها، برامج وتصورات وتوجهات تتعلق بوجود الدولة ومستقبلها. ويحدد القائمون على المؤتمر سنوياً جدول الأعمال، ويتناول بالعادة موضوعاً استراتيجياً رئيساً، وترفع نتائجه واقتراحاته لأصحاب القرار في المؤسسات الرسمية، وجميع الجهات المعنية بالدراسة والبحث ورسم الاستراتيجيات.

الذي يمكنه أن يتضمن، بالتوازي، هجمات من حزب الله على أهداف إسرائيلية مختلفة، ويحتمل أيضاً أن تحاول ما تسميها "إسرائيل" منظمات "الجهاد العالمي" مفاجأة الدولة بعملية كبيرة من الحدود الشمالية، واليوم لم يعد أحد يتحدث عن احتلال الأرض كشرط ضروري للنصر، بل عن إبعاد التهديد عن منطقة معينة دون التواجد فيها.

الخبير العسكري الأكثر شهرة في "إسرائيل" زئيف شيف Ze'ev Schiff [156]، الذي توفي أواسط سنة 2007 عن عمر يناهز الـ 75 عاماً، يرى أنه لا يمكن تغيير مفهوم المخطط الهيكلي الحربي دون تغيير مبنى القوات، وهذا يبدأ بالمواضيع، التي ينبغي للاستخبارات أن تركز عليها كي لا تُفاجأ، ويؤثر على نوع الوحدات المُعدّة للتصدي للتهديدات المتوقعة، وبالتأكيد على أنواع السلاح التي يطورها الجيش أو يشتريها، وإذا لم يكن متوقعاً كما كان في الماضي هجوم واسع من المدرعات، فواضح أن عدد الدبابات في الجيش سيقل، ولكن بالتشديد على أن الدبابات القليلة بالقياس إلى الماضي ستكون أحسن من حيث قدراتها القتالية وتحصينها[157].

- **نظرية قتالية جديدة:**

وفي عملية بلورة خطة العمل يدرس الجيش القدرة الإسرائيلية في ضوء التقدير الاستخباري لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، والنتيجة الناشئة هي تقدير استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد، ويجري تنفيذه في شعبة التخطيط، وينتج عنه بعض

---

[156] زئيف شيف، المحلل العسكري لجريدة هآرتس، من أبرز خبراء الشؤون العسكرية في الشرق الأوسط، تعاون مع صحف أمريكية مثل **نيويورك تايمز** *The New York Times* **ولوس أنجلوس تايمز** *The Los Angeles Times* **وواشنطن بوست** *The Washington Post*، ونشرت له عدة أعمال في "إسرائيل" والولايات المتحدة وفرنسا، كما ترجمت أعماله إلى عدة لغات بينها الروسية والعربية، ومن أشهر كتبه: **تاريخ الجيش الإسرائيلي، وفدائيون، وعملية أنتيبي، ومعجم الجيش الإسرائيلي والدفاع، والحرب الإسرائيلية العربية، وزلزال أكتوبر**، لكن أهمها كتاب انتفاضة المنشور سنة 1990 ولقي رواجاً كبيراً حينها، وتحول إلى أحد أكثر الكتب انتشاراً في العالم، وترجم إلى العربية مرتين على الأقل، وحصل شيف على جائزة سوكولوف للصحافة في "إسرائيل"، ويعد من أصدق رواة الوثائق الصحفية، واعتبرت مصداقيته دافعاً للعديد من المؤسسات لأخذ تقاريرها وأخبارها وتحليلاتها نقلاً عنه، توفي أواسط 2007 عن عمر يناهز 75 عاماً.

[157] رام أورن، **قصة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش: الحب والألم، اليأس والخلاص** (تل أبيب: دار كيشت، تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، ص 276.

الأهـداف التنفيذيـة عـلى المـدى القريـب، وفي ختـام سلسـلة المـداولات أجمـل رئيـس الأركان السـابق حالوتـس الأمـر في أن اتجاهـات العمـل الرئيسـة تنشـأ مـن خمـس نقـاط مركزيـة:

1. حرب في الشمال: سواء بمبادرة سورية أو حزب الله على نحو منفرد، أو مشترك وبدعم من إيران، بالشروع في أعمال ضدّ "إسرائيل"، وخطر مثل هذه المبادرة متوقع في الفترة القريبة القادمة، ومن بين عوامل التخوف:

أ. أجواء النجاح المتزايدة لقوات المقاومة في المنطقة ضدّ "إسرائيل" والغرب.

ب. قرار واشنطن بسحب أساس القوة الأمريكية من العراق.

ج. اغتيال القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية على الأراضي السورية، والانتقام المتوقع من الحزب.

2. قتال غير متماثل: دول عربية معادية لـ"إسرائيل" وعلى رأسها سورية، ومنظمات شبه عسكرية وعلى رأسها حزب الله وحماس، اعتنقت عقيدة عسكرية تبدو ناجعة تتمثل بـ"الاستنزاف" المتواصل، واستخدام سلاح المشاة المسلح بوسائل مضادة للدبابات، وكوماندوز، وسلاح صاروخي وأنفاق. ويتطلع الجيش لتحقيق جاهزية حقيقية، كي يردع، وإذا ما فشل الردع، سيعمل على توفير إنجاز عسكري سريع، كما ستحدده القيادة السياسية[158].

3. المقاومة الفلسطينية: تبذل جهود متواصلة في الساحة الفلسطينية لتنفيذ عمليات، بتوجيه صريح أكثر فأكثر من حركة حماس، وهذا الاتجاه يضع قيد الاستفهام الاستعداد الذي أعربت عنه أوساط في الجيش إثر أسر الجندي جلعاد شاليط Gilad Shalit أواسط 2006، في التوصل إلى ترتيب العلاقات مع حماس من خلال وقف طويل لإطلاق النار، على الرغم من أن التوجه داخل هيئة الأركان يميل نحو العملية الهجومية، وإن كان الحسم يبقى بيد القيادة السياسية.

4. تحديات في المجالات: ويرمز أساساً إلى إيران، التي تعدّ خطراً متعاظماً، وإن لم تكن تهديداتها قابلة للتحقيق في سنة العمل التالية.

5. معـدات غربيـة متطـورة في جيـوش المنطقـة: طائـرات، وسـفن، وصواريـخ ومركبـات قتاليـة مدرعـة في جيـوشٍ حكوماتهـا تقيـم علاقـات سـلمية مـع "إسرائيـل"، ولا تتخـذ تجاههـا

[158] أليكس فيشمان، الجيش على المضمون خطة عمل جديدة، **يديعوت أحرونوت**، 2007/1/11.

موقفاً نشيطاً، لكن من شأنها أن تتحول إلى تهديد فوري وخطير في أعقاب سقوط هذه الأنظمة، أو نشوء حروب خلافة بعد موت الحكام الحاليين، وصعود أنظمة معادية. وفي هذا السياق، سيستمر الجهد الإسرائيلي لتحقيق التعهد الأمريكي في الحفاظ على "التفوق النوعي" للجيش الإسرائيلي، بوضع الأجيال الأكثر تقدماً من المنظومات الأمريكية تحت تصرفه، فيما أن دولاً عربية معتدلة أخرى "حالياً" تتعرض لهذه المنظومات دون التطويرات الأخيرة المدخلة عليها[159].

خامساً: تحولات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية:

تخضع العقيدة العسكرية في دولة حديثة تتمتع بحراك سياسي دائم مثل "إسرائيل"، وبضمنها تركيبة الجيش، ونوعية تسلحه، ومصادر تهديده، في كل مرحلة لعملية مراجعة يشارك فيها مختصون من المستويين السياسي والعسكري، وذلك لاستنتاج الدروس اللازمة. وتلخصت الاستنتاجات الناجمة عن المراجعة، في الحثّ على تقليص حجم الجيش، لا سيّما سلاح المشاة والمدرعات، وعدد أيام الخدمة الاحتياطية، على خلفية التطور في مجال التسلح وتكنولوجيا السلاح والاتصالات، واختفاء التهديد العراقي، وانتهاء خطر الجبهة الشرقية.

وعلى أساس ذلك، برزت اقتراحات تدعو للتركيز على تعزيز القدرات القتالية والردعية للجيش، في مجال الطيران والصواريخ، وتطوير محطات الإنذار المبكر والاتصالات والاستخبارات، ومجمل البنى اللوجستية، وبرزت هذه التوصيات عقب مداولات لجنة متخصصة، شكلها شاؤول موفاز وزير الدفاع آنذاك، برئاسة دان مريدور Dan Meridor [160]، تركزت مهمتها على إجراء فحص جذري شامل للسياسة

---

[159] موشيه ليسك، **العناصر المدنية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي** (بئر السبع: جامعة بن جوريون، 1991)، ص 190.

[160] دان مريدور، من رموز حزب الليكود سابقاً، ضابط مدرعات في الجيش، حصل على الإجازة في الحقوق من الجامعة العبرية في القدس، ثم عمل قاضياً بالقدس، انتخب نائباً في الكنيست ضمن لائحة الليكود، وعضواً في لجنة الخارجية والأمن، ومراقباً لدى السوق الأوروبية من طرف الكنيست، عُيِّن وزيراً للعدل والمالية في حكومات الليكود، ثم ترك الحزب ناقداً إياه بعدم المصداقية، وترأس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، يرفض مريدور تقسيم القدس، كما يرفض أي مفاوضات قبل وقف إطلاق النار وتفكيك خلايا المقاومة، ولا يرى للاجئين أي حقّ في العودة لديارهم.

الأمنية والاستراتيجية، وتقديم توصيات حول التغييرات المطلوبة في هذا المجال، بما يتلاءم مع تطورات العصر والتحديات المستجدة.

ولم تعد "إسرائيل" تستطيع التعاطي مع عقيدتها العسكرية التقليدية، باعتبارها معطى مطلقاً أو جامداً، إذ اضطرت لمراجعتها في السنوات القليلة الماضية مرتين:

1. **المراجعة الأولى:** جاءت بعيد احتلال العراق سنة 2003، على خلفية انهيار الجبهة الشرقية، بخروج العراق من معادلات الصراع العربي الإسرائيلي، وتحسّن مركز "إسرائيل" الأمني في الشرق الأوسط، مع تراجع خطر الحرب النظامية.
2. **المراجعة الثانية:** بعد الحرب الإسرائيلية ضد لبنان سنة 2006، بسبب إخفاقها في هذه الحرب، وبواقع التهديدات الاستراتيجية الجديدة التي باتت تواجهها، نتيجة تزايد دور قوى المقاومة "غير النظامية الإسلامية" في لبنان وفلسطين، ممثلتين بحزب الله وحماس، وبروز خطر الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في المنطقة، وتصاعد نفوذ إيران في الشرق الأوسط، واحتمال امتلاكها القدرة على إنتاج السلاح النووي[161].

وبالتالي فإن الأمر الأكثر بروزاً في هذه القضية، أن "إسرائيل" تبذل خلال السنوات الأخيرة مساعي حثيثة لإعادة تأهيل بنيتها العسكرية وهيكلتها، وتعزيز ترسانتها التسليحية وتحديثها، ومراجعة عقيدتها الاستراتيجية العسكرية.

وقد توصلت ورشة العمل التي عقدتها هيئة الأركان منتصف 2007، وشارك فيها كبار جنرالات الجيش من مختلف القطاعات، إلى عدد من الاستنتاجات لتأهيل الجيش، من ناحية الهيكلية والتسليح والاستراتيجية، يمكن تلخيصها في النواحي التالية:

1. بالنسبة لهيكلية الجيش وتأهيله، تركزت المداولات على ضرورة زيادة عديده، بدل تقليصه كما تقرر سابقاً، وستتمّ الزيادة لصالح سلاحي المشاة والمدرعات.
2. ضرورة تعزيز الجيش بلواءين مدرعين، وتحديث سلاح الجو، وتعزيز منظومة الدفاع الصاروخي متعدد الطبقات، ضدّ صواريخ أرض-أرض بعيدة المدى من

[161] جدعون حوشين وآخرون، "الجيش الإسرائيلي... اتجاهات للتجدد والتعاظم،" مؤتمر هرتسليا السابع، ميزان المناعة والأمن القومي، 2007، ص 58، وشارك فيها جملة من الجنرالات الإسرائيليين.

طراز سكود Scud، ولاعتراض الصواريخ متوسطة المدى، مثل فجر أو الصاروخ من عيار 220 ملم، وضدّ الصواريخ قصيرة المدى[162].

3. في المعضلة القائمة بين تحسين قدرة المناورة البرية وقدرات تفعيل النار من بعيد، ستمنح الأفضلية للمناورة على حساب الجهد الناري، الذي تأسست عليه النظرية الجوية التي فشلت.

وأكد إيهود باراك وزير الدفاع، على ضرورة زيادة عدد القوات البرية، وتأمين التأهيل والموازنات والمستلزمات لها، وتعزيز سلاح الصورايخ، وتحسين قدرة القوات على المناورة، وتعزيز الوضع اللوجستي طويل الأمد، وتطوير التدريب، واستمرار الاستثمار في القوة العسكرية الاستراتيجية الذي يُتيح ضرباً مُركّزاً لأهداف بعيدة عن حدود الدولة[163].

---

[162] زهافا أوستفلد، **ميلاد جيش: مراحل أساسية في بناء الجيش** (تل أبيب: دار معرخوت، 1994)، ص 54.

[163] ليف غرينبرغ، **مرجع سابق**، ص 29.

الفصل الثاني

الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي

الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي

المبحث الأول: حرب أكتوبر 1973:

أثّر استخلاص الدروس السلبية من حرب 1973 على استعداد الجيش الإسرائيلي، وأحد مجالات هذه الدروس هو فهم نوايا "العدو" في إطار تقدير التهديد القادم؛ أما المجال الآخر فهو النهج الأساس الذي يُرشد الاستعداد للتصدي لها؛ فقد أشارت التحقيقات إلى إخفاق في تقدير نوايا مصر وسورية، ونبع من هذا النقد درس مفاده أنه لا يجب الاعتماد على تحليل نوايا الطرف الآخر، بل على تقدير حجم قدراته فقط.

بتعبير آخر: على الجاهزية أن تتناسب مع قدرة العدو دون أي صلة بتقدير نواياه. وهذه سخافة، فلا توجد إمكانية لإيجاد جاهزية تتناسب مع كل سيناريو وتهديد يمكن تصوره، ومعنى ذلك أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من كل قرار[1].

الاختبار الحقيقي للنظرية الأمنية، التي اعتُمِدت لتكون نموذج "جيش الشعب"، حدث إبان حرب أكتوبر، وقررت الخلاصة التي جرت في أعقابها أنه في حالة هجوم مفاجئ على "إسرائيل"، فإن الجيش النظامي يتوقف إلى أن يصل جنود الاحتياط ويدخلوا ساحة العدو. هذه النظرية قام بتحقيقها بن جوريون سابقاً، لكن الوضع لم يتغير بين عامي 1948-1973، كما غاب ذلك خلال العقود الثلاثة الماضية[2].

وخلال السنوات التي مضت، تنامت "إسرائيل" من كونها 600 ألف مواطن إلى دولة مكونة من عدة ملايين، لها نمط غربي في الحياة، ولديها جيش مؤهل لا تمتلك مثله سوى دول قليلة. سنة 1973 استفادت الدولة بعمق جغرافي غير مسبوق، لا سيّما على الجبهة المصرية، وما زالت الفكرة قائمة لدى الساسة والعسكر، بأن الدولة كانت -وستبقى- التجمع السكاني الأصغر، الذي من المحظور عليه أن يفقد سنتيمتراً واحداً، وإجراء تحليل

[1] جيورا آيلاند، استعداد الجيش الإسرائيلي في ضوء التحولات في المحيط الاستراتيجي، ص 23.

[2] عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ص 89.

مفصل لمجريات حرب أكتوبر يثبت ذلك، وهو أمر بالمناسبة أجري من قِبَل محترفين غير قليلين[3].

ومع ذلك فإن معظم الخروقات التي حلّت في الحرب نبعت من العقلية التي سيطرت على الجيش، ليس فقط بسبب "الأوبرا" التي أعقبت حرب الأيام الستة سنة 1967، ولكن بسبب غياب نقاش حقيقي وجدي، من قبل المستوى السياسي والجيش على حدٍّ سواء، حول التهديدات التي تقف أمام الدولة، وما هي الإجابات الحقيقية التي تمّ تحضيرها للردّ عليها. هذه المشكلة في الذهنية وعمل الجهاز، من الجدير تَذَكُّرها لربطها بالإهمال الأمني الذي وقع آنذاك، ولحقيقة الأمر، فإن التعبير عن هذه العقلية جاء على شكل تصريحات عديدة لمن أداروا تلك الحرب.

الجنرال يعقوب عميدرور رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية، قال إن النظرية القائلة بأن هناك إمكانية لمنع تحقيق أي إنجاز إقليمي من العدو، جعلت من الحلّ العسكري أمراً غير مهني أو محترف، وخلف هذه الصيغة الجامدة تتخفى الذهنية الجامدة كلها. النظرية تقول إنه من المحظور منح العدو أي إنجاز ميداني على الأرض، حتى لو كان مؤقتاً، وهذه النظرية كانت تناسب تلك الأيام بين عامي 1948-1967؛ حيث إن المساحة المحدودة للدولة، واقتراب التجمعات الاستيطانية من الحدود، أوجدت ظروفاً جعلت أي انسحاب أو اقتحام لخط الدفاع الأول قضية ذات تأثير كبير.

ولكن عقب حرب الأيام الستة، كبرت مساحة "إسرائيل" إلى أربعة أضعاف وزيادة، بحيث زادت المعطيات الجغرافية من فرص إيجاد حلّ مختلف عما كان سابقاً، الذي كان قائماً على أساس تحقيق منجزات ميدانية على الأرض، ومع ذلك، فإن عقلية عدم التحرك بقيت، وبسبب ذلك كما كتب عميدرور طُبِّق حلّ غير مهني، كلف الدولة دماء كثيرة سنة 1973.

إذن، ما الذي تغير فعلاً؟ هل تعلم أحد ما الدرس من حرب أكتوبر، ووصل إلى أن الجزئية المتعلقة بتكبير حجم الجيش عدة مرات تمّ إبعادها بسبب عدم الحاجة العملياتية وعدم القدرة الاقتصادية على تغطية أمر كهذا؟.

[3] الجيش الإسرائيلي نفسه لم ينشر حتى اليوم تأريخاً رسمياً لحرب يوم الغفران، بسبب مصالح شخصية، وتخوفاً من انقسام الآراء حولها، وفي صيف 2003، وبعد نشر عدد من وجهات النظر حول الحرب ومجرياتها، تمّ الحديث لأول مرة عن إصدار رسمي لهذه الحرب من قبل دائرة التاريخ في الجيش، على يد ألحنان أورن.

خلال تلك السنوات التي مرّت لم تتغير طبيعة إدارة المعركة، رئيس الأركان السابق موتي غور الذي عرف الجيش في عهده نمواً كبيراً، تحدث عن ثبات الخطى، وواصل القادة العسكريون إعداد القوات، والقيام بتدريبات حول كيفية الدخول السريع في الحرب إلى أرض العدو.

أكثر من 30 سنة مرت، قدمت فيها مساعدات كبيرة بعيدة المدى في مجالات متعددة، لاسيّما بالتكنولوجيا وأدوات التسلح الجديدة، والجيش يملك اليوم قدرات أخرى، وضباط كبار يتحدثون عن الحلّ غير المهني والمحترف، إلا أنهم لا يتحدثون عن أبعاد الخيارات القديمة.

هكذا على سبيل المثال، تواصل القوات النظامية والاحتياط إجراء التدريبات على اقتحام الحاجز السوري، وفي المقابل يتواصل بناء عدد من الحواجز على الحدود، على الرغم من أن سيناريو كهذا، ليس فقط غير واضح، بل إنه يتناقض مع ما يعتمد الجيش عليه من نظرية أمنية، وفي هذه الحالة يوجد تناقض بين عقليته التي لم تتغير، وبين جزء من مخططاته العملياتية القائمة على التسلح الجديد.

ضابط في الاحتياط، سأل ذات مرة قائداً عسكرياً كبيراً: لماذا تجرى تدريبات عسكرية، هناك شكّ كبير في علاقتها بحرب مستقبلية؟ جاءته الإجابة: إذن ما العمل؟ الجنود يجب أن يتدربوا على شيء!.

المشكلة إنها إلى لحظات قريبة جداً، فإن تلك العقلية هي التي تقرر ما الذي يجب عمله في ساحة الميدان، فمن يتدرب على اقتحام الحواجز والدفاع عن الخطوط الأمامية، فلينفذ هذه التدريبات في الوقت الحقيقي لها، دون الاكتراث بما تقوله الخطط المكتوبة.

مقابل نظرية عدم التحرك أرضاً هناك مقابل جوي، حيث لن تتمكن أي طائرة من تحقيق الاختراق، فسلاح الجو، الأكثر تنظيماً ومهنية واحترافاً، يواصل وضع نقاط شديدة لحماية الأجواء، في الوقت الذي جعل تهديد صواريخ أرض-أرض من مسألة الدفاع عن سماء الدولة بواسطة الطائرات الحربية عديمة الجدوى. ومقابل آلاف الصواريخ وقذائف الكاتيوشا، المزود بعضها برؤوس متفجرة غير تقليدية، يواصل الطيران التعاطي مع إمكانية تسلل طائرة، وهو سيناريو محظور الحدوث، وتجري التدريبات اللازمة لمنع وقوعه[4].

---

[4] عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ص 99.

الثبات الكامل لنظرية عدم التحرك قدماً يعبر عن تقديس مبدأ الهجوم، فمنذ البداية كان يخمن الجيش الإسرائيلي بضرورة تمرير الهجوم إلى أرض العدو، انطلاقاً من أن المنطق العسكري المستند أساساً إلى أن "إسرائيل" بمساحتها المحدودة لا تستطيع إجراء حرب على أرضها. وبقي هذا الشعور ملازماً للجيش حتى بعد حرب الأيام الستة، وبعد استيلائه على مساحات جغرافية ذات قيمة، وبات الجيش يفضل الهجوم، حيث تكمن فيه إمكانية القوة وتحقيق الانتصار، بالطبع إذا كان المقصود بالحديث عن أبطال الحرب السابقة، أولئك الأشخاص الذين احتلوا سيناء، والضفة، والجولان، خلال ستة أيام، فبالتأكيد المقصود هنا وزير الدفاع موشيه ديان، الذي تبنى مبدأ المبادرة والهجوم حين كان رئيساً للأركان.

عشية بدء حرب يوم الغفران، توفرت لقيادة المنطقة الجنوبية ست خطط هجومية، وخطة دفاعية واحدة فقط، وحسب شهادة قائد المنطقة شموئيل غونان Shmuel Gonen، كانت الخطة نابعة من ضغوط تمّت ممارستها، ففي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر بعد أن سقطت الحرب بشكل مفاجئ، وبينما كانت قوات الاحتياط تؤدي الصلوات في الكنس، صدر أمر للجنرال ألبرت لإعداد خطة بعنوان: الاتجاه نحو الشمال، وتعني تحقيق الاختراق في الجبهة الشمالية. ولذلك ليس عجيباً أن يتحدث الجنرال يعقوب حسداي Yaakov Hasdai بعد انتهاء الحرب أنه حتى لو كان جنود الاحتياط مجندين في ذلك الوقت، فإن مهمتهم كانت ستنحصر في المحافظة على مبدأ الهجوم، دون الحديث عن الحالة النفسية للقادة في الميدان.

لم يكن المقصود فقط خطة برية، فقد كان لسلاح الجو خطة باسم "الجرح"، أُعدَّت للتعاطي مع وضع مشابه لما نشأ ظهيرة يوم الحرب، وعلى الرغم من أنه جهّز الضربة الاستباقية التي لم يصرِّح بها، خاصة في ظلّ أجواء خالية من الصواريخ، فإنه لم يقم بتنفيذها، هذا لم يكن مسألة قدرات أو إمكانيات، بل أمر يتعلق بالمزاج العام. وفي الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر، وبدون أي صلة بحقيقة الوضع القائم، حاول الجيش تنفيذ صيغة الحرب الخاصة به بواسطة القوة، النتيجة كانت أن الهجوم فشل، ونسبة المصابين كانت 125 قتيلاً، وتدمير كامل لحالة الجبهة على خطّ القتال.

وقد كلفت الكتيبة التي يقودها الجنرال أبراهام أدان Abraham Adan بمهاجمة الجبهة المصرية الثانية، والعمل على اختراقها قدر الإمكان، على الرغم من أن الوضع الحقيقي

للكتيبة ولقيادتها كان بعيداً عن إمكانية تنفيذ هجوم كهذا. نقاط الإهمال في الهجوم تمحورت حول بندي التخطيط والتنفيذ، لأنه هاجم بقوة صغيرة وليست مركّزة، شارون تلقى أمراً بالسفر جنوباً وعدم الاشتراك كلياً بالحرب، وهذه أمور تدلّ دلالة أكيدة على مدى المستوى المهني للجيش في تلك الأيام.

التمعن جيداً في تقرير لجنة أغرانات Agranat Commission، المتعلق بيوم الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر، يُظهر كل المساوئ التي بقيت عالقة بالجيش، من حيث إصدار تعليمات ليس لها علاقة بالواقع، لا سيّما فيما يتعلق بالحالة النفسية للقادة العسكريين: فالهجوم الذي تمّ تنفيذه خال من أي منطق، وكان متعارضاً مع طبيعة الوضع الميداني على الأرض، ومع ذلك، تفاخر رئيس الأركان ديفيد إليعازر David Elazar في حديث له مع عدد من رؤساء الأركان السابقين، من أن الجيش تمكن من تنفيذ هجوم معاكس خلال أقل من 48 ساعة. فيما أدرك قائد المنطقة الجنوبية غونان جيداً لحظات الحسم مع المصريين، وتناقش مع شارون حول التوقيت الصحيح للنجاح المرتقب، فحين ينجح الجيش بنقل عملية الحسم إلى أرض العدو، هناك يكون الوضع الحقيقي فقط.

خلال معظم ساعات اليوم لم يكن أحد يعرف بالضبط ما الذي يحدث في ساحة الجنرال أدان، كل تقرير وصل من الجبهة شهد على تحقيق نجاحات ميدانية، حتى لو قال الواقع شيئاً آخر، في نهاية اليوم، حين تبين ما الذي حدث بالفعل، تحطم الأمن الشخصي لمؤسسة أمنية كاملة، وزير الدفاع موشيه ديان رمز الجندي الإسرائيلي، بدأ بالحديث عن تجنيد يهود من الخارج، وشراء أسلحة متطورة، وحرب طويلة وخطرة.

وبعد أن قام سلاح الجو بتفجير دمشق، وحسب شهادة نائب رئيس الأركان يسرائيل طال Yisrael Tal كان هذا التفجير تعبيراً عن لحظة يأس، ونُفِّذ لإنهاء الحرب قبل أن تقع الكارثة، من قبيل تحقيق إنجازات ميدانية للعدو على الأرض، هكذا قال في محاضرة له بعد الحرب: قمنا بتفجير دمشق، بما فيها من سكان، في تطلع منا لأن تصرخ سورية... أنقذونا. في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر صباحاً كان هناك شعور بأن قضية الكيان القومي الإسرائيلي في خطر حقيقي، وأن الأمل بإمكانية بقائه محدود جداً، ولذا كان التوجه بإنهاء الحرب سريعاً، وتحت أي شرط.

هذه الحقائق التي وقعت في حرب أكتوبر، دلت على كم كان الجيش بعيداً عن المهنية

والاحتراف، وعالق بميزته الشخصية كجيش مهاجم وحاسم، منذ اللحظة التي أدركت فيها قيادته أنها لم تعد تستطيع فعل ذلك، تحولت فوراً إلى التطرف في الجهة المعاكسة، حيث لم يعد الجيش قادراً على الدفاع عن الدولة نفسها، كما في نظرية عدم التحرك قدماً، فقد حدث هذا في هجوم الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر. مما يشهد أن أي تغيير في تنظيم القوات، والتسلح، والقدرات العسكرية، ليس له أي قيمة ما لم يقابله تغيير في التفكير، الذي يأخذ أبعاده في التدريب والاستعداد.

وعلى الرغم من التغييرات البارزة التي أوجدتها حرب الأيام الستة، فقد واصل الجيش رؤية نفسه كجيش مكتسح، وحين أتت حرب مختلفة بالكلية عن التي سبقتها، رآها الجيش بعيون سنة 1967، وبعد أن فشل الجيش في إنهاء الحرب السابقة بالشروط الجديدة، اعتبر ذلك استسلاماً. لكن تغييراً في التفكير في نظرة للمستقبل كان من الممكن له أن يحقق نتائجه في جيش مبني على أسس منظمة محترفة، جيش كهذا كان سيبدأ بعد حرب الأيام الستة، في إجراء عملية لاستخلاص النتائج من الانتصار الذي تحقق، والتفكير في كيفية إدارة حرب قادمة، تتلاءم مع المستجدات الجديدة، لكن الجيش الإسرائيلي، الذي لم يختار ضباطه سلوك المهنية العسكرية، بات يواجه صعوبات حقيقية في الاعتراف بالتغييرات النفسية، والتكنولوجية، والثقافية، التي تؤثر جميعها على مسألة إدارة الحرب برمتها.

تلك التغييرات نفسها تنطبق على الناحية العملياتية، التي تتعلق بتشغيل القوات واستخدامها، فخلال سنوات خطط الجيش لمسألة عرفت بـ"المساعدة القريبة" المقدمة من سلاح الجو للقوات البرية، وفي شباط/ فبراير 1973، أقام المقدم ديفيد عبري، الرجل الثاني في سلاح الجو وقائده لفترة طويلة، تدريباً كبيراً وصل من خلاله إلى نتيجة مفادها أن مستوى التنسيق بين كل الأجهزة متدنٍّ جداً، ولم يؤدِّ لتغيير في وضع الخطط.

عملياً كان هناك تنسيق طفيف بين سلاح الجو والقوات البرية، وفي نهاية الأمر خلال الهجمة التي نفذت في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر لم يكن هناك أي تعاون جوي، ولذلك فإن ضابط التنسيق في قيادة المنطقة الجنوبية، آشر شانير Asher Shaner لم يكن يعلم بأن الهجوم بدأ فعلاً، وخلال مجريات الحرب اشتكى الكثير من ضباط القوات البرية عن غياب المساعدة الجوية القريبة. ومن ثم وجه قادة سلاح الجو، وعلى رأسهم قائدهم الجنرال بيني بيلد، انتقادات قاسية لمضمون هذه النظرية، التي تلزم سلاح الجو بتقديم

هذه المساعدة، لذلك فإن تغيير دور سلاح الجو ومهمته، كان من أكبر الدروس التي يجب الاستفادة منها من حرب أكتوبر، وبالتالي تمّ استخلاص الدرس، ليس في الجيش الإسرائيلي فقط، بل وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

ثلاثون سنة بعد تلك الحرب، أشرف اثنان من القادة؛ يعقوب عميدرور وعاموس يادلين على إدارة الكلية العسكرية، وضخّ المعرفة العسكرية لدى الجهاز كله، ودار بينهما جدل كبير حول وظيفة الطيران في مجريات المعركة، وعلى الرغم من أن ناطقاً باسم سلاح الجو، عبر عن دهشته من النتائج الخلاقة للثورة التكنولوجية في حرب العراق الأولى، إلا أن هذا الجدل الدائر في الجيش يبين أنه على الرغم من اقتنائه لأفضل ما أنتجته الصناعات العسكرية خلال سنوات القرن الجديد، إلا أنه ما زال يفكر بطريقة فات زمنها منذ سنة 1973.

هذه الأمثلة الواردة هي لملاحظة حجم المشكلة التي يواجهها الجيش بعد أكثر من ثلاثة عقود على انتهاء حرب أكتوبر. التخيلات النظرية لسلاح الجو لن تفيد شيئاً، إن لم يفكر بطريقة أخرى مغايرة كلياً، لأن جيشاً ما يزال يفكر بطريقة غير مهنية وغير احترافية، سيبقى عالقاً في مشاكل كثيرة، خاصة حين تتخذ قرارات ذات طبيعة سياسية، ويجد المستوى التنفيذي صعوبة في تنفيذها.

وعلى الرغم من تأثير صدمة الحرب على النظرية العسكرية الاستراتيجية التقليدية، فقد جرت متغيرات في القواعد المركبة لهذه النظرية، عكست نفسها على آراء الخبراء الذين انتقدوا الجمود الفكري الذي يوجّه سياسة الجيش المتعلقة بشؤون الأفراد، ففي هذا الجانب لم تؤدِّ الحرب لإيجاد تغير جدي وجديد، وتقدير ضرورة تحقيق انسجام بين موازين القوى البشرية القائمة داخل الجيش، ما بين الاحتياط والنظامي مع ضرورات الساعة، بل على العكس فإنه بعد الحرب بسنوات بقي الجيش أسير مفاهيمه التقليدية التي رفعت علم التجنيد الإجباري والخدمة الاحتياط، كردٍّ ضروري وحيوي على موازين القوى الديموغرافية غير المتوازنة بين "إسرائيل" وجاراتها العديدات[5].

وإذا تفحصنا التطورات الأخيرة التي طرأت على الجيش وفقاً للقواعد والمقاييس التي

---

[5] هناك الكثير من الدراسات والكتب الإسرائيلية التوثيقية لهذه الحرب منها على سبيل المثال:

- رونين بروغمان وجيل ميليتسر، **حرب الغفران الزمن الحقيقي** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2004).
- إيتان هابر وزئيف شيف، **قاموس حرب الغفران** (تل أبيب: زمورا بيتان، 2003).

حددت في أعقاب حرب أكتوبر، سنصل إلى نتيجة بأن الجيش على حافة ثورة عارمة، خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات في السنوات الأخيرة تؤكد المتغيرات الجوهرية الجارية في مبنى الجيش.

هذه المتغيرات بدأها دان شومرون Dan Shomron رئيس الأركان بين عامي 1987-1991 عندما أعلن عن ضرورة تحوله إلى جيش صغير وذكي، واتضحت الصورة أكثر في عهد خليفته ونائبه إيهود باراك الذي تحدث عن ضرورة إجراء إصلاحات في مبنى الجيش، لإيجاد جيش مختلف وبمفاهيم مختلفة، بشكل يسمح بإدارة حرب عصرية، ولذا يجب إجراء تغييرات في مبناه البشري عبر تحديد قواعد ومقاييس متشددة في اختيار المرشحين لأن يكونوا ضباطاً، والعمل على إبقاء هذه النخبة في الخدمة الدائمة.

وبعد 18 عاماً على انتهاء حرب أكتوبر، وتحديداً سنة 1991، قام باراك بصياغة الرؤية التالية: نظرية الجيش الإسرائيلي الحربية تقوم على أسس دفاعية فعالة، وفق وسائل وتسليح دقيق إلكتروني، والجمع بين الخطط البرية والجوية، على المدى البعيد، مما يتسبب بقلق متواصل لكل من يحاول مهاجمته، نقطة التشديد يجب أن تكون على إطلاق النار، وليس على المناورة العسكرية، والحفاظ على تحييد العدو، وليس حسم المعركة معه باحتلال الأرض، ولتطبيق النظرية من الضروري إيجاد جيش تكنولوجي أكثر، ومهني أكثر، أو كما يحب أن يكرر قادة الجيش مقولة سلفه شومرون: المطلوب جيش صغير وذكي.

الثورة التكنولوجية أوجدت وضعاً، امتلكت فيه جيوش قليلة جداً، كلها غربية، من ضمنها الجيش الإسرائيلي، قوة تقليدية كبيرة، وقفت في مواجهة قوات تستطيع التسبب في أضرار لها من خلال استخدام المقاومة المسلحة، عبر إطلاق صواريخ وقذائف على سكان مدنيين، وحرب عصابات، وتهديد غير تقليدي. وبالتالي تحولت أي مواجهة ممكنة، بين القوي والضعيف، مما يجعل إدارة المعركة لديهما مختلف بالكلية عن الطرف الآخر، بكلمات أخرى: سيناريو حرب أكتوبر، لن يتمكن من العودة في المستقبل المنظور، وحتى يتمكن الطرف العربي من العودة له، فلم يعد محتاجاً للتسلح من جديد فحسب، بل عليه إيجاد قواعد اقتصادية وتكنولوجية مشابهة للتي تملكها "إسرائيل"[6].

---

[6] أوري بار يوسف، **المشاهد الذي نام... حول مفاجأة حرب يوم الغفران وأسبابها** (تل أبيب: دار الكيبوتس الموحد، 2001)، ص 76.

حتى يرى المتفحص لبنية الجيش كم يمكن لهذا التفكير أن يحدث تغييراً انقلابياً فيه، من الممكن العودة مرة أخرى لحرب أكتوبر، فخلال كل مجريات تلك الحرب، قامت "إسرائيل" بتنفيذ عملية واحدة كانت تحمل هدفاً واحداً: تفجير مقرّ القيادة السورية في دمشق، هذه العملية لم تكن جزءاً من الخطة الحربية المعدة، ولذلك لم يكن لها أي تأثير على سير مجريات الحرب، العملية الوحيدة ذات العمق الكبير التي جرت خلال أيام الحرب تمثلت في الإنزال الذي قامت به وحدة المظليين، بقيادة شاؤول موفاز، من خلال كمين نفذ على الحدود السورية - العراقية، كما أن هذه العملية لم تكن لها آثار حيوية على سير المعركة، علماً بأن الجيش لم يتم إعداده لتنفيذ عملية مشابهة بعد أن تورطت قواته بها في المرة الثانية.

الجيش الإسرائيلي لديه قدرات مثبتة في عمليات كوماندوز محددة، وقدرات مشابهة في مجال تنفيذ العمليات المتلاحقة للوحدات الخاصة في إطار إدارته للحرب في المناطق، ولكن حتى اليوم، خشي الجيش بصورة كبيرة من الاستخدام الجريء والفعال لهذه القدرات في إطار حرب كبيرة ضدّ جيش نظامي[7].

الإخفاق في عدم الحصول على المعلومات الاستخبارية في حرب أكتوبر أدى إلى عدم اتخاذ قرار باستدعاء الاحتياط على الرغم من المؤشرات المتزايدة حول الهجوم الوشيك، وقادة الدولة في تلك الفترة ارتدعوا عن إدخالها في حالة مزاجية حربية، خصوصاً أن التوقعات باندلاع الحرب قبل ذلك بعدة أشهر تبددت، وافتراضهم كان أن "إسرائيل" واقعة تحت تهديداتهم، وأن مواجهتها تتمّ من خلال الردع وليس باستدعاء الاحتياط بصورة متواصلة، الأمر الذي يحول دون اتباع نهج حياة طبيعية[8].

[7] بعد انتهاء حرب يوم الغفران أقيمت بمبادرة فردية من عدد من عناصر الاحتياط، وحدة الرفراف، التي أعدت لتكون جاهزة لتلك العمليات الخاصة في أثناء أيام الحرب، ولكن في سنة 1982، حين تحولت هذه الوحدة إلى قوة مقاتلة، لم يتمّ استخدامها خلال حرب لبنان، كما أن عدة خطط شجاعة كانت معدة لم يتمّ إخراجها إلى حيز التنفيذ.

[8] عوزي بنزيمان، أنتم ونحن والحرب القادمة، **هآرتس**، 2006/12/13.

المبحث الثاني: تأثيرات انتفاضتي 1987 و2000:

أولاً: انتفاضة الحجارة 1987-1993:

تمثل ردّ الفعل الإسرائيلي الأولي على أحداث انتفاضة الحجارة، بإشهار القبضة الحديدية في وجه الفلسطينيين، وكان أقل ما يقال عنه إنه هستيري، وللوصول إلى تفسير ذلك، ينبغي التطرق إلى التفسيرات الإسرائيلية للانتفاضة، ومنهج التعامل معها وأساليبه، التي تراوحت بين عدة اتجاهات:

1. وجه عدد من المثقفين الإسرائيليين نداء بعنوان "كفى للقبضة الحديدية"، نشر في الصحافة بعد زيارة قاموا بها لقطاع غزة، جاء فيه: هناك في غزة انتفاضة جماهيرية يقودها شباب، وتدعمها كل الجماهير، ولا شكّ أن التنظيمات السياسية تؤجج لهيبها، لكنها ليست هي التي أطلقتها، لأن سببها المهانة التي ولّدها استمرار الاحتلال، ومصادرة الأراضي، والضغط المستمر لسلطات الاحتلال لإجبار الناس للتعامل معها، والوضع الاقتصادي الذي يعيشه غالبية السكان، وبشكل خاص غياب الأمل في أي حلّ[9].

2. باغت اندلاع الانتفاضة الأوساط الإسرائيلية، لا سيّما العسكرية، وفاجأتهم قوتها وشموليتها واستمراريتها، وهي التي اعتقدت أن الاحتلال استطاع خلال 20 عاماً أن يجعل من الضفة الغربية وقطاع غزة ملحقة به، ونجح في تحييد الغالبية العظمى من أهلهما. ولم يخطر ببال تلك الأوساط الإسرائيلية أن سكان المناطق سيجرؤون على تحدي سلطتهم العسكرية المطبقة عليهم بانتفاضة شعبية عارمة[10].

   ففي نيسان/ أبريل 1987 سأل صحفي منسق الشؤون الخاصة في وزارة الدفاع شموئيل غورن Shmoiel Goren: متى سيبدأ التمرد في المناطق؟ فأجابه بلهجة واثقة: لن يكون هنالك تمرد أبداً، فسأله الصحفي: هل أنت واثق مما تقول؟ أجابه: أتراهن؟.

3. أصاب الارتباك القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية على حدٍّ سواء، لأنها لم

[9] **يديعوت أحرونوت**، 1988/1/10.

[10] علي الجرباوي، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (بيروت: دار الطليعة، 1989)، ص 143.

تستطع تحديد طبيعة الانتفاضة بدقة: هل هي حرب؟ وإذا كانت كذلك، كيف يمكن التعامل معها، وبأية وسائل؟ وإذا كانت تمرداً، كيف يمكن وضع حدٍّ لها؟ أم هي نزاع طويل، وإلى متى سيستمر؟.

وساد اتفاق في الحكومة والجيش على أن الانتفاضة حرب جديدة بقواعد مختلفة، ورفض معظم الوزراء اعتبارها نزاعاً طويلاً، بل أراد معظمهم رؤية الانتفاضة وكأن بالإمكان القضاء عليها دفعة واحدة بحلٍّ عسكري. وثمة من رأى أن الانتفاضة هي حرب في كل شيء، وهي أسوأ وأصعب من جميع الحروب التي مرت بها "إسرائيل"، لأنها حرب متواصلة وطويلة، وقريبة من بيتنا[11].

4. بقيت القيادة الأمنية العسكرية الإسرائيلية غارقة في غطرستها، وأعماها جمودها الفكري وعنصريتها عن فهم الانتفاضة لحظة انفجارها، ولم تستطع رؤية الظواهر الجديدة في الحركة الشعبية الفلسطينية كما هي، ولم تقرأها بصورة موضوعية مجردة عن عنجهية المحتل، واكتفت بالتعامل معها باعتبارها تكراراً لأحداث تعودت عليها لسنوات طويلة.

5. ظنّ أركان القيادة العسكرية الإسرائيلية أن بإمكانهم السيطرة على الانتفاضة بسهولة خلال أيام معدودة بالأساليب والوسائل القديمة، هكذا كانوا مقتنعين، وهكذا كانت تقاريرهم للقيادة السياسية، وبسببها رفض رابين الأخذ بنصيحة بعض مستشاريه بقطع زيارته لواشنطن والعودة إلى تل أبيب لمعالجة الموقف، وشجعته على إطلاق تصريحات عنجهية من واشنطن قال فيها: بعد أيام سأعود إلى تل أبيب، وعندها ستنتهي حركة "الشغب" الجارية في المناطق المحتلة[12].

6. ربما يصطدم المراقب لعدم رؤيته تقييماً إسرائيلياً مجمعاً عليه لأحداث الانتفاضة، في ظلّ بروز عدد من التقييمات المتعددة لها، بل لكل مظهر من مظاهرها، وحتى لو اتفق إسرائيليان على تشخيص بعض جوانبها، فإنهما لا يخلصان لاستنتاج واحد،

11 David McDowell, *Palestine and Israel: The Uprising and Beyond* (London: Tauris Company, 1989), p. 94.

12 هاني العبد الله، "الانتفاضة تعمق المأزق الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 178، كانون الثاني/ يناير 1988، ص 128.

وما يلبث أن يلاحظ أن نظرة الإسرائيليين للانتفاضة محكومة إلى حدٍّ بعيد بمواقف سياسية وأيديولوجية مسبقة، أي أن كل طرف ينطلق من تقييمه لها من موقع سياسي معين، ويخلُصُ بالتالي للاستنتاجات التي تنسجم مع آرائه وتوجهاته[13].

7. بعد فشل هذه التهديدات في إخماد لهيب الانتفاضة، حدثت أزمة في الاطمئنان النفسي الإسرائيلي للقوة العسكرية، إذ لم تعد "إسرائيل" قادرة على اعتماد ما تحصلت عليه من أسباب القوة لإخماد وهجها المتنامي، بعد أن فرضت الانتفاضة على "إسرائيل" نمطاً من المواجهة لم يحسب العقل الاستراتيجي الإسرائيلي حسابه، وبالتالي نجحت الانتفاضة في تحييد هذه القوة العسكرية وشلّ فعاليتها[14].

ولأن السياسة الإسرائيلية فوجئت بزخم الانتفاضة، فقد تمثل ردّ فعلها المباشر في التقليل من شأنها، ومحاولة سحقها عسكرياً، وبأن أحداثها لم تكن منظمة، غير أن هذه المحاولات لم تكن سوى محاولة آنية فاشلة لطمأنة المستوطنين، الأمر الذي لم يدم طويلاً، مما دفع ممثلي الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية لدعوة حكومتهم لممارسة أقصى درجات العنف ضدّ الانتفاضة ونشطائها. ولعل ذلك ما دعا إسحق رابين لإعادة السيطرة الكاملة للجيش على المناطق خلال أيام معدودة، مما يعني عملياً إبداء الاستعداد لاستخدام القوة بصورة واسعة ضدّ المنتفضين.

وسرعان ما دفعت قوات الاحتلال بقواتها العسكرية، حيث وصل عدد جنودها أكثر من عدده يوم احتلال الضفة والقطاع، بل زاد في بعض المناطق بنسبة 200-300%. بالإضافة لاستخدام المجنزرات، وطائرات الهليوكبتر، والأسلحة المتطورة في مواجهة الجماهير، والقمع والاعتقالات الجماعية للآلاف والتعذيب والبطش بصورة وحشية[15].

وكان واضحاً من تلك الإجراءات أن الجيش الإسرائيلي أضحى أسير فكرة واحدة، هي القضاء على الانتفاضة، وتحطيم أوهام الفلسطينيين الذين يعتقدون بإمكانية تحقيق شيء عن طريق المظاهرات والمقاومة.

[13] سمير صراص، "الانتفاضة بعد عامين: تقويمات إسرائيلية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 2، ربيع 1990، ص 250.

[14] عبد الإله بلقزيز، "آثار الانتفاضة في الوضع الإسرائيلي وموجبات استمرارها،" مجلة **شؤون عربية**، ع 62، حزيران/ يونيو 1990، ص 77.

[15] خليل الوزير، **أحاديث عن الانتفاضة** (تونس: الإعلام الموحد، منظمة التحرير الفلسطينية، 1989)، ص 47.

وهكذا جاء رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة، فاقداً للأعصاب ومعبراً عن النفسية العنصرية، وتجلى ذلك في انتهاج سياسة القتل، وإحكام القبضة الحديدية، والضرب، وكل أشكال التعسف. ولنا أن نقف أمام تصريحات إسحق شامير Yitzhak Shamir، وإسحق رابين، وشمعون بيريز Shimon Peres [16]، وأريل شارون؛ فالأول جاهر بأن على الجيش أن يرعب الفلسطينيين حتى يهدؤوا وتسكن حركتهم، والثاني أعلن أنه سيتابع إصدار الأوامر للجنود كي يقوموا بقمعهم، والثالث تابع تصريحات زخرف القول كعادته، والرابع كما درج في سياساته كلها يهدد ويتوعد الفلسطينيين والعرب والعالم كله[17].

وأخذ ردّ الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة حالة تصاعد مستمر، تمثلت بالقتل والضرب وسياسة تكسير العظام، واستعمال الرصاص المطاطي والحي، والاعتقالات العامة والاستثنائية والوقائية، وفتح ثمانية سجون جديدة، وإغلاق الجامعات والكليات، واحتلال المدارس المغلقة وتحويل بعضها لمعسكرات جيش ومراكز اعتقال، وتعميم سياسة العقوبات الجماعية كالقيود المالية، وهدم البيوت، ومراقبة الصحافة والاعتداء عليها، واعتبار اللجان الشعبية خارجة عن القانون، وإقفال المؤسسات والجمعيات الخيرية، والقيود الاقتصادية كمنع تصدير بعض المحاصيل، وفرض منع التجوال وخاصة على القرى والمخيمات البعيدة[18].

---

[16] شمعون بيريز، من مواليد 1923، كلف بعدد من المهام في الهاغاناه، وبعد قيام "إسرائيل" عُيِّن رئيساً لخدمات سلاح البحرية، ورئيساً لبعثة "إسرائيل" الدبلوماسية في واشنطن، ثمّ مديراً عاماً لوزارة الدفاع، كان مقرباً من بن جوريون وموشيه ديان، حيث تولى مدير قسم المشتريات في الجيش، واهتم بتقوية العلاقات العسكرية مع فرنسا، ورغب بتطوير الصناعات العسكرية والأبحاث المتعلقة بالجيش، والسعي لإقامة المفاعل الذري في ديمونا. انتخب عضواً في الكنيست، وتولى مناصب سياسية مهمة، حيث أسهم في تأسيس حزب العمل، وعُيِّن وزيراً للمواصلات، والدفاع، والخارجية، واهتم بتقوية الحركة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشغل منصب رئيس وزراء "إسرائيل" مرتين. وقام باتصالات سرية وعلنية مع منظمة التحرير، وكان له دور مباشر في الوصول إلى اتفاقيات أوسلو عندما كان وزيراً للخارجية، حيث منح مع رابين وعرفات جائزة نوبل للسلام، ثمّ ترأس الدولة سنة 2007، كتب عدداً من الكتب والمقالات في الشأن السياسي.

[17] أحمد صدقي الدجاني، **الانتفاضة والصحوة العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1988)، ص 92.

[18] يوسف أبو سمرة، "الآثار النفسية للانتفاضة على الفلسطينيين،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 96، نيسان/ أبريل 1989، ص 146. وكان هؤلاء من الساسة الذين قادوا دولة "إسرائيل" خلال فترة الانتفاضة، بالتناوب مع إجراء الانتخابات الإسرائيلية.

وبقدر ما كانت الانتفاضة مفاجئة لجيش الاحتلال، جاءت صورة قمعها مفاجئة للرأي العام الغربي، الذي اعتاد على سماع الخطاب السياسي الإسرائيلي الموجه عن أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بصورة معينة، خاصة الصورة النمطية التي تقدمها أجهزة الإعلام عن ديموقراطية "إسرائيل"، مقابل الصورة النمطية "للإرهاب" الفلسطيني المسلح الذي يرغب بتقويض الدولة اليهودية، فقد كانت المفاجأة عندما نقلت وسائل الإعلام صور دقّ عظام الأطفال، وإجهاض الحوامل، وفقأ العيون، بل ودفن الأشخاص أحياء[19].

ثانياً: انتفاضة الأقصى[20]:

الانتفاضة الثانية كما يسميها الفلسطينيون، حيث لم نصل بعد لكتابة سطورها النهائية، وتعدّ حالة معقدة للغاية بالنسبة للجيش الإسرائيلي، ويمكن تلخيص آثارها وتبعاتها على بنية الجيش ومعنوياته، وإفشال مخططات الاحتلال التوسعية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وعدم تمكينه من تحقيق أي منها بالنقاط التالية:

1. قدرة الانتفاضة الذاتية، وثباتها في مواجهة العدوان، ونجاحها في مقارعة المحتل بمختلف الوسائل الأمنية والعسكرية والإعلامية والسياسية، واكتساب الثقة الشعبية، واحتضان المجتمع لدورها، واستعداده للتحمل والتضحية. وربما يكمن سبب الالتفاف الشعبي حول الانتفاضة في إصرار قادتها على بقائها وديمومتها، حتى لو شهدت فترة من الهدوء والاستعداد لليوم التالي، وربما أبلغ ما قيل في ذلك ما أشار إليه السيد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، حين قال "طالما بقي الاحتلال على أرضنا، فنحن متمسكون بالمقاومة وبسلاح المقاومة؛ لأن المقاومة حقّ مشروع لشعبنا، ولأن سلاحها هو السلاح الشرعي للدفاع عن الشعب والأرض والمقدسات".

[19] حسين معلوم، "منظمات حقوق الإنسان بين الحقوق الوطنية وقمع الانتفاضة،" مجلة **حقوق الإنسان**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ع 22، كانون الأول/ ديسمبر 1988، ص 86.

[20] شهدت المكتبة الإسرائيلية غزارة واضحة في الدراسات الخاصة بانتفاضة الأقصى وآثارها على الجيش الإسرائيلي، من أهمها: عاموس هرئيل وآفي يسخاروف، **الحرب السابعة** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2004).

2. مبدئية الانتفاضة وتمسكها بالحقّ، ورفض منطق المساومة على الحقوق، والبراعة في التعامل مع المتغيرات، وترتيب الأولويات، وتحديد الضرورات، وعدم التزاحم في المصالح، والتعامل مع الواقع ومتغيراته، وتنظيم وإدارة الاختلاف مع القوى الأخرى المتباينة مع مواقع المقاومة أو فكرها، وعدم الانجرار إلى النزاعات الداخلية، وتعزيز وحدة المجتمع وتدعيمه، وتبديد الهواجس والظنون، والارتكاز إلى القراءة الواعية لمعطيات الصراع، وتعزيز الثقة لتوحيد الجهود وتحويلها لخدمة قضية التحرير.
3. نجاح الانتفاضة في تقوية العلاقات السياسية مع القوى المؤثرة والشريكة في الصراع محلياً وإقليمياً، وقدرتها على شرح وجهة نظرها وموقفها من المتغيرات، وإيصال وجهة نظرها لمختلف الأطراف، وإبقاء الاختلاف معها في إطار الأدوار والمسؤوليات المختلفة، وعدم تجزئة القضية الواحدة والتفكيك بين مساراتها، وترسيخ دور المقاومة خياراً لاستعادة الحقوق لا يتعارض مع دور الدبلوماسية، بل يدعم الموقف السياسي ويحصّنه أمام الضغوط.
4. الثقة بعدالة الانتفاضة وحقها المشروع، وعدم الخضوع لضغوطات الزمن وحسابات موازين القوى للتفريط بالحقوق، بل بناء الذات التي تعني المجتمع وأفراده لتحمل التضحيات والصبر على الشدائد، والتطلع إلى تغيير الواقع القائم؛ لأن موازين القوى ليست جامدة ونهائية لا يمكن تعديلها أو تغييرها، بل البحث عما يعوض الخلل القائم بالاستفادة من الطاقات الروحية والمعنوية المتوفرة في أبناء الأمة والمجتمعات.
5. إنتاج الانتفاضة لظاهرة العمليات الاستشهادية، التي يتنافس على القيام بها جيل الشباب دون الـ 30 من العمر منافسة شديدة، والغريب أن يشارك في المنافسة من تجاوز هذه السن ممن استقرت حياتهم الأسرية بشكل معقول، وكذا النساء والفتيات. والمدهش أن يفتخر الأهل بأفعال أبنائهم، ويتقبلوا ما يلحق بهم من خسائر، باعتزاز وشموخ، على الرغم من أنه قد يصيب البيت هدماً، والأرض الزراعية تجريفاً، إضافة إلى الاعتقالات.

ولعل هذا ما كان يقصده المحلل العسكري أليكس فيشمان Alex Fishman حين

قال: إن انخفاض معدل العمليات في بعض الأحيان، لا يعني أننا انتصرنا، وأن الانتفاضة على وشك الانتهاء، لأنه في المقابل يتضاعف عدد الإنذارات، مما يعني أن جيلاً من "الإرهابيين" يولد وينمو فوراً، بدلاً من الجيل الذي تمّ القضاء عليه ويخلفه في الميدان، والجيل الجديد ليس أقل عنفاً.

6. تمكُّن الانتفاضة من ضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية بشكل قوي لأول مرة منذ سنة 1948، النقطة الأضعف في الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وهو ما لم تقم به الجيوش العربية أبداً في حروبها. وهي في ذلك تعانقت مع المقاومة اللبنانية، مما أوجع الاحتلال، ليس على مستوى الخسائر المادية والبشرية فحسب، بل وعلى مستوى استقرار الدولة ومستقبلها من حيث الوجود، إضافة لإيقاف الهجرة القادمة، وإحداث هجرة مضادة هاربة. وهنا يحقّ للمنتفضين التفاخر بأنهم استطاعوا إبطال فاعلية الطائرات والأسلحة المتطورة الأخرى بالعمليات الاستشهادية، إذ تمحورت المعركة بين مقاوم استشهادي ورجل أمن إسرائيلي، مما قارب بين مستويات القتال في إطار الآلة لمستوى القتال الفردي.

7. تقديم الانتفاضة لجيل يملك نية المقاومة وإرادتها، وينظر للمحتل نظرة احتقار تخلو من الخوف والتردد، ومن ثم أخذ المقاومون منه صفة الهجوم والبحث عن الأهداف داخل المستوطنات وخارجها، ولم تعد "إسرائيل" في نظرهم تلك القلعة المخيفة التي لا يمكن اختراق أسوارها.

8. خصوصية الانتفاضة وفعلها في كونها فرضت على الاحتلال إعادة النظر في خططه وبرامجه، وفرضت على أمريكا وأوروبا حركة دولية باتجاه الاحتواء والحلّ، بعد أن أغفلت القضية الفلسطينية. وهنا أثبتت الأحداث أن العالم في بعديه الإقليمي والدولي لن يتحرك باتجاه إيجاد حلول لمعاناة الفلسطينيين بدون مقاومة وتسخين للجبهة.

9. أحدثت الانتفاضة تصدّعاً في المجتمع والخطاب الإسرائيلي، على الرغم من انحياز الناخب نحو اليمين كردة فعل للمقاومة، اعتقاداً منه أن عامل القوة المفرطة الذي يتبعه اليمين سيوفر الأمن ويعالج أعمال الانتفاضة. وقد كتب كثيرون، وتحدثوا عن فشل المعالجة الأمنية العسكرية، ونادوا بالمفاوضات وبحلول سياسية مقنعة،

وأبدوا خشيتهم على الدولة ومكانتها، وأيدوا تقديم تنازلات مهمة، وحمّلوا شارون مسؤولية ما يصيبهم من تفجيرات، وحين عزم على فكّ الارتباط منحوه دعماً منقطع النظير.

10. لم تقتصر الانتفاضة في كونها سلاحاً وقنابل، وقتلى وجرحى وأسرى، وخسائر مالية واقتصادية فحسب، بل هي إضافة لما تقدم ثقافة وجيل وحالة اجتماعية جديدة، وأجندة مجتمع تبدلت فيها الأولويات. وفوق هذا هي رؤى واستراتيجيات تعالج الحاضر والمستقبل، وسياسة تستنهض عوامل القوة في الذات والمجتمع، وتضرب الاحتلال في مناطق الضعف، وتسجل نقاطاً مهمة باتجاه التحرير وإزالة الاحتلال.

11. نقلت الانتفاضة الفلسطينيين من المواجهات السلمية والمدنية، إلى عمليات المقاومة العسكرية في حالة غير مسبوقة، فقد بدت أقل من حرب العصابات، وأكثر من المظاهرات والمسيرات. حالة نابعة من الخصوصية الفلسطينية التي لا تملك القدرة والإمكانيات على مقاومة الاحتلال عسكرياً، لكنها لا تدعه يشعر بالأمن والاستقرار بحال من الأحوال. وشكلت مصدر قوة للانتفاضة التي نجحت بإمكانياتها المتواضعة وعملياتها المحدودة في وضع الاحتلال في قفص مغلق، بمعنى آخر إصرار الانتفاضة على إفقاد الاحتلال للشعور بالأمن والاستقرار؛ لتكثيف الضغوط عليه ودفعه نحو مربع الهزيمة في النتيجة عبر خسارته لحالة الأمن.

ولعل هذه الحالة دفعت بالمؤرخ بنتسيون نتنياهو Bentseon Netanyahu والد بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu [21]، للقول: من يحلم بالأمن والاستقرار

---

[21] بنيامين نتنياهو، من مواليد 1949، رئيس الحكومة التاسع وأحد زعماء حزب الليكود، من المقربين لموشيه أرنس، واستفاد من عمله معه، عُيِّن سفيراً في الأمم المتحدة، وانخرط في الحياة السياسية، حيث انتُخِبَ للكنيست، وعُيِّن نائباً لوزير الخارجية، فاز برئاسة الليكود، وكان من معارضي اتفاق أوسلو، وفاز في انتخابات رئاسة الحكومة أمام شمعون بيريز، وواجه عدة صعوبات في تشكيل حكومته، وأظهر خطأً سياسياً متشدداً تجاه الفلسطينيين معلناً شعاره (يعطون نعطي، لا يعطون فلن نعطي). أما توجهه الاقتصادي فكان نحو الخصخصة في القطاع العام، ورغبته في تقليص عجز الحكومة، سمح بفتح نفق تحت البراق مما سيهدد المسجد الأقصى في أساساته، وهذه المسألة جعلته عرضة لانتقادات شديدة من أوساط إسرائيلية وفلسطينية وأوروبية، ثمّ خسر الانتخابات مقابل إيهود باراك، حيث فقد الليكود قوته وتأثيره على الساحة السياسية، أما نتنياهو فأعلن اعتزاله العمل السياسي بعد اعترافه بالهزيمة، لكنه عاد بعد فترة وجيزة للظهور على الساحة السياسية، ورشح نفسه في قائمة الليكود لانتخابات الكنيست، وعين وزيراً للمالية في حكومة شارون الثانية.

والهدوء في هذه البلاد يبحث عن أوهام لا يمكن أن تتحقق، فما دام الفلسطينيون يرون يوم استقلالنا يوماً لنكبتهم، فإن المواجهة ستبقى متواصلة وغير قابلة للتوقف.

12. خلال مواجهته للانتفاضة، فقد الجيش الإسرائيلي خاصيته "كجيش عصري"، معدٌّ لحروب عصرية تستخدم أحدث التكنولوجيات العسكرية، وأحدث ما تنتجه صناعات الأسلحة في العالم، والقدرة على الحسم في معارك وحروب قصيرة، ووجد نفسه متورطاً في حرب شوارع لا يعرف فيها من يقاتل، وكيف يقاتله. وبالتالي البقاء في حالة استنفار ويقظة على مدار الساعة، وانتظار عدو يهاجمه في وقت غير معروف، ومكان غير محدد. وسبّب هذا الوضع إجهاداً وتعباً لجيش الاحتلال في كل الأماكن وعلى جميع المستويات.

13. لم تكن الانتفاضة على مستوى العمل العسكري فعلاً ثابتاً جامداً، بل تجاوزت ذلك لصناعة السلاح وتهريبه من خلال الأنفاق، وعمليات الاختراق الأمني والاستخباري، والأنفاق المدمرة، والعمليات الاستشهادية، والبحرية، واختراق المستوطنات، وإبداعات عديدة يفرضها مسرح العمليات وتعقيدات البيئة، وحققت المقاومة في هذا نجاحات أقرّ بها قادة الجيش الإسرائيلي.

14. نجحت الانتفاضة في فرض عزلة دولية واضحة على "إسرائيل"، لا سيّما من خلال الرأي العام العالمي، وبسبب استمرار المواجهات، والاغتيالات، والاجتياحات، وإجهاض جميع الفرص السياسية. وتدهورت سمعة "إسرائيل" وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجريت منتصف الانتفاضة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي؛ بحيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن 70-80 % من الأوروبيين يرون أن "إسرائيل" مصدر تهديد للاستقرار والسلام العالمي، مما أثار ردود فعل ساخطة فيها.

وهكذا للتعامل مع كل هذه التبعات المتواصلة للانتفاضة على الصعيد الإسرائيلي، قام الجيش بعدد من العمليات العسكرية الكبرى لمحاولة القضاء عليها، فضلاً عن إيقاف مدّها المتواصل، وتوّج ذلك بالحملة العسكرية في الضفة الغربية التي أطلق عليها اسم "السور الواقي"[22]، والقيام بتنفيذ عمليات موضعية ذات بعد عسكري واضح.

---

[22] شكلت عملية السور الواقي منعطفاً تاريخياً في الكتابات العسكرية الإسرائيلية لتقييم خيار القوة تجاه الانتفاضة،=

وإن كانت إجراءات القمع التي تمت جاءت لأهداف أمنية محضة، مستهدفة إخماد الانتفاضة وتعزيز مستوى الأمن الشخصي لدى المستوطن؛ فإن ما ميز ما قام به جيش الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة أن المسوغات والاعتبارات السياسية هي التي أمْلَت على الجيش طبيعة الحملات العسكرية والإجراءات الأمنية، حيث أقدم -بتعليمات واضحة من المستوى السياسي- على القيام بخطوتين مهمتين غير مسبوقتين:

1. منحت هيئة الأركان قادة المناطق الحقّ في إصدار الأوامر العسكرية، التي تقضي بمصادرة أراضٍ فلسطينية تقع ضمن الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية التامة.
2. بشكل غير مسبوق، أقدمت قيادة الجيش على إحياء "جهاز الإدارة المدنية"، الذي أخذ على عاتقه التعامل مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل قدوم السلطة الفلسطينية؛ والإشراف على إصدار تصاريح العمل والسفر للخارج، والإشراف على قضايا التصدير والاستيراد من الضفة الغربية وقطاع غزة أو العكس.

وقد شهدت الانتفاضة تحولاً في طابع القوات الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحول له علاقة بالأهداف السياسية، حيث استهدفت الحملات العسكرية عدة أهداف في أكثر من اتجاه، لعل أهمها أن تعيد إلى الأذهان عناصر "العقيدة العسكرية الإسرائيلية" التي ترتكز في أساسها على نقل المعركة دائماً إلى "ساحة العدو"، وهو ما كان سائداً في مختلف حروب "إسرائيل" التقليدية، سواء في الجولان أم سيناء، خلال حروب 1956، و1967، و1973، وفي جنوب لبنان سنة 1982، واليوم في الضفة الغربية وقطاع

= بحيث تباينت الآراء حول هذه العملية ونجاعتها، ومن أبرز ما كتب حولها مجموعة من المقالات التحليلية لكتاب وخبراء إسرائيليين نشرتها مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 6-7، ربيع وصيف 2002، ص 9-34، والمقالات هي:

- شمعون نافيه، "من السور الواقي إلى المسار الحازم، تأملات منهجية في تناقضات استراتيجية". والكاتب باحث في برنامج الدراسات الأمنية بجامعة تل أبيب.
- شاؤول مشعال، "السور الواقي ومستقبل التسوية السياسية". والكاتب هو بروفيسور محاضر في كلية العلوم السياسية، جامعة تل أبيب.
- شلومو سفيرسكي، "الأبعاد الاقتصادية لعملية السور الواقي". والكاتب هو مدير معهد أدفا للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية في تل أبيب.

غزة. وفيما عدا حزب الله الذي حوّل شمال "إسرائيل" إلى ميدان معركة، وما تقوم به المقاومة الفلسطينية الآن، فإن الساحة الإسرائيلية بقيت في كل الحروب بعيدة عن ميدان المعركة[23].

ثالثاً: دروس إسرائيلية من الانتفاضة:

عانى المجتمع الإسرائيلي من تدهور وضعه الاقتصادي، الذي شهد ازدهاراً كبيراً قبل الانتفاضة، حيث تعطّلت السياحة تقريباً، وهي تمثل ثاني مصدر للدخل، وشكلت أعوام الانتفاضة السبع الأسوأ من الناحية الاقتصادية منذ 50 عاماً؛ حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%، وارتفعت نسبة البطالة إلى 10.5%، وارتفع عدد الإسرائيليين تحت خطّ الفقر إلى 20%، نحو 1.2 مليون، وانخفض المعدل السنوي لإنتاج الفرد بثلاثة آلاف دولار، من 18,600 إلى15,600 دولار.

وحسب تقرير القسم الاقتصادي في اتحاد لاهاف Lahav، فقد أُغلِق نحو 50 ألف متجر، وتوقفت عشرات الآلاف من المشاريع التجارية والمتوسطة، وحسب بعض التقديرات، بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين للانتفاضة نحو ثمانية مليارات دولار، بمعدل 11 مليون دولار يومياً!.

وهكذا فإن الفرق الجوهري الذي أحدثته الانتفاضة، يشير إلى أن الشعب الفلسطيني لم يعد الجهة الوحيدة التي تدفع ثمن الاحتلال من شهداء وجرحى ودمار، بل أصبحت "إسرائيل" تدفع غالياً ثمن احتلالها وقمعها. ولأول مرة في تاريخ الصراع يدفع الإسرائيلي

[23] انظر: يعقوب بار سيمنطوف وآخرون، **الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته**، ترجمة أنطوان شلحت (رام الله: مركز مدار، 2005). والكتاب هو تقييم شامل للتعامل الإسرائيلي مع الانتفاضة، وشكّل خلاصة عمل مجموعة تفكير تبلورت تحت كنف المعهد المذكور، وضمت باحثين وخبراء بارزين هم: الدكتور يعقوب بار سيمنطوف، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية، ورئيس مركز سويسرا لبحث النزاعات، ورئيس "معهد القدس لأبحاث إسرائيل"، والدكتور دانيئيل بار طال، رئيس الشركة الدولية لعلم النفس السياسي، وأستاذ علم النفس السياسي في كلية التربية، والدكتور كوبي ميخائيل، من مؤسسي جهاز التنسيق والارتباط الأمني الإسرائيلي الفلسطيني، ومحاضر في كلية الأمن القومي التابعة للجامعة العبرية، وأفرايم لافي، عقيد في الاحتياط، وباحث في مركز ديان التابع لجامعة تل أبيب، خدم في وحدة الأبحاث التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية، وكان مستشاراً للشؤون العربية في الإدارة المدنية.

ضريبة عدوانه على المستويين المادي والمعنوي؛ فسجل المستوى المادي تزايداً في أعداد القتلى والجرحى، إضافة لخسائر أخرى، وسجل المستوى الثاني مشاعر إحباط متنوعة، وقلق على مستقبل الدولة في المنطقة.

وتقدر بعض التقارير الأمنية الخسائر الإسرائيلية من القتلى والجرحى بين عامي 2000-2006 بـ 1,100 قتيل، وستة آلاف جريح. وبلغ مجموع ما ينفق على الأمن سنة 2004 ما يقرب من 9.5 مليار دولار. ومجموع من خرج للسياحة خارج البلاد في أثناء الانتفاضة 360 ألف إسرائيلي، أكثرهم خرج خوفاً من العمليات الاستشهادية[24].

كما أحدثت الانتفاضة هزة عميقة في "إسرائيل"، وأصابتها في صميم القاعدتين اللتين بنت عليهما وجودها المادي، وهما الأمن والاقتصاد. وأخذ عشرات الآلاف من الإسرائيليين يحزمون حقائبهم ويغادرون عائدين إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأصبحوا يتجنبون ركوب الحافلات، ويخفِّفون من التسوق قدر الإمكان، لئلا يحدث انفجار في أي لحظة وفي أي مكان. وفقد المجتمع شعوره بالأمن، وتبخرت أحلامه في فرض شروطه المهينة على الفلسطينيين، وارتفعت جدران العداء والدماء من جديد لتوقف مدّ التسوية والتطبيع. كما أعاد الاحتلال إلى أذهان العالم صورته البشعة من جديد، وتحول نموذج استشهاد الطفل محمد الدرة -الذي رآه العالم- إلى كابوس يفضح الحقد والوحشية الإسرائيلية.

والجيش الذي حاول التقليل من تأثير المقاومة خرج من يوميات الانتفاضة، بعدة دروس جعلته يعيد النظر في بعض الأمور:

1. صحيح أنه كان بإمكان الجيش السيطرة على المناطق المحتلة التي أطلق عليها اتفاق أوسلو مصطلح "أ" بشكل مباشر، لكنه تمّ بدون هدف حقيقي ممكن، فالهدف المعلن هو القضاء على "البنية التحتية للانتفاضة"، غير أن العمليات العسكرية الفدائية الناجحة -في أثناء هذه الحرب المفتوحة- أثبتت أن الهدف مجرد وهم، وإلى جانب اتخاذ المقاومة مناطق 1967 -خاصة مناطق الاجتياح والمستوطنات- ميداناً لها؛ فإن قيادتها وجدت في مهاجمة أهداف في عمق "إسرائيل" فرصة لإرساء معالم الدرس الأول.

---

[24] إفادة للجنرال يوفال ديسكن، **يديعوت أحرونوت**، 2005/9/20. والجنرال هو رئيس جهاز الشاباك.

2. إن إعادة سيطرة الجيش على الضفة الغربية لم ينتج عنها سوى استمرار الانتفاضة وبأشكال أخرى، لا سيّما العمليات الناجحة، بل إن قراءة لمستوى العمليات الفدائية ونوعيتها ارتباطاً بالهجمات الإسرائيلية تشير إلى أن هناك تناسباً طردياً بينهما، خاصة في ضوء استهدافها لنقاط الضعف لدى الجيش.

3. بكلمات أخرى، لم يدرك الجيش أن الانتفاضة قادرة على الوصول للمستوطنين في كل مكان، وهو ما أثبتته عملياتها التي نُفِّذت، بينما الدبابات تعلن الحرب في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

4. من حصيلة حرب المدن والمخيمات يمكن القول إن سياسة الحسم العسكري التي أعلنتها "إسرائيل" تحت شعار "دعوا الجيش ينتصر"، هُزمت في جولة مهمة -مع أنها لم تسقط- خصوصاً أنها حصدت أرواح عشرات الجنود ومئات الجرحى خلال عمليات الاقتحام نفسها، فضلاً عن عشرات قُتلوا في عمليات استشهادية خلال هذه الفترة.

5. يمكن القول إن استمرار الانتفاضة -حتى كتابة هذه السطور- أفشلت توقعات الجيش؛ لأنها تحوّلت إلى مقاومة مسلحة حوّلت الحرب المعلنة إلى "حرب تحرير شعبية"، وأعادت لتجربة العمل الفدائي وحرب العصابات مفاهيمهما وعناصرهما؛ وهو ما لم يخطر ببال الجيش.

6. ما شهدته الانتفاضة، من خلال "تجربة الحرب"، تطوير نوعي وحقيقي للتراث العسكري الفلسطيني، من خلال الأوضاع اللوجستية التي غيّرت مفهوم الحرب من اختراق الحدود ومهاجمة الجنود، إلى اصطياد عدو يأتي إليك وإنزال خسائر فادحة به.

7. نجحت الانتفاضة في إفقاد الجيش توازنه، فسقوط نظريته العسكرية دفعه للإقدام على قصف سيارات الإسعاف والمدنيين، بل وأماكن العبادة، كتعبير عن فقدان الأعصاب الذي أصاب قيادته.

من هنا يمكن النظر إلى أشكال المواجهة الرئيسية التي اتبعتها الانتفاضة باعتبارها مؤشرات على العلاقة المطردة مع الجيش، فكل شكل يؤرِّخ لمرحلة من مراحل هذه العلاقة، وكان الأهم ما رسخه مخيم جنين، وهو التأكيد على أن أي معركة لا يمكن حسمها بالطائرات

أو بإطلاق الصواريخ بعيدة المدى أو قصيرة المدى، بل يتقرر حسم المعركة فقط عن طريق القوة العسكرية البرية؛ وأكثر تحديداً، عن طريق قوات المشاة، دون ذلك -كما قال مؤرخ عسكري إسرائيلي- فإن حرب الطائرات والصواريخ تظلّ ممارسة لـ"فانتازيا القوة" التي تصل حدّ الإرهاب[25].

ومن ناحية أخرى، اضطرت الانتفاضة رئيس الوزراء أريل شارون للتراجع عن مواقفه السابقة؛ عبر إقامة "مناطق عازلة" ظلّ يرفضها مراراً، بعد فشل جميع الوسائل العسكرية التي استخدمها من دبابات وطائرات واغتيالات وحصار وإغلاق واحتلال لمناطق "أ" في توفير الأمن للإسرائيليين، فشارون-على مدى سنواته السياسية-ظلّ يعارض مبدأ الفصل "الجيوسياسي" بين الأراضي الفلسطينية و"إسرائيل".

لكنه بعد فشل "السور الواقي" عاد واضطر لتكرار الدعوة لما كان قد أعلنه بعد عام من توليه الحكم -وبالذات في 2002/2/21- حين أعلن أن المجلس الوزاري المصغر قرر إقامة "مناطق عازلة"، على الرغم من تغليفها بالغموض وعدم تحديد مواقعها وطولها أو عرضها، ولم يتطرق لمصير بقية الأراضي الفلسطينية وسبل فصل المستوطنات عن محيطها. ويمكن القول بأنه شعر بالفشل في جلب الأمن للإسرائيليين عن طريق القوة، لكنه بدأ في الوقت نفسه بتكثيف استعمال القوة؛ لأنه لا يملك وسيلة فعالة أخرى[26].

وبالرغم من تواصل عمليات التوغل والاغتيال في المناطق، استمرت الانتفاضة تعمل بقوة، وبدأت حرب استنزاف غير مسبوقة، سجلت فيها تفوقاً نوعياً أذهل الجيش الإسرائيلي؛ ودخل المجتمع الإسرائيلي حالة من "النزيف المعنوي" لم تحدث من قبل، على الرغم من كل أشكال الاستنفار الأمني وعشرات الآلاف من العساكر الذين جُنِّدوا للتصدي للمنتفضين.

[25] انظر: عادي أوفير (محرر)، **وقت الحقيقة... انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي** (تل أبيب: دار كيتر، 2001). والكتاب هو واحد من الكتابات العديدة التي تفسر أسباب اندلاع الانتفاضة الثانية، شارك فيه نخبة من الكتاب أبرزهم: عميره هاس، وداني رابينوفيتش، ويوآف بيلد، وطانيا راينهارت، وجدعون ليفي، وديفيد غروسمان، وباروخ كمرلينغ، وحاييم هنغبي، وغيرهم. ومحرر الكتاب عادي أوفير هو أستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب، و أحد أبرز الناطقين بلسان اليسار الراديكالي في "إسرائيل".

[26] يوعاز هندل، الجيش الإسرائيلي يستعد للقادم، موقع أوميديا، تموز/ يوليو 2007، انظر: http://www.omedia.co.il/Default.asp

كما وفر الوضع الجديد للشعب الفلسطيني مناخاً مغايراً لفصائل العمل الوطني، لاسيّما تلك التي رأت في التسوية السياسية طريقًا لحلّ القضية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص حركة فتح، وهي حزب السلطة وأنصارها، وبات واضحاً أنها أصبحت تقدم لأنصارها ثقافة جديدة تتركز في أنه لم يَعُد أمام الشعب إلا خيار المقاومة[27].

وشهدت بداية الانتفاضة صدور تقديرات أمنية متناقضة عن الجهات الأمنية المختلفة التابعة للجيش؛ فشعبة الاستخبارات أكدت في تقديراتها أن ياسر عرفات "يسيطر على حجم اللهيب"، ويوفر الدعم للمنظمات، ويتحكم في الوضع، ويستطيع السيطرة على مجريات الأمور بما فيها وقف "العنف"[28]. فيما جهاز الشاباك تحدث أن عرفات "فوجئ من الانتفاضة وحاول السيطرة عليها، ثم انضم إليها حين أدرك أن الأحداث أكبر من قدرته، وساد الاعتقاد أنه ضعيف بدليل بروز علامات انهيار في سلطته، وأنه لا يسيطر على النيران، ورغم أنه سيدفع الثمن من أجل وقف العنف، لكنه في هذه الأثناء لا يفعل شيئاً"، و"لا يسيطر على ما يجري على الأرض ولا يعلم بالتفاصيل"[29].

ومع مرور الوقت، صدرت تقديرات أمنية عسكرية للانتفاضة، قدمت في إطار المؤتمر الاستراتيجي في هرتسليا Herzliya حول ميزان القوة والأمن الوطني، من قِبَل أقطاب المؤسسة العسكرية والاستخبارات الذين عرضوا توقعات قاتمة، برزت منها أقوال رئيس الاستخبارات العسكرية عاموس مالكا Amos Malka ومسؤول الملف السياسي بوزارة الدفاع عاموس جلعاد Amos Gilad، اللذان حذرا من تزايد احتمالات اشتعال حرب في المنطقة، فيما تكهّن موفاز باستمرار النزاع مع الفلسطينيين

---

[27] مها عبد الهادي، ""الجدار الواقي"... النتائج والعبر،" موقع إسلام أون لاين، 2002/4/29.

[28] داني روبنشتاين، **عرفات** (تل أبيب: دار زمورا بيتان، 2001)، ص 155، وداني روبنشتاين محرر الشؤون الفلسطينية في **هآرتس**، ويعمل محاضراً في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون في النقب، وأصدر كتابات عن جماعة غوش إيمونيم، وحقّ العودة.

[29] لينور مارتين، "معضلتا عرفات المزدوجتين: الخلافة والمسيرة السلمية،" **مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، ج 6، ع 1، آذار/ مارس 2002. ولينور مارتين هي بروفيسور ورئيسة قسم العلوم السياسية في كلية امانويل، وأستاذة مشاركة في مركز ووترهد للشؤون الدولية في جامعة هارفارد، وتشارك في رئاسة حلقة بحث شرق أوسطية، كما تشارك في رئاسة مجموعة دراسية عن تركيا الحديثة، وآخر كتبها: **الحدود الجديدة في أمن الشرق الأوسط** (دار بالغريف، 2001).

لفترة طويلة، إلى جانب رئيس الموساد السابق أفرايم هاليفي Efraim Halevy الذي رأى "أن الصراع الذي تخوضه إسرائيل، وما زال مستمراً، يدور حول وجودها، وليس حول حدودها فحسب"[30].

وهكذا جاء اندلاع الانتفاضة بصدمة عنيفة لصناع القرار العسكري، وطفت على السطح أسئلة عديدة:

1. هل جاء اشتعالها بشكل متعمد أم لا، وإلى أي حدّ؟.
2. هل كان لأمر جلل كهذا أن يحدث عاجلاً أم آجلاً، وفي أي حدث؟.
3. هل كان بمقدورنا، أم وجب علينا توقعه؟.
4. مهما كان دور السلطة الفلسطينية في إثارتها، ماذا كان موقفها منذ ذلك الحين؟ وما هو مدى السيطرة الفعلية التي تمارسها قيادتها، وعرفات شخصياً؟ هل تملك السلطة استراتيجية أو خطة فعلاً؟.

وبالتالي كان واضحاً مدى الارتباك الذي اكتنف الرؤية الأمنية الإسرائيلية للوضع على الجبهة الفلسطينية، ومع أن هناك اتفاقاً على محاربة الانتفاضة والاستمرار في العدوان على الشعب والأرض، إلا أنه لا أحد في "إسرائيل" يستطيع التنبؤ متى يمكن أن تنتهي المواجهة. والقناعة الراسخة الآن أنه لا يوجد حلّ عسكري للصراع، وأن كافة أشكال الضغوط والممارسات لا يمكنها أن توجد لدى الفلسطينيين من يخضع ويتنازل تحت الضغط.

ومنذ اندلاع الانتفاضة، تبين أن الاستخبارات العسكرية تخبطت في فهم أسبابها وأبعادها، وبرز الضعف الاستخباري في أجهزة الأمن، بعد أن عدّ مسؤولوها أن حرباً محدودة تدور رحاها في المناطق، وأنها ليست اضطرابات عنيفة أو إطلاق نار عشوائي.

وتعزيزاً لما وردت الإشارة إليه حول تقديرات أجهزة الاستخبارات العسكرية، أعلن الجنرال موشيه يعلون نائب رئيس الأركان "إن إسرائيل لم تخض معركة أهم من هذه المعركة التي تخوضها ضدّ الفلسطينيين منذ حرب 1948، وأنها النصف الثاني لتلك الحرب".

وفي المرآة الإسرائيلية نفسها، تحدثت جريدة معاريف Maariv عن بعض تداعيات الانتفاضة على الصورة الإسرائيلية فقالت: "إن الاحتلال لن يستمر إلى الأبد، وإن الحكومة

---

[30] بلال ظاهر، الاتهامات المتبادلة بين "العاموسين" مالكا وجلعاد تفجر نقاشًا ساخنًا بين اليمين واليسار، المشهد الإسرائيلي، 2004/6/15.

اقترفت عشر خطايا أهمها الافتراض الساذج بأن احتلال شعب آخر يمكن أن يستمر للأبد، وأنه بقوة الجيبات العسكرية المحصنة والنيران الحية يمكن منع التطلع للاستقلال، وأن المستوطنات لا تضيف شيئاً للصهيونية والأمن، ومن أقامها يعرف أنها ألغام على طريق السلام"[31].

وضمن هذا البعد الجوهري ذاته، المتعلق بالصراع بين الاحتلال والشعب المنتفض للخلاص من الاحتلال، أكد جنرال الاحتياط عامي أيالون Ami Ayalon أن الفلسطينيين أسهل عليهم أن يتحملوا، بينما نحن الإسرائيليون نعاني من اليأس والإحباط والمتاهة.

وأوضح مراسل هآرتس Haaretz للشؤون العربية داني روبنشتاين Danny Rubinstein أنه "لا مؤشرات على تعب في أوساط الفلسطينيين، بل العكس هو الملموس، فهم يستطيعون الصمود ومواصلة الانتفاضة لفترة طويلة".

غير أن أوضح اعتراف بهذه الحقيقة، المتعلقة بقدرة الصمود والاستمرار لدى الفلسطينيين، جاءت على لسان أوري افنيري Uri Avnery، رئيس حركة السلام الآن Peace Now، الذي أكد أن "الجيش لم يستطع إطفاء شعلة الانتفاضة، وحاول استخدام كل الوسائل: المروحيات، والدبابات، والمدافع، والتصفيات، وتدمير أحياء، والإغلاق، والحصار، وهدم البيوت، واقتلاع الأشجار، إلا أن الفلسطينيين يواصلون الصمود والقتال بلا توقف، ولم يعد هناك مجال لضربة إسرائيلية قاضية، والفلسطينيون شعب لا يكسر".

بمعنى أكثر وضوحاً، حقق الجيش نجاحات في قمع الانتفاضة من خلال تصفية المطلوبين، وهدم البيوت، وتجريف الأراضي الزراعية، واقتحام المدن والقرى والمخيمات، ومواصلة القصف والحصار والعزل والفصل، لكنه لم يستطع -في الوقت ذاته- رفع الروح المعنوية للإسرائيليين الذين يعانون من ضائقة لا تقل عن ضائقة الفلسطينيين، بل هي أكبر نسبياً بالنظر إلى أن المنتفضين تعودوا على احتمال المعاناة، بينما "جيرانهم" لا يمكنهم التفكير في وضع يسميه الجيش "حالة طوارئ أمنية واقتصادية"، ولم تستطع

---

[31] ألان دوتي وميشيل جاورك، "الانتفاضة تكشف الفجوة،" مجلة **الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، ج 5، ع 3، أيلول/ سبتمبر 2001. ألان دوتي هو بروفسور في الدراسات السياسية والدولية في جامعة نوتردام، وميشيل جاورك حاصل على درجة الماجستير في دراسات السلام من جامعة نوتردام.

إجراءاته وكل أدواته ومعداته الخفيفة والثقيلة أن تمنحهم الأمن، الذي يعدّ البقرة المقدسة لهم[32].

رابعاً: أخطاء التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضتين:

على صعيد التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضة، تطرق الجنرال جيورا آيلاند رئيس قسم التخطيط في هيئة الأركان، للأخطاء التي ارتكبها الجيش، سياسياً وعسكرياً، خاصة عدم الاستعداد لهذه المواجهة، لا بالمفهوم التنظيمي ولا بالمفهوم الفكري. وحسب معطياته، وقع أكثر من ألف قتيل ونحو ستة آلاف جريح، كما أدى تصاعد الانتفاضة لفقدان الإحساس بالأمن الشخصي، وباتت طرق الضفة الغربية غاية في الخطورة، وأضحت أجزاء في حي غيلو شمال القدس ميدان قتال، وشعر العديد من الإسرائيليين بانعدام الأمان في الأماكن العامة داخل خطوط سنة 1967.

أما المخاوف الكبرى، فهي كل ما يتعلق باستخدام المواصلات العامة -لا سيّما محطات الباصات المركزية ومحطات القطار- والتواجد في المراكز التجارية وأماكن الترفيه، كالمطاعم والمراقص.

وفي المجال السياسي، دفعت "إسرائيل" ثمناً باهظاً، لا سيّما في علاقاتها بالدول العربية، حيث نشأت توترات أخرى، وعُقدت في تلك الدول مظاهرات جماهيرية ضدّ "إسرائيل"، وتوقف السياح ورجال الأعمال الإسرائيليين عن زيارة بعضها، بعد أن أصبحت أماكن خطيرة بالنسبة لهم[33].

وفي سياق الأعوام المتلاحقة من الانتفاضة تلقت "إسرائيل" عدة ضربات في مجالات عديدة:

1. في أوساط الرأي العام العالمي غدا وضعها في غاية الصعوبة، لأنه يكاد يكون متعذراً

[32] رامي رجافيم، "خيارات الفلسطينيين بعد حملة السور الواقي،" ورقة عمل صادرة عن جامعة تل أبيب، 2002/5/26.

[33] جيورا آيلاند، "الجيش الإسرائيلي والإعلام الأجنبي، تقدير ودروس في ختام عام على الانتفاضة،" هذا المقال يستند لمحاضرة ألقيت في يوم دراسي بعنوان "الدولة كعنصر في الاستراتيجيا"، عقده مركز جافي للدراسات الاستراتيجية ونشر في المجلد الرابع، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

التصدي لقوة الصورة التي بثها التلفاز، وبدا فيها جنود الجيش وأفراد الشرطة وحرس الحدود -المسلحين جيداً- يطلقون النار على فلسطينيين يرشقون الحجارة، والصور التلفزيونية التي بدت فيها الطائرات المتقدمة والمروحيات القتالية تعمل ضدّ أهداف مدنية فلسطينية، ترتسم في أوساط محافل واسعة في الغرب على أنها تعبير على استخدام "إسرائيل" المبالغ فيه للقوة[34].

2. في المجال الاقتصادي، تلقى فرع السياحة ضربات شديدة متتالية في انعكاس واضح للانتفاضة، التي كلف التصدي لها ثمناً باهظاً بالمفهوم الواسع للكلمة، عبر تخصيص مصادر إضافية لميزانية الأمن، على حساب مشاريع أخرى في مجالي التعليم والبنى التحتية.
3. على المدى البعيد، فإن الضرر الأكبر الذي أوقعته الانتفاضة هو في مجال العلاقات بين الإسرائيليين الذين صدموا من عمق التضامن الذي أبداه عرب الـ 48 مع إخوانهم الفلسطينيين خلف خطوط العام 1967. وبالمقابل، فسروا الردّ القاسي من الشرطة الإسرائيلية على المظاهرات التي نظموها وقتلوا فيها 12 عربياً، وباتت تعرف بـ"هبة أكتوبر"، كدليل ثابت على أن الشرطة والحكومة التي ساندتها، تتعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية[35].

وقامت استراتيجية "الهجوم والتدمير" الإسرائيلية ضدّ الانتفاضة على عدة افتراضات أساسية:

1. إحراز الانتصار خلال وقت قصير محدود، بحيث لن تطول فترة الإعداد والحرب الفعالة أكثر من 6-12 شهراً، وفي نهاية المعركة سينشأ وضع جديد تضطر الأوساط الدبلوماسية في المنطقة والعالم لاستكماله سياسياً.

---

[34] أبراهام غور، "السلطة الفلسطينية: منظمات مسلحة تحت غطاء أجهزة أمن،" مجلة **نتيف**، مركز أريل للدراسات السياسية، ع 2، آذار/ مارس 2004. أبراهام غور هو عقيد احتياط لوجستي، والمجلة تعدّ الدفيئة المركزية لليمين القومي الاستيطاني في "إسرائيل"، وتصدر عن مركز أريل الذي يتخذ من مستوطنة أريل وسط الضفة الغربية مقراً له؛ وعمر البدرية، رؤية إسرائيلية للتعاون الأمني في ظلّ اتفاقات أوسلو، رسالة دكتوراه، قسم دراسات الشرق الأوسط والإسلام، الجامعة العبرية، القدس.

[35] شاي فلدمان، "الانتفاضة الثانية تقويم للوضع،" مجلة **تقدير استراتيجي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

2. مع الإعداد الملائم، تستطيع قوات الجيش الانتصار في المواجهة من خلال ردع القوى المسلحة المشاركة في الانتفاضة، في ظلّ أن التدخل العسكري من الخارج غير متوقع، وستقاتل القوى الفلسطينية لوحدها وستخسر.
3. العنصر الحاسم في المعركة سيكون معنويات الإسرائيليين، والاستعداد لدعم عسكري - سياسي لحين إحراز الفوز، إذ أوضحت القيادة السياسية أن الحديث عن الانتفاضة يدور على أنها "حرب اللاخيار"، وعلى الدولة الانتصار خلال وقت قصير.

وبدا من الصعب تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية التي سيدفع الطرفان ثمنها غالياً، لوجود شكوك كبيرة في قدرة الجيش على تنفيذ هدفه المتمثل بالقضاء على الانتفاضة[36].

وبالتالي، اختار الجيش الإسرائيلي تنفيذ سلسلة متواصلة من العمليات على نطاق أضيق داخل الضفة والقطاع على حدٍّ سواء، بغرض مواصلة ضرب البنية التحتية للانتفاضة في ظلّ استخدام ما جمعته الاستخبارات من معلومات.

وعزز ميرون بنفنستي Meron Benvenisti الباحث الإسرائيلي هذه الحقيقة حينما كتب يقول: "الشعب الفلسطيني عدو غير قابل للهزيمة، ويجب على الإسرائيليين امتلاك الشجاعة للاعتراف بذلك". فيما أكد جنرال الاحتياط شلومو غازيت رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق، أنه طالما استمر القتال، فإن للفلسطينيين تفوقاً في المعنويات، بينما تتعرض قدرة الإسرائيليين على الاحتمال للخطر. وكثف البروفسور يوسي غورني Yossi Gorny المشهد قائلاً: "كل من يعتقد أن الفلسطينيين سيأتون خاضعين لطاولة المفاوضات يشبه الملوك البوربونيين -إحدى السلالات الأوروبية في إنجلترا- الذين قيل عنهم إنهم لم يتعلموا شيئاً، ولم ينسوا شيئاً"[37].

خامساً: الخسائر الإسرائيلية بفعل الانتفاضتين:

تمكَّنت انتفاضة الأقصى من تجميع عدد من الإنجازات المهمة خلال العمليات التي نفَّذها رجال المقاومة، مما مكَّنها من الانتقال خطوة متقدمة إلى الأمام، وولوج مرحلة نوعية

[36] إسحق كلاين، "حرب إسرائيل ضدّ السلطة الفلسطينية: مصادر، أهداف سياسية، وسائل عملية،" مجلة **نتيف**، ع 3، حزيران/ يونيو 2001.

[37] شلومو سبيرتسكي، **ثمن الغطرسة** (تل أبيب: مابا، 2006)، ص 138.

جديدة من الانتفاضة، بعد أن حققت أول إنجاز ميداني تمثل بانسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة، وتمكَّنت من تكبيد الاحتلال خسائر فادحة سواء على الصعيد البشري من جنود ومستوطنين، أم على باقي الأصعدة العسكرية والاقتصادية.

وبالفعل، كشفت أحداث الانتفاضة المتواصلة أنه لم يعد هناك مكان أو مدينة أو شارع آمن في "إسرائيل"، ففي الوقت الذي تقلَّصت فيه "سلَّة الأهداف الإسرائيلية" للانتقام من الشعب الفلسطيني، ما تزال "سلَّة أهداف الانتفاضة" عديدة ومتصاعدة.

والملاحِظ لطبيعة الانتفاضة وحالها الآن يجد الكثير من التغيير، ففي الوقت الذي ظهرت فيه مطالبات باقتصارها على الفعاليات الشعبية الكفاحية، وبرزت تحذيرات ضدّ عسكرتها، تعالت دعوات تؤكد أهمية انتقالها لمرحلة العمل العسكري، وبدأت تلاقي هذه الدعوات القبول طوال الأشهر والسنوات السابقة.

وفي الوقت الذي لُوحِظَ أن الانتفاضة بدأت منذ الأشهر الأولى بالاتجاه نحو التخفيض من مواجهات الحجارة، فإنها بدأت في توسيع نطاق العمليات الفدائية وتصعيدها، وبدأت الأجنحة المسلحة بالتركيز على عمليات إطلاق النار على المواقع الإسرائيلية. وتحوّل الهدف من مجرد إطلاق النار العشوائي بهدف الإرباك والإزعاج إلى اقتناص جنود الجيش، وإيقاع أكبر الخسائر الممكنة في صفوفهم. وبعد مرور ثماني سنوات على انطلاق الانتفاضة، وما صاحبها من مقاومة متدرجة، استفاد الفلسطينيون دروساً عديدة منها، أهمها:

1. الحقيقة الأساسية التي ينبغي تذكُّرها قبل كل شيء، أن انتفاضة الأقصى تختلف عن انتفاضة الحجارة بعدة نقاط، أهمها تجاوزها لأسلوب المواجهة بالحجارة إلى المواجهة المسلحة. على الرغم من أن الأسلوب الأول بقي قائماً كخلفية واسعة للمشهد القتالي، وتمّ استخدام السلاح فيها، ولكن بشكل محدود.
2. انتفاضة الأقصى كانت وما زالت تقاتل في مواقع لا يستطيع جنود الاحتلال التوغل فيها، فهذه الحقيقة لا تقل أهمية؛ لكونها تتعلق بالموقف والخيارات العسكرية الإسرائيلية، وتتجسد في أن الجيش لم يَعُد قادراً على دخول المناطق التي خرج منها؛ لأن من شأن ذلك الزجّ بجنوده في دوائر النيران في الناحية القتالية المباشرة، وعلى المدى البعيد يعرض قواته لخسائر وأعباء فادحة طالما حلم بالتخلص منها.

3. إزاء الحقيقتين السابقتين يمكن تحديد أساليب التعبير القتالي في الانتفاضة، من خلال:

أ. أول ما تواجهنا به الانتفاضة من صور المواجهة الميدانية، أنها بدأت بالتحول لاستخدام السلاح الخفيف المتوفر في القتال، وزرع المتفجرات في أماكن تواجد الجنود والمستوطنين.

ب. ابتكار العمليات الاستشهادية التي تطور أداؤها، بجانب استمرار المواجهة "بالمولوتوف" والأسلحة الخفيفة، ما يعني أنها أخذت منحى طريق التحول إلى شكل قتالي آخر يمنحها تسمية "حرب تحرير".

ج. أفرزت الانتفاضة تطوراً خطيراً كان له أثره الجوهري على مستقبل المواجهة، عبر قيام الجيش بعزل الأراضي الفلسطينية التي حدَّدها اتفاق أوسلو بالمنطقة"أ"، بهدف خنق الانتفاضة، وتكريس نوع آخر من "خطّ المواجهة" أو "خطّ النيران"، مما أعطى إمكانية لشكل أوسع من الاشتباك المنظم، وحرب المجموعات الصغيرة ضدّ خطوط الجيش، التي باتت محدودة من حيث الحجم والامتداد.

د. تمكنت الانتفاضة من استنزاف قدرات الجيش الإسرائيلي في القطاع الشاسع من القرى الواقعة تحت السيطرة العسكرية المباشرة التي يرمز لها بالرمز "ب"، وبعض المناطق الحرجية والكروم الزراعية، وباتت هذه المناطق صالحة لتحرك المجموعات المقاتلة المتسلِّلة أو المنظمة.

ج. تمكن رجال الانتفاضة من ابتكار أساليب هجومية جديدة وخطيرة ضدّ أهداف إسرائيلية منتخبة؛ كمحاولة تفجير السيارات المفخخة بواسطة العبوات الناسفة الصغيرة، وتفجيرها في حال اقتراب الإسرائيليين. وهي محاولة تدلّ على وجود نمط جديد ينتهجه المقاومون، مما اعتبره الإسرائيليون تصعيداً وتطوراً خطيرين، دفعا وزير الأمن الداخلي السابق عوزي لنداو Uzi Landau للقول "إن الحرب التي تديرها إسرائيل وقوات الأمن ضدّ الحركات المسلحة، هي حرب أدمغة وابتكارات وأساليب جديدة".

و. تزايد عمليات إطلاق قذائف الهاون Mortar على المستوطنات في قطاع غزة

والمناطق المحتلة سنة 1948، مما أشار إلى تطور إمكانات المقاومة بشكل كبير، وزيادة تهديدها للأمن الإسرائيلي، وهذا الأمر شهد عليه بروز صواريخ القسام ووصولها إلى مناطق حساسة في العمق الإسرائيلي.

وخلال أعوام الانتفاضة، نفّذ الفلسطينيون أكثر من 20 ألف هجوم من أنواع مختلفة، قُتل فيها أكثر من ألف إسرائيلي، وأكثر من 5,600 جريح، منها 138 عملية استشهادية، قُتل فيها أكثر من 500 إسرائيلي، وجُرح أكثر من 3,100 آخرين.

وجاءت الآثار السلبية لامتداد الانتفاضة داخل الخط الأخضر واضحة للعيان، وقد عبّر عنها الباحثان آفي بليخ وزهافا سلومون من جامعة تل أبيب، وإيلي زومر من جامعة حيفا، وجاءت نتائج أبحاثهم على النحو التالي:

1. تعرض 12% من الجمهور الإسرائيلي مباشرة لآثار الانتفاضة، و21% تعرضوا لها بصورة غير مباشرة، وذلك بتعرض أقاربهم أو أصدقائهم لآثار الانتفاضة بشكل مباشر، هذه الأرقام عالية على نحو مفاجىء، وتشهد بشعور القُرب والمباشرة لدى كثيرين في "إسرائيل" بأخطار الانتفاضة، وبكونها بمنزلة قرية صغيرة إعلامياً على الأقل[38].
2. شكلت سنة 2002 نسبة الحضيض في زيارات دور السينما، بسبب مستوى العمليات التفجيرية العالي في الأساس، وتمّ التعبير بالمجموع العام للزيارات في تلك السنة بالقياس إلى سابقتها، وتلك التي تلتها بالانخفاض الحادّ، بنسبة 40% في نيسان/ أبريل 2002، الذي عبر عن أوج الانتفاضة والانتقال الى هجوم إسرائيلي شامل[39].

وهكذا عاشت "إسرائيل" منذ اندلاع الانتفاضة تراجعاً ملحوظاً على مختلف الأصعدة، بدأت بالخسائر البشرية والقتلى والجرحى من الجنود والمستوطنين، مروراً بالخسائر الاقتصادية والاستثمارية، وانتهاء بتراجع واضح لمكانتها على المستوى الدولي.

الفلسطينيون، كما هو معروف، يدفعون ثمنًا أكبر من ذلك بكثير، لكن هذه الحقيقة لا تقلّص الثمن الذي يدفعه الإسرائيليون، ولا تجعله أقل أهمية. وما يدفعه الإسرائيليون حالياً هو ثمن الغطرسة، التي تنتشر في صفوف القيادات الإسرائيلية والجمهور إثر الانتصار

---

[38] ياغيل ليفي، **جيش آخر لإسرائيل** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2003)، ص 143. وياغيل ليفي هو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة.

[39] مسعود إغبارية، "الإسرائيليون وانتفاضة الأقصى،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 17-18، شتاء وربيع 2005، ص 4.

العسكري سنة 1967، والذي ظفرت "إسرائيل" نتيجته بسيطرة محكمة على كامل مساحة فلسطين، بالإضافة للسيطرة على غالبية الشعب الفلسطيني.

في السنين العشرين الأولى، 1967-1987، كان ثمن الاحتلال متدنياً نسبياً، من وجهة النظر الإسرائيلية، لكن منذ اندلاع انتفاضة الحجارة، بدأت "إسرائيل" تدفع ثمن الاحتلال، ومع انطلاق انتفاضة الأقصى أصبح ثمن الاحتلال باهظاً جداً.

وبينما كانت انتفاضة الحجارة شعبية بطابعها، جاءت الثانية مسلحة، وشهد عدد القتلى الإسرائيليين تزايداً كبيراً، وتفاقم الركود الاقتصادي، وأصبح "ثمن الغطرسة" أكبر فأكبر، مما وضع فترة الاحتلال كلها تحت منظار جديد ومغاير، ويمكن معاينة الثمن في أربعة مجالات رئيسة: الاستقرار السياسي، والأثمان العسكرية، والخسائر الاقتصادية، والكُلَف الاجتماعية.

كما تضاعفت تكاليف الاحتلال العسكري بشكل ملحوظ، ومنذ ذلك الحين وضع الجيش كتيبتين ثابتتين تضمان سبع فرق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخدمت كل وحدة مقاتلة مرة واحدة على الأقل، علماً بأن مصاريف الميزانية العسكرية تبقى غير معروفة بسبب عدم الإفصاح عن ميزانية الدفاع، وعلى الرغم من ذلك تشتمل مشاريع الموازنة السنوية على أرقام حول زيادات خاصة على الميزانية العسكرية بسبب "الأحداث في المناطق"[40].

وبين العامين 1987 و2005، اقتربت هذه الزيادات من مبلغ 29 مليار شيكل، أي ما يعادل 6.5 مليار دولار، لا تأخذ بالحسبان الكلفة الاعتيادية التي توظف للسيطرة على المناطق المحتلة، فضلاً عن الكلفة التي تتحملها وزارة الأمن الداخلي.

ووفقاً لآخر الإحصائيات الصادرة، أوضح العميد يسرائيل زيف، رئيس قسم العمليات في الجيش، أن النفقات العسكرية في مواجهة الانتفاضة منذ بدايتها كانت على النحو التالي:

- سنة 2002، بلغت النفقات ثلاثة مليارات شيكل، أي ما يعادل 750 مليون دولار.
- سنة 2003 بلغت النفقات 1.3 مليار شيكل، أي ما يعادل 300 مليون دولار.
- سنة 2004 بلغت النفقات 800 مليون شيكل، أي ما يعادل 200 مليون دولار.
- سنة 2005 بلغت النفقات 650 مليون شيكل، أي ما يعادل 150 مليون دولار.
- سنة 2006 حدد حجم النفقات 700 مليون شيكل، أي ما يعادل 175 مليون دولار[41].

---

[40] شلومو سبيرسكي، كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي، 2005/12/5.

[41] **معاريف**، 2005/9/28.

المبحث الثالث: الفشل العسكري الإسرائيلي أمام حزب الله:

أولاً: إخفاقات المواجهات ضدّ حزب الله:

خاض الجيش الإسرائيلي مواجهات عديدة مع حزب الله خلال العقدين الماضيين، اكتنفتها الكثير من الإخفاقات متعددة الأشكال، لا سيّما على صعيد التفكير الاستراتيجي. وعلى الرغم من أنه من الصعوبة بمكان على باحث موضوعي تشخيص الطرف الذي يتحمل المسؤولية المباشرة في هذا الجانب أو ذاك، لكن يمكن القول إن التفكير الاستراتيجي هو نتاج لقاء أدمغة كبار المسؤولين في الحكومة مع ذوي المناصب الرفيعة في الجيش.

التحليل التالي لأوجه إخفاقات "إسرائيل" أمام حزب الله يشير بصورة أو بأخرى لمسؤولية المستوى العسكري والسياسي الأعلى في الدولة، بما يمكن وصفه على أنه إخفاقات في التفكير، على النحو التالي:

1. غياب الجاهزية للحرب: فعلى الرغم من أن حزب الله تحرّش بـ"إسرائيل" من حين لآخر، وخطط لأسر عدد من الجنود، فلم يكن الجيش مستعداً على الإطلاق لمواجهة واسعة النطاق، وهناك شواهد واضحة على ذلك، ففي عهد وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز قررت الحكومة تقليص فترة الخدمة العسكرية للجنود النظاميين بمدة تتراوح بين 4-8 أشهر اعتباراً من آذار/ مارس 2007، ولم يعد سراً أنه أجريت تقليصات في ميزانية الجيش، عبرت عن نفسها، من ضمن جملة أشياء، في النواحي التالية:

أ. تقليص ملموس في تدريبات الوحدات القتالية.

ب. تقليصات كثيرة في حجم الوحدات المدرعة.

ج. الضغوط المتزايدة، التي لم تتوقف إلاّ مؤخراً، لإلغاء خطّ الإنتاج لدبابة "ميركافا".

د. ضعف التدريبات لدى بعض الوحدات، على نموذج ملائم لـ"المحميات الطبيعية" لحزب الله.

2. تحديد الهدف السياسي: توجد مقولة ما زالت تتكرر في جهات مختلفة في تل أبيب، من قبل مسؤولين سابقين في المستويين الأمني والسياسي، وهي أن "الهدف من اللجوء للقوة هو إحداث عملية سياسية في لبنان تضعف مركز حزب الله وتعزز الدولة اللبنانية". مما دفع المراقبين للقول بخطأ هذا الهدف، لأكثر من اعتبار أهمها؛ أن "إسرائيل" لا تمتلك فرصة التأثير على النظام السياسي اللبناني، سواء كان ذلك بالوسائل السياسية أم

العسكرية، وسبق أن أخذت "إسرائيل" العبرة سنة 1982، ومكث الجيش آنذاك في لبنان بقوة جبارة وحاول فرض "نظام جديد"، لكنه أدرك بأصعب الطرق أن ذلك أكبر من قوته وطاقته.

وبالتالي وجب على "إسرائيل" إدراك أنه توجد في الشرق الأوسط قوى اجتماعية وسياسية محلية، تمتلك قوة أكبر من أي تدخل خارجي، ولا تستطيع تنظيم الشرق الأوسط حسب مشيئتها أو رغبتها. وهذا صحيح بطبيعة الحال ليس بالنسبة لها فقط، وإنما أيضاً، فيما يتعلق بمحاولة القوة العظمى الأمريكية إعادة بناء العراق، فهي على الرغم مما تمتلكه من قوة جبارة لم تحقق نجاحاً هناك[42].

3. **على مستوى الفهم:** يبدو أن القيادة السياسية والعسكرية، لم تدرك القدرة المتراكمة لصواريخ الكاتيوشا على إلحاق ضرر جسيم بالدولة؛ حيث صدرت تصريحات مُستخفَّة بصورايخ الكاتيوشا من قبيل "سيعلوها الصدأ في مخازن حزب الله". وبالتالي لم يكن هناك تعاطٍ جدّي معها، فضلاً عن ذلك، فقد خلت وثيقة للجيش حول أهداف الحرب -سُرِّب مضمونها مؤخراً- من الإشارة للخشية أو الحاجة لحماية الجبهة الداخلية من صواريخ الكاتيوشا.

ويتضح أن هناك تعاطياً مشابهاً تجاه صواريخ القسام التي تطلقها حركة حماس وباقي قوى المقاومة من قطاع غزة، بدعوى أنها "سلاح ثابت يتسبب بخسائر محدودة". في المحصلة النهائية تحولت صورايخ الكاتيوشا إلى رمز لانتصار حزب الله، فقد قصفت "إسرائيل" بنحو 200 صاروخ يومياً خلال الحرب الأخيرة، وبدا واضحاً للجميع أن الجيش الإسرائيلي لم يكن المنتصر في الحرب، بل كان النصر لصالح حزب الله، ولم تستطع القيادة الإسرائيلية فهم وإدراك الأهمية المتراكمة لهذا النوع من السلاح[43].

---

[42] البروفيسور إفرايم عنبار، وآخرون، **حرب لبنان الثانية وما بعدها** (تل أبيب: مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، آذار/ مارس 2007). وهناك عدد من المشاركين في هذا اليوم الدراسي الذي نظمه المركز أبرزهم: آفي كيبير، جنرال الاحتياط عمانوئيل سيكيل، زئيف مجين، د. مردخاي كيدار، ايتان جلبواع، د. آيال زايسر.

[43] أودي غولان، "حزب الله بعد عام من الحرب: رؤية تحليلية بعيون إسرائيلية،" مركز مدار، 2007/7/24، في: www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3590. والكاتب هو خبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية.

4. شكل استخدام القوة: إن الميل للاعتماد بشكل أساسي على سلاح الجو والإحجام عن القيام بعمليات برية كان خاطئاً، بالإمكان تفهم هذا الميل، نظراً لامتلاك سلاح الجو تفوقاً تاماً على جميع "الأعداء" في الشمال، لكن التفكير بأنه يمكن حسم الأمر بواسطته فكان خطأ فادحاً. وقد كان بمقدور قادة الجيش إدراك ذلك سلفاً؛ فالولايات المتحدة قصفت العراق في حرب الخليج الأولى سنة 1991 طوال 100 يوم، وفي النهاية كان لا بدّ من مناورة برية من أجل احتلال الكويت. في المحصلة فإن الجندي الذي يغرس الراية في المنطقة المحتلة هو من يرمز لإشارة النصر، وليس التفوق الجوي[44].

5. موضوع الخسائر: ظهر خلال الحرب، وهذا ليس بالأمر الجديد، إحجام كبير جداً عن زجّ قوات برية خشية تكبّد خسائر بشرية، عملياً هذا تخوف لا يعبر عن الرأي العام الإسرائيلي، حيث تهيأ خلال الانتفاضة وفي أثناء الحرب الأخيرة لتحمل خسائر كبيرة، واتضح ذلك في أقوال العائلات الثكلى، والناس الذين مكثوا في الملاجئ.

وكان الشعور بأنه يجدر الاستمرار في الحرب على الرغم من احتمالية وقوع خسائر، وإنهائها بإحراز الانتصار. فضلاً عن ذلك، ظهر خرق سافر للميثاق الاجتماعي الأساسي الذي تقوم عليه الدولة، الذي يحدد بأن واجب الجيش، الوحيد ربما، هو توفير الأمن، ومقابل هذا الدور يبدو الإسرائيلي مستعداً لأن "يدسّ الجيش يده في جيبه" ليأخذ الضرائب، ويبذل جهوده، ليتحقق الأمن. وقد أخلّت الدولة بهذا الميثاق الاجتماعي الأبسط، وما زالت تخل به، في ضوء ما يحدث جنوبها بسبب صواريخ القسام[45].

6. تشخيص الواقع: لم يدرك المستويان العسكري والسياسي، على الأقل في البداية، أن الحديث يدور عن حرب، بل ظنّا أنها مجرد عملية عسكرية محدودة ضد حزب الله مدتها غير واضحة بدرجة كبيرة. وبالتالي لم يأتِ قرار شنّ الحرب بتفكير مسبق، بل كان قراراً "حدسياً غريزياً"، أكثر من كونه قراراً عقلياً.

الانتقادات لا تدور حول رفض قرار الحرب، ففي الظروف الناشئة يبدو أنه كان ثمة ما يبرر للقيام بردٍّ عسكري واسع، مع ذلك ربما وجب التريث قليلاً، والتفكير بما تريد

[44] Yehuda Ben Meir, Israeli Government Policy and the War's Objectives, *Strategic Assessment*, Tel Aviv, Jafee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, vol. 9, no. 2, August 2006.

[45] زئيف شيف، مفاجأة الحرب، **هآرتس**، 2006/8/18.

"إسرائيل" تحقيقه. وحسب الانطباع الذي تولد لدى عدد من الخبراء الأمنيين والعسكريين خلال مشاركاتهم في محافل مختلفة في أثناء الحرب، فلم تعطِ الهيئات العليا رأيها حول ماهية النصر في المواجهة مع حزب الله، ولم يكن هناك فهم واضح بأن الحرب يجب أن تنتهي بانتصار إسرائيلي، وأنها تُشنّ لتحقيق النصر[46].

على كل الأحوال، لا تبدو محافل بحثية إسرائيلية مهمة واثقة بأن الإخفاقات السابقة يمكن إصلاحها بسهولة، نظراً لأنها مرتبطة بتفكير سطحي مرفوض تسرب لأروقة وزارة الخارجية، ولهيئات التفكير في الجيش، فضلاً عن السياسيين، لأن الأخطاء والقصورات العسكرية، التكتيكية والتنفيذية، ربما يمكن تصحيحها بسرعة، أما خطوط واتجاهات التفكير القاصرة فمن الصعب جداً تصحيحها، لذلك، فإن ما حدث للجيش أمام حزب الله يشكل سبباً للقلق[47].

بكل المعايير والمقاييس، العسكرية منها والاستراتيجية والأمنية، انتهت مواجهات "إسرائيل" ضدّ حزب الله بالقلق والإحباط من أداء قيادة الجيش، ووفق أقل القراءات حدّة فإنها لم تكن "مُرْضِيَة"، مما أدى لتشكيل عدد من اللجان الرسمية والبرلمانية والبحثية لمعرفة الخلل، وكيف حدث الإخفاق، ولِمَ حصل ما حصل أساساً؟.

أهم هذه اللجان، كان لجنة فينوغراد الرسمية التي قدمت تقييماً سيئاً ومعيباً بحقّ "الجيش الذي لا يقهر"، من خلال عدد من الخلاصات والنتائج الواردة في أكثر من 650 صفحة، عُرِضَ ملخصها على الهواء مباشرة على لسان رئيسها القاضي فينوغراد، باستثناء الجزء السري الذي بقي طيّ الكتمان.

---

[46] صدر في "إسرائيل" فور انتهاء الحرب الأخيرة على لبنان العشرات من الدراسات والكتب، سواء كان ذلك ما تعلق منها بشهادات لصحفيين ومحللين، أم دراسات صادرة عن وزارة الحرب ومنها:

- موشيه تامير، **حرب من دون علامة** (تل أبيب: وزارة الأمن الإسرائيلية، 2006).
- رون بن يشاي وآخرون، **الفشل الإسرائيلي في لبنان**، تحرير أنطوان شلحت، (رام الله: مركز مدار، 2006)، ومن أبرز من شارك في إعداد الكتاب: زئيف شيف، د.رؤوبين بدهتسور، د.شموئيل غوردون، نوعام أوفير، د.عوديد عميحاي، أورن رايس، أمير أورن، أليكس فيشمان، عمير رابابورت، عميت كوهين، موشيه يعالون.
- استنتاجات لجنة فينوغراد: **تشخيص الفشل الإسرائيلي في لبنان**، ملخص التقرير الجزئي، أيار/ مايو 2007.

[47] أماتسيا حين، "ليس هكذا يبنون جيشاً،" **يديعوت أحرونوت**، 2007/9/17.

ثانياً: أوجه الخلل الإسرائيلي... حرب تموز مثالاً:

واجه الجيش الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية عموماً، خلال مواجهاتها وحروبها مع حزب الله، الكثير من المشاكل والعقبات، الإدارية والميدانية في الوقت ذاته، التي أثّرت بدورها -بجانب جملة من الأمور الأخرى- في الإدارة العسكرية الفاشلة للمواجهات، ومن الممكن وضع أبرز نقاط الإخفاق:

1. **فشل الاستخبارات العسكرية:** لعل الإخفاق الأكبر الذي وقع فيه الجيش يكمن في نجاح حزب الله، الذي يخوض حرب عصابات في "خطف الدولة بأكملها" بعد سنوات عديدة من التسلح والتخفي، بحيث استفاق الجيش ليجد الحزب أكثر تنظيماً، ومقاتلوه أكثر تدريباً عما كانوا عليه في جولات القتال السابقة، مما أسفر عن تغير الوضع معهم في ساحة المعركة. ولعل أسر الجنديين في عملية "الوعد الصادق" افتتح سلسلة الأخطاء الأمنية الاستخبارية، حيث نجح مقاومو الحزب في مباغتة الجيش مرة أخرى، كما نجح مقاتلو حماس في غزة في أسر جندي آخر، في إشارة لوجود خلل استخباري ذريع.

سلسلة الإخفاقات الأمنية والاستخبارية أسهمت بدورها في بروز شروخ أولية في الإسناد الذي منحته القيادة السياسية العليا للجيش منذ بداية المواجهة، وعبّرت محافل سياسية ووزراء في الحكومة في محادثات مغلقة عن قصور الاستخبارات في جمع المعلومات حول تعاظم حزب الله، والاستعدادات المكثفة التي أعدها للمواجهة مع "إسرائيل".

ورجّحت تحقيقات فينوغراد إلى أن المشكلة "الأم" في أجهزة الاستخبارات، لا سيّما الموساد وأمان، تعود في عدم وجود "أب" لجمع المعلومات في لبنان، ولذلك ألقى الموساد المسؤولية على شعبة الاستخبارات العسكرية، فيما ردّت الأخيرة التهمة له، ثم جاءت سلسلة من الإخفاقات الأمنية متمثلة بعدد من المفاجآت التي قدمها حزب الله خلال المعركة، لتثير تساؤلات مقلقة في ضوء عدم تزود الجيش بمعلومات من قِبَل الاستخبارات بامتلاكه صواريخ وأسلحة بهذه القدرة[48].

2. **الإخفاق الميداني للجيش:** لم تكن لجنة فينوغراد بحاجة لجهد كبير للوصول إلى

[48] يوم دراسي حول "تقرير فينوغراد... انعكاسات وأبعاد"، تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، 2007/5/22.

القناعة ذاتها التي وصل إليها بعض العسكريين، وهي أن الإدارة الاستراتيجية للحرب فاشلة، والبراهين على ذلك كثيرة، أهمها:

أ. عجز القوات البرية في وقف حرب الاستنزاف، التي واصل حزب الله شنّها حتى اللحظة الأخيرة.

ب. عدم استكمال القوات البرية استيلاءها و"تطهيرها" للحزام الضيق في الجنوب اللبناني، في ظلّ أن الجيش بقي يقاتل -عرضاً بدلاً من عمقاً- في قطاع ضيق للغاية، ولم يستكمل مهمته في عدة أسابيع.

ج. فشل الاستراتيجية القائمة على تجنيب "الداخل الإسرائيلي" أي هجوم خارجي، والحرص على خوض حروبه كلها بنقلها فوراً لأرض أعدائه[49].

أخيراً جاءت العرائض التي أرسلتها مجموعة من المقاتلين لقادة الجيش ورئيس الحكومة ووزير الدفاع، احتجاجاً على الأداء الفاشل لقياداتهم العسكرية في ميدان الحرب، وقبل ذلك وبعده، عدم وضوح هدف الحرب، الذي لم يحدد بصورة واضحة أمام الجنود والضباط، والإجماع الذي ساد أوساط المحللين العسكريين على أن ما تلقاه الجيش أمام حزب الله هو "ضربة قاضية"، وبقولهم "تلقينا صفعة". وبالتالي لم يجدوا أنفسهم أمام "فشل" عسكري فقط، بل أمام "كارثة" استراتيجية لم تتضح بعد تبعاتها وإسقاطاتها السلبية بعيدة المدى، فما زال الإسرائيليون جاثمين على الأرض في شبه إغماء محاولين فهم ما حدث![50].

3. تبدد الروح المعنوية الإسرائيلية: أصيبت الروح المعنوية الإسرائيلية في مقتل من خلال عدة شواهد، لعل أهمها المعارك البرية في مارون الراس وبنت جبيل. حيث تبددت هذه القوة تحت وطأة ضربات حزب الله، وأثبتت المعارك إمكانية تحقيق تكافؤ في التدريب النوعي، إذا ما تحولت العقيدة القتالية من اعتماد الكمية إلى النوعية. وجاء صاروخ الكاتيوشا ليبدد الحلم نهائياً بأن تحارب "إسرائيل" من وراء الحدود، وتبقى في مأمن داخلي مطمئن.

كما كشفت الحرب، عن الضعف الملحوظ والمتزايد في الروح المعنوية التي سكنت

[49] أمير أورن، أحداث الحرب: استنتاجات أولية، **هآرتس**، 2006/8/18. والكاتب هو معلق الشؤون الأمنية في الجريدة المذكورة.

[50] رؤوبين بدهتسور، الضربة القاضية التي تلقيناها، **هآرتس**، 2006/8/16. ورؤوبين بدهتسور هو محاضر في جامعة تل أبيب، وخبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية.

الإسرائيليين، بل إن قوة الردع تهاوت وتجلت حين فشلت العملية البرية، مما سيجعل قادة الجيش "يعدون على أصابعهم العشر" مستقبلاً قبل اختراق الحدود، وضرب مواقع المقاومة، خوفاً من أطنان المتفجرات، التي أثبتت المقاومة أنها قادرة على صبها فوق رؤوسهم يومياً، بالرغم من "عنفوان" المظلة الجوية الإسرائيلية الضاربة[51].

وفي ضوء جملة من الحقائق الكبيرة المقلقة، وفي أعقاب الهزيمة أمام حزب الله، عكفت "إسرائيل" بكافة مؤسساتها العسكرية، والأمنية، والاستخبارية، والسياسية، والأكاديمية، والبحثية على تقييم وتقويم مجريات الحرب، وعوامل الهزيمة والقصور. وعكفت على استنتاج العبر والدروس اللازمة على مستوى إعادة دراسة النظريات والمفاهيم والمرتكزات، والرؤى الحربية الإسرائيلية المعتمدة حتى الحرب الأخيرة، والعمل على إعادة صياغتها من جديد، إضافة للعمل على تطوير الأدوات الحربية اللازمة معها.

وفي هذا الإطار الحربي التحديثي اتخذت الحكومة قراراً مبكراً بتكليف السياسي البارز دان مريدور بتشكيل لجنة تحت رئاسته؛ بهدف تغيير النظريات العسكرية الحربية التي لم تتغير منذ عهد بن جوريون، وبلورت اللجنة مفهوماً جديداً للأمن الإسرائيلي استناداً إلى المرتكزات التالية:

أ. لم يعد تهديد الحرب التقليدية من قبل العرب يشكل التهديد المركزي للدولة.

ب. توظيف طاقات أكبر في مواجهة التهديد النووي الإيراني.

ج. عدم جدوى أساليب الردع القديمة في مواجهة مقاتلي العصابات.

د. ضرورة التزود بالمزيد من الطائرات بدون طيار[52].

وفي حين أشار الخبير الاستراتيجي الراحل زئيف شيف إلى "أن ثورة جوهرية تجري في الجيش بالنسبة للمخطط الهيكلي للحرب القادمة"، تحدّث المحلل العسكري عوفر شيلح Ofer Shelah عن "أن تقرير مريدور تحدث عما لا يقل عن 14 اتجاهاً ومرفقاً للتعاظم المستقبلي للجيش"، وبحث في تطوير حقيقة النظرية العسكرية، كما بحث كل شيء من

[51] خطة عمل لمواجهة تداعيات فينوغراد: وحدة دعم استراتيجي لأولمرت، تأليف متخصصين في الأمن القومي الإسرائيلي، معهد ريؤوت، تل أبيب، نيسان/ أبريل 2007، ترجمة مركز خدمة المتابعات الصحفية، ص 23.

[52] زئيف ماعوز، أسئلة للجنة تحقيق، **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/22. والكاتب هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

الطائرات بدون طيار إلى القدرات الاستخبارية. وعلى نحو متكامل أجمع الخبراء العسكريون على عبارة "انقضى فصل الحرب، وتوجد حاجة للبدء بالعمل لإعادة بناء الجيش".

وفي هذه المضامين، تساءل المعلق العسكري رؤوبين بدهتسور Reuven Pedhatzur: هل يجب تغيير النظرية القتالية للجيش، كواحد من دروس حرب لبنان؟ مستحضراً مرتكزات العقيدة العسكرية الإسرائيلية في العقود الماضية بقوله:

> هذه الفترة تُذكِّر، بقدر كبير، ذلك التصور الذي صاغه الجيش بين عامي 1967 و1973، حين اعتقدت القيادة الرفيعة آنذاك أن سلاح الجو الذي استطاع أن يخضع الجيوش العربية في حرب حزيران/ يونيو 1967، سيستطيع أن يرد وحده على كل تهديد جديد. لكن النتيجة كانت غير ذلك، حينما تمّ النظر بعجرفة لقدرة العدو العسكرية على أنها غير جدية.

ويرى بدهتسور أنه يجب على الجيش فحص إمكانات مواجهة صواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى، منبهاً إلى أنه ليس من الواضح ما إذا كان نظام نيئوتيلوس Nautilus يستطيع الردّ على المشكلة، مع أنه تجب العودة لفحص إمكانية إكمال تطويره، ويقول: سلاح الجو يجب أن يستمر في تطوير طرائق "صيد" منصات إطلاق الكاتيوشا، مع العلم بأنه قد يكون من غير الممكن مواجهة هذا التهديد من الجو. مضيفاً أن هذه أفكار أولية، وعلى الجيش أن يصرف الأشهر القريبة لمناقشات عميقة صائبة لدروس حرب لبنان، ولتطوير نظرية قتالية جديدة.

وفي هذا الصدد رأى نائب رئيس الوزراء في حينه شمعون بيريز في مقالة نشرتها جريدة الغارديان Guardian "أن على إسرائيل استخلاص الدروس من حرب لبنان، وإعادة النظر في مقاربتها للمسائل العسكرية"، وقال "اختبرنا في لبنان شكلاً جديداً من أشكال القتال"، مؤكداً أن على "إسرائيل" التركيز على التكنولوجيا الجديدة، خاصة "الإنسان الآلي المُسَيَّر عن بعد"، الذي يعمل في ساحة المعركة، مع الاحتفاظ بقواتها الدفاعية التقليدية لمواجهة أي هجوم محتمل من جيش كلاسيكي. وبشّر الإسرائيليين ويهود العالم بتطوير منظومة جديدة من الأسلحة الرادعة، لتمكين الجيش من الإصابة الفردية للعدو.

وتبعاً لما أشار إليه، باشرت المؤسسة العسكرية عملياً بتوظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، واكتشفت أن فيما بات يسمى بـ"التكنولوجيا الصفرية" NANO

TECHNOLOGY الأداة المناسبة والردّ الأنجع على تحديات أسلوب حزب الله القتالي[53].

ونشرت جريدة معاريف تقريراً كاملاً حول حرب جديدة تتعلق أساساً بتطوير تكنولوجي يُمكِّن من إخفاء الجنود والدبابات والطائرات، وعن سلاح إلكتروني يُمكِّن من كشف المسلحين وتفجيرهم بكبسة زر، وعن جهاز شخصي يتبع الجنود، ويجرّ وراءه الذخيرة والتموين، وعن غلاف دفاعي يشمل مواقع كاملة، ويزودها بالردّ المناسب الأوتوماتيكي في مواجهة أي تهديد، إضافة إلى عاكس يبين للجنود ما يجري خلف الجدران من الجانب الآخر.

وتساءل محلل عسكري: ما الذي جرى لأجهزتنا الدفاعية؟ في إشارة إلى أن هجوم الصواريخ من قِبَل حزب الله على "إسرائيل" من أضخم عمليات الهجوم، ويؤكد أن الثقة العمياء بالقدرات التكنولوجية أعمت عيون قادة الجيش في الحرب، وهذا السؤال سيكون بالتأكيد نصب أعين لجان التحقيق أياً كانت. والمؤكد -كما يضيف- أن عمليات تطوير التكنولوجيا عملت على مدار الساعة في هذه المعارك، منبهاً إلى أن هذه المواجهة كانت من جهة الجيش حرب "المزلاتيم"، أي طائرات بدون طيار، إذ استخدمها في الأجواء اللبنانية بصورة مكثفة جداً. لكن المحلل يتناسى الإشارة لفشلها بإخضاع حزب الله![54].

وهكذا أتت نتائج الحرب كارثية على "إسرائيل"، التي لم تأتِ في كل حساباتها على الإطلاق هذه النتيجة، وما من شكّ في أن هذه الهزيمة الاستراتيجية والتاريخية التي ألحقها حزب الله بالجيش أوحى للعديد من الباحثين الاستراتيجيين وللأكاديميات العسكرية أن يطرحوا الأسئلة الكبيرة، ويفتحوا ملفات العقائد القتالية والنظريات الأمنية من جديد بجدية متناهية، والبحث بالتالي عن سرّ هذا الانتصار التاريخي الذي حققه الحزب في مواجهة رابع جيش في العالم، فماذا كان يمكن أن يحدث لو أن الحزب تسلّح بصواريخ أخرى ضدّ الطائرات الإسرائيلية، أو بالطائرات مثلاً؟[55].

---

[53] يعقوب حسداي، موجز تاريخ العفن، موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني. والكاتب هو عقيد في الاحتياط، ومؤرخ وحقوقي، 2007/9/12.

[54] أرييه أغوزي، تكنولوجيا تحت النار، **يديعوت أحرونوت**، 2007/10/22.

[55] روني بيرت، حرب لبنان: هل ثمة من يفهم المنطق البري؟، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2007. والكاتب عقيد في الاحتياط، وأستاذ للعلاقات الدولية، انظر:

http://www.tau.ac.il/jcss/balance2.html

لقد سجلت حرب لبنان أطول الحروب التي خاضتها "إسرائيل" -حتى اللحظة- وأعقدها وأصعبها، وأكثرها كلفة من الناحية الاقتصادية، والأبهظ من الناحية المعنوية، وفوجئت بمواجهة معطيات قاسية:

أ. ضعف قدرة الجيش على مواجهة حرب عصابية، ذات قوة متحركة تفتقد لقواعد ثابتة.

ب. عدم القدرة على السيطرة على ميدان المعركة في الزمان والمكان ونوعية التسلح.

ج. لم يكن سلاح الطيران يتمتع بالفعالية ذاتها التي تمتع بها في الحروب السابقة.

د. ما زاد الطين بلة أن الجيش القوي، يواجه قوة غير نظامية وغير متكافئة معه البتة من حيث القوة العسكرية، وفي بلد صغير بحجم لبنان[56].

وجاءت النتيجة لتشير إلى أن الدروس التي استنتجها الجيش من حرب لبنان، أدت لنقض الاستراتيجية السابقة، وتمّ التأكيد على ضرورة زيادة عديده، بدل تقليصه، والابتعاد عن نظرية تركيز الاعتماد على سلاحي الطيران والصواريخ وتقليل أيام الاحتياط، لصالح تعزيز سلاحي المشاة والمدرعات، والاعتماد على قوات الاحتياط، وبناء منظومة دفاعية فعالة لاعتراض الصواريخ من الأنواع كافة[57].

وفور الهزيمة التي تلقاها الجيش، بدأت تنهال الأسئلة ولا تتوقف على جنرالاته ومسؤوليه، وتركزت الإجابة حول المحور التالي: إذا كنتم تريدون فهم سبب ضعف الجيش في حرب لبنان الثانية عليكم أن تعودوا في نظركم أربعة عقود للوراء، وصولاً لحرب الأيام الستة، من هناك بدأ الجيش بالانزلاق في "منحدر أملس"، من جيش تكوّن أساساً على كل ما وقعت يد عليه في حرب 1948، ووصل سنة 1967 إلى مستوى الجهاز المنظم في صورة الجيش الحقيقي، لكن استغلال انتصارات الجيش لأهداف سياسية وشخصية، طمس الطابع الهاوي في أدائه خلال الحرب، وحال دون استخلاص العبر[58].

[56] عمير ربابورت، فشل المفهوم مرة أخرى عن أداء الجيش، **معاريف**، 2006/8/18. والكاتب هو المعلق العسكري في جريدة **معاريف**.

[57] إيلان كافير، **زلزال حرب لبنان الثانية** (تل أبيب: سفريات معاريف وكيتر، 2006)، ص 301.

[58] عوديد عميحاي وآخرون، **عشرة دروس مركزية من الحرب في لبنان، الفشل الإسرائيلي في لبنان**، تحرير أنطوان شلحت (رام الله: مركز مدار، 2006). وعوديد عميحاي عالم فيزيائي خبير في منظومات الليزر، شغل منصب رئيس قسم المنظومات الفيزيائية في سلطة تطوير الوسائل القتالية "رفائيل"، ومن المبادرين لمشروع "ناوتيلوس"، ويرافق هذا المشروع تطوعاً منذ تأسيسه حتى يومنا هذا.

كما شكلت حرب لبنان محطة لإعادة النظر في برامج الجيش العسكرية وعقيدته القتالية، وخططه العملانية، بعدما أخفق في تحقيق النصر على حزب الله، خلال المواجهة التي دارت بين الطرفين في البلدات والساحات، وفي حين وصف الحزب معاركه بـ"الملحمة العسكرية"، وصفها الإسرائيليون بأنها "أسوأ يوم للجيش منذ سنوات"[59].

ثالثاً: إصابة قوة الردع:

أصيبت قوة الردع في مقتل من خلال شواهد ميدانية شهدتها حرب "إسرائيل" ضدّ حزب الله، أهمها:

1. كما هزّت العمليات الاستشهادية للمقاومة الفلسطينية عملياً نظرية الأمن الداخلي الإسرائيلي، جاء صاروخ الكاتيوشا ليبدد الحلم نهائياً بأن يحارب الجيش من وراء الحدود وتبقى الدولة في مأمن داخلي مطمئن. ومنذ انطلاق العمليات الاستشهادية في أوائل التسعينيات، بدأت تراود الإسرائيليين الشكوك في مفهوم "إسرائيل القلعة"، وفي قدرة الجيش الذي لم يستطع أن يحقق النصر الاستراتيجي الساحق.
2. كشفت الحرب الأخيرة، عن الضعف الملحوظ والمتزايد في الروح المعنوية التي سكنت الأجيال الإسرائيلية، فلم يعد الجيل الجديد راغباً في القتال، ولذلك يقول المؤرخ بني موريس Benny Morris: ما هو جيد للفرد، ليس بجيد للمجموع، الإسرائيلي يريد فيلا وسيارة، والتطوع والتجنيد في صفوف الجيش أصبح حرفة وليس مهمة ذات رسالة كما كان عليه الوضع في الماضي. وبالتالي طرح السؤال بكل قسوة: هل حسن نصر الله، صاحب نظرية "خيوط العنكبوت" كان محقاً؟ هل المجتمع الإسرائيلي آخذ في الضعف واللين، إلى أن ينهار أمام المقاومة الإسلامية الكبرى؟[60].
3. كما تبدى ذلك في قدرة حزب الله على إيلام الإسرائيليين، ولعل التعبيرات التي خرج بها الإعلام الإسرائيلي، ومنها: "دم... عرق ودموع... مع التشديد على الدم... هذا

[59] من أكثر اللقاءات الصحفية جرأة وقسوة على أداء الجيش الإسرائيلي خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، أجرتها مجلة **قضايا إسرائيلية** مع الخبير العسكري الاستراتيجي رؤوبين بدهيستور، ع 23، 2006، ص 37-42.

[60] بن كسبيت، **معاريف**، 2006/7/14.

ما ينتظرنا في الأيام القريبة القادمة... اختبار الدولة... اختبار المتراس الاجتماعي... قدرة الصمود... قدرة الامتصاص"، كلها تؤكد ذلك.

4. اعتراف عدد من قادة الرأي العام والخبراء العسكريين، الذين رأوا في مقاومة حزب الله ضربة قاضية لمحاولة استعادة الردع المفقود، ومن أولئك:

أ. مارك بيري Mark Perry من مركز النزاعات يرى أن الحزب هو ثاني أو ثالث قوة في الشرق بعد "إسرائيل" وإيران.

ب. كارمي جيلون Carmi Gillon، الرئيس الأسبق للشاباك، يعرب عن قناعته بأن الحركة الصهيونية لم تكن لتستطيع الإعلان عن قيام "إسرائيل" لو وُجِدَ قبل العام 1948 عرب على شاكلة رجال المقاومة الفلسطينية ومقاتلي حزب الله، ولولا أن ما يحدث هو حقيقة ماثلة للعيان، لاعتبرنا أن ما تشهده دولتنا هو مجرد كابوس قاسٍ، عندما تستنزف طاقتها في مواجهة تنظيمات قليلة الإمكانيات، مع كل ما نملكه من أسباب القوة[61].

ج. عامي أيالون، القائد السابق لسلاح البحرية والنائب عن حزب العمل Labor Party، يقول: يجب أن نعي أن ما حصل في الشمال مع حزب الله، وفي الجنوب مع حماس كان قصوراً؛ لأن العمليتين اللتين نفذتهما المنظمتان هما عمليتا كوماندوز مركبتين مهنيتين، أنا رجل عسكري ذو ماضٍ غني، وأقول لكم أني كنت سأفخر بأن أقود هاتين العمليتين![62].

د. شلومو غازيت، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية "أمان"، يقول: يجب استخلاص الدروس من "الخزي" الذي ألمّ بدولتنا في المواجهة الحالية مع حزب الله والفلسطينيين، إن تجربتنا القاسية تؤكد باستمرار أننا لا يمكن أن نتوقع في العالم العربي إلا المفاجآت الصعبة، لذلك، فلنتحرك سريعاً لعقد تسوية تقطع الطريق على المتطرفين العرب، إن إمكانية استغلال الصراع القائم من أجل الدفع نحو تعاظم قوتهم، هو الخطر الاستراتيجي الذي يتوجب علينا ألا نسمح له بالتحقق، وهو إلى حدٍّ ما بأيدينا، فكفانا صلفاً وغروراً في غير محله![63].

---

[61] القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، 2006/7/14.

[62] **معاريف**، 2006/7/16.

[63] الإذاعة الإسرائيلية العامة، 2006/7/15.

هـ. أفرايم هاليفي، الرئيس السابق للموساد، يسخر بأسىً من الوضع الذي وصلت إليه "إسرائيل" في هذه المواجهة، قائلاً: لقد سكرنا من شدة الفرح عندما أعلن شارون بتبجح سنة 1982 أنه طرد منظمة التحرير من لبنان، لنبكي بعد ذلك حين فوجئنا أن من حلّ مكان منظمة التحرير هو حزب الله، العدو الأكثر خطراً، الذي مرغ أنف دولة بأكملها في التراب[64].

و. موشيه أرنس Moshe Arens، وزير الدفاع الأسبق، يقول: ما ينجزه المتدينون المسلمون في مواجهتنا سيدفع مئات الملايين من العرب والمسلمين للاندفاع نحو الحرب المقدسة ضدّ "إسرائيل"، التي تتحمل مسؤولية تاريخية بعدم السماح لهم بالنجاح في هذه المعركة، لأن أي نجاح لهم سيعني تهاوياً لقدرة الردع الإسرائيلية، وسيتجرأ علينا الجميع، وسنتحول حينها إلى أضحوكة أمام العالم[65].

لقد انكشفت قوة الردع الإسرائيلية أمام مقاومة حزب الله من خلال هشاشة قدرتها الداخلية على الممانعة، وتآكل قدرتها العسكرية على الردع الذي بدا واضحاً في:

1. التأييد الشعبي الإسرائيلي المتفاوت للخروج من جنوب لبنان.
2. فكّ الارتباط عن قطاع غزة.
3. الجدار الفاصل الذي حمل في طياته اعترافاً إسرائيلياً بالعجز عن تحمل أثمان المقاومة، وما تحمله من أبعادٍ سياسية واقتصادية وديموغرافية تهدد الوجود الإسرائيلي.

وثمة دراسة إسرائيلية صدرت حديثاً بعنوان: "إسرائيل ومستقبل حزب الله"، وصلت إلى نتيجة مفادها أنه على الصعيد العسكري، فإن حزب الله يسوّق نفسه بشكل أساسي كقوة ردع استراتيجية في مواجهة "إسرائيل"، وبدرجة أقل كمنظمة تمارس قتالاً تكتيكياً يومياً ضدّ الدولة العبرية[66].

علماً بأنه فور اندلاع المواجهة، دأب حزب الله على إطلاق وعود بمفاجآت غير مسبوقة،

---

[64] القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، 2006/7/15.

[65] إذاعة صوت الجيش الإسرائيلي، 2006/7/14.

[66] أعد الدراسة الباحث الإسرائيلي دانيئيل سوبلمان المتخصص في شؤون حزب الله في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية.

وقابلها الجيش بتهديد ووعيد بـ"تكسير عظامه"، وهنا طرح الميدان عدة إجابات على هذا التحدي المعلن من الطرفين، ومنها:

1. الصراع الدامي الذي نشب بين حزب الله و"إسرائيل" يتسم بنظرية "عضّ الأصابع"؛ حيث حاول كل طرف إلحاق أكبر قدر من الضربات الموجعة بالطرف الآخر للإقرار بالقواعد الجديدة للعبة، مع إعلان إسرائيلي بالرغبة الجامحة للقضاء على حزب الله، لكنها لم تتمكن!.

هنا تطرح الأسئلة اللوجستية التي تسببت في خسارة "إسرائيل" لقوتها الردعية، مثل: كم مرة يتوجب التذكير أن الصدام بين جيش مسلح بطائرات إف-15 ودبابات الميركافا وبين تنظيم عصابات لن ينتهي بانتصار الجيش الضخم؟ ولماذا يدخل الجيش الإسرائيلي معركة لم يستعد لها، ولم يُجهز نفسه لمواجهة تلك الكمية الكبيرة من قاذفات الصواريخ بصورة ناجعة؟ هل حصل هذا بسبب نقص المعلومات الاستخبارية، أم لعدم وجود حلول لضرب المخابئ والمكامن الخفية؟ عدا عن ذلك، لماذا فشل الجيش مرة أخرى في مجال الحماية والتحصينات، خصوصاً في تطوير منظومة مضادة للقذائف الصاروخية، وبناء الملاجئ الملائمة للحرب الطويلة؟[67].

2. تراجع الأهداف الردعية من القضاء الكلي على حزب الله، إلى الاكتفاء بالمطالبة بطرده من جنوب لبنان، وبسط سيطرة الجيش اللبناني على المنطقة، فأين ذهبت التهديدات بالقضاء على الحزب وتجريده من أسلحته؟ إن اللغة التي استخدمها قادة الجيش في بداية المعركة تُبيّن التغيرات التي طرأت عليهم في نهايتها، فلم يعد الحديث عن "معركة وجهاً لوجه"، ولم يعودوا يعلنون "القضاء على العدو"، و"استئصال الغول"، بل اكتفوا بـ"التغلب عليه"، لأن أسلوب الكلام الذي يتحدث به قادة الجيش والساسة "المليء بالعجرفة" والإعلانات القوية مثل "نحن سننتصر"؛ لم يعد يلائم مرحلة ما بعد انكسار القوة الرادعة!.

3. الإعلان من قِبَل عدد من من قادة الأمن، وعلى رأسهم داني ياتوم، رئيس الموساد السابق، بشأن الصعوبة التي تجدها الاستخبارات العسكرية في اختراق منظمة حزب الله، واستبدال هذا الهدف الكبير بمحاولة إلحاق حزب الله بأضرار هنا وخدوش هناك، كقوله:

---

[67] رافي مان، **معاريف**، 2006/7/31.

يجب أن ندير معركة خبيثة ومحكمة، لأن مدى قدرتنا على حسمها، ترتبط بالخبث و"الشطارة"، يجب أن نعمل على قطع تواصل المعلومات، وإيجاد إحساس حقيقي أو وهمي بأن الحزب الذي يفاخر بتماسكه التنظيمي، مخترق كالمصفاة، وأن نجعل نصر الله ينظر بعين الشكّ لحراسه، يجب أن نوجد إحساساً بعدم الأمان الجسدي، وعزل قيادة التنظيم، فالعزلة هي أمّ المخاوف، يجب أن نعمل على إيجاد صراعات داخلية، وأجواء خيانة، إذ لا توجد سكين أكثر مضاءً وسُمّيّة من سكين الخيانة!

إلى أن جاء مهرجان الانتصار وخروج نصر الله علنا ليشكل فشلاً ذريعاً للردع الأمني الذي سعت إليه "إسرائيل" حثيثاً.

4. مواصلة حزب الله قصف حيفا ونهاريا وعكا وطبريا، هو النقيض المطلق لما تسميه "إسرائيل" "الردع الماحق"، وهو شهادة مستمرة على الضعف الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الغارات الجوية حققت بضعة إنجازات، وربما ستحقق إنجازات أخرى، لكنها لم تحقق الردع، وبات من الممكن إيقاع الأضرار بأمن "إسرائيل"، مما حدا بكبار المعلقين لانتقاد الأداء العسكري بقسوة بقوله: كيف يمكن لدولة هزمت سبع دول عربية سنة 1948، ودحرت ثلاثة جيوش عربية سنة 1967 في غضون ستة أيام، أن تقف هذا الموقف المربك أمام حزب الله؟ من كان يُصدق أن تنظيم عصابات مكون من بضع مئات من المقاتلين، يبلغ تعدادهم بالكاد تعداد الجنود في كتيبة ونصف في الجيش الإسرائيلي، ينجحون في شلّ نصف دولة بعمليات قصف يومية لعشرات ومئات الصواريخ يومياً، عن أي ردع يتحدث قادة الجيش؟[68].

5. وصول القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين لقناعة مفادها أن تحطيم قوة حزب الله، وإبادة نموذج نصر الله هدف غير واقعي، وفي حين يصرّ بعض "المهووسين" كما يطلق عليهم، على وجوب كسر قوة الحزب، وتحطيم نموذج نصر الله، فإن آخرين يرونه هدفاً غير واقعي.

من هؤلاء د. رؤوبين إيرليخ Reuven Erlich [69]، المتخصص في الشأن اللبناني، الذي

[68] **هآرتس**، 2006/7/27.

[69] ضابط الاستخبارات في وحدة الارتباط بلبنان خلال سنوات الثمانينيات، ونائب أوري لوبراني Uri Lubrani منسق عمليات الحكومة في لبنان، وأحد واضعي سياسة "إسرائيل" تجاه لبنان، ويدير حالياً وحدة المعلومات التابع لـ"مركز تراث الاستخبارات"، وهو مؤلف لأربعة كتب، من ضمنها **الورطة اللبنانية** الذي قُدِّم كأطروحة نال عليها شهادة الدكتوراه.

انتقد الأهداف الردعية الكبيرة بقوله: كل من يفكر بإزالة قدرات حزب الله هو شخص غير واقعي، يجب التفكير بمصطلحات: ماذا يمكن إنجازه؟ المتاهة اللبنانية تشدنا مراراً وتكراراً إليها، نحن نريد إخراج لبنان من داخلنا أيضاً، لكن لبنان لا يدعنا نخرج؛ لأن الهدوء الذي ساد في السنوات الأخيرة بعد الانسحاب، كان نسبياً ومضللاً، وتمّ خرقه عدة مرات، وأدى إلى جلوس منظمة مسلحة قبالة حدودنا الشمالية، وجعلتنا ندفع ثمن ذلك اليوم.

واعترف إيرليخ بفشل سياسة الاغتيال، أحد أركان سياسة الردع، بقوله: لو كنا نعرف أن اغتيال عباس موسوي سنة 1992 سيجلب لنا نائبه حسن نصر الله، ربما كنا سنفكر مرتين قبل تنفيذ الاغتيال!.

السؤال الذي يطرحه قادة الجيش في غرفهم المغلقة: لماذا لا يتأثر الجنود بمنطق الجيش الذي يقيس قواته بكميات الفولاذ؟ الجواب أنه عندما تدور الحرب بلا تمييز، يفقد الردع مغزاه، والحرب في لبنان كالتي تدور في فلسطين، لن تتمخض عن الردع، بل ستلد في أقصى الأحوال توازن رعب، كالذي كان قائماً عشية اندلاع الحرب، وسيضطر الجيش فيه لإعادة التأكد مما يُعبر عنه الإسرائيليون في الملاجئ، لأنه بعد فترة قصيرة ستعبر آلاف العائلات، عن يأسها وازدرائها من هذا الوضع، لأنهم باتوا يشعرون أن رقابهم أمسكها عناصر حزب الله![70].

6. أوهام كثيرة تبددت في هذه الحرب، ومنها ضربات "إسرائيل" الردعية، وفي عملية التخلص من كل ما هو غير حقيقي وواقعي، يتوجب الخلاص من الزيف التاريخي المسمى "الجبهة الداخلية القوية". لأن اعتبار العمق الداخلي جبهة، كان استراتيجية خاطئة منذ البداية، لأن الجيش هو جيش الشعب، لكن الشعب ليس الجيش، الذي يتركز دوره في إبعاد الخطر عن الجبهة الداخلية، ودور الدولة يكمن في إبعاد حدودها عن ساحة المعركة، على الجنود أن يخوضوا المخاطر في الجبهة، وعلى الدولة بذل كل ما بوسعها للحفاظ على حياة الإنسان في العمق الداخلي[71].

وهكذا وصلت درجة تدهور القوة الردعية لهذه الجبهة الداخلية، التي دفعت "ثمن التردد" الحاصل من قبل الجيش والحكومة على حدٍّ سواء، وبالتالي بدأ

[70] تسفي برئيل، **هآرتس**، 2006/8/6.

[71] ياعيل غبيرتس، **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/25.

الإسرائيليون -بقدر كبير- يرون الفجوة بين إنجازات الجيش "المعلنة" على الأرض، وبين الإحساس العام بالفشل، لا سيّما بعد انقضاء أسبوع ونصف من المحاولة الفاشلة لحسم المعركة من الجو فقط. وحين ضُمّت إلى القتال قوات برية، كانت بحجم غير كافٍ، وعندما تقرر تجنيد واسع للاحتياط وانطلق الجيش لاحتلال الحزام الأمني، لم تتوفر لهذه الجبهة التي تعدّ ركناً أساسياً في القوة الردعية، ذلك الإحساس بالزخم، وما بات يسمى بـ"العملية الكاسحة".

وبالتالي لا يمكن الاكتفاء بالأقوال التي تهدف لرفع الروح المعنوية عن الإنجازات الوهمية، في الوقت الذي يثبت فيه حزب الله أنه لا يوجد أي شيء يردعه عن مواصلة الهجمات على "إسرائيل"، خاصة وأن أحد الأهداف الأساسية لهذه الحرب المتمثل بمنع مواصلة إطلاق الصواريخ، لم يتمّ إنجازه أبداً![72].

7. للتأكد من تهاوي قوة الردع، كان كافياً النظر لقسمات وجوه جنود لواء جولاني الذين عادوا من ساحة المعركة لإدراك مدى صعوبة ما واجهوه، وبعد أن أخذوا قسطاً من الراحة، وتفرغوا للاتصال بالعائلة وإبلاغها أنهم عادوا من الميدان، تبين أن هؤلاء الجنود الذين كانوا شباباً في مقتبل العمر، شاخوا بين ليلة وضحاها، كانوا مرهقين ومكتئبين وصامتين، وعندما حاول الصحفيون دفعهم للحديث رفضوا التعاون، ليس لأنهم غاضبين من فضول الصحافة وإلحاحها، بل لاعتقادهم أن الكلمات لا تستطيع وصف ما حدث في تلك المعارك التي أوقعت في صفوفهم عدداً كبيراً من الضحايا بين قتيل وجريح، وبالتالي لم يعودوا يرون معنى حقيقياً لشعارات "الردع" التي قرؤوها في الكراسات العسكرية.

8. الأمر الأكثر كارثية -برأي الإسرائيليين- يتمثل في أن الدولة فقدت أكثر من قوة الردع، من خلال دعوتها لمفاوضة حزب الله، لأن الدعوة للتفاوض هي التي تفضي في نهاية الأمر للتحادث، ولأننا -كإسرائيليين- نعلم أننا سنتحادث أخيراً، يفضل أن نكون نحن المبادرين للمحادثة، بغير شروط[73].

9. المحاولات الحثيثة خلال الحرب على استعادة ما فقدته من القدرة الردعية، فشلت فشلاً ذريعاً، لأن هذه المواجهات العسكرية تنتهي في العادة بحرب واسعة -كما حصل- يحقق

[72] **هآرتس**، افتتاحية، 2006/8/3.

[73] تسفيا فلدان، **هآرتس**، 2007/7/30. وهي محاضرة في علوم اللغة في معهد بيت بيرل.

فيها كلا الفريقين انتصاراً مؤقتاً، إلى أن تأتي الجولة التالية. وحسب استخلاصات دراسة قام بها د. يوفال كنعان من جامعة حيفا، فقد حققت "إسرائيل" إنجازاتها عندما قصفت البنية التحتية في لبنان، لكن هذه الإنجازات كانت محدودة[74].

لماذا؟ لأن "إسرائيل" رهنت استعادة قوتها الرادعة بأن تقوم قيادة حزب الله، كما قيادة حماس، بالنظر إلى السماء بعيون مفتوحة خوفاً من الطائرات المهاجمة. وأخطأ الإسرائيليون، باعترافهم، حين فكروا أنه لا بدّ أن تحلق الطائرات وتقوم بعمليات تفجير، وعندها سيشعر خصومها بالخوف والذعر، ويعيدون الجنود المخطوفين[75].

10. نقطة الضعف الجوهرية في قوة الردع الإسرائيلية تكمن في كونها دولة لا تحتمل الهزيمة، ولو لمرة واحدة، وهنا يستحضر كلام بن جوريون الذي قال: إذا انتصرت "إسرائيل" في 50 حرباً، فإنها لن تُخضع العالم العربي، لكن يكفي العرب أن ينتصروا في حرب واحدة من أجل القضاء عليها! وهذا يؤكد الحاجة الإسرائيلية الدائمة لإنجاز حسم سريع وحادّ وأليم قدر الإمكان؛ لإبعاد موعد النهوض العسكري والنفسي للخصم، وهو حزب الله في هذه الحالة[76].

ولهذا ينتقد بعض منظري "مدرسة الحرب الغربية" المُتَّبعة إسرائيلياً، لا سيّما عضو الكنيست عن حزب الليكود Likud، والرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن، د.يوفال شتاينتس Yuval Steinitz، ما أسماه بـ"الانفصال" الجاري بالتدريج من قبل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عن التراث الغربي، والتوقف عن الطموح التقليدي بإخضاع العدو، أو القضاء على قتاله بالضربة القاضية، مقابل تنمية ثقافة تُقدِّس الاكتفاء بـ"النصر بالنقاط" أو "كي الوعي". وهكذا فإن فشل حرب لبنان في استعادة قوة الردع المفقودة، هو في الأساس فشل لثقافة الحرب الجديدة.

وبالرغم من الحقائق التي ذكرت آنفاً، من الصعوبة بمكان تقدير مدى الضربة التي وجهت لقوة الردع الإسرائيلية دون التطرق للغة الأرقام، لا سيّما على صعيد الخسائر التي منيت بها، بشرياً واقتصادياً وعسكرياً، فضلاً عن الخسائر المعنوية التي سبق الحديث عنها.

---

[74] زئيف شيف، **هآرتس**، 2006/8/11.

[75] **هآرتس**، 2007/7/30.

[76] **معاريف**، 2007/8/17.

علماً بأن الجيش خاض معارك شرسة مع مقاتلي حزب الله لمدة 33 يوماً متواصلاً، شارك فيها 30 ألف جندي من جميع الوحدات والفرق، وشنّ فيها سلاح الجو أكثر من 15 ألف غارة جوية مدمرة، ووصل زمن إبحار السفن التابعة لسلاح البحرية 800 ساعة من الزمن.

وجاءت الخسائر طوال شهر كامل من الحرب على النحو التالي:

- 156 قتيلاً؛ كان منهم 117 جندياً وضابطاً، و39 من المستوطنين.
- خمسة آلاف جريح، كانوا من الجنود والمستوطنين.
- 311 مصاباً ما زالوا يُعالجون من إصابات خطيرة وحرجة.
- هُدِمَ 12 ألف منزل بصورة كاملة وجزئية، وأُحرقت 750 ألف شجرة.
- سقوط أكثر من 3,970 صاروخ من قبل حزب الله، استهدفت أكثر من سبعة آلاف هدف إسرائيلي، سواء في جبهة القتال، أم داخل الحدود الفلسطينية.
- تَحطُّم أربع مروحيات وطائرات حربية، وإسقاط طائرة واحدة.
- تكاليف توزيع 700 ألف وجبة غذاء وزعت على الجنود في ساحة المعركة[77].
- جهاز الأمن وحده يطالب إعادة تسليح كل أسلحة الجيش بكلفة هائلة، تصل في السنوات الأربع القادمة إلى 28 مليار شيكل، أي ما يعادل سبعة مليارات دولار.
- 25 مليار شيكل خسائر اقتصادية إجمالية، أي ما يقارب 6.5 مليار دولار، فيما ستصل قيمة تعويضات مصابي الكاتيوشا وخسائر النمو الاقتصادي إلى 12 مليار شيكل أخرى، أي ما يعادل ثلاثة مليارات دولار.
- الزيادة التي تطلبها وزارة الدفاع للعام 2008 سترتفع من 45 إلى 52 مليار شيكل، أي ما يعادل 11-13 مليار دولار، وستكون هذه ميزانية الدفاع الأكبر في تاريخ "إسرائيل"[78].

وسيتم توزيع الموازنة الحربية القادمة على عدة بنود، أهمها:

- عشرة مليارات شيكل، أي ما يعادل 2.5 مليار دولار، ستخصص لجاهزية الجيش للحرب القادمة.

---

[77] غاد ليئور، **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/15.

[78] **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/24.

- عشرة مليارات شيكل، أي ما يعادل 2.5 مليار دولار، لتزويد الجيش بسلاح وذخيرة حديثين.
- عشرة مليارات شيكل، أي ما يعادل 2.5 مليار دولار، تضاف إلى أساس ميزانية الدفاع[79].

استعادة الردع الإسرائيلي الذي هدر في أزقّة بنت جبيل ومارون الراس، جعل كبار الخبراء الاستراتيجيين يعلنون بصوت واحد أن جدول أعمال "إسرائيل" اليوم هو أمر واحد: القوة، والقوة فقط. ودون ذلك، بحسب رأيهم، لن يكون هناك سلام، ودون تجديد القوة الإسرائيلية، لن تكون حضارة، ولا مجتمع حُر من دون انبعاث الردع الإسرائيلي، ودون استئناف للثقة والشعور بالمسؤولية والمصداقية. مما جعلهم يطالبون، بصورة يغلب عليها الإجماع القومي، من وصفوه بـ"رئيس حكومة الغطرسة"، و"رئيس هيئة أركان الغرور والعجرفة" أن ينصرفا، ليس فقط لأنهما أخطآ طوال كل الدرب، وليس فقط لأنهما ضللا وأعدّا المصيبة، بل لأن الخلاص منهما سيكون افتراقاً عن الزيف والتردي القيمي الذي يمثلانه، والتخلص منهما سيكون افتراقاً عن الرياح المستطيرة التي ضللت "إسرائيل"، وضيعت قوة ردعها طوال سنين![80].

---

79 **هآرتس**، 2006/8/25.

80 **هآرتس**، 2006/8/28.

المبحث الرابع: أسباب وقوع الجيش في الإخفاقات العسكرية:

أولاً: تخلف النظرية العسكرية:

بعد سنوات من حرب أكتوبر 1973، قام الجيش الإسرائيلي بتكبير عدد من المواقع العسكرية، سواء القوة البشرية أم قوة التسلح، وخلال عهد رئيس الأركان الأسبق موتي غور أقيمت المزيد من الكتائب العسكرية، وجمعت كميات كبيرة من الأسلحة، معظمها من إنتاج أمريكي، وجزء منها تصنيع محلي.

وفي حين جمعت كل الإمكانيات التكنولوجية التي لا تستخدم في غالبيتها، وكل الوسائل القتالية التي سرعان ما تصبح قديمة، فقد ولّد ذلك شعوراً خطيراً بعدم الثقة، رغم أنه كلف 30% من إجمالي الموازنة المحلية للدولة، ولم يرافقه بالمناسبة أي تجديد لأفكار ملائمة!.

وجاءت النتيجة بعد عدة أعوام على شكل معركة "خرقاء" بنتائج محدودة في لبنان سنة 1982، رافقها جدل سياسي عميق، وجاء تعبيره الصارخ متمثلاً بالتصفيق الحار لجنود الاحتياط فور تحررهم من الخدمة العسكرية، وهي ظاهرة بدأت بعد حرب أكتوبر، ووصلت ذروتها خلال حرب لبنان.

وحسب اعتراف وزير الدفاع الأسبق موشيه أرنس، فقد كان لجنود وضباط الاحتياط تأثير حاسم على كلا الانسحابين من لبنان: الانسحاب الأول من جبال الشوف سنة 1983، والانسحاب الثاني لحدود الشريط الأمني سنة 1985. وجاءت حقيقة أن قوات الاحتياط لم تخدم في الشريط الأمني، لتسهم في تقديم "إسرائيل" لقتلاها لمدة 15 عاماً، فخلال تلك الفترة، حدثت متغيرات عالمية ذات تأثيرات كبيرة لم تؤثر في الذهنية العسكرية لجنرالات الجيش، وواضعي نظرياته الاستراتيجية، وعلى رأسها تفتت الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتوقيع اتفاق سلام مع مصر، وأن سورية لم تعد تعتمد على دعم سوفيتي يوازي الغطاء الأمريكي لـ"إسرائيل"، ودخول إيران والعراق في حرب دموية طويلة الأمد[81].

وما زال الجيش في أوج نقاشاته العميقة حول هذه المسائل، ولا أحد يدرك الفجوة بين الواقع والمأمول أكثر منه، حيث سيطر هذا النقاش على رأس المجتمع الإسرائيلي. وعلى الرغم من وقوع ثغرة هنا واختراق هناك، فالجيش يُعدّ المؤسسة الأكثر شهرة في "إسرائيل" ذات الإجماع الوطني. الأمر ينبع من حاجة الإسرائيليين لأن يشعروا أن هناك من يدافع

[81] عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ص 65.

عنهم وعن عائلاتهم، هو جهاز جيد ومؤهل، لأنه يعبر في الوجدان الإسرائيلي عن كل ما هو صحيح للصهيونية.

ولذلك، فإن هناك ثقة شبه عمياء من قبل الإسرائيليين في المؤسسة العسكرية، فإذا قررت رئاسة الأركان أمراً، فهو صحيح على الفور، وإذا رأى الجيش نفسه على صورة معينة، يجب النظر إليه بهذه الصورة. وبالتالي فإن عملية التغيير هذه تؤكد أنه لا قيمة لها دون معرفة الجمهور بتفاصيلها.

في الدول التي جرت فيها تغييرات حقيقية على جيوشها، رافق التغييرَ نقاشٌ شعبي مفتوح، وبمشاركة كبيرة من البرلمان والأكاديميين ووسائل الإعلام، إلا في "إسرائيل"، فالكنيست عاجز، والطبقة الأكاديمية ضعيفة، ووسائل الإعلام تجد صعوبة في التعاطي مع القضية[82].

وهكذا بعد أكثر من 30 سنة على سلسلة إخفاقات حرب أكتوبر، وأكثر من ربع قرن على إخفاقات حرب لبنان، وبعد 20 عاماً على الفشل الذريع في قمع انتفاضة الحجارة، حان الوقت لطرح عدد من الأسئلة ذات الأهمية الوطنية العليا على المائدة:

- هل الجيش متيقظ لحرب جديدة ولتهديد حقيقي على الدولة؟.
- إلى أي حدٍّ تمكن الجيش من التكيف مع التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي حلّت بالدولة؟.
- ألم يحن الوقت بعد لأن يغير الجيش من طبيعة علاقاته مع أجهزة السلطة، وموقعه كجهاز للشرطة في المناطق، وموقعه المقدس في الخيال الإسرائيلي؟.
- هل، بكلمات أخرى، الجيش الإسرائيلي هو حقاً الذي يجب أن يكون، حتى يتمكن من تحقيق هدفه الحقيقي والوحيد: الدفاع عن حدود الدولة؟.

ثانياً: البنية البشرية لجنود الجيش:

شهدت السنوات الأخيرة محاولات إسرائيلية لتطبيق سياسة مقصودة تقضي بتقليص عدد الإسرائيليين الملزمين بخدمة الاحتياط؛ حيث انخفض متوسط عدد أيامها الإجمالي من 35 ألف يوم، في فترة حرب لبنان سنة 1982-1985، إلى 22 ألف يوم سنة

---

[82] **المرجع نفسه**، ص 76.

[83] مجلة **بمحنيه**، 1994/2/9.

1986، و18 ألف يوم سنة 1993. واعتمد كل من رابين وباراك إحدى التوصيات البارزة للجنة شيفر الموصية بتقليص أيام الاحتياط 50%، مقارنة بسنوات الثمانينيات ليصل 45 مليون يوم سنوياً، وتخفيض سنّ الخدمة للاحتياط في الوحدات القتالية من 45 عاماً إلى 41 عاماً.

وأوجدت هذه التوجهات توزيعاً غير عادل لأعباء الاحتياط، فجنود الوحدات المقاتلة ما زالوا يخدمون في بعض الأحيان 90 يوماً في السنة. ووفقاً لإحصائية عسكرية فإن 9% من أعباء الاحتياط الحالي تقع على أكتاف 20-25% من جنود الاحتياط[83].

وهكذا لا تغيب عدم المساواة عن عيون وعقول المستوى السياسي، ولهذا دعم عدد من أعضاء الكنيست في لجنة الخارجية والأمن توصيات رئيس الأركان، لإيجاد وسيلة لتعويض جنود الاحتياط الذين يخدمون فترة أطول ومنحهم أفضليات مادية، مثل منحهم نقاط استحقاق في ضريبة الدخل.

وعلى الرغم من التقليص في جنود الاحتياط، فإن عدد الجيش الإجمالي لم يشهد انخفاضاً قياساً بالسابق، بالعكس فقد زاد عدد من هم تحت الخدمة الإلزامية، ووفقاً لما نشر من تقديرات فإن دورة للتجنيد من آب/ أغسطس 1993 إلى آب/ أغسطس 1994 كانت الأكبر في تاريخ الجيش. وشهد عديد الجيش زيادة بـ 30% منذ 1993، بعد أن شهد زيادة بنسبة 18% منذ سنة 1991، وتعود الأسباب لهذه الزيادة إلى عدة عوامل أهمها:

1. موجة الولادة التي حدثت بعد تسريح القوات المحاربة سنة 1974 بعد انتهاء حرب أكتوبر.
2. هجرة أكثر من نصف مليون مهاجر وصلوا "إسرائيل" منذ 1990 من روسيا وإثيوبيا، وكان 20% منهم شبان في سنّ التجنيد، يشكلون اليوم 10% من كل دورة تجنيد سنوية.

وبالرغم من ذلك، لا يستوفي الجيش كل المخزون البشري الذي تحت إمرته، وعملياً فإن الجيش أصغر مما يمكن أن يكون عليه، وهذا نابع من تطبيق سياسة التقليص المنتقى التي يتبعها الجيش حتى في أوساط الجنود الإلزاميين، فمثلاً النساء يشكلن عملياً 50% من الملزمين بالخدمة سنوياً.

ومنذ سنة 1980 منحت كل فتاة إعفاء من التجنيد الإلزامي بمجرد أن تعلن أن الخدمة

العسكرية تتعارض مع منهج حياتها الدينية اليهودية، وفي السابق تمت عملية الإعفاء بعد بحث وبشكل شخصي أمام محكمة دينية، ويستغل اليوم 30% من النساء الملزمات بالخدمة العسكرية هذا السبب للتهرب منها[84].

ثالثاً: تراجع الروح المعنوية أمام الأعداء:

شكل استمرار المواجهات التي خاضتها "إسرائيل"، أمام حزب الله والمقاومة الفلسطينية، وما واكبها من إخفاقات عديدة جرى الحديث عنها، دليلاً على فشل ذريع لاستراتيجيتها العسكرية في مواجهة "الأعداء". حيث اعتقد الكثير من الجنرالات أن استمرار هذه المواجهات بين عام وآخر سيضعف قدرات الجيش على مواكبة تطوير نفسه. فضلاً عن أنها أحالت التفوق النوعي الإسرائيلي، وخاصة القنابل والصواريخ المتطورة إلى قوة محايدة، وساعدت على تهشيم بنية الردع العسكري، وإحباط نظرية الأمن، وإحلال مفهوم المجتمع المذعور محلها، خاصة في ظلّ انتهاج "الأعداء" لأسلوب الضرب لكل هدف وفي كل مكان، مما شكل في النهاية فقدان الأسلحة التقليدية من وسائل الهجوم والردع قيمتها أو تكاد. ذلك أن الصاروخ المطور بمعونة أمريكية يمكنه تهديد عاصمة عربية أو تدمير قاعدة عسكرية لجيش نظامي، لكنه لا يستطيع إلقاء القبض على مقاوم يقتحم مستوطنة، أو استشهادي تسلل إلى حافلة!.

وتجلى الاعتراف الإسرائيلي بفشل القضاء على "الأعداء"، في الداخل والخارج، عبر أقوال الجنرالات والمسؤولين السياسيين، ومنها:

- رئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون، الملقب بـ"مهندس سياسة القبضة الحديدية في مواجهة الانتفاضة"، أكد أن الجيش لن يكون بمقدوره وضع حدٍّ نهائي للمقاومة بوسائل القوة، وإن أفضل سبيل للخروج من المأزق الأمني الذي تتواجد فيه "إسرائيل" هو التوجه بسلسلة من التسهيلات للفلسطينيين، فضلاً عن البحث عن سبل آفاق سياسية جديدة. لم يكتفِ يعلون بإبداء هذه الملاحظات، بل وصف السياسة الأمنية التي كلفته الحكومة بتطبيقها بـ"الكارثية".

[84] مناحيم فريدمان، **الدين والدولة في إسرائيل** (حيفا: جامعة حيفا، 1990)، ص 218.

وتكمن أهمية هذه التصريحات فضلاً عن كونها إقراراً بعجز القوة الإسرائيلية في القضاء على المقاومة، فإنها تصدر عن أكبر مرجعية عسكرية، وتحديداً عن الشخص الذي رفع شعار "ما لم يأتِ بالقوة، يأتي بمزيد من القوة" في مواجهة المقاومة[85].

● وزير الحرب السابق شاؤول موفاز اعترف خلال اجتماعه بمجموعة من الجنود، الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، بقوة المقاومة، معتبراً أن الحرب معها لا تشبه أي حرب خاضتها "إسرائيل" من قبل، وخاطبهم: خدمتكم العسكرية لا تشبه أي خدمة في أي فترة، ولا تشبه حتى خدمة الجنود والضباط الذين خدموا في حروب "إسرائيل"[86].

● إيهود باراك، رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب العمل، قال: إن الفلسطينيين أضحوا مثل الوسادة، كلما وجهت لهم لكمة ارتدوا بقوة، وكأنهم لم يتلقوا اللكمة.

● الجنرال داني روتشيلد Danny Rothschild، الرئيس السابق لقسم أبحاث الاستخبارات العسكرية، يقول: إنه لأمر يثير اليأس والإحباط، أن تنجح حركة حماس بعد ما تعرضت له من ضربات، في تنفيذ سلسلة من العمليات الفدائية. إن أقل ما يمكن أن يقال هنا إن حديث الأجهزة الأمنية عن تقليص قدرات حماس هو أمر ليس فقط مبالغ فيه فقط، بل ومحض خيال!.

ويضيف: بغضّ النظر عن الجهود التي تبذلها أجهزتنا الأمنية، التي يتمّ استثمارها في ضرب المقاومة، يتوجب الإقرار مرة واحدة وللأبد أنه لا يمكن القضاء عليها، ومن يندفع من بين قادة جيشنا ليعلن كل يوم انتصاراً وهمياً على حماس، فإن ما تقوم به هذه المقاومة يمثل الردّ الحقيقي والمؤلم على مثل هذه الإعلانات الفارغة من أي مضمون[87].

● وزير الدفاع ورئيس حزب العمل السابق بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer خرج عما اعتاد عليه في السابق، معلقاً على تصاعد عمليات المقاومة: علينا أن نتخلى عن الكثير من المسلَّمات التي تعلقنا بها في الماضي، وهي أننا لن نمنع مواصلة تقتيل مواطنينا في الشوارع والمقاهي والمنتديات، بإمكان المرء مواصلة الحديث عن إمكانية الحسم الأمني في مواجهة الفلسطينيين، لكن عمليات المقاومة بعد كل هذه الجهود التي بذلناها، تدلّ

[85] **يديعوت أحرونوت**، 2004/8/23.

[86] إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2004/10/1.

[87] التلفزيون الإسرائيلي، القناة الثانية، 2004/5/18.

على أن هذه إمكانية غير واقعية مطلقاً، ومن يواصل الحديث عن الحسم العسكري فهو بلا شكّ يوهم نفسه فقط![88].

● مدير مكتب إسحق رابين سابقاً إيتان هابر Eitan Haber قال: إن الحقيقة التي يتوجب على دوائر صنع القرار الإسرائيلي إدراكها أنه لا يوجد مطلقاً حلّ عسكري للمقاومة. ولذلك، إلى أن يتشرب القادة هذه القناعة، فإن مزيداً من خيبات الأمل ستكون من نصيبنا!.

● في خطوة لم يسبق لها مثيل، وجهت مجموعة "كتلة السلام" الإسرائيلية رسالة لجنرالات الجيش على صفحات الصحف العبرية، جاء فيها: حضرات جنرالات الجيش، تحية وبعد... قصفتم بالطائرات، وبالمدفعية، وقمتم باغتيالات، وعذبتم، ودمرتم بيوتاً، واقتلعتم أشجاراً، وصادرتم، وسلبتم، وسجنتم، واعتقلتم، وأبعدتم إلى مناطق أخرى وطردتم، وقمتم باحتلال مدن، وسيطرتم على قرى كاملة، وفرضتم الإقامة الجبرية، وأقمتم الحواجز... جربتم كل شيء، لم يتبقَ أمامكم أي شيء، إنكم مفلسون، حان الوقت لكي تستقيلوا من الجيش!.

● لقد عبرت تلك الأقوال والتصريحات عن تململ في أوساط النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، ولكن ما طرحه المجتمع كانت تساؤلات جدية ومصيرية عن قدرة الجيش الحقيقية في تحقيق الأمن لـ"إسرائيل". حيث حفلت وسائل الإعلام بعشرات، بل مئات المقالات التي شككت في جدوى هذه السياسة، وحذرت من عواقبها، مؤكدة أن من شأن الإمساك بالخيار العسكري وحده تبديد إنجازات الحملات العسكرية من جهة، وزيادة دوافع المقاومة بين الفلسطينيين من جهة أخرى.

أما ما جاء على ألسنة الصحفيين وكتابات المحللين فكانت على النحو التالي:

● المعلق السياسي عوزي بنزيمان Uzi Benziman يعتقد أنه طالما بقي هناك مسلحون، وتوفر للمنظمات الفلسطينية "انتحاريون" ممن يسارعون بوعي وتصميم نحو حتفهم، وكان هناك شبان يتطوعون لمهاجمة المواقع العسكرية للجيش، آخذين بالحسبان أنهم لن يعودوا من المعركة؛ طالما بقي كل هؤلاء، فلن تنتصر "إسرائيل" على الفلسطينيين! والتجربة تشير إلى أن المعادلات الإحصائية والمنحنيات التي تشير لانخفاض عدد العمليات، هي مسألة مؤقتة ولا تبشر بحسم المعركة بحال من الأحوال. ويواصل بقوله، إن سنوات

[88] الإذاعة العبرية، 2004/6/7.

الانتفاضة برهنت على وجود نمط تكراري في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وإن إعلانات النصر تعبِّر عن أمنية إسرائيلية أكثر من كونها تجسيداً للواقع[89].

● تحليل سياسي برز على صدر الصفحة الأولى لمعاريف أكد أن ما قامت به المقاومة لم تقدر عليه سبعة جيوش عربية بأسلحتها الجوية والمدفعية والمدرعات خلال خمسة حروب مضت. فخلال الأعوام الخمس الأخيرة (2000-2005) أصيب إسرائيليون أكثر مما أصيب خلال الـ 57 عاماً منذ تأسيس "إسرائيل"، هذا العدد مذهل، نجح الفلسطينيون أكثر مما نجحت فيه سبعة جيوش عربية، خلال خمسة حروب![90].

● أما جريدة هآرتس فقد رأت أن المقاومة نجحت نجاحاً كبيراً، وسجلت تفوقاً نوعياً في توازن الرعب والردع ضدّ الجيش، لا سيّما على صعيد الخسائر البشرية. في حين أشار جهاز الشاباك أن ثمن المواجهة الحالية مع المقاومة كلف "إسرائيل" أكثر مما كلفتها حرب الأيام الستة سنة 1967، حيث قتل حينها 803 إسرائيليين، وحرب الاستنزاف حين قتل 738 إسرائيلياً في الحدود مع مصر وسورية والأردن[91].

● المعلق السياسي أمير أورن Amir Oren أكد أنه لا يدري أيضحك أم يبكي، عندما أعلنت وسائل الإعلام أن حكومة شارون قد اجتمعت لدراسة الردّ على تصاعد عمليات المقاومة، ويقول: من يسمع كلام الناطقين بلسان الحكومة يساوره الظنّ أن هناك خيارات أمنية لم يستخدمها الجيش ضدّ الانتفاضة، لكن الحقيقة إنه استنفد كل طاقته في مواجهتها، ومع ذلك عن أي ردود يتحدثون؟ إنه الإفلاس بعينه![92].

● الكاتب يوئيل ماركوس Yoel Marcus عقّب على عمليات الجيش ضدّ المقاومة في مقاله "جربوا الجزرة": بعد أشهر من الانسحاب، يتبين أن بنية المقاومة لم تقوّض، وبالرغم من الدمار الواسع في أعقابها، خرج قادة التنظيمات منها سالمين معافين في معظمهم. ومع انتهاء الحملات وكنتيجة لها، ازدادت دوافع الفلسطينيين للانتقام، وتطورت أساليبهم وتضاعفت جرأتهم، وما زالت استراتيجياً عمليات "الإرهاب" مستمرة[93].

---

[89] **هآرتس**، 2004/9/26.

[90] **معاريف**، 2005/4/20.

[91] **هآرتس**، 2004/12/15.

[92] **يديعوت أحرونوت**، 2003/1/22.

[93] **هآرتس**، 2002/5/28.

● المعلق السياسي البارز جدعون سامت Gideon Samet قال: إن سلسلة العمليات التي نفذتها حركة حماس خلال الانتفاضة باتت تشكل عامل إحراج كبير للجيش وقيادته، ووصل الإحراج والإرباك درجة لا تحتمل. محذراً من النفق الذي وقع فيه قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، حين رفعوا شعار: يتوجب قبل كل شيء تحقيق النصر في الحرب، في حين رفعت الحكومة شعار: دعوا الجيش ينتصر. مؤكداً أن الإسرائيليين سينجحون في حربهم ضدّ المقاومة، بحجم النجاح الذي حققه الفرنسيون ضدّ المقاومة الجزائرية!![94].

● المعلق العسكري رؤوبين بدهتسور قدم تقييماً عسكرياً متقدماً حول عمليات الجيش في الضفة والقطاع قال فيه: يبين تحليل نتائج الحملات العسكرية على أنها، خلافاً للطريقة التي تُصوَّر بها، ليست نجاحاً عسكرياً باهراً. فإذا كان الهدف من القتال، كما أعلن في بداياتها "قطع دابر الإرهاب"، فقد تبين أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه، لأن الضباط أنفسهم الذين ادعوا مراراً وتكراراً أن تصفية المقاومة أمر ممكن، بشرط أن يتاح للجيش استخدام قواته داخل المناطق بشكل مكثف، بدؤوا بتغيير لهجتهم، وتوقفوا عن الحديث عن القضاء عليها، واعترفوا بأن ما يمكن فعله فقط هو تقليص حجمها![95].

ويذكرنا هذا التقييم بما دار في المؤسسة العسكرية في أعقاب الحرب ضدّ لبنان في تموز/ يوليو 2006، والتي جاءت تحت اسم عملية "تغيير الوجهة" ضدّ مقاتلي حزب الله، فبعد أن كان الهدف المعلن هو القضاء عليه ونزع أسلحته، تراجع هذا الهدف رويداً رويداً إلى تقليص قدراته بعد فشل حملته العسكرية.

وربما وصل الجمهور الإسرائيلي إلى قناعة حقيقية بفشل حكومته وجيشه في محاربة المقاومة والقضاء عليها، وعبّر عن ذلك بكل بساطة وأريحية على لسان إحدى الإسرائيليات، التي أصيبت بإحدى العمليات، حين خاطبت نائب رئيس الوزراء في حينه إيهود أولمرت، الذي زار مكان العملية، قائلة: قل لي إن كنتم عاجزين عن الدفاع عنا فلماذا لا تخبروننا بالحقيقة؟ إن كانت محاولة اغتيال الرنتيسي التي قمتم بها ستؤدي للنتائج الكارثية، إذن لماذا أقدمتم عليها؟ ألا يوجد عندكم شيء من الحكمة وحسن التقدير، أم أننا حقل تجارب لكم؟.

فيما ردّ عيران شترنبرغ Eran Sternberg، الناطق باسم مجلس مستوطنات غوش

[94] **هآرتس**، 2004/8/25.

[95] **هآرتس**، 2002/5/1.

قطيف، على تصاعد قصف المقاومة بصواريخها لوصف تلك الأيام بأنها من أيام الحرب العالمية الثانية، مطالباً وزير الدفاع شاؤول موفاز بعدم إصدار تهديدات ضدّ الفلسطينيين، لأنه في كل مرة يهددهم فيها، يزداد القصف. فمن الأفضل أن يصمت، وأن لا يطلق تهديدات فارغة، إذ إن هذا يشجعهم على مواصلة إطلاق النار[96].

ومع ذلك الإقرار الفاضح بفشل إجراءات الجيش العسكرية ضدّ قوى المقاومة، وتمكنها من ترميم قواها وإعادة تنظيم خلاياها خلال فترة قياسية، تولدت لدى الإسرائيليين، عسكريين ومحللين، وجهات نظر وقناعات جديدة فحواها أن ما يسمى "البنية التحتية للإرهاب" ليس بنية مادية يمكن تدميرها بعملية عسكرية، بل بنية معنوية كامنة في وجدان كل فلسطيني. ولعل هذا ما قصده ضابط كبير، وهو بصدد استعراض جهود الأجهزة الأمنية في القضاء على قوى المقاومة، حيث قال: لقد نجحنا في تصفية كل الخلايا العسكرية، وبقيت أمامنا خلية واحدة فقط عدد أفرادها 3.5 مليون فلسطيني!.

فيما أشار الكاتب الصحفي فيليكس فريش Felix Frish إلى أن هذه البنية في المناطق المحتلة هي جميع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-50 عاماً، وقد اعتقل الجيش ما نسبته 5% منهم[97].

وهذا ما أكده المحلل بن كسبيت Ben Caspit حين قال: إن إحدى نتائج العمليات العسكرية للجيش ستكون إثارة الشعب الفلسطيني ضدنا؛ بحيث يتحول كله إلى انتحاري محتمل، متحمس للموت[98].

فيما كان أبراهام بورغ Avraham Burg، رئيس الكنيست ورئيس الوكالة اليهودية السابق، صريحاً بالتأكيد على ضرورة عدم دهشة "إسرائيل" حين يأتي الفلسطينيون مفعمين بالحقد، ويفجرون أنفسهم في مراكز التسوق الإسرائيلية، لأنهم "يسلِّمون أنفسهم لله" في أماكن تسليتنا، وباتت حياتهم الخاصة عذاباً، يسفكون دماءهم في مطاعمنا ليفسدوا شهيتنا، وعندهم أطفال وأهل يعانون الجوع والإذلال.

ويضيف: بوسعنا أن نقتل ألف رأس من رؤوس "الإرهاب" ومهندسيه في اليوم

---

[96] **يديعوت أحرونوت**، 2005/5/22.

[97] **المرجع نفسه.**

[98] **معاريف**، 2002/4/17.

الواحد، دون أن نحلّ شيئاً أبداً؛ لأن الزعماء يأتون من تحت، من البنى التحتية للظلم الذي يعانونه![99].

وإذا كان الجمهور الإسرائيلي في أغلبه وقف خلف شارون، وأيد حملاته العسكرية بحماسة، متوهماً أنها ستجلب له الأمن الذي وعده به، إلا أن عدداً من الكتاب والصحفيين طرحوا تساؤلات مهمة، وربما ما قاله المراسل الميداني في الأراضي المحتلة جدعون ليفي Gideon Levy، في تعقيبه على انطلاق موجة جديدة من العمليات الاستشهادية بعد عملية السور الواقي، بالغ الأهمية حين قال: إن تجدد العمليات الاستشهادية، هو تصعيد يجعل إنجازات حملة السور الواقي خالية من أي مضمون. و"إسرائيل" تواصل النظر للعمليات على أنها كارثة طبيعية، ليس هناك ما تفعله تجاهها إلا المزيد من الردود العقيمة، والمزيد من عمليات التخندق والتحصن المحدودة النجاعة!.

---

[99] **يديعوت أحرونوت**، 2003/8/29.

الفصل الثالث

المخاطر الداخلية التي تحيط بالجيش الإسرائيلي

المخاطر الداخلية التي تحيط بالجيش الإسرائيلي

المبحث الأول: تراجع الجيش عن أداء مهامه العسكرية:

أولاً: جيش حربي أم شرطة قمع؟:

أحد المزالق المهمة، ذات المدلولات الكبيرة بأداء بالجيش الإسرائيلي، وقعت بعد 20 عاماً من هدوء شبه مطبق في المناطق الفلسطينية المحتلة، في نهاية سنة 1987 مع انطلاق الانتفاضة الأولى، وقف الجيش على مفترق طرق ليس له من عودة إليها. فمنذ اللحظة التي قَبِل فيها مهمة قمع هذه الهبّة الشعبية، تغيرت ملامحه دون أن يتعرف إليها أحد. وغدا متورطاً في عدد غير محدود من الأوضاع غير المستوعبة، لدرجة أنهم وضعوا أخلاقيات وآراء الجنود والضباط تحت امتحان واختبار يومي، وكثيراً ما خرجت الأمثلة غير القانونية إلى أرض الواقع[1].

وقد تعددت السلوكيات المشينة التي يمارسها الجنود بحقّ الفلسطينيين، كالتسبب بإحداث أجواء من الفوضى على حاجز عسكري، أو إخافتهم بصورة غير مبررة، ذلك أنه لا يوجد أحد يتوجه بالشكوى لقيادة اللواء في المنطقة. وبعيداً عن الأفعال المتطرفة جداً، التي قد تصل إلى قتل الأبرياء، وممارسة سلوك الابتزاز، فإن الصورة النمطية واليومية للجيش، هي التي تتسبب بتشويه صورة الجندي المنفرد، والجيش كجهاز متكامل، على حدٍّ سواء.

وفي ظل رغبة "إسرائيل" الجارفة بقمع الانتفاضة، وما واكب ذلك من سلوكيات وممارسات مشينة، فقد رفض رئيس هيئة الأركان دان شومرون الاعتراف علناً بوجود مشكلة داخل مؤسسته العسكرية، والقليلون الذين حاولوا لفت انتباهه إلى أن هذا الجيش الذي تكمن مهمته في الدفاع عن حدود الدولة، لن يخرج سالماً من الانشغال بنظرية الاحتلال، تمت إقالتهم والردّ عليهم بإجابة واحدة: الجيش لا يختار مهماته. وبذلك، وخلال السنوات التالية للانتفاضة، لم يقم الجيش حقيقة باختيار مهماته.

وهكذا اهتزت قدراته كجيش عسكري، جنود وضباط الاحتياط، الذين يفترض بهم أن

[1] **هآرتس**، 2002/5/26.

يكونوا القوة القتالية الأساسية في حالة نشوب حرب شاملة، قضوا معظم أوقاتهم العسكرية في تنفيذ عمليات احتلالية في المناطق. وبسبب التقليصات الكبيرة في الميزانية العامة للجيش، انخفضت نسبة التدريبات التي كانت تجري لعناصر الاحتياط إلى حدِّ الصفر، والوحدات النظامية تمّ تقسيمها لأطر صغيرة، وأوكلت إليها مهمات شرطية قاسية، على رأسها استخدام القوة المفرطة ضدّ سكان مدنيين، وانشغل جنود الوحدات المدرعة بتنفيذ مهمات على الحواجز العسكرية، وبالتالي انخفضت استعداداتهم لمهماتهم الأصلية.

والعائد لمختلف سلوكيات الجيش بعد أشهر من اندلاع انتفاضة الحجارة، يرى الموقف على حقيقته، حيث استشرت مختلف أشكال الانتهاكات لحقوق الفلسطينيين عبر المحاور التالية:

1. التمادي في القتل العشوائي والبارد للشعب المنتفض، رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، حتى بلغ المعدل اليومي للشهداء ما بين ثلاثة إلى أربعة مواطنين تتراوح أعمارهم ما بين 81 عاماً إلى شهرين اثنين فقط.
2. ارتفاع عدد الجرحى، الذين كسرت أطراف عشرات الآلاف منهم.
3. اقتراب عدد من زُجَّ بهم في المعتقلات التي أنشئت على عجل في الأماكن المقفرة، لعشرة آلاف، بينهم نسبة غير قليلة من الأطفال، لم يتجاوز سنّ الواحد منهم 13 ربيعاً[2].
4. نسف ما لا يقل عن مئات البيوت، والإلقاء بسكانها في العراء.
5. طرد عشرات الشبان من أرض الوطن، تحت زعم أنهم من قيادة وكوادر الانتفاضة.
6. إجهاض مئات النساء الحوامل بالغازات المسيلة للدموع داخل المنازل، بعد إحكام إغلاق أبوابها.
7. إحراق مئات الدونمات من المزارع، ورشِّها بالمواد الكيماوية السامة، بمشاركة ميليشيات المستوطنين وقوات الجيش النظامية.

[2] حين تمّ الإعلان مؤخراً عن أن الجيش يقوم بالتحقيق في أكثر من 360 حالة من السلوكيات غير اللائقة من قبل الجنود، والتي حدثت منذ بداية الانتفاضة الثانية -بدءاً بالتحرش والمضايقة، وصولاً إلى الاستغلال والابتزاز، وانتهاء بإطلاق النار غير المصرح به- اعترفت مصادر عدة في الجيش الإسرائيلي بصوت عالٍ أن هذا الرقم يمثل نسبة بسيطة مما يحدث فعلياً على أرض الواقع، حتى أن معظم الحالات لا تصل إلى المستويات المسؤولة في الجيش.

8. مواصلة مخطط عزل الضفة الغربية وقطاع غزة بكاملها بين فترة وأخرى، مع قطع كامل لكل وسائل المواصلات والهاتف، بهدف منع أجهزة الإعلام والصحافة الأجنبية من دخولها، ومتابعة الأحداث الجارية فيهما، مما سيلقي بالانتفاضة في هوة من التعتيم الإعلامي.
9. فرض حصار الجوع، الذي يشمل الغذاء والدواء والماء والكهرباء والغاز، وكل وسائل الحياة الممكنة، بشكل دوري على العديد من المدن والقرى والمخيمات، لفترات مختلفة تصل في بعض الأحيان إلى شهرين بصورة متصلة ليلاً ونهاراً[3].

كما استعمل الجيش الرشاشات الفردية والمسدسات سريعة الطلقات، وأنواعاً متعددة من العيارات، منها ما هو محرّم في القانون الدولي مثل رصاص الدمدم Dum-dum bullets (أحد أنواع الرصاص الذي استخدمه الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة)، والطلقات المطاطية المكونة من 40% من الحديد و60% من المطاط، وطلقات الألومنيوم، والطلقات البلاستيكية الممزوجة بنشارة الحديد، والكرات المعدنية المطاطية، والمدفع الرشاش الذي يقذف الحجارة بكثافة، ورصاص مصنوع من الرمل، ووسائل قمع متنوعة، بعضها يؤدي للموت والاختناق، والإجهاض للنساء الحوامل[4].

وفي الوقت الذي ضاعف الجيش من عدد جنوده، سارع الشاباك لإعادة بناء شبكات عملائه، وتعهدت السلطات ممثلة بالإدارة المدنية بسحق الانتفاضة بالقوة والضرب، وفرضت جملة من الإجراءات العقابية على السكان المدنيين، وخفّضت المبالغ النقدية التي يمكن للمسافرين الوافدين للأراضي المحتلة إدخالها من خمسة آلاف دولار إلى ألف دولار فقط، وحرمت البلدات والقرى من تصاريح السفر والتجارة عقاباً جماعياً إضافياً لها، وأصبح إصدار جميع الوثائق الرسمية، بما فيها بطاقات الهوية ورخص قيادة السيارات، مشروطاً بإثبات دفع الضرائب والغرامات التي تفرضها المحاكم الأمنية[5].

وأفاد الجنـــود الذين أنهوا خدمتهـــم بأن أعمال التخريـــب المتعمد للممتلكات وإســـاءة معاملة

---

[3] عبد الجبار عدوان، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية** (لندن: دار الانتفاضة، 1990)، ص 204.

[4] عمر سعادة، "الانتفاضة ومؤسسة الأمن الإسرائيلية،" مجلة شؤون **فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 188، تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، ص 22.

[5] ياسين سويد، الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية، **الموسوعة الفلسطينية**، 1985، ج 6، ص 515.

المدنيين وإهانتهم، غدت قاعدة في السلوك اليومي لنسبة كبيرة منهم، وتراوحت بين إكراههم على خلع ملابسهم في أثناء التفتيش، والضرب داخل المنازل بعد إلقاء القبض على أهلها[6].

وقامت هذه المعادلة الإسرائيلية التي لم تتضمن جديداً، على القاعدة العسكرية المعروفة: المزيد من القمع يؤدي لرضوخ الشعب واستكانته، وفي هذه الحالة تجهض الانتفاضة وتنتهي. إلا أن أحداث الانتفاضة اليومية، أثبتت أنه حين أراد الإسرائيليون وقفها بالقبضة الحديدية، زاد انزراعهم في وحل المستنقع، وجاءت الأحداث مخيبة لآمالهم، وكان وجود الاحتلال مبرراً دائماً ويومياً لاستمرارية الانتفاضة.

ثانياً: شهادات وإفادات معبرة:

نجحت المؤسسة العسكرية -مرحلياً- في إقناع الجنود بأنهم يدافعون عن وجودهم الفردي والقومي، ويدخلون في حروب دفاعية متتالية بسبب "عدم عقلانية" العرب وشراستهم، مما أسفر في الكثير من الأحيان عن "غسيل" أدمغتهم بهذه الاعتذاريات الإسرائيلية، وبالتالي منحهم تبريراً وتسويغاً لمختلف الجرائم التي يرتكبونها ضدّ الفلسطينيين، وأخرجهم بصورة أو بأخرى من ثوب الجندي العسكري، إلى رجل عصابات قاتل ومخرب، على حدّ وصف بعض زملائهم، ومن هذه الشهادات:

1. قال الجندي يسرائيل بيلكا: "نحن نقوم بحماية حفنة من المستوطنين الموتورين الذين يستخدمون الجيش لأغراضهم الذاتية في الربح المالي والديني، وعلينا أن نساندهم ونرضيهم، ومن أجلهم نسلب حقوق الشعب الفلسطيني، ونصبح جيش احتلال بشع بدلاً من أن نكون جيش دفاع"[7]. ولكن -على حدّ قول أحد الرافضين- "إن كنت محتلاً، فلا يمكن أن تتسم بالرحمة، فالقسوة هي الشيمة الحتمية للمحتل"[8].
2. وقال آخر: "تربينا على أن نكون ضباطاً أنقياء كالبلور، وحولونا إلى غزاة فاشيين يريقون الدماء ويرتكبون جرائم الحرب"[9].

---

[6] محمد عبد الرحمن، "الانتفاضة أسقطت الخيار العسكري الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 202، كانون الثاني/ يناير 1990، ص 145.

[7] هيئة الأمم المتحدة، **الأطفال الفلسطينيون في الأرض المحتلة** (نيويورك: اليونيسيف، 1990)، ص 35.

[8] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2002/1/13.

[9] جريدة **الإندبندنت**، لندن، 2002/2/4.

3. وأوضح ثالث: "لا أسمح لنفسي بقمع جمهور من الجوعى، لقد دربوني في الجيش على القتال، ولست مستعداً لأن أواجه أطفالاً ونساءً وشيوخاً بالسلاح".

ومع ذلك، هناك شكوك تدور حول مدى صحة أقوالهم، فهل تمّ فعلاً غرس قيم قتالية سامية فيهم كطهارة السلاح؟ في الحقيقة، إن قراءة متأنية لما يكتب وينشر في الصحف الإسرائيلية تظهر صورة مغايرة تماماً، ففي مقال منشور للضابط رامي كابلان Rami Kaplan نجده ينصح رفاقه بأن يستعدوا للحرب في المدن، ويتعلموا كيف نجح النازيون في إضعاف جيتو وارسو Warsaw Ghetto الذي وضع فيه اليهود، وتدميره في نهاية الأمر. وأشار إلى تأثير الأيديولوجية التي تُشاع في الجيش، والتي "تبين أن العرب أعداء سفلة ومتآمرين غرباء"؛ فهي أيديولوجية "تنزع عن العرب الإنسانية"، و"تنمي التعطش للدم... الغريزة الدفينة في الإنسان حين تتوفر له المقدرة على الفساد"[10]. ويضيف: حين كنت قائد فصيل مدرعات في لبنان سنة 1996، كان المعيار المستخدم للحكم على الفصيل ليس الحفاظ على أمن مستوطنات الشمال، بل كمية "الآذان" التي يجلبها الجنود، الجندي الذي يحظى بالتقدير الأكبر هو الذي يكثر من القتل. من الصعب تصديق ذلك اليوم، لكني حينذاك علَّمت جنودي بوضوح عدم أسر مقاتلي حماس وحزب الله، بل إطلاق النار على جرحاهم، على فرض أن أجسادهم مفخخة. هذا التفسير هو الذي قُدِّم لي وقدَّمته، ولم أكلف نفسي عناء التفكير به، ولو للحظة واحدة، على الرغم من معرفتي جيداً بمصطلح "طهارة السلاح"، وعدم إطلاق النار على الأسرى.

هذه المصطلحات لم تنطبق على الواقع الذي وجدت نفسي فيه، والدليل على أن هذا كان عُرفاً عامّاً، أن السنوات الأخيرة لم تشهد أسر ولو مقاتل واحد، الحرب أمر مروع، وحين ينجح الجنود في إنجاز مهامهم، يبلور لهم قادتهم ما يعرف بوعي "الحيوان المفترس"، والجيش يعرف كيف يفعل ذلك، هذه مهمته![11].

أما الملازم أبشاي ساحي فقد طُلب منه أن يطلق النار على أي فلسطيني يلقي الحجارة عليه، "ولم يكن هناك أي تحديد لهوية الفاعل، سواء أكان طفلاً، أم امرأةً، أم كهلاً. ولم تكن هناك تعليمات بخصوص أي جزء من جسم المستهدف نطلق عليه النار"، أي أن الحديث عن

[10] **هآرتس**، 2002/1/13.

[11] **هآرتس**، 2002/1/25.

طهارة السلاح وعدالة القضية والدفاع عن النفس حديث ليس له وجود، أو لعله كان يوجه لبعض الشباب السذج "المثاليين"[12].

كما اعترف أحد الجنود أنه شاهد زملاءه يتنافسون على تحديد أكثرهم قدرة على قتل أكبر عدد من الفلسطينيين، ويتفاخر أحسنهم بالنسبة التي أحرزها. كما رأى أحدهم يطلق النار في رام الله على طفل في العاشرة من عمره دون سبب واضح. وثمة جنود قاموا أحياناً بتحطيم رؤوس الفلسطينيين على الأسفلت بعد القبض عليهم، ووضع الأصفاد في معاصمهم، وهناك حوادث سرقة كثيرة، وفي إحدى المرات اصطدمت سيارتان فلسطينيتان، فتجاهل الجنود الجرحى، ونزعوا أجهزة "الستيريو" من السيارتين وسرقوهما[13].

بيد أن اعترافات الجندي عاموس أكثر الاعترافات شمولاً؛ حيث قال: كنا نتسلى بمنع عربات الإسعاف التي تحمل المرضى والجرحى من المرور، ورأيت أشخاصاً يموتون بسبب الفشل الكلوي والأزمة القلبية، وبعض الحوامل يقضين حتفهن في أثناء الولادة. كنا نستيقظ أحياناً في منتصف الليل ونركب دبابة مع جنود آخرين، وندخل المدن والقرى قبل بزوغ الفجر، ونمطر الأسر النائمة في منازلها بالقذائف، ونُغيرُ عليهم قبل الفجر، ونندفع داخلين منازل الفدائيين لنلقي القبض عليهم، أو قتلهم أمام أعين زوجاتهم وأطفالهم. وأحياناً أخرى كنت أقود بلدوزر Bulldozer لأحطم منازل قاطنيها، وأجتث أشجاراً استغرق نموها عدة أجيال، وكم أحببت إتلاف الأرض الزراعية، وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين المسالمين.

"وهكذا أنا عاموس، الجندي الإسرائيلي، الإرهاب لعبتي، والقتل اسمي، لا أشعر بأي ندم على ما فعلت؛ لأن روحي ماتت، وأعرف أنه لا يوجد أي مجال لنيل الخلاص"[14].

وبالتالي فإن كلمات عاموس الساخرة المريرة أصدق تعبير عن استجابة الجنود لما يُرتكب من بشاعات، ومما لا شكّ فيه أن فظاعة المهام المنوطة بهم أصابت عدداً منهم بالفزع

---

12 **يديعوت أحرونوت**، 2002/2/12.

13 جوني منصور، "أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في ميزان جنوده،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 20، خريف 2005، ص 21.

14 حسب المعطيات التي نشرتها منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان B'Tselem حول الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2000 - كانون الأول/ ديسمبر 2003، تمّ فتح 72 ألف ملف تحقيق في جرائم قتل أطفال وبالغين وسرقات نهب وتدمير قام بها الجيش الإسرائيلي، وقدمت 13 لائحة اتهام فقط، أي ما يساوي 0.018 %، وتستخدم كل التقارير والتحقيقات عبارات موحدة تنطلق من ألسنة قادة الجيش أو المتحدثين باسمهم، مثل: نأسف لما حدث، حدث شاذ، خلل مؤسف، سنحقق، خطأ إنساني...إلخ.

والاشمئزاز، مما دفعهم لرفض الاستمرار في الأفعال غير الإنسانية.

وبالتالي شكلت محاولات قمع الفلسطينيين تجارب مفزعةً للكثير من الجنود بسبب ما قاموا به من أفعال وحشية، وإذا نظرنا لشهادات رافضي الخدمة بخصوص ما يقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، سنجد صورة في غاية البشاعة. فعلى سبيل المثال كتب أحد الجنود أن الرصاص الذي أطلقه اخترق حوائط ونوافذ لا يعرف من وراءها.

أما ضابط الاحتياط ديفيد زونشين David Zonsheine فقال: "يتطلب منك الأمر فجأة أن تفعل أشياء لم يُطلب منك فعلها، أي أن طبيعة الموقف تفرضها؛ كأن تطلق النار على الناس، أو توقف عربات الإسعاف، أو تدمر منازل لا تعرف من يقيم فيها"[15].

لكن أكثر الأعمال التي كنت أحبها، كما يصف زونشين:

> إطلاق النار على الأطفال الذين يتجاسرون على إلقاء الحجارة عليَّ، في هذه الحالة كنت أصوب رصاصي على رؤوسهم وقلوبهم، ثمّ أتفاخر بأني قتلت الكثيرين، وأصبت عدداً أكبر بعاهات مستديمة، وآمنت إيماناً جازماً بأن حياة إسرائيلي واحد تساوي حياة ألف فلسطيني، وإن أبدى الفلسطينيون أي شكل من أشكال المقاومة، نلجأ للعقاب الجماعي!.

ثالثاً: انتفاضة الأقصى... مزيداً من القمع:

ما زال الجيش يواصل أداء مهام تحوله تلقائياً إلى جيش شرطي، ويواصل وضع جنوده في مواقع عسكرية، مما يحدث هزات كبيرة في ثقتهم بما يقومون به. وبالتالي تستمر الأضرار الناجمة عن هذه الظواهر، وهي نابعة بالأساس من عدم الدقة في تحديد حدود العمل، والمهام التي يقوم بها جيش في ظلّ نظام ديموقراطي. وعلى الرغم من الإعلان إسرائيلياً عن انتهاء المرحلة الأولى من الجدار الواقي، إلا أنّ وتيرة هذه الأعمال لم تنخفض.

باستثناء مدينة أريحا، فقد أعيد احتلال مدن الضفة الغربية، فضلاً عن اقتحام جميع البلدات والقرى في الريف. صحيح أن قوات الجيش قد تنسحب من المدن، إلا أنها تعود لها في كل وقت تراه مناسباً، لا سيّما أنها تواصل محاصرتها من جميع الجهات، وضمن مخطط تدمير البنية التحتية للمقاومة قام الجيش بـ:

---

[15] يوسف الغازي، "الشبان اليهود رافضو الخدمة العسكرية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 5، شتاء 2002، ص 43.

- قتل مئات الفلسطينيين، معظمهم من المدنيين.
- خطف الآلاف منهم، وتحويلهم لمراكز الاعتقال. ونظراً لكثافة الاعتقالات فقد أعاد الجيش فتح معتقل "أنصار الصحراوي"، الذي يقع في قلب صحراء النقب.
- تدمير آلاف البيوت، لا سيّما في مخيم جنين ونابلس في الضفة، ورفح وبيت حانون في غزة.
- مواصلة التصفية الانتقائية؛ حيث استخدم الجيش مروحيات الأباتشي Apache والمقاتلات الحربية في تنفيذ معظم عمليات الاغتيال.
- نشر الحواجز على الطرقات؛ لتصعيب حركة المقاومين، أو نقل المواد المتفجرة والوسائل القتالية وإدخال الاستشهاديين لـ"إسرائيل".
- الكشف عن مناطق مأهولة من خلال هدم بيوت، وخلع الأشجار، وهدم الأماكن المستخدمة في أنشطة المقاومة.

وأدت الانتقادات لدور الجيش على هذه السلوكيات مع مرور الوقت إلى انخفاض في مركزية مكانته في الوعي الثقافي للمجتمع الإسرائيلي بشكل كبير، والخدمة العسكرية التي كانت ذات مرة عاملاً مركزيّاً في "الانتماء المدني" للدولة، باتت عاملاً هامشيّاً في الكثير من القطاعات. ففي الاستطلاعات التي تجري كل سنة، نجد أنّه بين عامي 1987-1999، أعرب 35.5 % من الإسرائيليين عن موافقتهم على القول بانخفاض قوة الجيش في السنوات الأخيرة، واعتقد 10% منهم أن الانخفاض "كبير".

فيما يرى الجيل الجديد من الشباب أن هذه الخدمة غدت مصدراً للخجل أكثر مما هي مصدر للتفاخر، بعد أن تحول من جيش مدرّب تدريباً عالياً على الحروب النظامية، إلى جيش مطالب بمطاردة الأطفال والشباب في الأزقّة، وتكسير عظامهم.

هذه الانتقادات تتكاثر يوماً بعد يوم، بالرغم من بعض التبريرات والمسوغات غير المقنعة التي يحاول بعض الجنرالات بثها وتعميمها، حول أن سلوك الجيش في الضفة والقطاع شكّل ما يمكن أن يسمى "مختبراً"؛ لتطوير العلم القتالي ضدّ حرب العصابات، وأعمال المقاومة. حيث إن الكثير من جيوش العالم تتعلم من الجيش الإسرائيلي في هذا المجال، كجزء من محاربتها لما يسمى "الإرهاب العالمي"[16].

---

[16] يوري دان، جريدة **الجيروساليم بوست**، 2002/2/7.

المبحث الثاني: مظاهر التفكك في الجيش الإسرائيلي:

أولاً: سرقة السلاح من القواعد العسكرية:

العشرات من قطع السلاح سُرقت خلال السنوات الأخيرة من قواعد عسكرية للجيش الإسرائيلي؛ حيث يقوم مجهولون باقتحام المواقع في منتصف الليل ويقومون بفعلتهم، ولا يوجد لدى شرطة التحقيق العسكرية في معظم الحالات أي طرف خيط لمعرفة الفاعل. وتشير التقديرات إلى أن الأسلحة نُقلت لجهات جنائية أو فلسطينية، ومن بين ما سُرق قاذفات قنابل، وبنادق من نوع إم- 16 "M16" حجم قصير، وأخرى بحجم عادي. وتعدّ هذه السرقات، من وجهة نظر جهات عسكرية، من أخطر القضايا في تاريخ الجيش.

في القاعدة العسكرية المستهدفة التي تعدّ مستودعاً لوجستياً للقيادة الوسطى، توجد عدة مخازن ضخمة، وفيها عتاد لساعات الطوارئ، ومكان للأسلحة والذخائر الكثيرة. والمخازن التي سُرق منها السلاح لا يوجد عليها حراس بشكل دائم، وحسب ما هو معروف حتى الآن، فإن أجزاء من الجدران الخارجية للقواعد المسروقة تمّ اقتلاعها، ولم يرَ أحد من الجنود ما حدث، ولم يسمعوا أي ضجة مثيرة للشبهة.

وأشارت جهات عسكرية إسرائيلية في تعليقها على هذه الحوادث، بأن الحديث يدور عن ظاهرة تبدو متكررة، متعلقة بالسرقة من مستودعات الأسلحة، خاصة وأن ضوابط العمل في الجيش تحظر أن يحدث أمر كهذا، وإن وقعت، فهذه "شهادة فقر" للجيش. في حين يقول ضباط آخرون يعلمون بهذه القضية إن السرقات تتمّ بسبب كسل المكلفين بحراسة القواعد، ومساعدة جهات داخلية لمن يقومون بتلك السرقات.

وفي إحدى الحالات، في تموز/ يوليو 2005 تمّ اعتقال مجندتين بتهمة نقل ثلاث بنادق من نوع إم- 16 لأحد العرب من قرية قلنسوة في الشمال، وقامتا بذلك لتغطية ديون مالية، وقامتا بأخذ سلاحهما الشخصي، وسلاح آخر لجندي، وأعطوه للعربي الذي انتظرهم على مدخل القاعدة. وخلال التحقيق قامت إحداهما بتحذير العربي ليخفي البنادق، إلا أن المحققين وصلوا إليها في النهاية، وتحقق الشرطة فيما إذا كان هناك ارتباط بين الحادثتين[17].

ظاهرة سرقة الأسلحة والوسائل القتالية في الجيش "ازدهرت" خلال السنوات الأخيرة،

[17] يورام شفايتسر وشاؤول شاي، انتفاضة الأقصى: المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية، المؤسسة السياسية الدولية لمواجهة الإرهاب في مركز هرتسليا، المشهد الإسرائيلي، 2001/4/4.

وفي معظم الحالات تورط فيها جنود من داخل القواعد العسكرية، ومن المعروف أنه في بعض الحالات استخدمت الأسلحة المسروقة في تنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية.

وفي نيسان/ أبريل 2001 قُتل مسؤول الأمن في كيبوتس "منارة" في الشمال، وسُرق من مخزن سلاح الكيبوتس 65 بندقية من نوع إم-16، وعلى الرغم من أن السرقة لم تتم من قاعدة عسكرية، إلا أن ما حصل اعتبر من القضايا الخطيرة فيما يتعلق بالسرقة من الجيش، وقد تبين بعد عدة أسابيع من عملية القتل أن ضابطاً سابقاً في الجيش هو من نفذها، وتعاون معه خمسة أشخاص من عرب 1948، وقطع السلاح التي سرقت بيعت لفلسطينيين مقابل مئات آلاف الشواكل. وخلال ذلك الشهر اختفت عشرات الصواريخ من أنواع مختلفة من أحد مواقع الجيش في قطاع غزة، وتشير التقديرات بأن عشرة منها على الأقل وصلت لأيدي فلسطينيين. وفي كانون الثاني/ يناير 2002 سُرق أكثر من 300 قنبلة "متجزئة" من إحدى قواعد الجيش بالقرب من تقاطع هوديا بجانب عسقلان، وشكلت لجنة للتحقيق، إلا أنها لم تصل لنتائج حقيقية، وتشير التقديرات إلى أنها وصلت إلى قطاع غزة.

وفي نهاية سنة 2002، سُرِقت عشرات المدافع من نوع "ماغ"، وأخرى من مدرعات بقاعدة "سركين" قرب ضواحي "بتاح تيكفا"، وحين بدأ التحقيق تبين أن جندياً واحداً يخدم في القاعدة ساعد جهات خارجية في إخراج المدافع منها، واعترف بالفعلة التي نفذها مساعدة لصديق له يبلغ 17 عاماً فقط. وفي أوائل سنة 2003 اعتقل جندي درزي يخدم في إحدى قواعد الشمال، لاتهامه بنقل عدة بنادق إم-16 لفلسطينيين في جنين[18].

ثانياً: إهمال الجنود والمركبات:

تفيد مصادر مطلعة أن الحديث يدور عن حوادث خطيرة تتلخص في ترك وإهمال مواد قتالية وأسلحة، وبناءً عليه بدأ المسؤولون العسكريون بالتحقيقات المعمقة في هذه الحوادث، ومنها[19]:

في أحد الأيام الأكثر توتراً حول قطاع غزة، وفي إحدى المواقع الأمامية التي تبعد نحو

[18] توفا دادون وحنان غرينبرغ، حرج في الجيش: سرقة قطع السلاح من قاعدة عسكرية، **يديعوت أحرونوت**، 2006/2/6.

[19] **يديعوت أحرونوت**، 2006/2/6.

50 متراً فقط عن الجدار الحدودي، أهمل الجيش دبابتين من نوع ميركافا 3 باز Merkava III Bas بذخيرتهما وحمولتهما من السلاح، وثلاث جرافات ضخمة مصفحة من نوع دي-9 "D-9"، ولحسن الحظ، فمن وصل إليها لم يكن من المقاومة الفلسطينية، وإنما كان طاقم جريدة معاريف.

وخلال فترة طويلة حاول الطاقم طرق أبواب الموقع العسكري القريب من الدبابات، وكان هو الآخر متروكاً، والإشارة أمام كاميرات المراقبة الموجودة في الموقع، إلا أن ذلك لم يجدِ شيئاً ولم يحرك ساكناً. وبعد فترة، وحين اتضح للطاقم أن لا حياة حول الموقع، بدأ أفراده بفتح رفوف الدبابات، ودخلوا فيها، ليدهشوا بما شاهدوا من وجود مدافع من نوع "ماغ"، وذخيرة ضخمة في غرفة الجنود، ومدافع ثقيلة على ظهرها، وتجهيزات وذخائر لها كانت موجودة في صناديق.

وفي داخل غرفة القيادة لإحدى الدبابات، نجح الطاقم الصحفي، بسهولة كبيرة، في تحريكها وتجهيزها للانطلاق، وتشغيل أجهزة التحكم بإطلاق النار المتطورة جداً في مكان الجندي المكلف باستخدام المدفع، والقائد داخل الدبابة. وجدير بالذكر أنه بجانب الموقع والدبابات المتروكة عُثِر على عتاد ومواد سرية جداً، تعود لجهاز الاستخبارات التابع للجيش.

وخلال تواجد الطاقم في مكان توقف الدبابة، مرت في المكان دورية عسكرية، لكن أفرادها لم يكتشفوا الصحفيين ولم يعتقلوهم. وبعد فترة طويلة وصل صدفة ضابط وجندي من كتيبة ساعر التابعة للواء باراك الذي تعود هذه الدبابات إليه، وقالا بأن هذه الدبابات قيد الفحص الفني، ولذلك لم تكن مغلقة كما ينبغي. ولكن يتضح من الفحص أنه لا يوجد أمر في الجيش يقضي بإغلاق الدبابات أصلاً، على أي حال، فإن بوابات برج الدبابة يمكن فتحها بسهولة كبيرة، كما أن تشغيلها وتحريكها أمر سهل للغاية.

وفي محاولة من الجيش لتجاوز هذه الإخفاقات والثغرات الأمنية، اقتُرِحَت وسائل عديدة للمتابعة؛ حيث يقوم القادة في المستويات العليا بإجراء رقابة ومتابعة شخصية لتأهب الجنود، واستعدادهم على حدود قطاع غزة والضفة الغربية، على يد قائد الكتيبة العميد موشيه تشيكو تامير أو حتى قائد المنطقة الجنوبية اللواء يوآف غلانت Yoav Galant.

ثالثاً: تراجع الثقة في الجيش:

الصورة الظاهرية والفكرة المتجذرة داخلياً تشير إلى أن كل من خدم ويخدم في الجيش الإسرائيلي له مكانة كبيرة في المجتمع، وهذه الخدمة، والمكانة بالتالي، تمنحه الاحترام الكبير والتقدير الوافر. وهذا التجذير للخدمة فرض أمراً واقعياً، وهو أن رافضي الخدمة، وبصورة تلقائية ومباشرة، يتحولون لمنبوذين. بل أشارت بعض وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية إلى أنهم بعملهم هذا -رفض الخدمة- ساعدوا "العدو الفلسطيني" ضدّ دولتهم التي أنجبتهم[20].

وليس معروفا حجم التقارب بين الجمهور والجيش في المجال الاستراتيجي الإسرائيلي، فالخدمة العسكرية التي كانت ذات مرة عاملاً مركزياً في "الانتماء المدني" للدولة، باتت عاملاً هامشياً في الكثير من القطاعات.

ومن بين المظاهر المختلفة للتغير في العلاقات بين المجتمع والجيش، ثمة مظهران يستحقان الاهتمام الخاص:

الأول: الانخفاض في مكانة الخدمة العسكرية كتعبير للانتماء المدني.

الثاني: تفكك الامتيازات التي منحت للجيش في السابق، كالحصانة من الانتقادات العامة.

كما برز الانخفاض في مركزية مكانة الجيش في الوعي الثقافي للمجتمع منذ وقت طويل على عدة مستويات، أبرزها ما قاله رئيس هيئة الأركان السابق أمنون ليبكين شاحاك في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 في خطاب تأبين إسحق رابين: "كم ابتعدنا أيها القائد، عن الأيام التي كان فيها الزي العسكري، مصدر فخر واعتزاز... إن التهرب من الخدمة العسكرية لم يعد وصمة عار في جبين المتهرب، وإن العطاء، تطوعاً وعن وعي وبدافع الرغبة في الإسهام بحفظ أمن الدولة، لم يعد يحظى بالتقدير المناسب".

هذه الكلمات تشير بصورة أو بأخرى إلى طبيعة العلاقات السائدة اليوم بين المجتمع والجيش الإسرائيليين، ففي حين كانت هذه العلاقة قبل عقد أو عقدين مفهومة، فإنها اليوم باتت تتصدر مركز قلق الجيش، الذي تعدّ مهمة الحفاظ على مكانته في قلب الوعي الوطني من مهامه الرسمية[21].

---

[20] فليكس بريش، دبابات متروكة على حدود قطاع غزة، **معاريف**، 2007/4/26.

[21] جوني منصور، **مرجع سابق**، ص 16.

ومنذ حرب 1973 تقوضت لأول مرة مكانة الجيش كإطار لا يمكن أن يخطئ، ووجد نفسه في نهاية حرب يخوضها ضدّ تدني مكانته في نظر الجمهور، وساعد في هذه المسألة الطابع الفاشل لمعظم نشاطاته الميدانية في السنوات التالية، خاصة الحرب اللبنانية 1982-1985، والانتفاضة 1987-1993. وتدني هذه المكانة استمر بصورة غير متوقعة، وصُبِغ بإثباتات مخيبة للآمال على القدرة المهينة وغير المناسبة للجيش، وعلى التدني الأخلاقي على مستويات قيادية مختلفة.

هذه التطورات لم تمكن الجمهور فقط من دراسة نشاطات الجيش بعمق أكبر، بل إنها ضاعفت هذه الدراسة من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية والمكتوبة، وعلى الرغم من أن تأثيرها ما يزال قوياً، فإنها تشكل اليوم مساراً واحداً، فقط، لتغلغل المجتمع في الشؤون العسكرية. وقد غيّرت المحكمة العليا من عادتها السابقة منذ العقد الأخير؛ حيث أصبحت تصغي أكثر فأكثر لدعوات الجمهور بالنظر في قضايا تتعلق بسلوك الجيش في مجالات حساسة. وفي الوقت نفسه تخلت منظمات أولياء أمور الجنود والمجندات عن ضبط النفس الذي تميزت به سابقاً، وتطالب باعتراف سلطات الجيش بحقهم في إسماع صوتهم في الشؤون المتعلقة برفاهيتهم وسلامة أولادهم وبناتهم.

هذه التطورات التي كانت متزامنة في أكثر من مرة، تسهم في الإحساس داخل الجيش بأن استقلاليته آخذة بالتآكل، والتقارير العسكرية للجمهور تتضمن اليوم، على نحو دائم، المطالبة بالتمييز بين "المشاركة" القضائية الأبوية التي يوافق عليها الجيش دائماً بترحاب، وبين "التدخل" القضائي الأبوي الذي إن لم يتوقف، سيقيد جداً من حرية عمل الجيش.

ولم يعد الجمهور يؤمن بأن الجيش الإسرائيلي هو الأقوى في العالم، على العكس، فإن الإسرائيليين اليوم أقل تفاؤلاً وأكثر خوفاً، ولم يعودوا يؤمنون بالقوة العسكرية كثيراً، وإن لم يكن هذا كافياً، فقد فقدوا ثقتهم بمؤسسات الدولة، وهذه المعلومات مستقاة من معطيات مقياس المناعة القومية السنوي الذي عرض في مؤتمر هرتسيليا السابع سنة 2007.

وأجرى الأستاذ الجامعي غابريئيل بن دور Gabriel Ben-Dor استطلاعاً لـ 26 ألف يهودي وعربي، بين شهري تشرين الأول/ أكتوبر 2005، والشهر ذاته لسنة 2006، وفيما يلي الاتجاهات البارزة التي ظهرت في نتائج الاستطلاع:

1. **ثقة الجمهور:** استمرت النسبة باتجاه انخفاض الثقة بالجيش، ففي نهاية 2006

انخفض القياس إلى 3.55، مقارنة بـ 4.04 في منتصف 2001، و3.65 سنة 2005، بانخفاض 14% في السنوات الستة الأخيرة.

2. **الثقة بقدرة الجيش على الحسم:** تمّ تسجيل انخفاض كبير في ثقة الجمهور بالجيش بعد الحرب، حيث وصلت درجة القياس إلى 5 في 2005، مقارنة بـ 4.59 في 2006، أي بانخفاض بنسبة 9%. وقبل الحرب، وفي نيسان/ أبريل 2006، وقف القياس على 5.09. ويتبين أن انخفاض الثقة أكبر عند المهاجرين إلى "إسرائيل" وأقل عند المستوطنين.

وبدا واضحاً أن هناك إضراراً كبيراً في ثقة الجمهور بقدرة الدولة على مواجهة تهديدات خارجية، وأنه يميز بين المناعة الاجتماعية للدولة وهو راضٍ عنها، وبين القيادة العسكرية، التي لم تثبت توقعاته السابقة[22].

كما أفاد استطلاع للرأي أجرته جريدة هآرتس بأن ثقة الشباب الإسرائيلي في الجيش، انخفضت بنسبة 7% خلال السنوات الأخيرة، وهي نسبة تزعج القيادة العسكرية، التي أجرت استطلاعات سرية أعطت نتائج مشابهة في الماضي، وأقيمت لجنة خاصة في الجيش؛ لمعالجة المشكلة وإعادة الثقة للشباب ومنع تدهور الوضع أكثر[23].

قسم علوم السلوك، الذي يدرس مواقف رجال الجيش، سأل رجال الخدمة الدائمة سؤالاً بسيطاً: كيف برأيكم يُنظر إلى المهنة العسكرية في أعين الإسرائيليين؟ في العام 2005، أجاب 61% من الضباط أن المجتمع المدني يرى في الخدمة العسكرية مهنة اعتبارية، أما في العام 2007، فقدّر 26% فقط منهم أن مهنتهم تعتبر في الخارج اعتبارية، وكل الباقين مقتنعين بأن الجمهور ينظر إليهم نظرة سلبية. ومع مثل هذه الصورة القاسية من الصعب بثّ روح حقيقية في الجيوش، والانتصار في الحروب[24].

وإثر حرب لبنان الأخيرة تحديداً، كان من الواضح أن المطالبات الرسمية والشعبية بتشكيل لجان للتحقيق في الهزيمة التي مني بها الجيش، ستطال في نهاية الأمر "الثلاثة

[22] ستيوارت أ. كوهين، العلاقات المتغيرة بين المجتمع والجيش في إسرائيل: الأبعاد الميدانية، مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، نيسان/ أبريل 2001، نشره المشهد الإسرائيلي، 2001/5/12، ص 7.

[23] أيتمار آيخنر، لم يعد أقوى جيش في العالم، **يديعوت أحرونوت**،2007/1/11.

[24] **هآرتس**، 2007/9/14.

الكبار" الذين قادوا المعركة، ولذلك من الجدير التطرق لمواقفهم من التحقيق، الذي بدأ الحديث بشأنه فور بروز مؤشرات الهزيمة:

- أولمرت صرح بأن الدولة لا تملك امتياز التمتع بالتحقيقات الداخلية، وتوجيه الاتهامات المتبادلة.
- عمير بيرتس Amir Peretz [25] أوضح أن لجنة التحقيق لن تبحث عن الإخفاقات، بل ستقوم بدراسة أوضاع الجيش لاستخلاص العِبر من أجل المستقبل.
- حالوتس أعلن أن الجيش جدير بالفحص، لكن المطلوب الآن التركيز على الجولة القادمة الوشيكة!.

من الواضح أن ثلاثتهم يقصدون أمراً واحداً، وهو منع تشكيل لجنة تحقيق رسمية تمتلك وسائل تحقيق حقيقية، و"أسنان حادة قابلة للغرس" في أجساد المسؤولين عن العار الذي لحق بالدولة في شهري تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس 2006، لكنهم يخفون دوافعهم خلف تعليلات مفتعلة ومصطنعة[26].

ولم تعد تدرك هذه "الثلاثية" أنها فقدت مصداقيتها تماماً، وقدرتها على إدارة الدولة وقيادة الجيش، ولم يعد يمتلك رئيس الأركان تلك الصلاحية والمرجعية الأخلاقية لإرسال الجنود للحرب القادمة!.

الفشل الأكبر الذي وقع فيه الجيش، والنظام العسكري ككل، انطلق من نقاط جوهرية طرقتها بالضرورة لجنة التحقيق، ومنها:

- الافتراض الواهم بأن سلاح الجو هو جواب المشكلات الأساسية للأمن الإسرائيلي.
- إطلاق الوعود بأنه يمكن حسم الحروب التقليدية بغير دم وعرق ودموع.
- عدم بناء روح قتالية، واستنفاد أكثر موارده في إدارة الاحتلال من جهة، والإعداد

[25] عمير بيرتس، من مواليد سنة 1952، بدأ نشاطه السياسي من خلال مجموعة من شباب بلدة سديروت، وترأس مجلسها المحلي، وانتمى إلى حزب العمل، وانتُخب للكنيست. وشغل عدة مناصب، كمدير مجلس حركات الشباب في إسرائيل، مدير مجلس إدارة الصندوق القومي، من نشطاء حركة سلام الآن. أصبح سكرتير عام الهستدروت، وأعلن عن إقامة قائمة "شعب"، ثم ما لبث أن عاد مجدداً إلى حزب العمل، الذي ترأسه وعُيِّن وزيراً للدفاع خلال حكومة أولمرت 2006، ثم استقال بعد صدور تقرير فينوغراد الذي اتهمه بالمسؤولية عن الفشل في حرب لبنان.

[26] خالد شعبان، **الجيش الإسرائيلي والروح القتالية**، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، ع 29، 1997، ص 14.

للانفصال من جهة أخرى دون الاستعداد للحرب الحقيقية كما ينبغي[27].

وحتى لو لم توجه مثل تلك الأسئلة رسمياً لقائد الجيش وضباط هيئة أركانه، فإن التعبير عن الغضب والخذلان الذي سُمع من أفواه جنود الاحتياط والنظاميين سيبقى، وسيستمر يتردد في البيوت لأشهر طويلة. خاصة بعد التشويش الذي حصل في اتخاذ القرارات، ومن الإحساس بالضياع لدى الجنود غير المدربين وقليلي التجهيز المناسب، ومن الأوامر المتضاربة والمتغيرة باستمرار، وقلة التنسيق، وعدم الفهم للمهمات والأهداف. كل هذه العوامل أدت لفقدان الثقة بالقيادة وبالزعامة العسكرية، ولذلك، لم يكن غريباً أن كثيراً من المحاربين قالوا بأنهم إذا دعوا مجدداً للحرب، فربما لن يُلبوا الدعوة!.

وبذلك فإن رئيس هيئة الأركان مسؤول عن عدم ثقة الجمهور بقوة الجيش، وسيكون مسؤولاً عن عدم التزام جنوده لأوامره مستقبلاً، حتى إذا كان هناك مسؤولون آخرون من تحته ومن فوقه، فهو المسؤول بناء على وظيفته، عن كل الأخطاء والفشل الذي ظهر في تشغيل المهام بالقوة المسلحة وتنفيذها[28].

إن عدم الثقة الذي تولّد بصورة لا تقبل الشكّ بقيادة الجيش والمؤسسة العسكرية إجمالاً، يعود في حقيقته لعجز القيادة العسكرية عن الإجابة على سيل كبير من التساؤلات، أهمها:

1. ما هي الخيارات الرئيسة التي يستطيع الجيش تنفيذها في غضون أزمان محددة؟.
2. ما هي الأهداف الرئيسة لكل خيار، وكيف تُرسم صورته النهائية، وما هو قوس النتائج المتوقعة من الإنجازات العسكرية، وإلحاق الضرر بالعدو، والكلفة الاقتصادية؟.
3. بالقياس إلى كل خيار، ما هي القوات التي يجب على الجيش استعمالها في أطوار العمل المختلفة؟.
4. على ماذا تعتمد الإجابات، هل التدريبات الابتدائية للقوات هي قاعدة صلبة للتنبؤات، ولأي مدى تستعد القوات ونظريات التشغيل لتنفيذ الخيارات؟ هل يعتمد الجيش على

[27] أليكس فيشمان، صورة ذاتية متردية لدى معظم ضباط الخدمة الدائمة في الجيش، **يديعوت أحرونوت**، 2007/7/12.

[28] آري شبيط، ملحق **هآرتس**، 2006/8/4.

أسلحة ونظريات قتالية لم تُجرب بعد في الظروف التي تشابه الظروف المتوقعة؟.

5. ما مدى الثقة في المعلومات الاستخبارية واستيعابها التي تعتمد عليها الإجابات، كيف توصلوا لتنبؤات عن التأثير في حزب الله وردود فعله؟.

6. بعد جميع التقديرات، ما الذي يوصي به الجيش كأفضلية أولى وثانية، ولماذا؟.

هذه التساؤلات كان يجدر برئيس الأركان وضعها على الطاولة مع كبار ضباطه، ومن ثمّ عرض إجاباتها على وزارة الخارجية، والموساد، ومجلس الأمن القومي، ومستشارين سياسيين وأمنيين[29].

لجنة التحقيق التي طالبت أوساط كثيرة ببدء عملها فور انتهاء الحرب، اضطرت لفحص كيفية دخول الجيش هذه الحرب دون التخطيط لكيفية إنهائها، وما مبرر قيامه بنصب بطاريات "الباتريوت" بصورة صاخبة ومدوية بجانب حيفا وصفد؛ دون أن يسمع أحد كلمة واحدة عن أدائها، حيث بات معروفاً أنه لم تجرِ محاولة واحدة لاعتراض صواريخ حزب الله!.

لجنة التحقيق اضطرت لاحقاً للتحقق من قرارات الجيش في مجال الوقاية من الصواريخ الهجومية، مليارات الدولارات صُرفت على المنظومة المضادة للصواريخ، إلا أنها لم تتجسد في ساعة الاختبار. الدولة تخصص 11 مليار دولار سنوياً لميزانية الدفاع، و15% من الناتج القومي الخام مخصص للأمن. ومع ذلك، حين يستدعون جنود الاحتياط يتبين أنهم يفتقدون للعتاد الأساسي: الخوذات، والسيارات، والنقالات، وحدات كاملة قاتلت أكثر من يوم دون طعام وماء!.

أسئلة كثيرة تطرح على القيادة العسكرية: كيف أرسلتم الجنود للحرب دون طعام وماء؟ لماذا غيرتم الأوامر العسكرية؟ لماذا لم تهتموا بتدريب الاحتياط؟ أين المعدات المطلوبة؟ ماذا عن تدريع الدبابات؟[30].

الخسارة الأكثر فداحة التي تكبدها الجيش في مجال ثقة الجمهور به، تمثلت في قول أحد أكبر المعلقين الإسرائيليين إنه لا داعي لتشكيل لجنة تحقيق رسمية، لسبب واحد بسيط:

---

[29] **هآرتس**، 2006/8/21.

[30] يحقئيل درور، **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/21. والبروفيسور يحقئيل درور هو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية.

لأن الجيش، والحكومة من خلفه، يعترفان في واقع الأمر بأنهما فشلا، ولم يتبقَّ أمام اللجنة إلا تحديد حجم الفشل، ومسؤولية كل واحد من قادة الحكم عنه، فرادى ومجتمعين!.

ولذلك فإنه كما حصل في نتائج تقرير لجنة أغرانات، ورد على لسان قائد لواء:

> مشكلة الجيش المركزية اليوم ليست ضعف الانضباط، بل ثقة المواطنين والدولة، وثقة القادة بجنودهم بسبب ما حدث في حرب الغفران. الآن، الجيش أمام مشكلة أخرى مغايرة، وهي عدم ثقة الجنود بقادتهم الذين لم يستخلصوا العِبر من حرب لبنان طوال ربع قرن، هذه أول مرة يفقد فيها الجنود، خاصة الاحتياط منهم، الذين هم جنود مقاتلون، قدامى وشجعان، ثقتهم بقادتهم![31].

هذه الثقة التي باتت مهزوزة بعد حرب لبنان الأخيرة، نجمت عن حالة لم يعهدها الجيش من قبل عقب انتهاء الحرب، فقد أعلن عن وقف إطلاق النار في وضع هو الأسوأ بالنسبة لـ"إسرائيل"؛ فهو ليس في حالة انتصار ولا في حالة انهيار، بل في حالة من الفشل الطبيعي. حرب كان فيها عدد كبير من المقتادين، دون أن يكون فيها قيادي واحد، وكان فيها قدر كبير من عجرفة القادة الكبار، ومن الخطابات "التشرتشلية"[32] مع قدر قليل جداً من التفكير فيما تريده الدولة، وما تسعى إليه في هذه الحرب.

المتسبب الوحيد بأزمة الثقة التي ألمت بالجيش ومن حوله هو قائده، نعم، فقد دخل أولمرت الحرب بـ"نعليه الكبيرين" دون أن تكون لديه مزايا القائد الذي يسير الآخرون وراءه، في خطابه الأول للجمهور تعهد بالقضاء على حزب الله، وإزالة التهديد الصاروخي، وفي خطابه الرسمي أمام الكلية العسكرية وعد بأن تُغير إنجازاته وجه الشرق الأوسط، فلم يتحقق شيء. وهنا من واجب التحقيق أن يسأل: على أي أساس تحدث بهذا المستوى المرتفع جداً، هل تحدث على أساس بصيرته وحدسه، أم بناء على قدرته البيانية؟ أم على أساس ما وعده به حالوتس؟ من الواضح أن أولمرت لم يطلق هذه الوعود بصورة عفوية، بل بات من شبه المؤكد أن رئيس الأركان هو من أقنعه، وبالتالي كان حالوتس القائد، وأولمرت المقود[33].

---

[31] إسحق بن يسرائيل، **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/28.

[32] يوئيل ماركوس، **هآرتس**، 2006/8/29.

[33] في إشارة إلى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل Winston Churchill؛ حيث اتهم أولمرت بمحاولة محاكاته حين دأب على الحديث للجمهور الإسرائيلي عن الدم والعرق والدموع!.

لقد تجلت أزمة الثقة في الجيش، ليس من حملة الانتقادات القادمة من الخارج، بل من الأصوات التي خرجت من داخل المؤسسة، داخل البيت؛ فقد انتظمت مجموعة من كبار ضباط الاحتياط، من رتبة عميد فما فوق، للشروع في كفاح جماهيري لتشكيل هيئة خارجية تحقق في سير الحرب.

وقال بعضهم: رأينا بأم أعيننا أخطاء جسيمة جداً ارتكبت في الحرب، كما كانت أخطاء شديدة بسبب قرارات عمومية اتخذت في السنوات الأخيرة، وهكذا دفعنا ثمناً باهظاً لقاء هذه الأخطاء[34].

حالوتس لم يستطع الصمت طويلاً بعد رؤية صورته تتهاوى بعد أول اختبار له في منصبه هذا، فبعث برسالة لجنود الجيش، في النظامي والاحتياط، جاء فيها:

> عرفت، حتى قبل الانطلاق للقتال، أن هذه الحرب لن تحسم بالأسلوب العسكري لوحده، وأن الجبهة المدنية في إسرائيل ستتعرض للهجوم، ولنار الصواريخ، وكشفت الحرب عن نقاط خلل في مجالات مختلفة: لوجستية وعملياتية وقيادية، نحن ملزمون بتحقيق عميق، حقيقي، سريع وكامل لنقاط الخلل. ولذلك، سأحرص أن تجد الأسئلة المطروحة أجوبة مهنية وعملياتية، التحقيقات ستشملنا جميعاً، مني وحتى آخر الجنود[35].

ولم يكتفِ بهذه الرسالة، حيث قام بعملية "حراثة" للجيش في الأسابيع الأخيرة، عقد عدة لقاءات، كثيرة الحضور، مع ضباط بمستويات مختلفة، والتقى مع كل ضباط الألوية المشاركة في الحرب، من الأدنى مرتبة وحتى مستوى قادة الفِرق، ومع قادة كتائب الاحتياط المشاركين في الحرب، وهو لقاء شارك فيه جنرالات هيئة الأركان وكبار ضباط قيادة الجبهة الداخلية.

أهم المسائل التي طُرحت مراراً خلال اللقاءات، الثقة بين كافة المستويات، حالوتس استخدم طريقة أخرى لمواجهة معضلة الثقة، لمحاولة رسم الصورة الشاملة للمعركة على مسامع الجنود الذين يلتقي بهم، هم متمركزون في القطاع الضيق الذي قاتلوا فيه، ولا يرون الصورة الكاملة التي تستوجب قرارات معينة لا يعرفون مغزاها. وفي أحد اللقاءات

[34] يوئيل ماركوس، **هآرتس**، 2006/8/15.

[35] مايا بنجل، **معاريف**، 2006/8/24.

نهض أحد قادة الفِرق العميد إيرز تسوكرمان Eriz Tsokerman وأبدى استعداده لتحمل المسؤولية عن أخطاء مهنية خلال القتال، وأن يضع كتاب استقالته على الطاولة[36].

الخطر الأشد جسامة الذي وقع فيه الجيش، فضلاً عن أزمة الثقة الداخلية بين قادته وجنوده، وما كشفته الحرب عن مستويات متدنية لبعض الأسلحة، واستخبارات رديئة و"غطرسة" بعض القادة، أنها ستؤثر على صورته في نظر أعدائه، وتأثيره الحاسم على قرارهم بالشروع في حرب المستقبل، أو إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي.

رابعاً: ظواهر التمرد:

يتباهى قادة الجيش بالحوافز والدافعية لدى أبناء الشبيبة؛ للتجند والخدمة في ألوية الجيش المختلفة. ومع ذلك، فإن الانضباط داخل مختلف الألوية، لا سيّما جولاني، أخذ يضعف، والقادة العسكريون بدؤوا يفقدون الصبر، بعد أن أنهى عشرات الجنود مسارات التأهيل، وهم يرابطون منذ سنوات في غزة.

لقد غادر الجنود مواقعهم العسكرية جنوبي القطاع، واشتكوا من أن الموقع العسكري لا توجد فيه حمامات ثابتة، بل متنقلة فقط، وأن كمية الغذاء التي تصلهم ليست كافية، واشتكوا أيضاً من موقف القادة الذين لا ينصتون لمطالبهم.

وأشار مسؤولون كبار في الجيش إلى مغادرة عدد من الجنود بين الحين والآخر من لواء جفعاتي Givati لمواقعهم، مما دفع بضابط كبير للقول: "حان الوقت لإحداث النظام في لواء جولاني، لأنه لا يحتمل أن يقوم الجنود إذا رأوا ما لا يعجبهم في كل مرة بامتشاق سلاح التمرد، ومع كل الاحترام للماضي العسكري للواء، يبدو أن الجنود نسوا أنهم تحت قوانين الجيش"، وحسب المصدر العسكري الكبير "فإنهم مدللون، هذا يبدو كروضة أطفال وليس كلواء مقاتل"[37].

خامساً: انتشار الأمراض بين الجنود:

باتت الحالات النفسية والمرضية ظاهرة متفشية في الجيش الإسرائيلي، ولا يقتصر الأمر على من يلتحق به للمرة الأولى، فهناك ارتفاع كبير في نسبة الذين يتركونه بعد مضي

---

[36] أليكس فيشمان، **يديعوت أحرونوت**، 2006/9/1.

[37] يوسي يهوشع، مقاتلو "جولاني" يهجرون موقعاً عسكرياً على حدود غزة، **يديعوت أحرونوت**، 2007/7/23.

فترة من الخدمة للأسباب نفسها. وهناك من يخدمون ويعانون من مشاكل، ورفعوا دعاوى ضدّ وزارة الدفاع باعتبار أن ما يمرون به في أثناء العمليات العسكرية يسبب لهم ظواهر مرضية. كما تطالب نسبة كبيرة ممن أحيلوا للتقاعد بتعويضات نتيجة ما سببه الجيش لهم من مشاكل نفسية في أثناء خدمتهم، خصوصاً خلال الانتفاضتين، وخلال الحرب ضدّ لبنان.

وإذا بقيت هذه الظاهرة تعالج بشكل سري في الماضي، إلا أن الحديث عنها بات اليوم أكثر سهولة، إذ يتناولها الشبان بكل صراحة، كاشفين عن الأساليب التي يتبعونها للحصول على مثل هذه التقارير، فأحدهم مثلاً، يقول: "وجدت في حجة التبول الليلي والكوابيس التي ترافقني يومياً أفضل وسيلة للحصول على تقرير طبي يساعدني في التهرب من الالتحاق بالجيش". ومثل هذه الحجة لا يمكن لأي طبيب أو مسؤول فحصها أو ملاحقتها، فمن منهم يمكنه تأكيد أو نفي ملاحقة الكوابيس كل ليلة؟.

ويرى المسؤولون أن الظاهرة الأكثر خطورة تتمثل في النسبة العالية من الشبان التي لا تلتحق بتاتاً بالجيش بسبب تقارير المشاكل النفسية، مما يؤدي لانحسار متواصل في عدد أفراده. ويحذر بعضهم من خطر انتشار الظاهرة وتأثيرها في شريحة كبيرة ممن يخدمون، ويتذمرون من ظروف حياتهم داخل الجيش.

وبلغة الأرقام، تتسع ظاهرة المرضى النفسيين بين جنود الجيش سنوياً، وبلغت النسبة سنة 2005 واحد من كل ثمانية شبان لا يلتحق بالجيش لحصوله على تقارير طبية، تؤكد معاناته من مشاكل وأمراض نفسية. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع النسبة 30% مقارنة مع عام 2002، وأدى ارتفاعها وسهولة التعامل معها لخلافات بين المسؤولين، وجهت خلالها اتهامات لمن يتعامل بتساهل مع هذه الشريحة من الشباب اليهود دون سن 18 عاماً.

كما أن الأهالي يتعاونون مع أبنائهم للحصول على هذه التقارير الطبية، ويدفعون مبالغ طائلة لاختصاصيين يقومون بإعدادها، ثمّ يتوجهون لمسؤولي الجيش، ويمارسون ضغوطاً كبيرة لتسريح أبنائهم، متذرعين بتخوفهم من استعمال الأسلحة في لحظة غضب، وارتكاب جريمة داخل العائلة، أو في الشارع، أو أي مكان آخر[38].

كما يتبين من المعطيات أنه في السنوات الأخيرة طرأ ارتفاع مقلق في عدد متلقي الإعفاء

[38] آمال شحادة، إسرائيليون يخترعون حججاً للتهرب من الخدمة: أمراض وكوابيس، **الحياة**، 2005/10/19.

الطبي على خلفية نفسية، ففي 2002 تلقى 1.9% من المرشحين للتجنيد إعفاء نفسياً، وفي 2003 ارتفع معدلهم إلى 5.1%، وفي 2004 سجل ارتفاع آخر بنسبة 7.7%، ويعتقد أحد مسؤولي شعبة القوى البشرية في الجيش أن الوضع النفسي ببساطة نافذة مخرج مريح للرجال للتهرب من الخدمة العسكرية[39].

سادساً: ظاهرة الانتحار في الجيش:

قرر مراقب جهاز الأمن العقيد احتياط يوسي بن هورين Yose Ben Horen فتح تحقيق حول عمليات الانتحار في الجيش الإسرائيلي بعد إثبات عجزه عن معالجة الظاهرة، في ظلّ ارتفاع عدد حالات الانتحار خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما دفع تزايد الظاهرة إلى إبلاغ الجيش للكنيست عن عدة خطوات لمواجهتها، بعد التحقيقات التي نشرتها بعض الصحف المحلية، وأشارت إلى انتحار مجند واحد كل أسبوعين، ورفعت جهات عسكرية توصيات كثيرة لمواجهتها، إلا أنها لم تطبق. وتفيد التحقيقات التي نشرتها الصحف بأنه خلال الأعوام الماضية لم تهتم قيادة الجيش بالأمر بالشكل المطلوب، وكشف التحقيق بأنها لم تعتد الإعلان عن حالات الانتحار، ولذلك فإن الغالبية العظمى منها لم يعرف بها عامة الناس، مما جعل رئيس هيئة الأركان السابق دان حالوتس يجري نقاشاً سنوياً خاصاً بهيئة الأركان العامة لمناقشة ظاهرة الانتحار في الجيش[40].

وأثبت عدد من التقارير غير الرسمية، أن الانتحار بين الجنود يعدّ السبب الأساسي في وفاتهم داخل الجيش، أكثر من القتلى في العمليات والمواجهات العسكرية وحوادث العمل، وحسب معطيات 2005، انتحر ما لا يقل عن 30 جندياً وضابطاً، وأفاد مسؤولون عسكريون عملوا على علاج الظاهرة أنها لم تحظَ بالاهتمام المطلوب في السابق، لذلك لم ينجح الجيش في تقليص عدد المنتحرين، مثلما نجح في تخفيض عدد القتلى من الجنود في حوادث الطرق والتدريبات.

وتشير الإحصائيات إلى أن معدل انتحار الجنود بلغ قبل الانتفاضة 30 جندياً سنوياً،

[39] مأمون كيوان، "حدود ظاهرة التهرب من الخدمة في الجيش الصهيوني،" شبكة نداء القدس، 2007/12/1، انظر:
http://www.qudsway.com/more.php?type=PrintNews&id=148401

[40] عمير ريفافورت وداني برنر، **معاريف**، 2005/7/5

وهي النسبة الأكثر ارتفاعاً في العالم، وازدادت بشكل كبير منذ اندلاعها، ومهما تكن هذه النسب فإنها تشكل أزمة في "إسرائيل"[41].

على صعيد ذو صلة، تفيد معطيات وزارة الصحة بأن خُمْسَ المنتحرين في الدولة من الفتيان، وتوجد أعلى نسبة بين البنات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16-27 عاماً، ووصلت نسبة محاولات الانتحار إلى 207 حالات لكل 100 ألف نسمة.

ونشرت الوزارة تقريراً تحت عنوان "ضياع في إسرائيل"، لمتابعة حجم ظاهرة الانتحار بين عامي 1980-2002، والنتائج التي يُظهرها التقرير مقلقة جداً، وتشير الإحصائيات إلى أنه منذ الثمانينيات وحتى أوائل القرن الـ 21 تضاعف عدد المنتحرين، ففي 1980 انتحر 211 شخصاً، وفي 2000 وصل العدد 394 شخصاً، وبين العامين 1996-2000 وصل متوسط عددهم 350 حالة سنوياً، خُمْسُهم من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 24 عاماً، وخُمْسٌ آخر من كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً، والارتفاع المقلق لا يكفي، ففي 2003 حدثت 417 حالة انتحار، بينها 65 حالة من قِبَل الفتيان.

وبين السنوات 1996-2002 سُجِّلت 3,600 محاولة انتحار سنوياً، تمّ نقلها لغرف العناية المركزة المختلفة، 1,500 شخص من الرجال، و2,100 من النساء.

وتقدر د. حنا بن يوسف مندوبة وزارة الصحة في لجنة حقوق الطفل في الكنيست أنه بجانب 1,400 حالة انتحار بين الفتيان يتمّ التبليغ عنها، فإن عدد الحالات التي لا يُبلَّغ عنها أكبر من هذا الرقم بسبعة أضعاف؛ لأن تلك الحالات لا تصل إلى حدّ الحاجة للعلاج في المستشفيات، أو بسبب محاولة الطاقم الطبي إخفاء تفاصيل الحالة. ويتضح أن أقل من 2% فقط من الفتيان الذين يحاولون الانتحار ويصلون المستشفى، يتمّ استيعابهم في أقسام الصحة النفسية[42].

أما على صعيد قيادة الجيش، وفي إطار مواجهتها لظواهر الانتحار بين الجنود، فهي تواصل خطواتها لتقليص عدد البنادق المنتشرة في أيديهم، وحسب خطة تمّ إقرارها في الفترة الأخيرة، ستسحب البنادق ممن لا يحتاجون حملها في أثناء مهامهم؛ كالجنود العاملين في الوحدات الداخلية، أو من يمرون بدورات تأهيل غير هجومية ولا ضرورة لحملهم السلاح، على أمل أن تؤدي هذه الخطوة لانخفاض الانتحار بينهم.

---

[41] محمد يوسف، أبعاد التهرب من الخدمة العسكرية في إسرائيل، جريدة البيان، دبي (الإمارات)، 2002/2/17.

[42] ميتال يسعور، عدد المنتحرين اليهود تضاعف منذ الثمانينيات، **يديعوت أحرونوت**، 2005/11/22.

وتمّ العمل في خطتين جديدتين لمواجهة ظاهرة الانتحار بين الجنود هما:

1. الخطة الأولى: أقرها رئيس قسم القوى البشرية آفي زمير Avi Zamir، وتتمثل بتقليص حيازة الأسلحة بين الجنود الذين لا يحتاجون إليها، بعد أن أثبتت تجربة الماضي أن أغلبية حالات الانتحار بينهم تتم بالسلاح الشخصي، مما يسهل عملية الانتحار.

2. الخطة الثانية: يتمّ في إطارها حصول المسؤول العسكري على معلومات مفصلة عن حياة الجنود الذين يخدمون تحت إمرته، وليس فقط معلومات سطحية كالتعليم والثقافة، حتى يستطيع التعامل معه كما يجب. فعلى سبيل المثال سيتمّ تسجيل شروط الخدمة حول كل جندي، وسيحصل الضابط المسؤول على معلومات عن عائلته، ووضعها الاقتصادي، وعن أي حادثة شاذة حصلت في حياته في أثناء الخدمة أو قبلها.

وتمّ نقل المعلومات الجديدة للقادة في عشر وحدات داخل الجيش، وخلال نصف عام نشرت المعلومات في جميع الوحدات، وحسب التوجيهات سيطلب من كل ضابط التعرف على تفاصيل حياة جنوده، وعلى سبيل المثال لو أن جندياً قُدِّم للمحاكمة العسكرية بسبب مخالفات داخل الخدمة، يمكن معرفة سبب الحالات الخاصة لهروبه من الجيش مثل: هل هرب بسبب الضائقة الاقتصادية في بيته، وأنه يريد العمل للتخفيف من هذه الضائقة؟ إلى غير ذلك[43].

سابعاً: إخفاق الجهود لمعالجة مظاهر التفكك:

جاء في تقرير موسع نشرته مجلة نتيف العسكرية "أن الجيش الإسرائيلي ترهل وشاخ وتقادم، وهو واهن العضلات ويتستر بورقة توت. كما أن إرادة القتال فيه قد انهارت، والمفعول الانهزامي للانسحابات المتوالية يتراكم، وأصبح يترنح بين ضمور الروح العسكرية واللوذ بالفرار".

وأكدت مجموعة من قادة الاحتياط و جنوده تردي حوافز الخدمة في الجيش، وحذرت في رسالة بعثت بها إلى عدد كبير من قادة الدولة من انهيار شامل لقوات الاحتياط، وكشف تقرير آخر النقاب عن "سريان مشاعر الإحباط والقلق بين الجنود، مما بات يهدد بانهيار

---

[43] مشكلة الانتحار في الجيش الإسرائيلي، **معاريف**، 2005/9/30.

منظومة قوات الاحتياط". وعززت مصادر إسرائيلية الظاهرة حين قالت "إن حوادث الانتحار في الجيش تضاعفت منذ بدء الانتفاضة".

وفور تسلمه رئاسة هيئة الأركان، أبدى اللواء غابي أشكنازي انشغالاً حقيقياً بطرح العديد من الصيغ والطرق لإصلاح العطب الذي لحق بمؤسسة الجيش، "حتى ينجح" في مهماته، وفي مواجهة التحديات الكبيرة المتوقعة في المستقبل. كما أبدى العديد من الإعلاميين والباحثين العسكريين والجنرالات المتقاعدين رغبتهم بتقديم النصائح له، وصارو يأتونه ويتصلون به حاملين الاقتراحات والتوصيات.

ومن أبرز النقاط التي سيتكفل الجيش بعلاجها:

1. الترهل الحاصل في بنية الجنود: هناك شعار معروف في الجيش يقول "كل شيء يبدأ بالانضباط". وعلى عكس العديد من الشعارات المستهلكة، فإن هذا الشعار صحيح؛ جيش بلا انضباط هو سيرك، والجيش اليوم غير منضبط. يكفي أن ترى المقدم مزراحي قائد منطقة قيادة هيئة الأركان في تل أبيب يركض وراء الجنود الذين يتسكعون في المعسكر بأحذية ذات ألوان قوس قزح، لتدرك كم هو حال الانضباط تعيس، فجميع الجنود ينجحون في جلب تقارير طبية تبين أنهم لا يستطيعون ارتداء أحذية الجيش لأسباب طبية.

وظهرت زيادة في تدهور "المادة القتالية"، وهم أعضاء القوات المسلحة، فقيادة القوات ترى أن استمرار الانتفاضة سيؤدي لتصعيد فقدان المقدرة القتالية، وانخفاض الروح المعنوية، والإحساس العميق بالخوف واليأس. وجاء في إفادة لجندي عائد من الخدمة في قطاع غزة "كان ذلك كابوساً حقيقياً، غزة أصبحت عشاً من الدبابير، ولذا أنا أفضل خدمة شهرين على الحدود مع لبنان، على الخدمة أسبوعين في غزة، كلما تذكرت أنني سأضطر للعودة لكل هذه الأماكن المقيتة اعترتني قشعريرة وتصبب العرق من جبيني"[44].

وهكذا فإن غياب الانضباط داخل الجيش يُعدّ مشكلة تدلّ على مدى الفوضى في أمور أخرى، كعدم التقيد بالمواعيد. رئيس هيئة الأركان الجديد أشكنازي المعروف بصلابته، يهتم بالانضباط، حتى أن الموظفين في وزارة الدفاع، الذين يصلون للجلسات متأخرين، يتعرضون للتقريع منه. وبالتالي، شعر الوافد الجديد لغرفة رئيس هيئة الأركان بضرورة الحرص على إعادة الانضباط الصارم للجيش.

[44] عمير رفافورت، **معاريف**، 2007/12/22.

2. القطيعة السائدة بين القادة: أحد التحديات التي يواجهها أشكنازي في الجيش هو الاستقرار في هيئة الأركان، التي ما زالت عاجزة عن الخروج من صدمة الحرب على لبنان، وبالنسبة للقادة الأقل درجة، ففي العديد من الوحدات العسكرية تسود القطيعة بينهم، وبينهم وبين المرؤوسين، هناك قادة ألوية لا يكلمون قادة الوحدات لديهم، والأمر نفسه ينطبق على قادة أصغر، وهذه قضية تحتاج لعلاج مُلِحّ، وبلا مسايرة[45].

3. ضعف التدريبات الميدانية: بجانب الاستعداد للحرب، ينبغي القفز عدة درجات بمستوى الأداء القتالي المهني، ويجب العودة لتعليم أمور أساسية في التدريبات العسكرية، وليس فقط للجنود، بل أيضاً للقادة. ليس من المعقول أن يعود الجيش ليشهد حالات، كالحادثة التي وقعت في الحرب الأخيرة مع حزب الله، حينما تمّ وضع العميد إيرز تسوكرمان قائداً لرتل من الدبابات، بينما كان دائماً وحتى الآن قائداً لرتل مدرعات، ولم يتدرب بتاتاً على قيادة دبابات. وبذلك ترك حالوتس الجيش واضعاً على طاولة أشكنازي خطة عمل واضحة لتكثيف التدريبات العسكرية، وعلى الأخير ألا يبقيها حبراً على ورق.

وعلى سبيل المثال، يحتاج جيش الاحتياط للبناء من جديد، بعد سنوات طويلة من الإهمال، فقد جرى حديث غزير عن إرسال جنوده لحرب لبنان صيف 2006 دون تلقي ما يكفي من تدريبات، لكن بعد أزمة الحرب الأخيرة، لا يكفي الاهتمام بالتدريبات فقط، بل توجد حاجة لإعادة الثقة، لأنه بدونها ستتزايد عمليات رفض الخدمة، والتمرد على أوامر الاستدعاء للاحتياط.

4. إعادة الثقة للجمهور: هناك عملية تآكل متواصلة في الحصانة التقليدية للجيش من الانتقادات العامة، وهي ظاهرة مهمة في مسيرة تغيير العلاقات بين الجيش والمجتمع، وتكشف عن تغييرات في الجوهر، وليس فقط في الأسلوب.

كان أمراً طبيعياً أن تظهر الجيوش في الدول العادية لتحقيق وظيفة الدفاع عن سيادتها وحدودها، بينما كان الأمر مختلفاً في النموذج الإسرائيلي؛ حيث وُجِدَ الجيش على شكل منظمات مسلحة قبل الإعلان عن قيام الدولة، وتتمثل مهمتها في ضمان استمرار أداء الآلة العسكرية لدورها العدواني في محيطها الإقليمي. واعتُبر الجيش، حتى ما قبل حرب العام

[45] أحمد صدقي الدجاني، **الانتفاضة والتحرير** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1989)، ص 165.

1973، بمثابة "البقرة المقدسة" التي يُحرَّم على الإسرائيليين التعرض لها بأي أذى أو انتقاد، مادياً كان أو معنوياً.

وكان من المحظور بصورة قاطعة حتى ذلك الحين، توجيه إصبع الاتهام، ولو بالإشارة فقط في وسائل الإعلام المختلفة، لأي نوع من عيوبه وعوراته، والفجوات التي قد تعتريه في هيكلياته التنظيمية، أو أجهزته التنفيذية، أو أدائه العملاني.

وأدى هذا الحرص الشديد، حتى المغالاة، ليس فقط لتلميع صورته والحفاظ على معنوياته، وصون سمعته الردعية، بل لتكريس صورة المؤسسة السياسية الراعية له، التي ربطت نجاحها بنجاحه، بل واستمدت منه الكثير من القوة البشرية والمعنوية والشعبية. ومعلوم أن هذا الوضع استمر دون إزعاج حتى صدمة حرب 1973، التي شكّلت منعطفاً مهماً ومعلماً تاريخياً في ضعضعة أسسه، وتبين أن الجيش الذي لا يقهر، ليس سوى جيش كسائر الجيوش، يَقتُل ويُقتَل.

في الآونة الأخيرة، وامتداداً لما تقدم، أدرك أشكنازي فور توليه رئاسة الأركان أن إعادة الثقة بالجيش من المهام الأكثر أولوية على أجندته. وقد عُرِفَ عن أشكنازي خلال خدمته العسكرية، عدم اكتراثه بالصحافة، وبدا أن تغيراً حصل في نهجه هذا مؤخراً، بعد أن أدرك أن الحرب الأخيرة زعزعت ثقة الجمهور بالجيش، عبر ظهور الجنرالات وكبار الضباط أمام الصحافة يحرضون على زملائهم، فكيف يثق بهم الناس بعد ذلك؟.

وعلى الرغم من أن إعادة الثقة متعلقة أولاً وقبل كل شيء بالأداء العسكري، فلا بدّ من إعداد خطة لإجراء علاقات "رتيبة" بين الصحافة والجيش، ولكن هذا لا يعني تراكض الجنرالات وراء الإعلام، لأن ما كان مطلوب منهم التركيز في أشغالهم، الأمر الذي افتقدوا إليه خلال سنوات مضت.

5. **غياب الاعتزاز بالجيش:** نشر قسم الموارد البشرية في الجيش معطيات تتعلق بفوج المجندين للجيش في آب/ أغسطس 2007، أشير في سياقها إلى كونه الأقل عدداً في الأعوام القليلة الفائتة. وأجمعت وسائل الإعلام التي تناولت هذه المعطيات بالعرض والتحليل، على أن الشبيبة "أصبحت أقل حماسة للتجنّد في صفوف الجيش، وأقل رغبة في الانخراط ضمن الوحدات القتالية"، في أعقاب عام واحد فقط على حرب لبنان الثانية، وما أسفرت عنه من نتائج كئيبة.

وبينت معطيات الجيش، بصورة جافّة، أن 25% من الشبان في سن 18 عاماً، لا يتجندون، وارتفعت نسبة الذين لا يتجندون بسبب الدراسة في المدارس الدينية اليهودية لـ 11%، بعد أن كانت نسبتهم 10% قبل ذلك بعام واحد فقط، ولم يتمّ تجنيد 4% من شباب الفوج لتورطهم في ملفات جنائية، في حين أن نسبة مماثلة منهم متواجدة خارج البلاد.

وهكذا تنتظر قيادة الجيش مهمة، قد تبدو مستحيلة، تتمثل بإعادة الشعور بالاعتزاز للعديد من الجنود والضباط الذين باتوا يخجلون من الزي العسكري، ويخططون للاستقالة. وتدلّ الإحصاءات على أن نسبة الراغبين بالاستقالة تتصاعد باستمرار، والخطر الأكبر أن نسبة الشباب بين المستقيلين ترتفع باستمرار، لأنهم يفكرون في التقدم في مجالات التكنولوجيا العالية.

علماً بأن السبب الرئيسي لظاهرة الاستقالة من الجيش، فضلاً عن الإخفاق أمام حزب الله وحماس، انتشار "آفة" الحروب الكلامية لجنرالات الجيش فيما بينهم. وبالتالي، فإن غياب أي خطة شاملة تشغل الجيش في مهمات قتالية، سيجعل الضباط الكبار بمظهر لا يحتذي للجنود.

كما وصلت المعاناة النفسية لدى الكثير من الجنود نحو الانغلاق النفسي، وهي حالة يمكن للجندي المصاب بها أن يبرر الجرائم التي يقترفها بأنه ينفذ الأوامر ليس إلا، أو أن يلجأ للتمرد والرفض بسبب تخبط الضمير. ولاحظ الخبراء النفسيون انتشار ظاهرة "البكاء" بين جنود المظلات، ولجوء الكثيرين منهم لاعتماد أقسى أنواع العنف والضرب للتنفيس عن الضغوطات التي تصيبهم، مما سيكون له تأثير سلبي على حوافز الالتحاق بالجيش بشكل عام، وستكثر رسائل الرفض للخدمة في المناطق المحتلة. وهذا الأمر سيؤثر بالتأكيد على طبيعة الالتحاق في صفوف الخدمة الدائمة، ومن المحتمل أن يدفع بعض الجنود للهجرة من "إسرائيل"[46].

6. إبعاد الجيش عن السياسة: طريقة انتخاب أشكنازي رئيساً للأركان، تعتبر خطوة متقدمة نحو الابتعاد بالجيش عن الحسابات السياسية، فالمطبخ السياسي الذي عمل بجانب رئيس الوزراء السابق شارون حاول أن يفرض انتخاب موشيه كابلينسكي رئيساً للأركان، لكنه لم ينجح. وبالتالي، على الجيش أن يبقى خارج إطار الصراعات السياسية،

---

[46] عمير رفافورت، **معاريف**، 2007/12/22.

والحسابات الحزبية، ومحظور أن تكون الترقيات داخله على أساس مدى قربه من هذا السياسي أو ذاك[47].

الحافز لهذه الخطوات والجهود التي تبذلها هيئة الأركان مردّها إلى ما وصل للهيئة من معلومات عن تقرير، قيل إنه سري، بعنوان "الأوضاع النفسية والمعنوية في الجيش"، أثار قلقاً كبيراً لدى الحكومة، بعدما أظهر أن حالة الإحباط واهتزاز الثقة التي سادت الجيش إثر الحرب الأخيرة، دفعت 50% من الجنود للتفكير في ترك الجيش، والبحث عن عمل آخر. واحتوى التقرير نتائج استطلاع رأي أجري في صفوف الجنود، دلّ على وجود أزمة ثقة متفاقمة بينهم وبين قيادتهم، وحين سُئِل جنود الاحتياط عن نظرتهم ومدى ثقتهم واحترامهم لقادتهم، قال 25% إنهم يثقون، وحين وجه السؤال للجمهور العام، لم تزد نسبة الثقة كثيراً، وقال 40% فقط إنهم يثقون بقيادة الجيش.

أما في صفوف الجيش النظامي، وعلى الرغم من المغريات الكثيرة التي عرضت على الجنود والضباط، كزيادة 15% على الرواتب، ومنح مالية للمتفوقين، وتوفير سيارة خاصة مرافقة لكل ضابط من رتبة رائد فما فوق، فإن نصف الضباط أعلنوا صراحة أنهم يبحثون عن مستقبل آخر خارج الجيش. الأمر الذي دفع بوزير الدفاع باراك، ورئيس الأركان أشكنازي، لحمل هذه المعلومات لرئيس الوزراء أولمرت، ومطالبته بالتعاون معهما في تنفيذ خطة لإعادة ترميم الروح المعنوية للجيش، عبر التدخل لدى وزارة المالية لتخصيص ميزانية خاصة لتمويلها، بقيمة نصف مليار شيكل، أي ما يعادل 125 مليون دولار.

كما انطوى "استطلاع الوطنية الإسرائيلية" الذي ينشر سنوياً خلال الأعوام الماضية، على "بشرى" سيئة تتمثل فيما طرأ من زعزعة منقطعة النظير على ثقة الجمهور بالمؤسسات السلطوية، وأظهرت أبحاث أخرى، أن مستوى الثقة بالكنيست والحكومة والجيش لم يكن عالياً، وأشار لانحدار المستوى إلى درك غير مسبوق، حيث طرأ هبوط حادّ على مستوى الثقة بقوات الأمن، التي تمتعت دوماً بمستوى عالٍ من التأييد[48].

[47] إفرايم ياعر، "حرب لبنان افقدت الشعب ثقته بمؤسسات الدولة،" مؤتمر هرتسيليا 2007. والكاتب رئيس "برنامج إيفانس لتسوية النزاعات" في جامعة تل أبيب.

[48] أنطوان شلحت، التضخيم المتعمّد والصورة الحقيقية للتهرّب من الخدمة العسكرية، المشهد الإسرائيلي، 2007/8/15.

المبحث الثالث: رفض الخدمة العسكرية في الجيش:

أولاً: حجم انتشار الظاهرة:

عرفت "إسرائيل" ظاهرة رفض الخدمة العسكرية منذ عقود طويلة، حيث نشأت لأسباب مختلفة ومتباينة، لكن الدقة تقتضي التمييز بين مصطلحين يستخدمان بالعادة لتوصيف الظاهرة وتشخيصها:

الأول: الامتناع عن التجنّد، ويشمل استغلال الطرق القانونية المتاحة لعدم الخدمة في الجيش.

الثاني: التهرّب من التجنّد، ويشمل استغلالاً لطرق غير قانونية لعدم الخدمة.

وثمة توكيد على أن التهرّب هو جنحة جنائية، كما أن الامتناع عن التجنّد في الجيش، باعتبار أن "إسرائيل" تعيش "في حالة حرب دائمة"، يصنف عملاً سلبياً في الذهنية الإسرائيلية العامة[49].

العقود الستة الماضية، التي شهدت ميلاد "إسرائيل" وجيشها، شهدت بروزاً ملموساً لظاهرة الرافضين للخدمة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، الذين أبدى قسم كبير منهم عدم استعداده للخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة أو لبنان، لاعتبارات أخلاقية.

وتعدّ حركة "يوجد حدود" التي تأسست خلال حرب لبنان 1982، من أكثر حركات الرفض تجذراً ورسوخاً؛ حيث أرسل ثلاثة آلاف من أعضائها مذكرة لوزير الدفاع ورئيس الحكومة لإعفائهم من المشاركة في العمليات العسكرية، بينهم 170 عضواً رفضوا الذهاب للبنان، فحوكموا وسجنوا لفترات مختلفة[50].

وبالرغم من أن ظاهرة رفض الخدمة لم تنجح، مع أهميتها، في زلزلة المؤسسة العسكرية، إلا أنها بدأت في الآونة الأخيرة تصدم الرأي العام بعد وصولها إلى الوحدات النخبوية في الجيش. ولعل الظاهرة الجديدة في مجال رفض الخدمة هو اقتحامها المتسارع "للمركز"، بعد أن بقيت على مدى عقود في الطرف اليساري، وبدأ هذا الاقتحام بإثارة الإرباك والقلق

---

[49] ش. هلمان، **رفض الخدمة في الجيش كمحاولة لإعادة تعريف المواطنة** (القدس: الجامعة العبرية، 1993)، ص 43.

[50] منظمة مقاومي الحروب، رفض الخدمة العسكرية: حق إنساني غير معترف به، شباط/ فبراير 2003.

في محافل السلطة، التي عملت على الدوام على تطوير آليات لاحتواء الظاهرة، والتخفيف من آثارها[51].

وكشف مدير قسم القوى العاملة في الجيش أن 40% من الشباب لا ينهون الخدمة العسكرية، وهذه النسبة موزعة تحت أسباب مختلفة:

- 10% هم طلاب المدارس الدينية، لا يخدمون بقرار من الحكومة، مما يشجع الشباب على التطرف والذهاب للمدارس الدينية تهرباً من الخدمة.
- 10% لا يخدمون لأسباب نفسية، وهي نسبة مرتفعة جداً، ولا يعقل أن تكون في أي مجتمع، وإن كانت حقيقية فهي تعكس الأمراض التي يعاني منها الشباب، مما يجعل تصديقها أو تكذيبها يعطي مؤشرات خطيرة على الصحة النفسية.
- 20% لا يخدمون لأسباب مرضية أو عائلية، أو لأنهم متواجدون خارج الدولة، وهذه النسبة لها مدلولاتها التي ترتبط بطبيعة "إسرائيل"، وتوضح المؤشرات الحياتية التي يعيشها ذلك المجتمع.

علماً بأن التملص من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ليست ظاهرة جديدة على الإطلاق، فقد ارتفعت نسبة الذين لا يخدمون في الأعوام الـ 20 الفائتة باطراد، على النحو التالي:

- بلغت نسبتهم 12.1% سنة 1980.
- ارتفعت إلى 16.6% سنة 1990.
- ووصلت إلى 23.9% سنة 2002 [52].

وتشير أرقام مستندة لتقارير الجيش، أن نسبة المتهربين آخذة بالارتفاع، علاوة على ارتفاع نسبة من يتسربون خلال الخدمة ذاتها، ووصلت نسبة المتهربين من الخدمة عام 2004-2005 إلى 23.1%، في حين وصلت عام 2005-2006 إلى 24%، وكانت النسبة الأعلى عام 2007، حيث وصلت إلى 25%، واحد من كل أربعة إسرائيليين. وهي أرقام

---

[51] ستيوارت أ. كوهين، مرجع سابق، ص 43.

[52] نسبة المتسربين والمتهربين من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي تصل إلى 42.5%، عرب 48، 2007/7/7.

أثارت المخاوف لدى الجيش، خاصة وأن النسبة الحالية تشكل أعلى نسبة تهرب، علاوة على أن التوقعات تشير إلى تواصل ارتفاعها في السنوات القادمة.

وأوضحت معطيات شعبة القوى البشرية إلى أن من بين 25% ممن لم يتجندوا سنة 2007، هناك النسب التالية:

- 11% صرحوا أنهم طلاب مدارس دينية، أي ثمة زيادة بنسبة 1% عن العام 2006.
- 7% لم يتجندوا لأسباب صحية، بينهم 5% لأسباب نفسية.
- 4% لم يتجندوا لمكوثهم خارج البلاد.
- 3% لم يتجندوا بسبب ماضيهم الجنائي[53].

وبحسب مصادر الجيش، فإن حالات الفرار من الخدمة بلغت 1,288 حالة عام 2004، وارتفعت عام 2005 إلى 1,438، وهبط العدد عام 2006 إلى 1,386، وسجلت الشرطة العسكرية 1,006 حالة فرار عام 2007، أما مجموع الجنود المسجلين "هاربين من الخدمة"، فبلغ 1,873 هارباً، منهم 799 يتواجدون خارج البلاد، حيث وجدوا لهم ملجأ[54].

وخلال الانتفاضة الأولى، صدر أول بيان رفض رسمي أعلن فيه أكثر من ألفي جندي رفضهم للخدمة في المناطق الفلسطينية، سجن منهم 180 شخصاً، ويقول يشاي منوحين Yishai Menuhin، المتحدث باسم الرافضين، إن قائمتهم ضمت في صفوفها خلال حرب لبنان جنوداً من وحدة كوماندوز هيئة الأركان، وطيارين من سلاح الجو، ولكن لم يجرِ إبراز ذلك بشكل خاص.

ومن أهم آثار انتفاضة الأقصى، انتشار ظاهرة رفض الخدمة والفرار منها، وهي ظاهرة جديدة/ قديمة في المجتمع الإسرائيلي، قديمة من حيث أنه عرفها من قبل عدة مرات، كان آخرها في أثناء احتلال جنوب لبنان، وجديدة من حيث ظهورها مرةً أخرى استجابةً لتصاعُد المقاومة، ومرتبطة بظواهر أخرى. وبعد سنين من انتشارها، تطرح الأسئلة التالية: ما هي الأسباب التي أدَّت إليها؟ هل هو استيقاظ ضمير المجندين؟ أم خوفهم من الهلاك؟ أم أن السبب هو أزمة بنيوية حاقت بالتجمع الإسرائيلي؟.

---

[53] ارتفاع في عدد الجنود الفارين من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، عرب 48، 2007/10/21.

[54] عبد الحفيظ محارب، "المتمردون على الخدمة العسكرية في إسرائيل،" مجلة **شؤون فلسطينية**، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 16، كانون الأول/ ديسمبر 1972، ص 145.

التجربة أفادت أن تمعُّننا في الأمر سيؤكد أن الدافع وراءها ليس عنصراً واحداً، بل هو مركب من كل تلك الأسباب، أهمها تصاعد معدلات العلمنة والأمركة والتوجه نحو اللذة، وهي اتجاهات تنامت في "إسرائيل" بعد سنة 1967، وأدت إلى تحوُّل التجمُّع الإسرائيلي إلى "مجتمع الثلاثة V" الفيديو والفولفو والفيلا، وظهور المستوطن المتوجه نحو اللذة، ذو الرأس الصغير والمعدة الكبيرة، الذي يجيد الاستهلاك ولا يؤمن بأي مثاليات أو أيديولوجيات، بما في ذلك الأيديولوجية الصهيونية، هذا الإسرائيلي لا يعرف كيف يضحي من أجل وطنه وكرامته، فهو ملتف حول ذاته، يريد أن يزيد من معدلات استهلاكه ورفاهيته، وبالتالي ينصرف عن الخدمة العسكرية ويفرّ منها[55].

كما أدى هذا التوجه لتراجع الروح الاستيطانية الريادية القديمة، ولذا ينصرف الإسرائيليون عن الخدمة العسكرية ويفرون منها، ونشرت الصحف أن الجيش يفكر جدياً بإغلاق المدرستين الثانويتين العسكريتين لإخفاقهما في اجتذاب الطلبة. كما أن نسبة الخريجين الملتحقين بالجيش آخذة في التناقص، والشباب يعزفون عن الخدمة، ولقد تقدمت قيادة الشرطة العسكرية، بطلب لزيادة مخصصاتها المالية لإنشاء سجن حربي خاص بالفارين من الخدمة العسكرية[56]. وأشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى امتلاء السجون العسكرية بالجنود رافضي الخدمة، والمخالفين للتعليمات للمرة الأولى منذ عدة سنوات، وأن هناك 600 جندي محتجزون، عقاباً لهم على التهرب من أداء الخدمة[57].

ويبدو أن المقولة المنسوبة إلى البروفيسور ليبوبيتش Lepobech بأن رفض 500 جندي للخدمة العسكرية سيؤدي لإنهاء تواجد الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ستتحول إلى حقيقة، مُرجعاً رفض الجنود للخدمة إلى إيمانهم بأن هذا الرفض الجماعي قد يقنع حركات المقاومة بالتوقف عن العمليات الفدائية. كما أشار إلى أن مقابلات الجنود الرافضين مع قنوات التلفزيون تكشف عن عدم رضاهم عن سياسة حكومتهم، لا سيّما في ظلّ رفضهم الاعتناء الزائد الذي توليه الحكومة للمستوطنين[58].

---

[55] موشيه يعلون، الجيش والروح الإسرائيلية، مجلة **تخيلات**، تل أبيب، وزارة الدفاع، صيف 2006، ص 32. المجلة تعني "أزرق سماوي"، والكاتب هو الرئيس الأسبق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي.

[56] جريدة **ديلي تلجراف**، لندن، 2002/1/13.

[57] ناحوم برنياع، **يديعوت أحرونوت**، 2002/1/28.

[58] وكالة رويترز للأنباء، 2002/1/22.

وكان أكثر من 50 من العسكريين يصل بعضهم إلى رتبة "رائد" نشروا إعلاناً في الصحف الإسرائيلية قالوا فيه: "لن نستمرّ في خوض حرب من أجل سلام المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تخضع للسيطرة الفلسطينية، ولن نستمر في القتال داخل الخطّ الأخضر بهدف قمع وطرد وإهانة وتجويع شعب بأكمله". وأضافوا أنهم قرروا التوقف عن الخدمة في المناطق، حينما اتضح لهم أن أوامر الجيش لا تُجدي شيئاً بالنسبة لأمن "إسرائيل"، وأن هذه الأوامر تهدف فقط لقمع الشعب الفلسطيني إلى الأبد[59].

وتعدّ هذه المرة الأولى منذ اندلاع الانتفاضة في أواخر 2000 التي تنشر فيها مذكرة من هذا النوع في الصحف، تدعو للامتناع عن الخدمة العسكرية. الأمر الذي رآه بعض المراقبين تحدياً لسياسات الحكومة، وكشفاً لوحشيتها في تعاملها مع الفلسطينيين.

وتعدّ قضية رفض الخدمة في الجيش مشكلة متزايدة داخل "إسرائيل"، وقليل منهم يتحدى الخدمة بصورة مباشرة، فالأغلبية تتعلل بالمشاكل النفسية، وهنالك فئات أخرى مستثناة من الخدمة، مثل طلاب التوراة، وعرب الـ 48، وأولئك الذين لهم سجل حافل بالإجرام، وهنالك ما مجموعه 45% من الإسرائيليين يتهربون من الخدمة العسكرية.

وقفزت ظاهرة رفض الخدمة للوعي العام الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2002، عندما نشر 50 ضابطاً وجندياً من الوحدات القتالية عريضة دعوا فيها لرفض الخدمة في المناطق، لوضع حدّ للاحتلال. وفي أيلول/ سبتمبر 2002 أرسل 27 طياراً لقائد سلاح الجو في حينه، دان حالوتس، عريضة أعلنوا فيها عدم مشاركتهم في مهام هجومية في الأراضي الفلسطينية، كما وقّع 574 ضابطاً وجندياً على عريضة الرفض، مما تسبب بسجن نصفهم في سجن عسكري.

ووفقاً لأحدث التقارير التي نشرت أواخر سنة 2001، فإن عدد الجنود الفارين من الخدمة ارتفع إلى 15% مقارنة بنسبة 13% خلال العام 2001، ومع العام الذي سبقه. كما تمّت محاكمة 11,200 جندي ومجندة بتهمة الفرار، مقابل 9,700 خضعوا للمحاكمة خلال عام 2000، وأشار التقرير إلى أن الأحداث السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية أدت لارتفاع حدّة الظاهرة، خصوصاً إثر حالة الخوف والرعب التي انتشرت في أوساط الجنود في ظلّ الوضع الحالي، وليس لأسباب أيديولوجية[60].

[59] **معاريف**، 2002/2/13.

[60] **يديعوت أحرونوت**، 2002/1/30.

وتعدّ رسالة جنود وحدة هيئة الأركان العامة من آخر الحلقات في سلسلة الحركات الرافضة التي تتبنى هدفاً متشابهاً، وهو الاحتجاج بصوت عالٍ ضدّ استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، وضدّ الطريقة التي يعمل فيها الجيش هناك، والتي وصفها مقاتلو الاحتياط في رسالتهم بأنها "لا أخلاقية وفاسدة".

كما انتشرت ظواهر رفض الخدمة، ومن الظواهر الأكثر حدة ما جاء من حركة "الشجاعة في الرفض"، التي أصدرت بياناً تعلن فيه عدم استعداد الموقعين للخدمة في الضفة الغربية، ووقعه 50 ضابطاً وجندياً من الاحتياط، وبعضهم ضباط في تشكيلات المظلات والوحدات الخاصة. وبدأ البيان بتأكيد أنهم "صهاينة مخلصون"، ومن الأوائل في الدفاع عن "إسرائيل"، إلا إن الأوامر التي يتلقونها الآن لا تمت لأمن الدولة بأي صلة، أي أنهم يرفضون التصور الصهيوني للأمن الإسرائيلي الذي يمتد من النهر إلى البحر، ويضمّ كامل تراب فلسطين.

بهذا المعنى، فإن الجيش في الضفة، بالنسبة لهم، هو جيش احتلال لأن "الضفة الغربية ليست إسرائيل". ولذا يعلنون أنهم لن "يشتركوا فيما يسمونه حرب سلامة المستوطنات"، ولن يواصلوا "القتل خلف الخطّ الأخضر، بهدف السيطرة والطرد والهدم والإغلاق، والتصفية والتجويع والإهانة لشعب بأكمله"[61].

وازداد انتشار الحركة في وقت باتت فيه المقاومة، تشكل خطراً حقيقياً على القدرة العسكرية، فهي تعمل على تسميم الجيش من الداخل، وتؤدي لخفض الإسهام الكمي في الجهد العسكري. وتتميَّز بأنها ليست مجرد فعل فردي، أو حتى اتجاه تلقائي عام، بل عملية جماعية منظمة وضعت هدفاً واضحاً لها: الضغط على الحكومة للانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967 [62].

وقال أحد الرافضين: "إن وصل عدد الموقعين إلى 500 جندي، فسيكون على المؤسسة العسكرية الاختيار بين الاحتلال وجيش الاحتلال". ولاحظت جريدة الإندبندنت The Independent أن الحركة "ثورة متنامية"، كما أكد أحد الكُتَّاب أن "العصيان الكبير سيأتي"، وأن هذا التمرُّد قد يكون بسيطاً في بدايته، لكنه من الممكن أن يصبح عصياناً

[61] ناحوم برنياع، **يديعوت أحرونوت**، 2002/1/28.

[62] يوئيل ماركوس، **هآرتس**، 2002/2/9.

مدنياً وبداية الفوضى. ويبدو أن هذه التوقعات آخذة في التحقُّق التدريجي، فقد وصل عدد الموقعين 420 جندياً في نيسان/ أبريل 2002 [63].

بالإضافة لما تقدم، هناك في أوساط الجيش ما يسمَّى بظاهرة "الرفض الرمادي"، وهي ظاهرة تضمّ أعداداً كبيرة من جنود الاحتياط الذين يلجؤون لتأجيل الخدمة لأسباب صحية، من خلال تظاهرهم بالمرض. علماً بأن تجربة جنوب لبنان التي ما تزال عالقة في أذهان الجميع، اعتبرت سبباً رئيساً في تنامي الظاهرة، فحينما تصاعدت المقاومة، تزايد عدد رافضي الاشتراك في العمليات العسكرية[64].

وبعد سنة من اندلاع انتفاضة الأقصى أخذت حركات الرفض تستيقظ مجدداً، وبدأت برسالة من قِبَل طلبة ثانويين مشابهة لرسائل أخرى سابقة، حذروا فيها بأنهم سيرفضون الخدمة، وقد قاموا بمبادرة منفصلة أو مستقلة، على الرغم من استعداد حركات احتجاج أخرى لاستيعابهم ضمن صفوفها، ويعود السبب في ذلك لتخوفهم من "دمغهم" بالـ"يساريين". ولقد دفعوا ثمناً باهظاً جراء خطوتهم هذه، إذ أن جميع الموقعين على الرسالة، وعددهم 25 طياراً، لم يتراجعوا، ولذلك طُرِدوا من الخدمة الفعلية.

ثانياً: أسباب انتشار الظاهرة:

يلجأ الإسرائيليون للعديد من الطرق التي يتهربون بواسطتها من أداء الخدمة العسكرية، مع مراعاة أن بعضها تناسب الذكور فقط، وبعضها الآخر يناسب الإناث فقط، وثمة طرق تناسب الجنسين معاً، وهي:

1. طمس القدرات الذهنية والمادية الحقيقية، وهي ما تعرف بـ"تخفيض البروفيل".
2. الهجرة خارج البلاد.
3. الرفض العلني للخدمة العسكرية.
4. الزواج أو الولادة، وهي للإناث فقط.
5. إعفاء لأسباب دينية.

---

[63] مجلة **نيوزويك**، 2002/3/18.

[64] التقرير السنوي لرابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، **هآرتس**، 2001/6/28.

6. إعفاء لأسباب ضميرية.

7. الدراسة في المدارس الدينية اليهودية[65].

وفي هذا السياق يقول د. يورام بيري Yoram Peri، عالم الاجتماع بجامعة تل أبيب، إن رفض الخدمة في الجيش أصبح قضية مركزية متزايدة داخل المجتمع الإسرائيلي، وشرح ذلك بقوله: "المسألة الأساسية هي ما يسمى بـ"المقاومة الرمادية"، حيث يحاول بعض الإسرائيليين تحاشي الخدمة بالادعاء بمشاكل وأمراض عقلية". وقد قوبلت هذه الظاهرة بصدود كبير من قبل الجهات العسكرية التي تبنت موقفاً يقول: "لا تسأل ولا تتحدث في موضوع المقاومة الرمادية، والتهرب من الخدمة الإلزامية"، لأنها لا ترغب ببروز رجال قد يصبحون رمزاً ومثالاً يحتذى لرفض الخدمة. ولذلك تحاول الجهات العسكرية أن توصل للآخرين الثمن الباهظ الذي سيدفعه الرافضون للخدمة[66].

وبالتالي يمكن الحديث عن أبرز أسباب انتشار ظاهرة رفض الخدمة العسكرية:

1. تراجع هيبة الجيش: بدأ توالي الضربات على مؤسسة الجيش منذ حرب الاستنزاف وحرب 1973، مروراً بحرب لبنان 1982، وانتفاضة 1987، وانتهاء بالانسحاب من جنوب لبنان 2000، ووصل هذا المنحنى قمته في انتفاضة الأقصى، وحرب لبنان الثانية 2006. وأدى كل ذلك لاهتزاز صورة الجيش، وتراجع مكانته، وتزايد الانتقادات الموجهة ضدّه. وأصبحت الخدمة في صفوفه بالنسبة للكثير من الإسرائيليين عبئاً اقتصادياً كبيراً، إذ يُفصل كثير من المجندين من أعمالهم بعد أدائهم خدمة الاحتياط، في الوقت الذي يُعفى فيه طلبة المدارس الدينية، وتغدق عليهم المعونات ليستأنفوا دراستهم، لكن أهم العوامل، بطبيعة الحال، هو إحساس المجندين بأنه لا جدوى من الاستمرار في الحرب[67].

2. الخوف من مواجهة المقاومة: بعبارة أكثر وضوحاً، الخوف من الموت، فالجنود الإسرائيليون معظمهم علمانيون لا يؤمنون بالآخرة، فهم متوجهون نحو اللذة ولا يؤمنون بأي مثاليات قومية، ولا يؤمنون إلا بالرغبة في البقاء وهم في حالة خوف شديدة من المنتفضين، الذين يدفعهم الإيمان بالله وبالوطن.

---

[65] جريدة **الأوبزيرفر**، لندن، 2003/3/14.

[66] يوئيل ماركوس، **هآرتس**، 2002/2/19.

[67] **يديعوت أحرونوت**، 2000/11/10.

وأوردت بعض التقارير أن معدلات الخوف بين الإسرائيليين بلغت 75% مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وزادت إلى 86% في منتصفه، ثمّ إلى 87% في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر، ولا شكّ في أن تصاعد معدلات الخوف مرتبط تماماً بتصاعد متوسط الخسائر البشرية في صفوف الجيش التي زادت، كما أسلفنا، من أربعة إلى خمسة أشخاص شهرياً في الفترة بين عامي 1992-1995، وانخفضت إلى ثلاثة أشخاص في الفترة بين عامي 1999-2000، لكنها قفزت إلى 17 شخصاً شهرياً منذ عام 2001 [68].

كما اكتشف الجندي أنه بالرغم من معداته القتالية الفائقة، والتدريب المكثف الذي يتلقاه، فقد أصبح صيداً سهلاً، وهذا يتضح في نسبة الذين سقطوا صرعى العمليات الفدائية، التي صرح الجيش بعدم وجود ردّ عسكري عليها. ووصف مراسل عسكري حياة الجنود في الدبابات بأنه جحيم لا يُطاق، فالأوامر الصادرة لهم تتضمن البقاء داخل الدبابة طوال الفترة المحددة لهم دون الخروج منها، كما صدرت أوامر تحظر عليهم النظر من فوهات الدبابة خوفاً من تعرضهم لرصاصات طائشة تأتيهم من المناطق المحاصرة، بالإضافة إلى أنهم لا يستطيعون الخروج منها لقضاء حاجتهم كالذهاب للحمام، خوفاً من تعرضهم لقناص فلسطيني ينتظر خروجهم منها.

وأوضح التقرير أن الجلوس لفترة طويلة داخل دبابة مع الشعور بالخوف من المحيط المتواجد فيه، يجعل الجنود في قلق دائم، بحيث ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء ورديتهم للخلاص من هذا الجحيم الذي لا يُطاق، وأن وجودهم داخل الدبابة واحتكاكهم طوال الوقت مع بعضهم البعض يسبِّب مضايقات لهم، حتى انهارت نفسياتهم، واتسمت العلاقة بينهم بالمشاحنات والمشاجرات، بجانب الملل والضجر الشديدين[69].

ولا شكّ في أن انشطار الدبابة ميركافا 3، أكثر الدبابات تحصيناً في العالم، رسَّخ الخوف في قلوب الجنود، هذا الخوف الذي وجد تعبيره في كثير من الحوادث، أهمها ما حدث في مستوطنة الحمرا، حين قام أحد الاستشهاديين بعملية فدائية أدت لمقتل وإصابة تسعة إسرائيليين، وتبين لاحقاً أن حارسي المستوطنة حين أبلغا بأن استشهادياً سيقتحم

[68] **معاريف**، 2001/11/4.

[69] **هآرتس**، 2002/2/10.

المستوطنة، خشيا على أنفسهما ولم يبلغا عن ذلك، وحينما التقيا به لم يشتبكا معه، وفرا من أمامه. وقال أحدهم بصراحة بالغة: "حين رأيته، اختبأت تحت السيارة"[70].

3. عبثية الصدام مع الفلسطينيين: إن ما يزيد من إحساس الجنود بعبثية موقفهم، وعدمية التضحية من أجل "الوطن"، عدم اكتراث القيادة العسكرية بهم. حيث قام 100 ضابط وجندي بالاحتجاج على انعدام المساواة في توزيع الأعباء، واشتكوا من نقص الوسائل القتالية، وانعدام الحماية الملائمة، وعدم تلقي التدريبات الكافية والتجهيزات اللازمة لحمايتهم، واضطرارهم لتأدية الحراسة دون ارتداء السترات الواقية، مما اضطر بعضهم من ذوي الإمكانيات المالية الجيدة لشراء سترات وخوذ دفاعية على حسابهم، للدفاع عن أنفسهم، حيث يصل ثمن السترة 1,200 دولار[71].

ثالثاً: المواقف السياسية والعسكرية والشعبية:

1. موقف الجيش: حرص الجيش على مواجهة ظاهرة رفض الخدمة بشكل فردي، وفي مراحلٍ لاحقة من اتساع نطاقها جرت محاولات لكسر إرادة الرافضين، حيث يتسلمون بعد حبسهم لمدة 28 يوماً، أمر استدعاء لخدمة إضافية، وفي حال رفضهم يمضون فترة حبس أخرى. أما اليوم، يحرص الجيش على تفادي ذلك، لخشيته من الضجة الإعلامية[72].

وقال رئيس المحكمة العسكرية في يافا، الكولونيل آفي ليفي Avi Levy إن "التهرّب من الخدمة ظاهرة مرضية، وتنتشر كالنار في الهشيم، وتجرّ وراءها سلسلة من الأمراض، والأسوأ أنها توجد حالة من اللامساواة والتمييز بين دم ودم"، وأضاف "أن الطريق لاجتثاث الظاهرة يكمن في إنزال عقوبات قاسية ورادعة ومناسبة على المتهربين من الخدمة"[73].

وعلى الرغم من أن الظاهرة لم تؤثر بصورة مباشرة على قدرات "إسرائيل" العسكرية،

---

[70] **معاريف**، 2001/3/23.

[71] ظاهرة الرفض و"أزمة الضمير" المزمنة، المشهد الإسرائيلي، 2003/12/22.

[72] **هآرتس**، 2007/9/22.

[73] مائير إلران وآخرون، **انعكاسات استراتيجية للانفصال على المجتمع الإسرائيلي**، ترجمة مركز مدار (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص 32.

ولا تعبر عن انهيار في الجيش، فإنه في الوقت ذاته لا يمكن الاستهتار بقدرتها على التأثير في سياسته، خاصة ما يتعلق بحدود القوة والبطش التي يستخدمها. ومهما تكن دوافع الرفض، فإنها تصب في تيار مقاومة الاحتلال، ويجب أخذها بعين الاعتبار في تقييم الأوضاع وتحديد السياسات، خاصة وأن الظاهرة تتسع وتقوى، وقد يشهد المستقبل القريب المزيد من الحراك الرافض للمشاركة في خدمة الجيش.

وقد قُوبل موقف الجنود الرافضين للخدمة، باستجابة عنيفة من المؤسسة العسكرية، حيث رفض موفاز، رئيس الأركان ووزير الدفاع السابق، عريضة الرفض؛ لأن الرافضين لا يمثلون مجمل الجنود. ومع هذا يخشى الجيش إيقاع أي عقوبات بحقهم حتى لا تنتشر الظاهرة[74].

ومع ذلك، بدا واضحاً وملحوظاً انضمام ضباط للرافضين للخدمة، ومنهم الكولونيل "ساغر"، قائد كتيبة احتياط التي تضمّ مئات الجنود، الذي أبدى تأييده للرافضين للخدمة، وإثر مشاركته في اجتماع لهم أعلن الناطق العسكري أن الجيش قرر إخضاعه للتحقيق.

وأشارت المصادر العسكرية إلى:

> أن السلطات وضعت 600 جندي احتياط في السجون نتيجة محاولة تهربهم من الخدمة العسكرية، كما تعمّد ما يقارب من 2,500 جندي التغيب عن الخدمة دون إذن مسبق، وقدّم آلاف آخرون أعذاراً طبية مزورة ليتمّ إعفاؤهم من الخدمة هرباً من جحيم الانتفاضة، وإن السجون المخصصة للجنود والضباط مليئة بأكثر من ألف جندي ومجندة فروا من الخدمة.

وقال جنرال الاحتياط جدعون شيفر Gideon Sheffer، قائد قسم القوى البشرية، إنه إذا لم تسارع الدولة للاعتناء بهذه المشكلة فإنها ستتسع باطراد، وأضاف: "إذا لم نفعل شيئًا، سنصل في الأعوام القريبة المقبلة لوضع لا يؤدي فيه 50% من شبابنا الخدمة العسكرية الإلزامية".

وأوضح الجنرال إليعازر شتيرن، قائد القسم ذاته لاحقاً، الذي قال إن الحكومة والكنيست لا يبذلان جهداً كافياً لوقف ظاهرة التهرّب من الخدمة.

وشجب رئيس هيئة الأركان غابي أشكنازي، ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية

---

[74] **معاريف**، 2007/7/31.

واصفاً إياها بأنها "تنهش المجتمع والجيش"، معرباً عن أسفه؛ لأن المتهربين "لا يخجلون بقرارهم عدم التجند في الجيش".

وأضاف، في خطاب ألقاه، خلال مراسيم توزيع جوائز قائد الإذاعة العسكرية، في مقرّ سلاح الجو في هرتسليا:

> في هذه الأيام تنهمك وسائل الإعلام بموضوع التهرّب من الخدمة، وهو أمر يبعث على السعادة، لقد كانت الظاهرة قائمة في السابق، ويسألني البعض الآن: ما هو الجديد إذن؟ الجواب هو أن المتهربين فقدوا الشعور بالخجل، ومهمتنا الآن أن نعيد الخجل لسحنات المتهربين، وإعادة شعور الاعتزاز للجنود في الخدمة، وينبغي علينا أن نجتث هذه الظاهرة من جذورها[75].

أما وزير الدفاع باراك فقال "ينبغي العودة إلى الأيام التي كان فيها التهرب من الجيش بمثابة "وصمة عار" على جبين المتهربين"، وشنّ هجوماً عنيفاً على ما أسماه "الشرعية التي تحظى بها ظاهرة التهرّب من الخدمة لدى مختلف أطياف المجتمع، بدءاً من محاضري الجامعات، مروراً بصناع الرأي العام، وانتهاء بنجوم الإعلام الذين يدفعون قدماً أبطالاً ثقافيين تهربوا من الخدمة"، منوهاً بأن "المجندين ومقاتلي تشكيلات الاحتياط يستحقون أن يكونوا الأبطال الحقيقيين للمجتمع الإسرائيلي". ورأى أن الجيش يتحوّل من "جيش الشعب" إلى "جيش نصف الشعب فقط"[76].

وحتى وقت قريب كان خيار عدم الالتحاق بالجيش من المحظورات في دولة "ولدت" في خضم الحرب، وتخوض صراعاً دائماً مع جيرانها العرب، كما أن رؤية مجموعات من الجنود الشبان يمسكون ببنادقهم من المشاهد المعتادة في شوارعها، ويرى كثيرون أن الخدمة العسكرية هي جوهر الهوية الوطنية.

بالإضافة لذلك يوجد موقع على شبكة الإنترنت لمعارضي رفض الخدمة العسكرية، يوفر معلومات حول الخدمة الاحتياطية، ولقد تمّ تحديثه في أعقاب ظهور حركة الرافضين من جديد، ويمكن من خلاله توقيع عريضة ضدّهم. كما أنّه ينشر الأرقام الهاتفية لأقسام

---

[75] **هآرتس**، 2007/8/30.

[76] هناك موقع مليء بالمعلومات المهمة حول الظاهرة، انظر: www.miluim.co.il

التطوع في حرس الحدود، وينشر "أخباراً إيجابية تتعلق بالتطوع"، ويدعو لـ"اقتلاع فكرة رفض الخدمة من جذورها"[77].

وتعهد العديد من رؤساء البلديات بمنع الفنانين، الذين لم يلتحقوا بالجيش من المشاركة في احتفال الذكرى الـ 60 لقيام "إسرائيل"، رغم أن ذلك لم يحدث في كل المدن. واقترح أحدهم أن يحرموا من وظائفهم في الحكومة المحلية، وهاجم بعض المعلقين من يتهربون من الخدمة، وذكّروهم بأنهم معرضون للسجن.

وقال إيتان هابر، مدير مكتب رابين، إن "التهرب من التجنيد سرطان يلتهم أسس إسرائيل كمجتمع، هم لا يريدون أداء الخدمة العسكرية، إذاً فليرتدوا زي السجن". وفي أعقاب نشر رسالة الطيارين الـ 27 في 2003/9/25؛ التي جاء فيها أنهم يرفضون المشاركة في هجمات يشنها سلاح الطيران داخل مواقع سكنية لفلسطينيين أبرياء، جاءت ردود الفعل على النحو التالي:

أ. المحلل العسكري أليكس فيشمان وصف الرسالة بأنها "تمرد يساوي هزة أرضية مدمرة، يصعب توقع أبعادها. وإذا لم تتوقف هذه العاصفة في الحال، فقد تجرف معها أوساطاً أخرى في الجيش، ليس فقط في سلاح الطيران".

ب. "آلون" أحد الموقعين قال: سلاح الجو كالعائلة الواحدة، رفض الخدمة بمثابة الثورة على عائلتك![78].

ج. وزير الدفاع شاؤول موفاز ردّ بأن "عريضة الطيارين مساعدة معنوية لألد أعداء إسرائيل، ومساعدة غير متوقعة للمنظمات المسلحة التي تهدف لإبادة دولة اليهود".

د. السلطات قررت التعامل مع الرافضين على أنهم خونة، وبدأت التشكيك بمصداقيتهم.

هـ. وزارة المعارف ألغت النقاش الذي كان من المفترض أن يتمّ بحضور طيار رافض للخدمة في مدرسة بمدينة أسدود.

---

[77] **يديعوت أحرونوت**، 2003/9/28.

[78] عبد الوهاب المسيري، الكيبوتس والخدمة العسكرية، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، ع 6، آب/ أغسطس 1984، ص 165.

و. تصعيد الإجراءات ضدّ الموقعين؛ ففي الأيام الأولى مُنعوا من الطيران، وأولئك الذين عملوا كمرشدي طيران عُزلوا من مناصبهم.

ز. بعد أسابيع معدودة تقرر إقالة اثنين من الطيارين.

وهكذا أدى الضغط الاجتماعي، الذي وصفه الطيارون أنفسهم بأنه "هجوم عنيف ضدّهم"، بأربعة منهم للانسحاب من رسالة الرفض. ولكن من جهة أخرى، ويا للمفارقة، أدى الضغط لانضمام خمسة طيارين آخرين، ومن بين الموقعين الجنرال يفتاح سبكتور Yiftah Spector، الأب الروحي للطيارين، وكان مرشحاً لمنصب قائد في سلاح الطيران، وتمّ عزله من منصبه كمرشد طيار. وبرز عاموس شوكن Amos Schocken، صاحب جريدة هآرتس، أبرز الداعمين لظاهرة رفض الخدمة، حيث يقارن الاحتلال بنظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا.

2. موقف الحكومة والأحزاب: شهدت "إسرائيل" منذ عدة سنوات، عاصفة هستيرية بشأن "قضية التهرّب من الخدمة العسكرية"، التي تزعم تقارير الجهات المسؤولة في الجيش أنها تتسّع على نطاق غير مسبوق عاماً بعد عام.

وحتى الآن صدرت تصريحات وردود فعل "طنانة" في إدانتها، والدعوة لوضعها في مقدمة "الأجندة الوطنية"، من لدن وزير الدفاع إيهود باراك، وكبار قادة الجيش، وبعض القادة السياسيين والمسؤولين الرسميين وفي مقدمتهم رئيس الدولة شمعون بيريز، الذي دعا، في تعقيبه على الموضوع، لتغيير نظرة الشعب إلى الجيش. وأضاف: "إذا ما نمّينا نظرة الاستخفاف وعدم الجدية إزاء الجيش، فإنّ هذا سيمّس بمكانته. يجب العودة لفترة الإجماع التي كان فيها المجتمع يقف خلفه، ثمة حملات نقد حادّة تضرّه بصورة شديدة، نحن دولة تواجه العديد من الأخطار الوجودية، ويجب العودة لتنمية مشاعر العزة الوطنية بالخدمة العسكرية".

دانيال توب Daniel Taub، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، يعقب على تنامي الظاهرة بقوله "للجيش وظيفته الأساسية، وهي الدفاع عن حياة الإسرائيليين. ولا يمكن تأديتها لو كان الجنود مخيَّرين في قبولها أو رفضها، أو أن يكون لكل منهم الحقّ في اختيار الزمان والمكان الذي يريد تأديتها فيه، لا يوجد جيش يعمل بهذه الطريقة. ومن ثمّ لا يمكن السماح للبعض داخله بشيء، وللآخرين بغيره، لو حدث ذلك سيكون تفرقة شيئاً غير عادل".

ويشير إلى أن:

هذه ظاهرة هامشية، حتى لو كان الرقم الذي تذكره وسائل الإعلام صحيحاً، فلا يعني توقيع ألف شخص على ورقة أنهم سيمتنعون عن أداء واجباتهم العسكرية، فالجميع تقريباً من بين البالغين يؤدون الخدمة إدراكاً منهم لأهمية الدفاع عن بلدهم. إن أيّاً منا لا يجب أن يترك أسرته وأطفاله ووظيفته كي ينخرط في الخدمة العسكرية، ولا شكّ أن المكوث في البيت أفضل، لكن لسوء الحظ نحن نعاني منذ سنوات من تهديدات مستمرة، وفي موقف كهذا لا يمكن للأغلبية العظمى أن تمتنع عن الدفاع عن نفسها وعن بلدها، وهذا ما يقومون به بالفعل[79].

وفي المقابل، رأى عضو الكنيست عامي أيالون، المسؤول السابق للشاباك، أن ظاهرة رفض الخدمة في مجتمع إسرائيلي يزداد تعسكراً تعني أن تطور العلاقة بين المجتمع والجيش هو تطور مزدوج، فمن جهة يزداد المجتمع تقبلاً للخيار العسكري، بل الأكثر دموية وتسرعاً في الحسم مع الفلسطينيين، لكن من جهة أخرى ثمة تراجع في مكانة "جيش الدفاع" ومهابته، فلم يعد حلم الشاب الحياتي والمهني أن يصبح ضابطاً[80].

ورأت الوزيرة السابقة شولاميت ألوني Shulamit Aloni [81]، من حزب ميرتس Meretz، أن الحملة التحريضية على رافضي الخدمة، تنطوي على مظاهر فاشية، خاصة وأن رافضي الخدمة يعلنون أن أسبابهم ضميرية، أو ليس بوسعهم تأديتها لأسباب صحية أو نفسانية، علماً بأن الكنيست أقرّ "إعفاء خمسين ألف شاب من الحريديم، المتدينين المتشددين، من الخدمة لمدة خمسة أعوام". كما تمّ إعفاؤهم من دفع القسط الدراسي، ومنحهم مخصصات ضمان الدخل. وشجبت طرد المغني أفيف غيفن من الإذاعة العسكرية لأنه لم يخدم في الجيش، واستنكرت الحملة التي يجري شنّها ضدّ بعض نجوم الفنّ والرياضة على هذه الخلفية[82].

---

[79] وسام سعادة، رفض للخدمة العسكرية أم رفض للخدمة في الضفة؟، جريدة **السفير**، بيروت، 2002/7/26.

[80] محمد أبو غدير، **الصراع الديني العلماني في الجيش الإسرائيلي** (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2000)، ص 35.

[81] شولاميت ألوني، من مواليد سنة 1928، خبيرة بالشؤون القانونية، معلمة، وصحفية، وكاتبة مقالات في الصحف، كانت عضوة في البَالْمَاخ خلال حرب 1948، أسست دائرة حقوق المواطن والسلام، وصدر لها: مواطن ودولته، حقوق الولد في إسرائيل، التسوية.

[82] تراجعت خدمة دروز الـ 48 في الجيش الإسرائيلي بصورة متسارعة خلال العقدين الأخيرين، للاطلاع أكثر حول هذه القضية الشائكة يرجى الرجوع إلى: هاشم حمدان، "العرب في إسرائيل والخدمة العسكرية: أشكالها وبدائلها،" **المشهد الإسرائيلي**، ع 100، 2005/1/31، انظر:

http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2292

وقال ران كوهين Ran Kohen، عضو الكنيست من كتلة ميرتس-ياحد Meretz-Yahad "إن عدم الحفاظ على سياسة واضحة ومثابرة في تجنيد جميع الإسرائيليين للجيش من جهة، والإهمال المتواصل لهدف الجيش في أن يكون سوراً واقياً ضرورياً لوجود الشعب في إسرائيل من جهة أخرى، أديا لحصول تآكل آخذ في التعاظم في مكانة الجيش لدى المجتمع المدني، وفي شرعيته لدى الجمهور".

وأضاف:

> هذا التآكل ينعكس أولاً وقبل كل شيء على الفئات التي تتهرّب من الخدمة منذ إقامة الدولة، وهي المجتمع الحريدي الديني المتشدد والجمهور العربي، صحيح إن إسرائيل على حقّ في عدم تجنيد العرب، غير أن عدم استعداد هؤلاء للإسهام بدورهم في المجتمع، في إطار الخدمة المدنية التطوعية، يجعل من الصعب عليهم المطالبة بالمساواة في الحقوق التي يستحقونها قانونياً"[83].

3. الموقف الشعبي: تصنف حركة رفض الخدمة من الأقلية غير المقبولة وسط الإجماع الإسرائيلي، بل حتى لبعض الأشخاص في حركة السلام الآن الذين يقولون إنها فاقت الحدود، وترى ضرورة تكاتف الجهود من مختلف الحركات السياسية والقانونية لوضع حدّ للاحتلال، لكن ليس من خلال الامتناع عن الخدمة.

ومع ذلك، تلقى الرافضون تأييداً كبيراً من الجماهير، ومن بعض أعضاء النخبة في المجتمع الإسرائيلي، وتلقوا آلاف الخطابات عبر الإنترنت، من بينها 70% من المؤيدين، وبدأت بعض الجمعيات المعارضة للحرب في النشاط والحركة مرةً أخرى، ولوحظ تزايد عدد المنظمات التي تعتبر رفض الخدمة جزءاً أساسياً من برنامجها؛ ومنها "نشطاء الرسالة الثمانية"، وحركة "مظهر جديد"، و"تجمُّع دعم رافضي الضمير"، و"يوجد حدود"[84].

وجاء أكبر تأييد من "مجلس السلام والأمن"، الذي يضم ألف شخصية من كبار قادة الجيش والأجهزة الأمنية السابقين، ونادى بتبني خطة الفصل من طرف واحد، وإخلاء العشرات من المستوطنات في الضفة والقطاع، وإنشاء دولة فلسطينية. كما نشر أتباع

[83] ليلى جاليلي، **هآرتس**، 2002/3/31.

[84] **هآرتس**، 2002/3/31.

"حركة تعديل" اليسارية اليهودية الأمريكية بيان تأييد للرافضين، في صفحة كاملة، في بعض الصحف الأمريكية[85].

وفي حين كانت محكمة العدل العليا ساحة لجدل محتدم حين حاول مجموعة من الضباط رافضي الخدمة انتزاع قرار منها باعتبارهم معارضي رأي، فإنها أصمَّت أذنها عن سماع حيثياتهم.

كما وجدت دعوة الرافضين أصداءً لا بأس بها لدى قطاعات من الرأي العام والجمعيات الأهلية، ومن مظاهرها إصدار 324 من أعضاء السلك التدريسي، في ست جامعات إسرائيلية، بياناً أعربوا فيه عن تقديرهم ومساندتهم لطلابهم المجندين من رافضي الخدمة، وأكدوا استعدادهم الكامل لمساعدة من يتضرر منهم بسبب موقفه دراسياً أو اقتصادياً. فكان صوتهم الأكاديمي ردّاً غير ملتبس على المؤسسة القضائية التي خذلت حركة الرفض، التي وحدت أطيافاً شديدة التباين في المجتمع، اختلفت في السنّ والمستوى الاجتماعي والثقافي، لكنها اتفقت على أن الجيش بممارساته ضدّ الفلسطينيين لم يمنح شبابهم سوى القليل من الاستقرار، والكثير من الدموع والأكفان[86].

وتضمنت فعاليات حركة الرفض سلسلة منشورات وبيانات وزعها جنود وعائلاتهم داخل الأراضي المحتلة، في ظلّ تنامي حالة الرفض للخدمة، استخدم فيها بعض النصوص والمفردات التي تعكس بمجملها حالة الخوف والقلق والرعب التي أوجدتها الانتفاضة داخل المؤسسة العسكرية على الرغم من كل محاولات إجهاضها وسحقها، ومنها: "الانتفاضة تسحق جيشنا... تفتك بأبنائنا... رصاصهم أصبح لا يخطئ... والموت يتربص بنا... الانتفاضة تطاردنا وتلاحقنا... كابوس يعيش معنا... أبناؤنا يموتون... شارون يشرب بجماجمهم... ندفع ثمن بطشه وغطرسته"[87].

كما بدأت لجان وهيئات مختلفة بجمع تواقيع للجنود، وأخرى لذويهم تعلن عن رفض الخدمة. علماً بأن استطلاعات الرأي العام تدلّ بصورة واضحة على أن نسبة 25-30% من الإسرائيليين يؤيدون الظاهرة.

[85] قناة الجزيرة الفضائية، برنامج أكثر من رأي: ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في "إسرائيل"، 2004/8/23.

[86] مائير عمور، "الرفض الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل،" **قضايا إسرائيلية**، ع 17-18، شتاء وربيع 2005، ص 54.

[87] **معاريف**، 2004/2/26.

وبدأ أهالي الجنود المعتقلين، ومعهم مؤيدوهم وأنصارهم، حملة مدنية تهدف لإطلاق سراح ما باتوا يعرفون باسم "أسرى الضمير"، وتمّ تشكيل "اللجنة من أجل رافض الخدمة"، تضمّ بين أعضائها الأساتذة الجامعيين: زئيف شطيرنهيل Zeev Sternhell، وباروخ كيمبرلينغ Baruch Kimmerling، وآفي عوز، ونظمت سلسلة من الخطوات منها:

- جمع تواقيع على عريضة دولية، وقع عليها نحو 14 ألف شخص من مختلف أنحاء العالم.
- بلورة عريضة لشخصيات عامة إسرائيلية، تعلن انزعاجها من قسوة الحكم الصادر بحقّ المعتقلين.
- توزيع نصّ قرار للجنة الخاصة للأمم المتحدة United Nations، يقول إن سجن الشبان غير قانوني.
- التعاون مع منظمة العفو الدولية "أمنستي" Amnesty، وتنظيم تحرك فعال من قبل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومتابعة لطلب رئيس الفيدرالية بالاجتماع مع رئيس الدولة.
- توجه الأهالي للمثول أمام اتحاد البرلمانيين الأوروبيين في ستراسبورغ[88].

وفي حركة مشابهة، كشفت الصحافة قيام الجنديين ديفيد زونشين ويانيف ايتسيكوبيتش بجمع توقيعات لـ 500 جندي وضابط على عريضة لرفض للخدمة العسكرية[89].

وأخذت حركة الرفض أبعاداً جماهيرية إعلامية، وصلت إلى أن يأخذ عالم الإنترنت موقعه كوسيلة اتصال للتعبير الاحتجاجي الاجتماعي، ومنصة للحوار السياسي النشط، كموقع مؤيدي رفض الخدمة، بعنوان "رفض". ويتيح الموقع لزواره الانضمام للمجموعة، والتوقيع على رسالة الجنود والضباط، ونشر الأخبار ومعلومات تتعلق بالظاهرة، ويحوي مقالات كتبها الرافضون[90]. لكن أكثر ما يثير الانتباه في الموقع هو منتدى الحوار، الذي بات يضم ما يزيد عن ألف صفحة، فيما يتمّ يومياً نشر عشرات الإسهامات الجديدة، كما

[88] شلومي برزيل، نشيد المتهربين من الخدمة العسكرية، **هآرتس**، 2007/8/20.

[89] www.seruv.org.il

[90] آريه ديان، خطوط الرفض الجديدة وحواجزه القديمة، **هآرتس**، 2002/2/6.

يوجد الكثير من البلاغات التي قام بتسجيلها أنصار اليمين المهاجمين للرافضين. وتعكس إسهاماتهم ظاهرة مركزية تجدها في مواقع اليسار الأخرى، وهي كثرة الزوار من أصحاب المواقف اليمينية، الذي يسجلون مواقفهم، وينشرون بلاغات فظة، ويدعون أنصارهم لدخول مواقع اليسار لإثارة النفوس، بل وتخريبها.

وهكذا أحدثت حركة الرفض أصداء متباينة في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وكسرت ما يسمى بـ"الإجماع الوطني التقليدي" المعارض للفكرة من الأساس. جنود الاحتياط الذين أعلنوا قرارهم بعدم الخدمة في المناطق يعرضون على شبكة الإنترنت رسائل ردّ الفعل الإلكترونية التي تدفقت عليهم منذ أن نشروا بيانهم الرافض للخدمة، وبلغت 1,352 رسالة، وكشفت عن حقيقة سياسية مهمة تتمثل في أن الدعوة لرفض الخدمة التي تركزت سابقاً في المعسكر اليساري، تجد لها آذاناً صاغية في أوساط أكثر اتساعاً، وأغلبية مرسليها، أي ما يقارب 70%، يبدون درجات متفاوتة من التعاطف مع الرفض والرافضين على حدٍّ سواء.

وبعض مرسلي الرسائل يطالبون بضمّ توقيعاتهم للعريضة التي نشرها الرافضون، وكثيرون يكتفون بالتعبير عن الدعم والمساندة، وبين المتوجهين عدد غير قليل من النساء اللواتي يسعين للانضمام لهذه الخطوة الكفاحية، كما أن بعضهن أعلن عن إنشاء منظمة "زوجات جنود الاحتياط" لمساندتها.

قسم من المتوجهين لزاوية الإنترنت الخاصة بالرافضين يسعون لمشاطرة تجاربهم من الخدمة الاحتياطية التي أدوها على شاكلة من يقول؛ "خلال السنة الأخيرة خدمت 30 يوماً كطبيب في وحدة قتالية، وأقسمت ألا أعود لمثل هذه الأيام لسكان المناطق". هناك أيضاً شبان يطلبون التشاور في مسألة تجندهم، وثمة قسم من تعبيرات التضامن ترد من الخارج أيضاً، بعضها أُرسِلَ من فلسطينيي أوروبا، كما وردت رسالة من جماعة ناطوري كارتا Neturei Karta [91] في نيويورك. إلا أن أغلبية المعبرين عن الدعم من الإسرائيليين، كثيرون منهم سعوا للتأكيد أنهم في السابق خلال حرب لبنان والانتفاضة الأولى كانوا يعارضون رفض الخدمة بشدة.

[91] ناطوري كارتا، حركة يهودية أرثودكسية ترفض الصهيونية بكل أشكالها وتعارض وجود دولة "إسرائيل"، تعداد المنتمين إليها يقارب خمسة آلاف ويتواجدون في القدس ولندن ونيويورك، تمّ تأسيس الحركة سنة 1935، وهي تعارض وتنادي بخلع أو إنهاء سلمي للكيان الإسرائيلي، وتقتنع بأن اليهود ممنوعون من الحصول على دولة خاصة بهم حتى مجيء المسيح، المعنى الحرفي لاسمهم هو "حراس المدينة".

أحد المرسلين، لم يكتب اسمه، يقول: قبل 24 عاماً كنت من بين الموقعين على "رسالة الضباط" التي وجهها بعضنا سنة 1978 لرئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيجن Menachem Begin [92] محذرين إياه من تفويت فرصة التوصل للسلام مع مصر، وتمخضت عن حركة السلام، وجاء فيها:

> اعتقدت أن من المحظور أن يكون الواحد رافضاً للخدمة، على أمل أن يقوم نفس الذين يؤدونها بتفكيك المستوطنات مستقبلاً، لكننا نرى اليوم أن الدفاع عن المستوطنات ينطوي على جرائم حرب من الناحية العملية، عمري اليوم 50 سنة، وحصلت قبل شهر على بطاقة التسريح من الخدمة الاحتياطية، وكنت سأنضم لصفوف الرافضين لولا حصولي على هذه البطاقة.

كما استطاعت هذه الظاهرة جلب العديد من نواب الكنيست وموجهي الرأي العام، أبرزهم: يوسي سريد Yossi Sarid، وران كوهين Ran Cohen، وزهافا غلئون Zahava Gal-On، وأبشالوم فيلان Avshalom Vilan، وهم من مؤسسي حركة ميرتس اليسارية.

ومنهم بعض الكتاب والمثقفين، لا سيّما البروفيسور آريه أرنون، من قادة حركة السلام الآن، الذي يعتقد أن رفض الخدمة في الواقع الحالي خطوة مشروعة؛ لأنها تهدف للدفاع عن المستوطنين وقمع الفلسطينيين في خطوات لا أخلاقية. وهو نفسه رفض الخدمة في المناطق منذ سنة 1970 حتى تمّ تسريحه من الاحتياط، وعلى الرغم من أنه يرى في خطوة الرافضين أنها خطوة "شخصية وليست سياسية"، إلا أنها ستكون ذات أبعاد سياسية بعيدة المدى، وهذا يظهر من خلال ردّ فعل الجهاز العسكري "الهستيري" عليها[93].

[92] مناحيم بيجن: من الشخصيات اليهودية التي لعبت أدواراً مهمة وخطيرة في تاريخ المنطقة العربية، فقد شارك في تأسيس "إسرائيل"، وأوصل حزب الليكود للسلطة لأول مرة سنة 1977، ووقع أول اتفاقية سلام مع مصر، وضرب المفاعل النووي العراقي، واحتل جنوب لبنان، ثمّ استقال من منصبه، كان من أشهر عمليات الأرغون العسكرية التي ترأسها مذبحة دير ياسين سنة 1948 وراح ضحيتها أكثر من 360 فلسطينياً، كما ذكر في كتابه "التمرد... قصة أرغون"، كما نسفت مقر قيادة القوات البريطانية في فندق الملك داود بالقدس. انتُخِبَ سنة 1949 عضواً في الكنيست، واستمر في العمل السياسي حتى وصل زعامة الليكود، ونجح في أن يصبح سادس رئيس وزراء سنة 1977 إلى سنة 1983. استمر في صراعه مع المرض حتى مات سنة 1992 نتيجة أزمة قلبية عن 78 عاماً.

[93] www.newprofile.org؛ وجوني منصور، **مرجع سابق**، ص 9.

وفي الجانب النسوي من رفض الخدمة، سعت حركة بروفيل جديد New Profile لتجميع معلومات ومعطيات ومواد حول الرفض في صفوفهن، لإتاحة الفرصة أمام الفتيات المجندات للاطلاع على الموضوع، والتعرف على الطرق التي بإمكانهن السير فيها لتحقيق رفض الخدمة من منطلقات ضميرية[94].

علماً بأن الإحصائيات المتوفرة، وفقاً لما ألمح إليه اللواء آفي زمير، رئيس وحدة التخطيط في القوى البشـــرية، تشيــر إلى أن 40% من المتقدمــات للتجنيد يعلن رفضــهن للتجنـــيد سنوياً، ونسبة من يرفضنها لدواعٍ ضميرية ودينية تصل إلى 30% من المجمل الكلي للـ"رافضات"![95].

وتتويجاً للموقف الشعبي، كشف استطلاع للرأي أن 45 % من الإسرائيليين سيختارون التطوع في خدمة قتالية، وأكثر من 20% سيختارون الخدمة في مهام غير قتالية، وكان رأيهم قاطعاً فيما يتعلق بانتشار التهرب، حيث تشعر أغلبية كبيرة من المشاركين أنه طرأ مؤخراً ارتفاع في نسبة المتهربين. كما ذكر 70% من المُستَطلَعة آراؤهم أن التهرب موجود دائماً، لكنه تفشى مؤخراً، وزعم 11% فقط أن التهرب ظاهرة هامشية حظيت باهتمام جماهيري مبالغ فيه. وأبدى 13% من المشاركين في الاستطلاع أنهم "سيتسامحون" مع المتهربين، وعلى استعداد للسماح لهم بمواصلة حياتهم، وفي مقابلهم، يطالب نصف المشاركين بإلزامهم بالخدمة، ويقترح 10% فرض ضريبة خاصة عليهم.

وعندما طُلب من المشاركين تعليل ظاهرة التهرب، قال 50% منهم إن عدم الحرص على غرس القيم هو أساس المشكلة، وألقى 6% بالمسؤولية على تأثير ما يُنشر حول مشاهير الشباب المتهربين. ويكمن الحلّ في اعتقاد 44% في تربية الجيل الناشئ في المدارس على التمسك بقيم الصهيونية والجيش والأمن، فيما يعتقد 29% أن الحلّ يكمن في تحسين ظروف الخدمة العسكرية، وشروط تسريح الجنود.

وقـــال يغئـــال تســـاحور Yigal Tzahor، مُعـــدّ الاســـتطلاع ومديـــر المركـــز الفكـــري التربـــوي Ideological-Educational Center التابـــع لصنـــدوق بـــيرل كتسنلســـون Berl Katzenelson Foundation ، إن "النتائـج تكشـف عـن معلومـة مزعجـة تتعلـق بالشـباب في

[94] أوميديا، 2007/5/8.

[95] www.nfc.co.il

سنّ الخدمة العسكرية، فهم يشعرون بالتزام أقل من آبائهم تجاه الوحدات المقاتلة، والخدمة في حالة الطوارئ، ويثبت أن مبادئ الصهيونية والتنشئة على هذه المبادئ تراجعت بشكل يدعو للقلق، وهذا مؤشر خطير"[96].

رابعاً: جهود الجيش لمكافحة التهرب:

يبدو من النقاشات الإسرائيلية حول ظاهرة التهرب، أو رفضها، وجود اتجاهين أو تيارين:

أولهما: يغالي في تضخيمها، وهو اتجاه مضلل لا يمكن التسليم به، وانتظار شبح الانهيار الوشيك للجيش.

ثانيهما: يقوم بتهميشها والتقليل من أهميتها، ولا يعكس حقائق واقع المشكلات والأزمات البنيوية التي تحدق بالجيش، وسيكون لتطورها أثر كبير على وظيفة الجيش، وبالتالي دوره داخل وخارج فلسطين[97].

وبغض النظر عن طبيعة الرؤية لظاهرة رفض الخدمة، كشفت مصادر عسكرية عن خطة شاملة وضعها الجيش لمحاربة هذه "الآفة"، ومما تنص عليه:

1. عدم السماح للمتخلفين عن أداء الخدمة بالحصول على رخصة قيادة، وممارسة مهنة الطب، والعمل في الدوائر الحكومية، والمشاركة في عطاءات حكومية. ويشار إلى أن النيابة العسكرية تتابع الخطة، إلا أن بعض خبرائها رأوا أن احتمالات تحقيق بعض بنودها ضئيلة، كونها تخالف قوانين تكافؤ الفرص[98].
2. خفض مستوى وشروط التجنيد، وفتح أبواب الجيش أمام فئات بقيت حتى اليوم خارج الخدمة، بمن فيهم أصحاب سوابق أياً كانت، صحيح أن الجيش بحاجةٍ لأشخاص طبيعيين، لكن الجندي لا يجب أن يكون شرطياً أو قاضياً[99].
3. جــذب الشــبان للالتحــاق بالجيــش عــبر الســماح للرياضيــين والموســيقيين الواعديــن،

---

[96] عامير ربابورت، **معاريف**، 2004/3/14.

[97] من اخترع التملص من الخدمة؟، **هآرتس**، 2007/9/9.

[98] فليكس فرش، مطلوب في الجيش جنود، **معاريف**، 2005/7/7.

[99] يوسي يهوشع، خطة طوارئ في سلاح الجو لمنع هرب الطيارين، **يديعوت أحرونوت**، 2007/6/28.

وحتى عارضات الأزياء، بأداء الخدمة بعيداً عن الجبهة كي يتسنى لهم متابعة مستقبلهم المهني.

4. إعداد برنامج للخدمة المدنية يتيح لمعارضي الحرب، وغير اللائقين بدنياً، واليهود المتشددين والعرب، وجميعهم معفون من التجنيد، أداء الخدمة بطرق أخرى، وفقاً لما صرح به روفين جال Reuven Gal الذي قاد فريقاً أعد توصيات الحكومة للبرنامج الجديد، يجب أن يكون أمام الإسرائيليين خيار تفادي الخدمة العسكرية، طالما لا يتنصلون من أداء خدمة الوطن كلياً[100].

5. لعدم وجود آلية في الجيش للتأكد من أسباب التهرب في البيانات المقدمة ومتابعتها، اقترح رئيس اللجنة الوزارية للرقابة، إيتان كابل Eitan Kabel العمل على تشريع القوانين التي اقترحتها وزارة الدفاع لملاحقة من يقدمون ذرائع كاذبة للتهرب من الخدمة قضائياً.

6. قيام وزارة الدفاع بحملات في أوساط المدارس الثانوية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بالخدمة[101].

[100] خطّة في قيادة عسكر إسرائيل للحدّ من ظاهرة التملّص من الخدمة العسكرية، عرب 48، 2007/3/29.

[101] نعومي هيماين رايش، المشهد الإسرائيلي، 2007/5/21.

المبحث الرابع: تسييس الجيش وعسكرة السياسة:

أولاً: جيش الدولة أم دولة الجيش؟:

تُعدّ مسألة العلاقات بين المجتمع والجيش من المسائل الشائكة في أي دولة ديموقراطية من المفترض أن تكون فيها المؤسسة العسكرية ذراعاً للسلطة التنفيذية، تخضع لقرارات المستوى السياسي. فالجيش وأجهزة الأمن تنفذ سياسة يرسمها ويقرها منتخبو الجمهور، ومراقبة الجيش وقوات الأمن، كالشرطة وأجهزة المخابرات، مسألة مركبة وشائكة بشكل خاص، لأن الجيش يتمتع بمكانة خاصة، تنبثق عن أهمية قضية الأمن، وعن كونه خدمة أساسية للمواطن إضافة لاستقلالية الجيش "البيروقراطية". وفي "إسرائيل" تنبع المشكلة من المكانة الرفيعة التي تحتلها المؤسسة العسكرية، وهي نتاج النظرية الأمنية القائلة بأن "الدولة تواجه تهديداً وجودياً"[102].

وكانت هناك حاجة لتحديد واضح لتوزيع الصلاحيات والواجبات والمسؤولية في شؤون الأمن بين الحكومة ورئيسها ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، وهو ما أكدته سنة 1974 لجنة أغرانات، التي أسهمت إسهاماً مهماً في تنظيم العلاقات بين المستويين السياسي والعسكري، سواء من حيث قواعد ومعايير الرقابة العامة على الجيش، والتي أضحت منذ ذلك الحين شرعية، أم من حيث التأثير المؤسسي والقانوني.

وبمرور السنوات تبلورت وسائل رقابة رسمية وغير رسمية للسلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، على الجيش، في أعقاب تغييرات طرأت على النظرية الأمنية وتبدل القيادات، وفي ضوء عِبَر ودروس استخلصت من الحروب. وأسهمت بشكل خاص لجان التحقيق التي عالجت مواضيع أمنية، في بلورة إطار قانوني ومعياري للرقابة السياسية على قوات الأمن.

أحد الأوائل الذين تطرقوا في أبحاثهم إلى "الدولة التي تعيش في حالة حرب مستمرة"، كان هارولد لاسويل Harold Lasswell، الذي أرسى مصطلح "دولة حامية" Garrison

[102] السيد عليوة، **قرار الحرب في السياسة الإسرائيلية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 1977)، ص 76.

State، في أعقاب هذا الوصف رأى يغئال ألون Yigal Allon [103] في "إسرائيل" "دولة قلعة". وبالتالي غدا لمسألة الأمن دور مركزي في صيرورة الدولة، ومن هنا يغدو الخبراء في الشؤون الأمنية متنفذين في الدولة. وهكذا نجح بن جوريون في إيجاد إجماع حول نظريته الأمنية، وجعل الجمهور يؤمن بسلم أولويات يرتكز على هذا المفهوم، أو هذه النظرية، التي تتضمن تخصيص ميزانية ضخمة للأمن.

وعلى الرغم من أن عهد حكم بن جوريون شهد فصلاً بين السياسة والجيش، إلا أنه استهدف بشكل أساسي منع تأثير الأحزاب على المؤسسة العسكرية، وإبقاء السيطرة المطلقة في يده وحده. واستبدل الرقابة المدنية والبيروقراطية على الجيش برقابة "كاريزماتية" تنحصر في شخصه فقط، وعارض لفترة طويلة إقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن، ولم تتشكل سوى سنة 1953، ومع ذلك لم تكن دائماً على إطلاع بما يجري. كما لم تتدخل الحكومة والكنيست بصورة عامة في أنشطة المؤسسة الأمنية، وكانت القرارات تتخذ في محافل مقلصة اقتصرت المشاركة فيها على المقربين فقط[104].

كما تمثلت إحدى التجليات البارزة لتفوق المؤسسة العسكرية، في بداية عهد الدولة، بإشراك رئيس هيئة الأركان العامة في جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن، على قدم المساواة مع سائر أعضائها، وليس خاضعاً لهم. ونبع الأمر بسبب عدم الوضوح في توزيع الصلاحيات بين المستويين السياسي والعسكري، وبين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، وبناء عليه كان للأخير تأثير بالغ على قرارات الحكومة، لكن الجيش فقد، بمرور السنوات، المكانة المستقلة التي منحها له بن جوريون.

[103] يغئال ألون 1918-1980، سياسي وقائد عسكري، خدم في الوحدات المسلحة الصهيونية 1937-1939، ومن بين القادة المؤسسين لمنظمة البالماخ، ثم تولى منصب القائد العام للمنظمة إلى حين تفكيكها كلياً بصورة عملية. ومع إقامة الجيش الإسرائيلي عُيِّن قائداً، وأوكلت إليه مهام إدارة العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلاد، وقائداً للمنطقة الجنوبية، وأدار مواجهة القوات المصرية، ودخول الجيش إلى سيناء، ثمّ انشغل بالعمل الأكاديمي في الجامعة العبرية وجامعة أوكسفورد، والميدان السياسي باعتباره أحد زعماء حزب العمل. انتُخِبَ عضواً في الكنيست، ووزيراً للعمل، والتربية والتعليم، والخارجية، ونائباً لرئيس الوزراء. ينظر إليه باعتباره أحد المؤسسين الأساسيين لنظرية الحرب الإسرائيلية، من كتبه: **معارك البالماخ، وشاشة الفضاء،** ولقد ودّع المسرح السياسي والحياة سنة 1980.

[104] إياد القزاز، "الجيش والمجتمع في إسرائيل،" مجلة **شؤون فلسطينية**، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، ص 265.

ثانياً: قنوات رقابة السياسي على العسكري:

هناك عدة قنوات رقابة على المستوى العسكري، من الناحية الرسمية، ويُعدّ الكنيست السلطة العليا من بين السلطات الثلاث، لكونه منتخب ويستمد قوته من المواطنين، ويتولى مراقبة السلطة التنفيذية. وبالتالي فهو، من الناحية المبدئية، من يجب أن يراقب المؤسسة الأمنية والجيش. وتتم المراقبة بواسطة تقديم استفسارات في اجتماع البرلمان، عبر لجنة الخارجية والأمن، إلا أن قدرة وإمكانيات مراقبة النواب للجيش محدودة عملياً، لأنهم لا يستطيعون مجاراته في كمية المعلومات الخاصة به ونوعيتها[105].

هذا الوضع أخذ يتغير بفضل قنوات معرفة معلوماتية غير رسمية، كمعرفة أعضاء الكنيست الشخصية برجالات العسكر الذين يمدونهم بالمعلومات، أو قنوات رسمية كـ"مجلس الأمن القومي"، الذي يعمل بموجب المادة السابعة في قانون الحكومة 2001. ومجلس الأمن القومي جزء من مكتب رئيس الوزراء، مهمته تقديم تقارير للحكومة ورئيسها حول ما يجري في المجال الأمني، والتوصية حول سياسة معينة، وباستطاعة المستوى السياسي من خلاله الحصول على معلومات أمنية ليست مرتبطة بالمعلومات المتوفرة بحوزة الجيش.

علماً بأن قانون أنظمة السلطة والقضاء الصادر سنة 1948 انطوى على محاولة لتنظيم العلاقات بين المستويات الثلاثة: رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان، وحدد للمرة الأولى سلطة المستوى المدني على الجيش، ولم تُحدَّد الحكومة باعتبارها الجهة المخولة بإدارة شؤون الأمن. وفي سنة 1968 فقط سُنَّ قانون أساس الحكومة، الذي نصّ على صلاحية هامشية للحكومة بمراقبة المؤسسة الأمنية.

وبعد حرب 1973، وفي أعقاب نشر استنتاجات لجنة أغرانات، التي حققت في تقصيرات الحرب المذكورة، شهدت سنة 1976 سنّ قانون أساس الجيش، الذي حدد مكانته داخل الإطار السياسي. وفيما بعد أُدخلت تعديلات في قانون أساس الحكومة 1992 على الأوامر المتعلقة بالرقابة المدنية على الجيش، ونصّ البند 50 من القانون ذاته سنة 2001، على أن أنظمة حالات الطوارئ لا تستطيع منع التوجه أو اللجوء لهيئات قضائية، ولا تجيز المسّ بكرامة الإنسان.

---

[105] نعومي هيماين رايش، "جيش الدولة أم دولة الجيش؟،" المشهد الإسرائيلي، 2007/5/21.

وينص البند 40 في قانون أساس الحكومة، على أن الدولة مخولة بشنّ حرب بناء على قرار حكومي فقط، وعليها إطلاع لجنة الخارجية والأمن والكنيست بكامل هيئته على القرار في أسرع وقت ممكن.

وهناك هيئات أخرى تراقب المؤسسة الأمنية؛ كمؤسسة مراقبة الدولة، التي تضمّن تقريرها عرضاً حول الجيش. وجهاز المحاكم الذي يتفحص، من خلال التماسات تقدم له، قانونية أنشطة أذرع الأمن وأجهزته. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه أتيحت منذ سنة 1986 إمكانية الاستئناف للمحكمة العليا على قرارات المحاكم العسكرية التي كانت -حتى ذلك الوقت- هيئة مغلقة وتتمتع باستقلالية[106].

عموماً، هناك ثلاث حالات تعطي للحكومة تأثيراً مباشراً في الجيش، وتمنحها رقابة على مهماته، وهي:

1. تعيين وإقالة رئيس هيئة الأركان، الذي يخضع للحكومة. وباستثناء التعيين، وهو مهم في حدّ ذاته، ليس لها معنى فعلي لقضية الرقابة.
2. إعلان الحرب، وبلسان القانون: "لا تبدأ الدولة حرباً إلا بفعل قرار الحكومة"، التي تُعْلِم الكنيست به بأقصى سرعة ممكنة، لكنها ليست ملزمة بالحصول على موافقته. ولقرارات الحكومة تلك تأثير مباشر في الجيش، لكن لا ينبع منها رقابة للفعل العسكري بعد اتخاذ القرار. فالرقابة إذا ما تمت، لا تتمّ بكامل هيئة الحكومة، بل على يد لجنة الوزراء لشؤون الأمن، أو هيئة مصغرة أكثر تُحدَد لذلك.
3. تحديد حجم ميزانية الدفاع في إطارها العام، بعيداً عن بنيتها وتفاصيلها، لا سيّما وأن هذه الميزانية، وتطورها والاهتزازات الكثيرة التي تجري عليها في السنوات الأخيرة، تؤثر تأثيراً مباشراً في مبنى الجيش وتطوره، وتنفيذ مهامه الدائمة، وفي الأمد البعيد في شروط خدمة جنوده[107].

---

[106] عوفر شيلح وآخرون، "علاقات المستوى المدني والعسكري في إسرائيل على خلفية مواجهات عسكرية،" تحرير رام إيرز، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 143.

[107] أفيعيزر يعاري، **قراءة في أداء مجلس الأمن القومي** (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 2004)، ص 56. والكاتب هو جنرال احتياط، باحث في المركز، شَغلَ عدة مناصب مركزية في شعبة الاستخبارات العسكر ية، ومنصب رئيس كلية الأمن القومي، والمسؤول عن مراقبة جهاز الأمن في مكتب مراقب الدولة.

ومن الأجسام الإدارية التي شُكِّلت لتحديد هوامش الجيش الواسعة، ومحاولة التنسيق بين المستويين السياسي والعسكري، جاء مجلس الأمن القومي سنة 1999 على يد رئيس الوزراء الأسبق، بنيامين نتنياهو. وعلى الرغم من مرور أقل من عشر سنوات على تشكيله، وتناوب عدد من الجنرالات على ترؤسه، وهم: ديفيد عبري، وإفرايم هاليفي، وعوزي ديان، وجيورا آيلاند، وإيلان مزراحي Ilan Mizrahi، فإن هناك انتقادات حادة تقع في صلب عمله، وبالتالي تخلّ في أدائه الرقابي، ومن هذه الانتقادات:

1. انعدام عمل الطاقم المحاذي له في مستوى رئيس الحكومة عموماً.
2. غياب الإعداد اللائق في مكتب رئيس الحكومة قبيل اتخاذ القرارات الأمنية.
3. عدم وجود الهيئة التي تبلور الفوائد المختلفة في المسائل المعروضة للنقاش والإقرار.
4. انعدام الاهتمام اللائق[108].

وكان الجنرال عوزي ديان، أكثر وضوحاً حين أعلن أن المجلس هو أداة أمنية مهمة وضرورية، لكنها بمزيد الأسف باتت صدئة، لعدم استعمال رؤساء الحكومة لها على مدار سنوات وجودها[109].

وهناك أجسام رقابية أخرى تنظم العلاقة بين الجيش والحكومة، ومنها: لجنة الوزراء للتنسيق وإدارة ورقابة الدولة، ومراقب الدولة، ومراقب جهاز الأمن، ومؤسسة ممثل شكاوى الجنود[110].

ثالثاً: لجان التحقيق:

تقع لجان التحقيق الإسرائيلية في الحيز بين المجال القضائي والمجال السياسي، وأقيمت في "إسرائيل" خمس لجان تحقيق تعلَّقت بالمؤسسة الأمنية:

---

[108] أفيعيزر يعاري، مجلس الأمن القومي: أداة اعتراها الصدأ، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2006، ترجمة أنطوان شلحت، مركز مدار، ص 43. أفيعيزر يعاري هو جنرال احتياط في الجيش الإسرائيلي.

[109] أفيعيزر يعاري، مراقبة المؤسسة الأمنية، **معاريف**، 2005/4/1.

[110] لجان التحقيق في إسرائيل: أوجه الاختلاف والتشابه بين الرسمية والحكومية، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، تشرين الأول/ أكتوبر 2006، انظر:

http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=1303

1. لجنة أغرانات؛ أقيمت سنة 1973 لفحص جاهزية الجيش قبل اندلاع حرب أكتوبر.
2. لجنة كاهان Kahan Commission؛ أقيمت سنة 1982 في أعقاب مذابح صبرا وشاتيلا خلال حرب لبنان.
3. لجنة لانداو Landau Commission؛ أقيمت سنة 1986 وتفحصت أساليب التحقيق في جهاز الأمن العام "الشاباك".
4. لجنة شمغار Shamgar Commission؛ أقيمت سنة 1995 بعد اغتيال رابين لفحص أداء المسؤولين عن حمايته.
5. لجنة أور Or Commission، التي حققت في أداء الشرطة خلال أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 2000 .[111]

اللجان الثلاثة الأولى ترأسها رؤساء المحكمة العليا، فيما ترأس الأخيرة نائب رئيس المحكمة العليا، وكانت لمعظمها إسهامات مهمة في "مأسسة" العلاقات بين المستويين السياسي والعسكري، وأضفت مغزى قضائياً على المسؤولية الحكومية فيما يتعلق بأنشطة الجيش. وبالتالي فإن الحروب التي اندلعت منذ 1967 فصاعداً عززت الرقابة الرسمية في القضايا العسكرية[112].

النتائج البعيدة المدى لحرب الأيام الستة 1967، شكلت تحولاً في توثيق الرقابة السياسية على المؤسسة الأمنية، وكان أحد التغييرات الأولى بعد الحرب هو الفصل بين منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع، الذي كان قد استمر لغاية رئيس الحكومة ووزير الدفاع ليفي أشكول Levi Eshkol، الذي جمعته برئيس هيئة أركانه إسحق رابين علاقة اتسمت عموماً بالتوتر الدائم. وظهر جلياً آنذاك أن أشكول سياسي افتقر للجاذبية، ويختلف جذرياً

[111] أمنون ستراشنوف، رقابة الجهاز القضائي على الجيش الإسرائيلي، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003، نشره المشهد الإسرائيلي، في:

http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=1984. والكاتب هو قاضٍ متقاعد أشغل في السابق منصب المدعي العام العسكري.

[112] توم سيجف، **إسرائيل في العام 1967** (تل أبيب: دار كيتر، 2005). والكاتب ينتمي لمجموعة الأكاديميين الإسرائيليين الذين أطلق عليهم "المؤرخون الجدد"، ويعمل في جريدة **هآرتس**، أنجز سبعة كتب أبرزها: **الإسرائيليون الأوائل، وجنود الشر، والعرب واليهود تحت الانتداب، والإسرائيليون والمحرقة، وإسرائيل الأخرى.**

عن بن جوريون، ولم يكن خبيراً بقضايا الأمن والاستراتيجية، وبدا ذلك من خلال الآراء والأسئلة الساذجة التي طرحها في المواضيع العسكرية، خلال جلسات الحكومة وفي أثناء لقاءاته مع القادة العسكريين، وبالتالي ظهر ضعيفاً أمام الشعب والعسكر معاً[113].

وبعد حرب يوم الغفران شكلت لجنة تحقيق رسمية، بحثت في موضوع توزيع الصلاحيات بين المستويات الثلاث: رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، وشكلت إقامتها حالة شاذة في أنظمة التحقيقات العسكرية، التي كانت حتى حينه من صلاحية الحكومة، التي تختار المعلومات المراد كشفها للجمهور. ومع أن معظم التوصيات الجوهرية البنيوية التي قدمتها اللجنة لم تطبق عملياً، وطبقت التوصيات الشخصية، إلاّ أن أهميتها تمثلت في النافذة التي فتحتها أمام الرقابة الخارجية العلنية على المؤسسة الأمنية.

وبناء على توصيات اللجنة، تمّ بعد سنتين سنّ قانون أساس الجيش، الذي ينظم علاقات القوى بين تلك المستويات، وينص على أن "الجيش يخضع لسلطة الحكومة"، وأن الوزير المسؤول عن الجيش من طرف الحكومة هو وزير الدفاع، فيما يخضع رئيس هيئة لأركان لسلطة الحكومة، ويتبع وزير الدفاع.

وتمّ تجسيد السلطة السياسية على الجيش بعد حرب لبنان الأولى، إذ أكدت لجنة التحقيق التي شكلت في أعقابها، على تحمل المستوى السياسي مسؤولية غير مباشرة عن المجزرة التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا، وجاء تحديد الصلاحيات المخولة للمستويات الثلاث ليؤثر على درجة مسؤولية كل مستوى منها.

على سبيل المثال: ارتأت لجنة أغرانات عدم تحميل المستوى السياسي أي مسؤولية، لأنه لم تعطَ له صلاحيات تتيح له التدخل في النشاط العسكري، ولم تتوفر لديه تقديرات استخبارية، خاصة أو ذاتية، ولم يكن باستطاعته بلورة موقف مختلف عن موقف المستوى العسكري.

فيما انتهجت لجنة كاهان التي شُكلت للتحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا، توجهاً مختلفاً بتحميل المستوى السياسي مسؤولية شخصية غير مباشرة عن الأحداث الدامية، التي كان باستطاعة المستوى العسكري -وفقاً لما خلصت إليه- منع وقوعها، وتدل المسؤولية

[113] عوزي بنزيمان، الجيش الإسرائيلي والكرامة المفقودة، **هآرتس**، 2007/4/8.

الشخصية غير المباشرة لوزير الدفاع، أريل شارون، على الإقرار بالصلاحيات الواسعة المخولة له فيما يتعلق بالجيش. ويمكن أن نلاحظ بشكل واضح من خلال توصياتها، أن درجة المسؤولية مرتبطة بصورة مباشرة بحجم الصلاحيات، وبمقدار ما تكون صلاحيات المستوى السياسي تجاه الجيش واضحة وواسعة أكثر، فإن مسؤوليته عن أعمال المستوى العسكري وقراراته تكون أكبر.

كما تطورت رقابة المستوى السياسي على نظيره العسكري بصورة تدريجية، سواء من ناحية رسمية، عن طريق بناء إطار قانوني يتيح الرقابة، أم عن طريق إجراء تغييرات في القواعد والمعايير الاجتماعية، التي ترى في الرقابة على الهيئة الأمنية عملاً مشروعاً. وباتت لجان التحقيق الرسمية تشكل "مدماكاً" مهماً في قدرة الإسرائيليين على ممارسة الرقابة، وتضطلع بدورٍ مركزي في بلورة هذه المعايير.

وهكذا لم تفتح لجان التحقيق المؤسسة الأمنية أمام الرقابة العامة فقط، بل دقت "مسامير" دستورية في صورة قانون الجيش الذي صيغ في أعقاب توصياتها. صحيح أن درجة الرقابة منوطة بمركزيته في المجتمع، وأنها تتأثر بالوضع الأمني الذي تمر به الدولة، لكن التجارب تدلّ على أزمات كبيرة تكشف عن عدد من الإشكاليات التي أحاطت به.

وبناءً عليه، فإن مراقبة الجيش أمر مهم لكل دولة معنية بالمحافظة على مبادئها الليبرالية؛ وحين يكون الجيش والأمن مركزيين لهذا الحدّ في حياتها، نجد الحاجة الملحة لوجود خطوط موجهة واضحة[114].

رابعاً: اقتحام العسكر لميدان الساسة:

منذ سنة 1977، تقلد عشرة أشخاص منصب وزير الدفاع في "إسرائيل"، سبعة منهم بدرجة عقيد وما فوق، أما الثلاثة الآخرون: مناحيم بيجن، وموشيه أرنس، وشمعون بيريز، فقد تولوا الوزارة بعد وفاة من سبقهم في هذا المنصب، وفي كل المراحل التي أمسك بها رئيس الحكومة بمنصب وزير الدفاع، عين مساعده بدرجة عقيد وما فوق.

منذ الأيام الأولى لقيام الدولة، وضع الضباط الكبار المتازون في موقع لتسلم زمام القيادة الوطنية في المستقبل، ومع مرور الأيام، تمّ التعبير عن صلاتهم مع السلطة، على

[114] أفيعيزر يعاري، مراقبة المؤسسة الأمنية، **معاريف**، 2005/4/1.

الرغم من منعة الجدران الفاصلة بين الضباط المزاولين للخدمة العسكرية، وبين المجال السياسي[115].

موشيه ديان، على سبيل المثال، كان مرشحاً لحزب ماباي Mapai لعضوية الكنيست، فيما شغل منصب رئيس الأركان. شارون اعتاد القول إنه ما زال يذكر اليوم الذي تلقى فيه رتبة عميد، لأنه في اليوم ذاته سجل رسمياً عضواً في ماباي. ضباط كبار في هذه الأيام لم يتلقوا بعد عضوية أي حزب سياسي، ومع ذلك فإن المسار الذي يقودهم باتجاه السياسة، يتضخم أكثر من أي وقت مضى[116].

وفي الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء إيهود باراك سنة 1999، كان ستة وزراء من أصل 23 وزيراً، برتبة عقيد وما فوق[117].

قانون العضوية في الكنيست منع شاؤول موفاز من ترشيح نفسه لعضوية الكنيست، لعدم مرور ستة أشهر على إنهائه حياته العسكرية كرئيس للأركان، ومع ذلك لم يلتفت أحد لحقيقة أنه تولى منصب وزير الدفاع بعد خمسة أشهر فقط على خلعه للبزة العسكرية.

الجزء الأكثر تعبيراً عن حجم المشكلة، يظهر في وجود سلطة إسرائيلية ضعيفة، تفتقر للقنوات المستقلة اللازمة لضخّ المعلومات والتقديرات، ووضع الخيارات، واتخاذ القرارات. ولم يعد الجيش الجسم التنفيذي في الدولة، بل تحول ليصبح المسيطر الأمني الأكثر تحكماً بالأمور، والأمر الأكثر سوءاً، أن هذا "الانقلاب" الصامت يحدث بموافقة كاملة، ليس فقط من جانب المستوى السياسي، بل من قبل الإسرائيليين أنفسهم.

أكثر من ذلك، فقد كانت هناك قناعة سائدة لدى الجمهور -إلى ما قبل سنوات قليلة- بأن رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى، والأكثر ولاء للدولة، ويفهمون مصالحها أكثر من

---

[115] ممدوح فتحي، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين السياسة والاحتراف،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 127، كانون الثاني/ يناير 1997، ص 173.

[116] يورام بيري، "العلاقات الحزبية العسكرية في مجتمع تعددي،" موشيه ليساك (محرر)، المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته الدفاعية، الآثار الاجتماعية والسياسية لصراع عنيف ممتد، مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 21-22، تشرين الأول/ أكتوبر 1987، ص 159.

[117] Yehuda Ben-Meir, *Civil-Military Relations* in Israel (New York: Columbia University Press, 1995), p. 87.

غيرهم، وأنهم بعيدون عن المصالح الشخصية[118]. وبالتالي ليس مصادفة أن "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة في الدول ذات النظام "الديموقراطي"، التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية أبرز قادة الجيش، متمثلين بحضور دائم لرئيس الأركان، وتواجد مكثف لرئيسي شعبة الاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة، الذين يتركون بصمات واضحة على القرار السياسي[119].

ولاشك أن التفسير المنطقي لشيوع هذه الظاهرة وتمددها وانتشارها في أوساط الساسة والأحزاب، يعود للموقع "المقدّس" للجيش منذ إقامة الدولة، كونه التعبير الأكثر صراحة عن الفعل الإسرائيلي الحقيقي، مما تسبب بحدوث تضخم في توجه الجنرالات إلى الحقل السياسي، بل والإضرار بقوة الجيش في إدارة أمور الدولة[120].

خامساً: تأثيرات العسكري على السياسي:

في جهاز الأمن، هناك تقليد يتمثل بعقد جلسة أسبوعية يعرض فيها جنرالات هيئة الأركان على وزير الدفاع سلسلة من "العمليات والهجمات" التي تستدعي مصادقته، وجزء من القائمة يحتاج لمصادقة رئيس الوزراء، ويجري النظر في الأمور من زاوية نظر شاملة ومسؤولة.

شلومو غازيت رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق، وأحد أبرز الخبراء الأمنيين، حاول إسقاط مدى تأثير المعطى العسكري على القرار السياسي، من خلال عدد من الشواهد الميدانية، أهمها:

1. حين قامت قوة من الجيش بمهمة عسكرية في رام الله، بهدف اعتقال مطلوب فلسطيني، في أيار/ مايو 2006، بينما كانت طائرة رئيس الوزراء تقلع لعقد لقاء

---

[118] جاء الكشف عن فضيحة رئيس الأركان السابق، دان حالوتس، من خلال توجهه لأحد المصارف الإسرائيلية للاطمئنان على أسهمه المالية صباح يوم 2006/7/12، بعد أن علم بنبأ أسر اثنين من جنوده جنوب لبنان، لتشكل وصمة عار قاسية في جبين المؤسسة العسكرية.

[119] عوزي ديان، الموجود والمنشود في العلاقات بين المستويين، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 21. والكاتب هو جنرال في الاحتياط، والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي.

[120] حاتم صادق، "العسكريون في المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 15، كانون الثاني/ يناير 1969، ص 107.

قمة مع الرئيس المصري. وحتى لو لم يكن هذا في يوم لقاء القمة في شرم الشيخ، فقد كان ينبغي طرح العملية في بحث خاص مع وزير الدفاع ورئيس الوزراء، ومحظور أن يتمّ قرار باعتقال مطلوب يمكن أن يسفر عن تشويش الأجواء في لقاء القمة، وآثار سلبية على مكانة رئيس السلطة الفلسطينية.

2. قبل نحو عامين، اختطف مقاتلو حزب الله جنديين إسرائيليين، كانا في دورية ميدانية على طول الجدار. أحد ما، في قيادة عسكرية منخفضة نسبياً، أمر دبابة إسرائيلية باجتياز الحدود ودخول الأراضي اللبنانية، لإيجاد الخاطفين المنسحبين لأعماق المنطقة، إدخال الدبابة وتورطها الميداني هما اللذان أدخلا "إسرائيل" في الحرب، لا الحكومة، فلا رئيس الوزراء ولا وزير الدفاع، لهما دور في هذا القرار المحلي[121].

ويقترح غازيت أنه لا مفر -في ظلّ أنه لا يمكن السماح بورطات لا حاجة لها- من أهمية سحب صلاحية القرار في الكثير من الحالات لدى قادة الجيش الميدانيين، ورفعها للمستوى القيادي الأعلى، مقترحاً على رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن يشكلا فوراً لجنة على مستوى عالٍ تدرس الموضوع، وتوصي بمجالات الصلاحية والقرار لكل مستوى في الجهاز. في ظروف "إسرائيل"، "الحرب ليست معفية من السياسة"، جدير أن نتذكر هذا جيداً جداً.

منذ الخمسينيات عرف رئيس هيئة الأركان موشيه ديان كيف يوضح لرئيس الوزراء بن جوريون، أنه يفضل القادة الذين يشبهون "جياد الفرسان"، التي تحتاج للجم حين تبدي حماساً مفرطاً في تسوية الحساب مع العدو من أن يتعامل مع الجياد الخاضعة. ومن المتوقع من الضباط العسكريين أن يكونوا مشبعين بالروح القتالية، وموجهين لتلبية المهمات الميدانية الملقاة على عاتقهم، أما أعضاء هيئة الأركان فيتوقع منهم التحلي برجاحة العقل، ومنطق أوسع نطاقاً للتعامل مع الواقع الأمني السياسي المعقد[122].

في موضوع ذي صلة، انتهت حرب لبنان الثانية بإحساس بالقلق من أن أداء القيادتين السياسية والعسكرية وتصرفاتهما قبل الحرب وفي أثنائها لم تكن مرْضية. وأدى هذا القلق

[121] شلومو غازيت، ضباط يُملون على السياسيين، **معاريف**، 2007/1/8.

[122] Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Experience* (London: Frank Cass, 1969), p. 54.

لتشكيل لجنة فينوغراد لتقييم المؤسسات والعمليات المتبعة في صناعة القرار، إضافة لجملة من الأمور الأخرى، أثرت في إدارة الحرب. ورأى معهد ريؤوت الإسرائيلي Reut Institute أن غالبية المشكلات الإدارية التي ظهرت قبل الحرب، وفي أثنائها، وبعد انتهائها، ناجمة عن إخفاقات بنيوية ترتبط بتركيبة الحكومة، إضافة لضعف مكتب رئيس الوزراء، ومن المحتم الوقوع في هذه الإخفاقات مجدداً ما لم يتمّ إدخال تغييرات بنيوية[123].

علماً بأن العديد من الخبراء العسكريين يرون أن المؤسسة الحربية في "إسرائيل" هي المهيمنة؛ ومن الناحية العملية، تشكل المؤسسة -وبشكل رئيسي الجيش، والموساد، والشين بيت- العمود الفقري لمؤسسة الأمن القومي، بالرغم من نقاط ضعفها المتعددة، التي تقلل من قدرتها على توفير دعم فاعل لرئيس الوزراء في صياغة سياسات الأمن القومي، ومن أهم نقاط الضعف تلك:

1. انتهاجها لمنطق إبراز التهديدات الأمنية، ومن وجهة نظرها، بحيث تتحول اقتراحات الجيش في بعض الأحيان إلى سياسات بطريقة تلقائية[124].
2. التعدّي التنظيمي، حيث يتمتع الجيش بوفرة الموارد البشرية والمالية التي تساعده على وضع السياسات والتخطيط لتنفيذها، وإيجاد الحقائق، وجمع المعلومات الإستخبارية، والتحكم بتوزيعها، وتقسيم الأجهزة الأخرى، التي لها مدخلات على علاقة بصناعة القرار، إلى فئات مستقلة. وبالتالي، غالباً ما لا تحصل الأجهزة الأخرى على فرص عادلة للإسهام في التخطيط للأمن القومي، رغم حقيقة أن مدخلاتها بنّاءة، وعلى صلة بصناعة القرار على غرار مدخلات المؤسسة الدفاعية[125].
3. التعليم والخبرات في الجيش لا يرتبطان دائماً بالأمن القومي، حيث تتم ترقية غالبية الضباط الكبار بناء على خدماتهم المتميزة في القيادة الميدانية للوحدات العملانية. وتعليمهم، وتدريبهم، وخبرتهم يركز على فهم العدو، وتطوير القدرات العسكرية،

[123] استنتاجات لجنة فينوغراد: **تشخيص الفشل الإسرائيلي في لبنان**، ملخص التقرير الجزئي، أيار/ مايو 2007، ص 85.

[124] كلوديا غرار وميخائيل فيرشوفيسكي، **كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي ومكانتهم في النظام السياسي الإسرائيلي** (القدس: مركز المعلومات البديلة، 1985)، ص 29.

[125] محمد أبو غدير، **مرجع سابق**، ص 135.

والقيادة في الأوقات التي تُخاض فيها المعارك[126].

وبالتالي تتطلب صياغة السياسات الأمنية القومية والتعامل مع النزاعات، التي لا يمثل الجيش مكوناً مركزياً فيها، خلفيةً مختلفة من الفهم التاريخي، والاجتماعي، والديموغرافي، والقانوني، والدبلوماسي، والاقتصادي العميق، ومن الصعب تطوير هذا النوع من الفهم داخل الجيش، الذي يدعم الأشخاص ممن تتمحور مهاراتهم الأساسية حول الجندية، والإدارة والقيادة.

إلى ذلك، ينبغي توفير مثل هذا التعليم والتدرب على القيادة في المسائل المتعلقة بالأمن القومي عبر كلّية الدفاع الوطني، لكن العديد من قادة الجيش والأجهزة الأمنية يتهيؤون لدخول المعترك السياسي، وهم ما يزالون يرتدون الزي العسكري، ومن المحتم أن تؤثر خططهم الشخصية على خدمتهم لرئيس الوزراء. وفي هذا المجال، يُعدّ القانون الجديد الذي يوجب قضاء "فترة تبريد" مهماً، لكنه يطبّق فقط على رئيس أركان الجيش، ولا يشمل رئيسي الشاباك أو الموساد[127].

ومنذ تأسيس الدولة، والمؤسسة الحربية، ممثلة بالجيش، والموساد والشاباك والشرطة، تُدار وفقاً لمدوّنة سلوك تختلف عن تلك الخاصة بالسلطات المدنية، حيث يختلف الجيش عن غيره في التالي:

1. فترات إشغال المناصب فيه طويلة نسبياً ومستقرّة.
2. التعيينات فيه تعتمد على درجة الاحترافية.
3. الخطط التطويرية تمتد على مدى عدة سنوات.
4. الموافقة على ميزانيته تتم على أساس رزمة من الميزانيات، ليس كما هو الحال في الهيئات المدنية.
5. امتلاك القدرة على التخطيط، وتنفيذ السياسات على نحو أكثر فاعلية من الأجهزة الأخرى[128].

---

[126] فايز سارة، "المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 223، تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، ص 75.

[127] معهد ريؤوت، خطة عمل لمواجهة تداعيات "فينوغراد": وحدة دعم استراتيجي لأولمرت، تل أبيب، نيسان/ أبريل 2007، ترجمة مركز خدمة المتابعات الصحفية.

[128] محمد خالد الأزهري، "المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 184، تموز/ يوليو 1988، ص 25.

لكن هيئات الأمن القومي والمؤسسة الأمنية والعسكرية تعاني من أمراض النظام السياسي ذاتها، حيث يشرف على وضع السياسة الأمنية مكتب رئيس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، والوزراء الأساسيون أصحاب الصلة، كوزراء الخارجية والدفاع والمالية، وهي مجموعة تعاني من الأمراض التي تعتري الحكم في "إسرائيل". وبالتالي تعاني من ظروف صعبة في تصميم سياسات الأمن القومي، والتخطيط لها، وتنفيذها.

بعبارة أخرى، يتمّ التعامل مع كل أزمة تتعلق بالأمن القومي للدولة، في وقت يتطلع فيه الأشخاص الموجودون في "المقصورة"، لا سيّما وزير الدفاع لإزاحة "القبطان" وهو رئيس الوزراء، وتولّي زمام الأمور بنفسه، وغالباً ما تمتدّ هذه المنافسة لتصل الجهاز الإداري المحترف[129].

خطورة تأثير العسكر على الساسة وصلت ذروتها في انتفاضة الأقصى، ليس لأن الجيش استيقظ على واقع جديد مفاجئ، بل لأنه أخذ على نفسه تقدير الانتصار في المواجهة، بحيث أظهر ضعف المستوى السياسي، وتهرب الساسة من تحمل المسؤولية.

وخلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة، لم تُجرِ الحكومة أي نقاش حول أهداف الحرب الدائرة، لأنها لم تسلم المستوى العسكري قائمة بالأهداف التي قدرتها لإدارة هذه الحرب. وبذلك، تحول الجيش إلى جسم يحدد الأهداف التي يقاتل من أجلها، رئيس الأركان موشيه يعلون هو من قام بوضع أهداف القتال.

وخلال المجريات السياسية تولى الجيش دوراً حاسماً، ليس لصالحه، ولا لصالح الدولة، والكل يذكر أنه سنة 1949، من قام بالتفاوض على حدود الدولة في رودس هم ضباط كبار في الجيش، ووصلت الأمور إلى منتهاها في اتفاق أوسلو، كما نذكر إسحق رابين الذي اعتمد على رجال الجيش أكثر من اعتماده على المدنيين، وقام بإسناد مهمات كبيرة لنائب رئيس الأركان أمنون شاحاك، بينما يرتدي البدلة المدنية[130].

في المقابل، هناك حالات قليلة اتُخِذَ فيها قرار سياسي دون موافقة الجيش، وصدر هذا عن ساسة لهم بصمة ومكانة عسكرية بارزة، مثل رابين، وباراك، وشارون، وليس من

[129] إدغار أوبالاس، "الضابط في المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 42، تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ص 147.

[130] عبد الغفار الدويك، **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي** (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب، 1996)، ص 236.

الصعب حصر الحالات المعدودة التي تمكن بموجبها الساسة من تطبيق أفكارهم رغماً عن الجيش وقناعاته، وهي:

1. عام 1977، قرر مناحيم بيجن توقيع اتفاق سلام مع مصر، كان ثمنه الانسحاب من سيناء، وعارض ذلك قادة الجيش، لكنه حظي بدعم وزير الدفاع عيزر وايزمان، والخارجية موشيه ديان، وكلاهما جنرالين.
2. عام 1992، تبنى رابين رئيس الوزراء، اتفاق أوسلو خلافاً لموقف الجيش المعارض.
3. عام 2000، سحب رئيس الوزراء إيهود باراك، قوات الجيش من الجنوب اللبناني على الرغم من المعارضة الصارخة والعلنية من قبل قيادة الجيش، وعلى رأسها معارضة رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز.
4. عام 2005، قرر أريل شارون، تنفيذ خطة الانفصال والخروج من غزة، على الرغم من أن رئيس هيئة الأركان موشيه يعلون، وكبار ضباط الجيش عارضوا الخطة[131].

وهكذا، يقول الأمر الكامن في العقلية الإسرائيلية: إن رؤساء الجيش ليسوا قادة حكم يتمّ انتخابهم، بل هم "الأمناء" الحقيقيون على الأمن القومي. وبالتالي أصبح مفهوماً لماذا يدلي رئيس الأركان بتصريح يعبر فيه عن موقفه من خريطة الطريق، وهي وثيقة سياسية نقية! [132].

في ضوء هذه العقلية، يصبح مفهوماً أيضاً أنه في حالة التوصل لاتفاق سلام مع السوريين، سينظر المستوى العسكري بعين "القاضي" لهذا الاتفاق، وهو الذي سيقرر ما إذا كان الاتفاق مجدياً لأمن "إسرائيل" أم لا. ولذا جاء موقف قيادة الجيش طبيعياً حين أعلنت أن إخلاء مستوطنة نتساريم، وسط قطاع غزة، يعبر صراحة عن حالة الضعف التي تمر بها الدولة. وبالتالي فإن القوة المتعاظمة للجيش، وموقعه "غير السليم" مقابل المستوى السياسي، يمكن إثباتها في كل الحروب التي خاضها، سواء الحروب الصغيرة أم الكبيرة.

وخلال السنوات الـ 20 الأخيرة، عرفت "إسرائيل" معارك عسكرية أوقعت خلافاً سياسياً ثقيلاً، خلال الحربين الأخيرتين: لبنان والانتفاضة. كما أفسحت هذه المعارك

---

[131] أنطوان شلحت، ساسة إسرائيل أسرى العسكر، مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 23، 2006، ص 20.

[132] Yehuda Ben-Meir, *op. cit.*, p. 179.

المجال لمشاهدة حجم الإشكالية في علاقة الجيش بالمستوى السياسي، فقد اعتبر الجيش الانسحاب من لبنان تعبيراً صارخاً عن وهن أَلَمَّ بالدولة، ووصلت الأمور ذروتها خلال تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة، حين هوجمت رغبته للخروج من لبنان تحت ضغط قوة رئيس الأركان موفاز.

القوة المتنامية للجيش نابعة بالدرجة الأولى من الضعف الذي يحيط بالمستوى السياسي، الذي يشعر حقيقة بأن لا أمل له بمواجهة "جهاز" يحظى بإعجاب جارف في الدولة، وفي حالات أخرى، يفضل الاختفاء خلف المكانة السامية التي يتمتع بها. لكن التجربة أثبتت أنه في الوقت الذي يتّخذ فيه الساسة قراراً، فإن العسكر ليس عليهم إلا أن ينفذوا. فمثلاً، على الرغم من المعارضة التي أعلنها موفاز، والحملة التي قادها جهاز الاستخبارات العسكرية لإخافة الساسة من الآثار الناجمة عن الانسحاب من لبنان، إلا أن رئيس الحكومة باراك حين رفض سماع هذه التحذيرات، فإن الانسحاب قد تمّ![133].

موشيه أرنس، الذي عُيِّن وزيراً للدفاع خلال ثلاث مراحل مختلفة، يقول إن الجيش يتخذ قرارات فقط في الحالات التي يهرب فيها الساسة من المسؤولية. لهذا السبب، نستطيع تفهم تملص شارون لأكثر من عامين من النقاش الدائر حول أهداف الحرب ضدّ الفلسطينيين، رغم أنه موضوع سياسي محضّ، إلا أنه أعطى المجال للجيش لتنفيذ هذه الأهداف عملياً على أرض الواقع، وفي أحيان أخرى من خلال التصريحات التي يدلي بها قادة الجيش وضباطه.

قائد المنطقة الوسطى السابق إسحق إيتان Yitzhak Eitan أجاب بمنتهى الصراحة حين سئل من قبل مراسل معاريف يوآف ليمور Yoav Limor حول عدم وجود هدف واضح للحرب التي نخوضها في الانتفاضة الثانية، وقال: "هذه طبيعة الأمور بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل، نحن لم نتلقَّ في حياتنا توصية واضحة من المستوى السياسي"، هكذا جاء رده وكأنه يقول شيئاً معروفاً للجميع. وفي الحالات التي اضطر فيها

---

[133] عكيفا ألدار وآخرون، **التزييف كأداة استخبارية: الانتفاضة، العملية السلمية، التقديرات العسكرية الإسرائيلية** (رام الله: مركز مدار، 2004). المشاركون في كتابة هذا الكتاب هم: عكيفا ألدار، وعاموس مالكا، ويوآف شتيرن، وداني روبنشتاين، ويوئيل أسترون، وشلومو غازيت، وزئيف شيف، ورؤوبين بدهتسور، وعوفر شيلح، وبن كسبيت، وأرنون سافير، وداني رابينوفيتش.

الجيش لتنفيذ رغبة الساسة، جاء الثمن الذي دفع مباشرة بعد الانسحاب من لبنان، متمثلاً في مواجهة باراك للأيام الأولى للانتفاضة[134].

الأسابيع الأولى للانتفاضة شهدت معدلاً ثابتاً تقريباً في أعداد القتلى، ففي مقابل كل 15 فلسطينياً يقتلون، يقتل إسرائيلي واحد، ما دعا الجيش للتباهي بهذه الأرقام، ويدلل بها على جدية تأهبه واستعداده، وبالتالي عدالة ما طلبه من موازنات ووسائل لمواجهة الأحداث الجارية.

النبرة الحادة أتت على لسان قائد المنطقة الجنوبية يوم توف سامية Yom Tov Samia خلال استقباله لوفد من الكنيست زار غزة خلال الأيام الأولى للانتفاضة: "لن يقول لي أحد كيف سأنتصر"![135].

وجهة نظر الجيش كانت تتعاظم كلما استمرت مجريات المعركة، فهو الذي بقي موجوداً في المنطقة، وشدد من ضغوطه على الفلسطينيين، بما في ذلك إجراء عمليات "الحلاقة"، التي تشمل اقتلاع الأشجار، وإغلاق محاور الطرق الرئيسية، وإقامة حواجز عسكرية، وفرض عقوبات اقتصادية عالية. كما تضمنت إجراءاته استخدام الطائرات الحربية وتنفيذ الاغتيالات. تقريباً في كل الحالات تمكنت نظرة الجيش من تحقيق الانتصار في النهاية، ولذلك لم يكن غريباً أن يعلن يعلون نفسه عن تحقيق الانتصار، لأنه في الوقت الذي يعجز فيه المستوى السياسي عن تعريف أهداف الحرب، أو تحديد كيفية تحقيقها، يبقى الأمر بيد الجيش فقط[136].

إشكاليات هذا الوضع كانت قاسية في المواقف التحولية التي شهدتها الانتفاضة، حيث توجب على المستوى السياسي إعطاء التعليمات للجيش بعدم التصرف وفقاً لنظرته العسكرية فقط، ومع ذلك لم تصل التعليمات ولم تصدر عن الساسة. وتبدى "تطرف"

---

[134] إيهود باراك، "الانسحاب من لبنان كمحك للعلاقات بين المستويين،" ورقة عمل مقدمة لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية خلال يوم دراسي بتاريخ 2002/5/22، ص 64.

[135] أوري بار يوسف، فحص ذاتي في أمان، **هآرتس**، 2004/6/14. والكاتب محاضر في قسم العلاقات الدولية بجامعة حيفا.

[136] عبد الغفار الدويك، **العسكريون والدولة: دراسة في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي** (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1996)، ص 340.

القيادات العسكرية ليس فقط في التقديرات التشاؤمية بشأن استمرار المواجهة لفترة طويلة، واحتمال حدوث حروب تمتد خارج فلسطين، بل في المواقف التي تصدر عنها بشأن بعض القضايا المتعلقة بالاتفاقات.

على سبيل المثال، رفض رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز الحلّ الوسط الذي تقدم به الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton بشأن التسوية النهائية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وقدم رده على المقترحات في إطار وثيقة طرحها في اجتماع لجنة الخارجية والأمن، وهو موقف مشابه تماماً للموقف من الانسحاب من جنوب لبنان، ومن سيناء[137].

وشهد عهد باراك ارتفاعاً لـ"منسوب" العسكر في السياسة، وبالتالي لا عجب أن يكون معظم أصحاب القرار من قادة الجيش والأجهزة الأمنية، وحضورهم في الإعلام مكثف جداً، وبالتالي فلا غرو إن هيمنت وجهة النظر الأمنية على السجال السياسي.

ولم تعبر قوة المنصب العسكري عن نفسها من خلال التصريحات الصحفية فقط، بل عبر الوقائع والأحداث على الأرض، موفاز نفسه كشف النقاب أن إلقاء القبض على مروان البرغوثي كانت له تبعات سياسية كثيرة فيما يتعلق بقيام قيادة فلسطينية مستقبلية في المناطق الفلسطينية. فهذا الاعتقال تمّ بناء على تصرف أحادي من الجيش! وبعد أن أحاط الجنود بالبيت الذي اختبأ فيه، وصلت معلومة استخبارية ميدانية أنه في البيت، ثمّ أبلغ رئيس الأركان رئاسة الحكومة أن البرغوثي بين يديه، وألقى الخبر بظلال من الإرباك على تصورات الحكومة، ولكن لم يكن بإمكانها التراجع عن الشعار الذي رفعته: دعوا الجيش ينتصر![138].

كما تحدى موفاز المستوى السياسي حين قرر الجيش عدم تنفيذ خطة الحكومة القاضية بإخلاء حي أبو سنينة في مدينة الخليل، حيث كان رئيس الحكومة في زيارة لروسيا، ومن هناك اضطر للتذكير بأن هناك حكومة صاحبة القرار، فما كان من موفاز إلا انتقاد الحكومة علانية بمعارضته لقرارها[139].

---

[137] يوآب غلبر، "الدولة الفلسطينية ونظرية إسرائيل الأمنية،" مجلة **نتيف**، ع 8، 1998، ص 63.

[138] يورام أميتال، **سلام مكسور: إسرائيل الفلسطينيون والشرق الأوسط** (القدس: منشورات الكرمل، 2004). والكاتب محاضر في جامعة بن جوريون.

[139] أمين إسكندر، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ومفهوم السلام،" **مختارات إسرائيلية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 60، كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 108.

وتبدى تدخل الجيش في السياسة من خلال إصداره "الكتاب الأبيض" ضدّ الرئيس ياسر عرفات، الذي يتحدث عن دوره في التحريض ضدّ "إسرائيل"، وعن العمليات الفلسطينية ضدّ الإسرائيليين، حيث تحفظ وزير الخارجية شمعون بيريز عليه، وجاء من مكتبه أن "وظيفة الجيش هي الدفاع عن الدولة، وليس الانشغال في كتابة كتب، أو مهام إعلامية".

أكثر من ذلك، فقد تجلى دور الجنرالات في ترسيم حدود السياسة، لا سيّما وأن المنظومتين العسكرية والسياسية كانتا على الدوام "منضفرتين" ببعضهما البعض، وطبقاً لأقوال مصدر أمريكي مطلع في الكونجرس Congress فإن الذي يقر الاستراتيجيات وسُلّم الأولويات القومي الإسرائيلي، باعتبارهما موضوعاً يقف في صلب الإجماع الوطني، ليس هيئات تتولاها تعيينات سياسية، بل أشخاص في البزات العسكرية. وبالتالي غدا الجيش يمثل "الحكومة الدائمة"، ولم يكن له دور مركزي في السياسة يضاهي ما قام به منذ فترة باراك، وكما هو دوره في ظلّ حكومتي شارون، بين عامي 2001-2005 [140].

هذه الظاهرة الإسرائيلية التي مفادها أن المسألة العملياتية من قبل الجيش تسبق بالعادة التفكير السياسي، أنتجت حقيقة تؤكد أن الضغط الذي تمارسه هيئة الأركان على الحكومة، منح الجيش فرصة أن يقرر سلفاً ما الذي يريده، ومن ثمّ إبلاغ الحكومة بقراره. وفي حالات كثيرة غير معدودة في السنوات الأخيرة، اتهم المستوى السياسي بكشفه عن ثغرات كثيرة في بنيته، كلفت الدولة أعداداً كثيرة في الضحايا[141].

ما تقدم ذكره من إشكاليات تحيط بالجيش لها علاقة بالسؤال التقليدي حول الحاجة الملحة للتخلص من الصورة المثالية للجيش، عبر تحويله لمنظمة مهنية، وينشغل بصورة متخصصة في الأمن، وفي ظلّ دولة لا يعتبر فيها الجيش هو الشعب، ولا يعتبر الشعب نفسه الجيش. تبرز الصورة التي يبدو فيها الجنرالات أناساً ذوي خبرة مهنية محددة، وليتمكنوا

[140] تانيا راينهارت، **أكاذيب عن السلام: حرب باراك وشارون ضدّ الفلسطينيين** (تل أبيب: سفري تل أبيب، 2005)، ص 76.

[141] عماد جاد، "العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي،" مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 38، تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ص 171.

من الانتقال للمستوى السياسي، لن يكونوا بحاجة لإتقان لغة التكنولوجيا فقط، بل الحديث بلغة جديدة، تبرز فيها الذهنية المدنية، لتكون صالحة لاتخاذ القرارات وتنفيذها[142].

ويتحدث وزراء في المجلس الوزاري أنهم يجدون أنفسهم مسؤولين عن عمليات الجيش، على الرغم من عدم تلقيهم تقريراً مسبقاً عنها، وأنّه لم يجرِ حولها بحث معمق، وأحياناً كثيرة يضطرون للاطلاع على تفاصيل العملية من الصحافة، ويقول رئيس الشاباك السابق عامي أيالون إن "الوسط العسكري يمارس الضغط على المستوى السياسي ويضعفه"[143].

أختم الحديث عن هذه القضية الشائكة بإيراد حدث غاية في الأهمية يبرز علاقة السياسي بالعسكري في "إسرائيل"، فقد أصدرت وزارة الدفاع سنة 1979 كتاباً بعنوان: "الحلم وتحقيقه... قيادة وعمل في الصهيونية" وجاء إهداء الكتاب بخط يد رئيس هيئة أركان الجيش آنذاك، الجنرال رفائيل إيتان، ورد فيه: إلى قائد جيش الدفاع الإسرائيلي... الدولة... هي أنت، أنت تحدد مستواها، وطابعها في الحاضر ولأجيال قادمة[144].

[142] محمد خالد الأزعر، "العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي،" **مجلة السياسة الدولية**، ع 87، كانون الثاني/ يناير 1987، ص 65.

[143] محمد عبد السلام، "مكانة المؤسسة العسكرية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي،" **مجلة السياسة الدولية**، تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص 292.

[144] قام مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب بتنفيذ مشروع بحثي كبير بعنوان: خلفيات الجدل بين الوسطين السياسي والعسكري في إسرائيل، أواخر 2003، شارك فيه جملة الباحثين المرموقين أبرزهم:

- آريك كرمون، وشارك في محور بعنوان: أخلاق واحتراب: قضية المسؤولية.
- باروخ كمرلينغ، وشارك في محور بعنوان: رفع راية الأمن القومي.
- يغئال عيلام، وشارك في محور بعنوان: خطر العسكرة في إسرائيل.
- عوزي ديان، وشارك في محور بعنوان: العلاقة بين الوسطين العسكري والسياسي: الموجود والمطلوب.

الفصل الرابع

التهديدات الخارجية على الجيش الإسرائيلي

التهديدات الخارجية على الجيش الإسرائيلي

المبحث الأول: التهديد الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية:

أولاً: تطور بنية المقاومة:

لم تلبث مسيرة المقاومة الفلسطينية أن شهدت انتكاسة واضحة إثر توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، وقيام السلطة الفلسطينية في العام التالي، وتبنيها لمواقف متشددة إزاء المقاومة. وما تلا ذلك من إجراءات قاسية بحقّ فصائل المقاومة، خاصة حركة المقاومة الإسلامية حماس، تمثلت بإغلاق الكثير من مؤسسات الحركة، واعتقال المئات من قادتها وعناصرها وتعذيبهم، وزجّهم في السجون، وتجريم المقاومة استناداً للالتزامات الأمنية الواردة في اتفاقات أوسلو وملحقاتها. الأمر الذي أضعف الأجنحة العسكرية، وحطم كثيراً من بنيتها التحتية، وأجبرها على الانكفاء ولملمة الجراح، والاكتفاء بالقليل، وما تيسر من عمل عسكري بين فترة وأخرى ضدّ الاحتلال.

وظلت المقاومة العسكرية، تراوح بين المدّ والجزر، تحت مطرقة الالتزامات الأمنية للسلطة، وسندان مطاردة الجيش الإسرائيلي؛ حتى تفجرت الشرارة الأولى لانتفاضة الأقصى، واندلعت أوسع المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الجيش، التي ارتقى فيها مئات الشهداء والجرحى في غضون أيام قلائل، وبان من خلالها مدى عنف جرائم الاحتلال، وعمق الوحشية المنزرعة داخل نفوس جنوده.

آنذاك، تداعى الفلسطينيون للدفاع عن أنفسهم بكل السبل والوسائل المتاحة، فمنهم من استخدم الحجر، ومنهم من امتشق السكين، ومنهم من رفع البندقية. إلا أن مستوى الفعل المقاوم ظلّ قاصراً في مبارزة الفعل العسكري الإسرائيلي في الأسابيع الأولى للمواجهة، والتحول إلى ظاهرة حقيقية تستطيع تحدي الجيش، وتملك إيذاءه، وإيقاع الخسائر في صفوفه.

إلا أن البنى التنظيمية العسكرية لقوى المقاومة، لم تكن قائمة أصلاً، أو كانت متداعية مبعثرة، على أفضل تقدير، بحكم الضربات الأمنية التي واجهتها في سنوات ما قبل الانتفاضة، مما أعاق الفعل المقاوم، وجعله متأخراً عن الردّ المباشر على جرائم جيش

الاحتلال، واستلزم جهوداً كبيرة، وفترة زمنية كافية لإعادة بناء وترميم هيكليات خلاياه وبُنَاها، وتأهيلها للمواجهة الساخنة المحتدمة مع الجيش.

وقد شاركت قوى المقاومة كافة في العمليات العسكرية، إلا أن حركة حماس تميزت بدورها البارز، وبعملياتها الاستشهادية التي أحدثت دوياً هائلاً، وزعزعت الأمن في "إسرائيل"، حيث نفذت معظمها هناك.

كما قدمت كتائب شهداء الأقصى عدداً من الاستشهاديات، وركزت على عمليات إطلاق الرصاص ضدّ المستوطنين وقوات الاحتلال في الضفة والقطاع.

وكان لحركة الجهاد الإسلامي دورها المتميز عبر مجموعة من العمليات القوية المؤثرة، كما نفذت الجبهتان الشعبية والديموقراطية عدداً من العمليات، لا سيّما النوعية التي تستحق الإشارة، ممثلة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي، انتقاماً لاغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى. فضلاً عن بروز مجموعات المقاومة الأخرى، كألوية صلاح الدين، وكتائب المجاهدين.

وعلى الرغم من تكاثر الأجنحة العسكرية المسلحة، وانخراطها جميعاً في العمل المسلح المقاوم ضدّ الجيش، إلا أن هناك ظاهرة نشأت مع انطلاق الانتفاضة تمثلت بالتنسيق المشترك بينها، توزع على مستويين:

1. المستوى الإعلامي: حيث كثرت البيانات المشتركة التي تصدر بشكل موحد عنها، سواء بشأن عمليات عسكرية مشتركة ضدّ قوات الاحتلال والمستوطنين، أو بشأن الإعلان عن مواقف محددة تجاه تطورات سياسية، أو مستجدات ميدانية؛ مما منحها قوة اعتبارية وميدانية كونها تعبر عن تقارب وتعاون بين فصائل المقاومة، وتكرس مواقف تجمع عليها.

2. المستوى العسكري: وتمثل في قيامها بالتخطيط لتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة، مما أثقل على الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنية، وأبرز لُحمة المقاومة وتكاتفها، واستعدادها للتوافق على وحدة ميدانية دون الوحدة السياسية التي تعترض سبيلها عراقيل جمّة. ويعدّ التنسيق العسكري الميداني أعلى صور التعاون والتنسيق التي ميزت العلاقات المتبادلة بين أجنحة المقاومة.

وهو ما دفع بشعبة الاستخبارات العسكرية للتحذير من أن قوى المقاومة عموماً،

وحركة حماس خصوصاً، لا سيّما في قطاع غزة، تقيم جيشاً شبه نظامي، مما سيجعل "إسرائيل"، في غضون سنة، عرضة لمخاطر وتهديدات لم تشهدها من قبل.

ووفقاً لما جاء على لسان رئيس دائرة البحوث في شعبة الاستخبارات يوسي بايدتس Yossi Baidatz فإن:

> حماس تعمل على بناء خطط تنفيذية، وإذا ما استمر هذا الوضع، فينبغي التفكير كيف ستظهر المنطقة بعد نحو سنة، نشطاء الحركة يقيمون أنفاقاً، ويبنون تحصينات، ويعملون على خطط من مدرسة رجال حزب الله، البنية التحتية للتربة في قطاع غزة تسمح لهم بالقنص، واستمرار النار، وزرع عبوات وغيرها. وبعد سنة سيكون التهديد كبيراً أكثر مما هو عليه اليوم، إذ أن حماس تستغل زمن التهدئة لتعاظم قوتها، وغدا لديها هواء للتنفس، فهي تتعاظم حالياً[1].

أما رئيس دائرة العمليات في هيئة الأركان سامي ترجمان Sami Turjeman فقد حذر من أنه:

> بعد عدة أشهر سنتصدى لقدرات عسكرية لم نشهدها من قبل في قطاع غزة، لا سيّما الصواريخ المضادة للدبابات، بعد أن اجتاز رجال حماس تدريبات وتأهيلات في طيف واسع من المجالات؛ كالقنص، والتفجير، ومضادات الدبابات، والتحصين، والاستحكامات، ونشوء منظومة قتالية حقيقية، وتبلور مفهوم شامل مع قدرات شبه عسكرية لم نعرفها من قبل"[2].

ملخصات التقارير التي تصدرها الأجهزة الأمنية حول تعاظم بنية المقاومة، تقترب من وصفها بالتهديد الاستراتيجي والوجودي لدولة "إسرائيل"، بغضّ النظر عن دقة هذا الوصف أو تضخيمه، حيث ينجم عن نشرها تعاظم النقد داخل الحكومة على ما وصف بـ"سياسة التجلد" في ضوء تنامي قوة حماس العسكرية، فالحركة على سبيل المثال، تمتلك شبكة اتصال مستقلة، ومعسكرات تدريب ومدربين خبراء، وتتباهى بأن "جيشها" يُبنى بناءً على المعايير المتعارف عليها دولياً.

وبعد سنوات على مرور الانتفاضة، وما رافقها من اغتيالات ومواجهات شرسة،

---

[1] **معاريف**، 2006/11/19.

[2] يوفال كارني، جيش حماس الذي في الطريق، **يديعوت أحرونوت**، 2006/12/26.

أدركوا في حماس أنه لا بدّ من التحول لـ"جيش" ناجع بكل ما تعنيه الكلمة، وهم مُلزمون باستخدام شبكة اتصال خاصة، سواء لتجاوز عمليات التنصت، أو بهدف توفير مئات آلاف الدولارات التي يتمّ إنفاقها على إجراءات الاتصال التي يستخدمونها.

وبالرغم من قرار حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، لم تتوقف عن تطوير قدراتها العسكرية. صحيح أنها توقفت عن تنفيذ العمليات داخل العمق الإسرائيلي، لكنها قررت تركيز الجهود على الإعداد "لليوم التالي" من الانتصار في الانتخابات، وقادتها يريدون رؤية الذراع العسكري للحركة كجيش منظم أكثر، وبعد أيام قلائل من الانتخابات لم يستبعد رئيس مكتب الحركة السياسي خالد مشعل تشكيل جيش فلسطيني يضمّ تحت لوائه نشطاء فصائل المقاومة، ومن ضمنها كتائب القسام.

وباستعدادات حماس الحالية، يمكن رؤية بوادر الجيش القادم، فالحركة تعزز معسكرات تدريب في كل مدينة في قطاع غزة، تصل مساحة بعضها 20 دونماً، والنشطاء الجدد -كما المخضرمون- المنضمون لكتائب القسام، يتوجهون عدة أيام لمعسكرات التدريب العملي على عمليات إطلاق النار، والقذائف الصاروخية، وإعداد العبوات الناسفة؛ حيث تستمر فترة تدريب "المبتدئين" شهراً، وفترة المتقدم ثلاثة أشهر، والمدرِّبون نشطاء كبار في التنظيم، مروا بدورات عسكرية في الخارج.

والخلايا العسكرية في حماس، حسب التقارير التي يصدرها الشاباك، منقسمة إلى نوعين:

1. **المرابطون**: وهذه الفئة تضمّ نحو خمسة آلاف ناشط مسلح جيداً، وتنقسم لوحدات صغيرة ترابط على طول الحدود مع "إسرائيل"، ومع حلول الظلام في الليل يأخذون أماكنهم في المناطق المحددة لكل مجموعة، ويرصدون تحركات الجيش، ويبلغون عن كل تحرك مشبوه.

2. **الوحـدات السريـة:** وأعدادهـا أصغـر بكثـير مـن المرابطـين، يعمـل أعضاؤهـا بسريـة، ويركـزون عملهـم في تطويـر الصناعـات العسـكرية، التـي بنـت في الأعـوام الأخـيرة جهـاز تصنيـع كامـل، خصوصـاً تصنيـع صواريـخ القسـام. ويصـف الأمـن الإسرائيـلي هـؤلاء النشـطاء بأنهـم "المختـبرات"، ويوجـد عـلى رأس كل مختـبر ناشـط مسـؤول، وهـذه الفئـة مقسـمة لعـدة وحـدات

أصغر ومنتشرة في كل أنحاء قطاع غزة، واحدة متخصصة في صناعة الأنابيب المستخدمة كجسم الصاروخ، وأخرى في صنع المواد المتفجرة، وثالثة في صنع مؤخرة الصاروخ، والأخيرة مسؤولة عن عملية التجميع النهائية[3].

وتقدر حماس اليوم ذراعها العسكري بأنه جهاز مؤهل "حسب المعايير العامة لكل جيش مهني في العالم"، وبالتالي هناك قلق إسرائيلي غير بسيط منها. فسنوات الانتفاضة وأداء حماس العسكري فيها، أوجدت لها سمعة عسكرية كبيرة أدت لالتحاق الآلاف بصفوف جناحها المسلح.

تقدير الجيش يشير إلى أنه في حالة اجتياح بري لقطاع غزة، سيكون لدى حماس جيش مكون من 12-13 ألف مقاتل ينتظرونهم، ويشرح ذلك ضابط كبير بالقول: "قوات حماس باتت منظمة في أربعة ألوية، لكل لواء قائد يرأس قادة كتائب، وداخل الكتائب توجد قوات خاصة، كل شيء واضح لهم، نظام الحركة والاتصال مثلما في الجيش، يبعثون بـ 20 رجل للتدريب في الخارج، وهؤلاء يدربون 400 مقاتلاً في غزة"[4].

وخلال المعارك الأخيرة في القطاع، تمكنت المقاومة في مرحلة مبكرة من الانتفاضة من إصابة الدبابة الأكثر تقدماً، ميركافا علامة 44، وأطلقت عشرات قذائف الـ"أر. بي. جي." .R.P.G، مما دفع بالجيش -وفي إطار الاستفادة من دروس حرب لبنان- لتوقيع اتفاقية على عقد جديد مع شركة رفائيل Rafael لتحصين جزء مهم من دباباته، بوسائل جديدة تسمى "سترة ريح"، من شأنها تشخيص الصواريخ المقتربة من الدبابة، وإطلاق سلاح مضاد لها، بحيث تنفجر صواريخ العدو قبل أن تصل الدبابة.

وهناك قلق متزايد في الجيش من حجم مخزون التسلح المتراكم في القطاع، وحسب تقدير دائرة البحوث في الاستخبارات العسكرية، فإن حماس تمتلك الآن نحو 50 صاروخ كاتيوشا قادرة على الوصول إلى عسقلان، وفي حوزتها أكثر من 20 صاروخاً مضاداً للطائرات قادراً على ضرب المروحيات القتالية، هذه المعطيات الجديدة عن وتيرة تسلح حماس، تشكل أداة تقدير مركزية للجيش بالنسبة لقوة الفلسطينيين.

ونظـراً لتعاظـم القـوة القتاليـة للحركـة، وجّـه رئيـس الأركان غـابي أشـكنازي مؤخـراً جيشـه

[3] براك رابيد، حركة حماس تقدم: هكذا يبنون جيشاً، **معاريف**، 2006/3/11.

[4] أمير بوحبط، نحن لا ننجح في منع حماس من التسلح، **معاريف**، 2007/7/20.

لإيجاد منطقة فصل بامتداد يصل إلى 3 كم على طول الجدار الفاصل المحيط بالقطاع، بعد أن نجحت حماس في شهر واحد بتهريب 20 طناً من المواد المتفجرة، كما أنه يوجد لديها صواريخ مضادة للطائرات من نوع "S.E.7".

ووفقاً لما تسرب من نقاشات عسكرية في هيئة الأركان، تركز حماس جهودها على ثلاثة مستويات:

1. النار الصاروخية.
2. تدريبات العمليات البحرية.
3. الأنفاق التي توفر الوسائل القتالية.

ويقدِّرون في الجيش بأن القطاع سيبقى في الفترة القريبة القادمة بؤرة عسكرية تحت سيطرة حماس، التي يوجد لها جيش مدرب، مبني كمنظومة عسكرية بكل جوانبها، ولديها سياسة مقاومة واضحة، بل وتؤيد استمرار العمليات الفدائية ضدّ "إسرائيل" في مسارات تعتبرها شرعية، كإطلاق قاذفات الهاون نحو البلدات المحاذية، وإطلاق النار المحدود، بعد أن استكملت سيطرتها على مخزون السلاح الخاص بالسلطة الفلسطينية، وعلى محور صلاح الدين. وتعمل انطلاقاً من الرغبة لإيجاد ميزان ردع حيال الجيش، ولهذا فهي تعنى ببناء القوة، وتحسين التكتيك وتأهيل مقاتليها، وبالتالي قفزت قدراتها العسكرية في تقدمها أكثر من جيل.

ثانياً: تهديد القوة الصاروخية للمقاومة:

كما كان استعمال السلاح الصاروخي، المميز الأبرز للحرب الأخيرة؛ حيث وجه حزب الله مئات الصواريخ على أهداف مختلفة، شمال "إسرائيل"، تستعمل المقاومة الفلسطينية سلاحاً مشابهاً، ولكنه أكثر بدائية، وتطلقه من قطاع غزة على البلدات التي تجاوره.

الخبراء العسكريون يشيرون إلى أن:

> أجيالاً تكنولوجية تفصل بين السلاح الدقيق الذي يستهدف الجيش الإسرائيلي به مطلوبين في قلب غزة، وبين القذائف البدائية التي تطلقها حماس على عسقلان. ومع ذلك، في المنظار الفلسطيني تعدّ هذه القذيفة "قنبلة ذكية"، بفضل قوتها النفسية، لأن قذيفة واحدة أدخلت عشرات آلاف الإسرائيليين الآخرين في دائرة الرعب،

ذلك أنهم ابتداء من اليوم سيفكرون ثلاث مرات قبل أن يرسلوا أبناءهم خارج باب البيت، وسيكون الرعب من نصيبهم[5].

وبعد مرور سبع سنوات على استخدام هذه القذائف بمختلف أنواعها وأحجامها، فإن الحديث يدور في الجيش، عن قذيفة تعتبر تقليداً لنظام تشغيل الكاتيوشا، مع محركين يزيدان قوة الدفع، من إنتاج حماس الذاتي.

وفي الوقت الذي يبدي فيه الجيش تخوفاً طوال الوقت من استغلال حماس لفترة التهدئة لتحسين مدى صواريخ القسام، إلا أنه فوجئ بالكشف عن قذيفة جديدة تماماً في الميدان، كجزء من عشرات القذائف التي أُطلقت نحو بلدات النقب الغربي، والفحوص التي أُجريت أثارت تقديراً بأن المدى الأقصى للقذيفة هو 12 كم، مقابل 9 كم لصاروخ القسام[6].

حجم التهديد الذي تشكله صواريخ القسام يتضح أكثر بلغة الأرقام، فقد سقطت على مناطق مختلفة من "إسرائيل" بين عامي 2001-2006 قرابة 4,584 قذيفة راجمة، و1,914 صاروخاً، وحتى بعد انسحاب الجيش من غزة في أيلول/ سبتمبر 2005 تواصل إطلاق الصواريخ نحو النقب الشمالي.

في هذا المقام نذكر، وحسب التقارير التي يصدرها يوفال ديسكين، رئيس الشاباك، تباعاً، هرّبت قوى المقاومة إلى غزة بضع عشرات من صواريخ جراد Grad missile تستطيع الوصول إلى مدى 20 كم، ولكن يصعب إطلاقها بصورة مناسبة نظراً لنقص قواعد الإطلاق. ومع هذا تعتقد بعض الأوساط المقربة من مؤسسة صنع القرار في الجيش أن القذائف التي تصنعها قوى المقاومة الفلسطينية ذاتياً، تعتبر تهديداً أكبر من صورايخ جراد، لأنه بعد الحصول على معلومات التصنيع سيمكن إنتاجها بغير قيد تقريباً، والجهد الذي سيقوم به الجيش لوقف الإنتاج محكوم عليه سلفاً بالفشل، مثل الكفاح، الذي لا طائل منه، لمنع إنتاج صاروخ القسام.

علماً بأن الشكل المعروف كصاروخ قسام ليس بالضرورة أن يكون هو ذاته، فعلى مدار السنوات الأخيرة طورت قوى المقاومة 12 نوعاً مختلفاً من القذائف قصيرة المدى، كلها في الواقع أنابيب حديدية ذات رأس مخروط يتمّ إدخال المادة المتفجرة فيه، ومن خلفه

---

[5] زئيف ماؤور، حماس: تهديد استراتيجي أم محلي، موقع Omedia.

[6] عمير ريبابورت، قنبلة ذكية، **معاريف**، 2006/7/5.

يتمّ ضغط محرك الصاروخ، الذي يحوي مواد كيماوية تؤدي لضغط غازي مرتفع داخل الأنبوبة، حيث ينطلق الغاز عبر فتحة صغيرة في مؤخرته بشكل شديد، وبذلك تتمّ حركة الصاروخ. وفي مؤخرة الصاروخ يوجد أربع زعانف لاستقرار اتجاهه، هدفها تحسين دقة إصابة الهدف. وسمي صاروخ القسام بهذا الاسم تيمناً باسم الشهيد عز الدين القسام، وهو ثمرة إنتاج وتطوير تكنولوجي لحماس.

وازداد خطر الصواريخ، بالنظر لقدرة المقاومة في نقلها إلى مدن الضفة الغربية، مما يعني نجاحهم التلقائي في ضرب وإصابة جميع أنحاء كفار سابا ورعنانا وهود هشارون، والضواحي الشرقية لهرتسليا، ومن يعلم، فربما يقع مطار بن جوريون الدولي في مرماها!.

كما حاولت حماس ونجحت -كما تقول أوساط عسكرية- في التغلب على الصعوبة التكنولوجية في تخزين الصواريخ لفترة زمنية طويلة، ومع تهريب مواد متفجرة بالمواصفات الدقيقة بكميات كبيرة للقطاع، يبدو أنه تحقق اختراق للحاجز التكنولوجي، وتسارعت وتيرة الإنتاج، وخزنت آلاف الصواريخ لزمن طويل، سيسمح لها، حين تريد، الشروع في قصف كثيف ومستمر مثلما فعل حزب الله في حرب لبنان[7].

بالنظر لتلك التطورات، فقد انتهت مرحلة الأوهام، ومؤخراً بدا الإنهاك واضحاً جداً في المداولات العسكرية، ومحافل في جهاز الأمن تعترف بالفم الملآن "ليس لدينا حلٌّ لنار القسام، وسكان "سديروت" والنقب الغربي وعسقلان مطالبون بالتسليم بالوضع"، في تغير دراماتيكي لتلك التصريحات التي أدلى بها رئيس الأركان السابق دان حالوتس ورئيس الوزراء السابق أريل شارون، اللذان هددا أنه بعد فكّ الارتباط عن غزة وإذا ما استمرت نار القسام نحو "إسرائيل"، فإن ردّ الجيش سيكون "عديم التوازن"، ووعدا بإطلاق نار المدفعية نحو مصادر النار. غير أنه بعد فكّ الارتباط بدأت حماس تشجع إطلاق النار، وتلقت "إسرائيل" النار دون أن ترد حقاً، وأخذت وتيرة القسام تتصاعد، ومحاولات صدها من خلال الاغتيالات والقصف من الجو -التي ازدادت وتيرتها خمسة أضعاف في الجزء الأول من عام 2006 مقابل السنوات السابقة- لم تنجح[8].

---

[7] عاموس هارئيل، حماس تحث إنتاج آلاف الصواريخ، **هآرتس**، 2006/11/8.

[8] يائير عيرون، فكّ الارتباط والردع الإسرائيلي، مجلة **المستجد الاستراتيجي**، ج 8، ع 2، حزيران/ يونيو 2005، ص 10-14.

وجرت العادة أن يطلب وزراء الدفاع من قادة الجيش، بعد وابل القسام الذي يتلقونه بين الحين والآخر، عرض "أفكار إبداعية"، ومقترحات لم يجربها الجيش بعد، وتكرر هذا الطلب في المداولات الأسبوعية التي تعقد كل يوم خميس بمشاركة الوزير وكبار الجنرالات، غير أن كل ما أنتجته المؤسسة العسكرية بشكل فوري، كان قصفاً، لا توجد له غاية حقيقية، على مبانٍ متفرقة في قطاع غزة.

ويعترف قادة الجيش بأن هذا محرج للغاية، كما أنهم باتوا في الآونة الأخيرة يبثون إحساساً بالعجز في ضوء شلل مدينة سديروت والإصابات التي وقعت فيها. كما أن قادة الدولة الحاليين وجنرالات الجيش الذين هزموا أمام حزب الله وحماس، ليسوا بالضبط هم الرجال الذين يتطلع سكان الجنوب إليهم كشخصيات توفر الحلّ المطلق، فالبعض منهم -على الأقل- اتخذ صورة الضحية للمشكلة أكثر من كونه أوجد الحلّ لها.

ومع ذلك، يقرّ ضباط هيئة الأركان، أنهم من ناحية عسكرية جربوا كل شيء، صحيح أن الاغتيالات تقلل من وتيرة النار، لكنها لا تحل المشكلة. وكذا قصف المخازن ومنشآت إنتاج القسام، وسيطرة الجيش على مناطق محدودة في قطاع غزة، هذه الحلول العسكرية سبق أن ثبت بأنها لا تؤدي لوقف النار، بل ربما تعمل على تصعيدها. كما أدخل الجيش للعمل في الأشهر الأخيرة أجهزة شاملة لمعالجة وسائل إطلاق القسام من بعيد، لكن إنجازاتها محدودة للغاية، ولذلك هناك انطباع بأن المحاولات لتطوير جهاز يُسقط "القسام" في طيرانه تجري بكسل، وفيما عملت وحدات خاصة في عمق القطاع، إلا أن القسام واصل السقوط[9].

"قمة الأداء" لعمليات الجيش في الأشهر الأخيرة كانت القصف المكثف لعمق قطاع غزة بالمدافع، مثلما وعد في حينه شارون، وإن كان نحو مناطق مفتوحة بشكل عام، وليس لمصادر النار التي توجد في أماكن مأهولة، لكن هذا لم يؤدِّ للخلاص.

وفي ظلّ غياب حلول "إبداعية" لوقف نار القسام، فإن مداولات كبار رجالات جهاز الأمن والجيش تركزت على إيجاد حلول تحصين إضافية للمباني، لا سيّما مؤسسات التعليم في البلدات المتعرضة للهجوم، بعيداً عن اتخاذ الخطوات الشمولية، ولا يوجد برهان أكثر وضوحاً من ذلك بأن الجيش عملياً، قد فشل[10].

[9] عاموس هارئيل، قلق في الجيش الإسرائيلي من مدى صاروخ القسام، **هآرتس**، 2007/1/10.

[10] عمير ريبابورت، صواريخ القسام تتألق... والجيش الإسرائيلي يائس، **معاريف**، 2006/11/17.

المؤسسة السياسية والأمنية أخطأت في فهم المغزى الاستراتيجي للصواريخ، فقد استخفوا بها، وأسموها "أنابيب متطايرة"، وخُردة من خردوات العصابات، ومن الصعب أن يتأثر الإنسان كثيراً من ماسورة فولاذية مملوءة بالسكر وبعض المواد المحترقة المندفعة، بالمقارنة مع السلاح المتطور الموجود في الترسانة الإسرائيلية، ما هي كل هذه الأسلحة بالمقارنة مع طائرة إف- 16 ومروحية الأباتشي والقنابل الذكية، التي يملكها الجيش الإسرائيلي؟.

أخيراً، وصل بعض المنظِّرين العسكريين لقناعة "متأخرة" مفادها: "قوة صاروخ القسام لا تنبع من تكنولوجيته، بل من الجمع بين الإطلاق المكثف، وانعدام وجود أسلحة مضادة فعالة لدى الجيش. فالقصف والاغتيالات لم توقف إطلاق الصواريخ".

ومنذ اليوم الأول لإصابة صاروخ القسام الأول بتاريخ 2001/2/22، مضت سنوات طويلة كان بالإمكان خلالها تحسين التحصين والحماية في التجمعات السكانية الموجودة في غلاف غزة، وتطوير نظام لاعتراض الصواريخ. وكان من الممكن إنجاز أول منظومة دفاعية، صحيح أن "إسرائيل" لن تُغطى كلها بمظلة دفاعية مُحكمة، لكن وجودها سيقلص الإصابات والأضرار، إلا أن قادة الجيش اعتبروها إهداراً للمال!.

منذ ذلك الحين، كَثُرَت التصريحات الصادرة عن المؤسستين العسكرية والسياسية بأنه في غضون أشهر معدودة سيتمّ إيجاد ردّ تكنولوجي مناسب، سواء ضدّ الصواريخ، أم ضدّ "المخارط" التي تنتجها. ومرت سبع سنوات ولا يوجد ردّ، وعبَّرت سكرتيرة لجنة إحدى قرى النقب عن إحساس الجمهور بهذه المشكلة بقولها: "الجيش الأقوى في الشرق الأوسط غير قادر على إيجاد ردّ بسيط لهذه المشكلة"!.

ولذا كان مستنكراً إلى حدٍّ بعيد تأخر الجيش هذا في التعامل مع صواريخ القسام، وبدا انعدام الإحساس العسكري غريباً للاعتبارات التالية:

1. التهديد كان معروفاً، و"إسرائيل" هوجمت في الماضي بالكاتيوشا في الجليل وبيسان.
2. الأجهزة الأمنية حذّرت من وجود آلاف الصواريخ لدى حزب الله، لكن الجيش طور ردّاً فقط على الصواريخ بعيدة المدى، وأهمل الصواريخ قصيرة المدى.
3. في الجيش أدركوا أن خيار "كي الوعي" هو الذي يحسم الحروب، وليس عدد القتلى

والقذائف التي أُطلقت، هذه الاستخلاصات لم تُترجم إلى عملية بحث عن ردّ ملائم لصواريخ القسام[11].

هذا المأزق الذي وجد فيه الجيش نفسه قبالة صواريخ القسام، يذكر بما قيل في شباط/ فبراير 1996 إبان سقوط صواريخ الكاتيوشا على مستوطنة كريات شمونة؛ حيث زفّ شمعون بيريز رئيس الوزراء في حينه، خبراً مفاده أننا "سنمتلك عما قريب سلاحاً لاعتراضها"، ومرَّ 11 عاماً منذئذ، وأطلق حزب الله خلالها أربعة آلاف صاروخ، ولم يتمّ اعتراض أي واحد منها بالطبع[12].

مراقب الدولة اكتشف في تقرير له حول "الانتقال لإطلاق القذائف الصاروخية من غزة"، أن الجيش لم يستعد بصورة حقيقية لمواجهة التهديدات الصاروخية، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2004، أي بعد ثلاث سنوات من انطلاقها، قام رئيس هيئة الأركان موشيه يعلون، بتعيين نائبه دان حلوتس على رأس طاقم متعدد الأذرع لدراسة طريقة مواجهة تهديد القسام. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة أكدت أن توجه الجيش غير جدي.

علماً بأن الجيش الذي لا ينبغي أن يبقى صامتاً، أعلن وزيره عمير بيرتس في شباط/ فبراير 2007 اختياره للمنظومة الدفاعية التي تعترض صواريخ القسام والكاتيوشا بنجاح، مشيراً بذلك "للقبة الفولاذية" التي ستقوم شركة رفائيل بتطويرها. وهذا كله ليس أكثر من قيامٍ لبعض الساسة والعسكر بالتضافر معاً، من أجل ذر الرماد في عيون الإسرائيليين مرة تلو أخرى.

وفي تطور لاحق، أعلنت مصادر عسكرية، في منتصف 2006، أن حركات المقاومة تمتلك مئات الصواريخ من نوع جراد من إنتاج روسي، ذات مدى يصل إلى 25 كم، القذيفة الأكثر انتشاراً في العالم، وأبعد مدى يمكن أن تصلها هو 36 كم، وهو رقم يحمل معاني مهمة، لأن وجود صواريخ من هذا النوع في أيدي الفلسطينيين سيعرض كل مكان في عسقلان، وجزءاً كبيراً من مدينة أسدود للخطر.

[11] ألوف بن، عام الصاروخ، **هآرتس**، 2007/1/4.

[12] تسفيكا بروت، التخوف: صواريخ في "كريات جات"، **يديعوت أحرونوت**، 2007/3/14.

ثالثاً: فشل جهود وقف المقاومة:

سواء بعد اتفاق أوسلو، أو في فترة الانفصال عن غزة، هدد قادة الدولة، من ساسة وعسكر، بأن إطلاق القذائف من أراضي السلطة الفلسطينية سيؤدي لردّ فعل عسكري واسع. وحتى الآن لم يتمّ أي عمل يمكن وصفه "بالواسع"، على الرغم من أن إطلاق القذائف تحول إلى شبه يومي. وفيما يلي بعض الجهود التي بذلت للحدّ من التهديد الصاروخي، وتبيان مدى إخفاقها في الحدّ منها، فضلاً عن وقفها تماماً:

1. عمليات نفذها الجيش ضدّ الصواريخ، فالمخارط المنتجة لها أصبحت هدفاً مفضلاً لصواريخ الطائرات الإسرائيلية، ويمكن الاعتماد على عمل استخباري حقيقي حول المكان المستخدم في إنتاجها.
2. اغتيال الكثير من النشطاء المتخصصين في صناعة الصواريخ، عبر صاروخ موجه لسياراتهم. صحيح أن الإصابات لها أثر، لكنه غير قاتل، والدليل أن الصواريخ ما زالت تنطلق باتجاه "إسرائيل".
3. إغلاق وتفجير العشرات من الأنفاق التي تهرب المواد الأولية لتصنيع الصواريخ، ومع ذلك ما زال الفلسطينيون ينجحون يومياً في تهريب الأسلحة، ومع مرور الوقت يطورون أسلحتهم بشكل أفضل.
4. التراجع عن مشروع ناوتيلوس لاعتراض صواريخ القسام، بسبب ضغوطات مالية وخلافات داخل الأمن الإسرائيلي حول جدوى استمرار تطوير هذا النوع من السلاح[13].
5. منظومة "القبة الفولاذية" التي صادق عليها وزير الدفاع إيهود باراك، سترتكز على اعتراض صاروخ القسام، لكن المشكلة تكمن في أن العقبات التكنولوجية التي تعترض طريقها كثيرة جداً، ومن المشكوك في قدرتها على التغلب عليها بتكلفة معقولة، لأنها مُكَلَّفَةٌ باكتشاف مكان الصاروخ خلال 20 ثانية، ومتابعة مساره، وتحديد المعطيات لإطلاق الصاروخ الاعتراضي. وعلى حدّ قول خبراء الصناعات العسكرية في شركة رفائيل فإن تكلفته تبلغ مليار شيكل، أي ما يعادل 250 مليون دولار، ويستغرق

---

[13] إسحق بن جورين، سننتصر على القسام بالليزر، **يديعوت أحرونوت**، 2006/6/20.

إنتاجها عامين ونصف. ومع هذا فإن التجربة السابقة المماثلة تشير إلى أن التكلفة أعلى بكثير مما كانوا يتحدثون عنه في بداية المشروع[14].

ولكن، حتى إذا تمكنت رفائيل من الالتزام بالوقت والتكلفة، فإن المنطق الذي تستند عليه المنظومة يفتقر للقدرة على الإقناع، وثمن الصاروخ المضادّ يبلغ 100 ألف دولار، بينما تبلغ تكلفة القسام دولارات معدودة! وانتصار الفلسطينيين سيكون من خلال مواصلة إنتاج القسام، مما سيستنزف "إسرائيل" ويُجبرها على إنتاج صواريخ مكلفة من غير المؤكد أنها ستستخدم أصلاً. وهكذا فإن قرار صرف مثل هذه المبالغ على منظومة دفاعية مضادة "للأنابيب الفولاذية البدائية" التي تُنتج في المخارط المنزلية، لا يخلو من "الإشكال" في أحسن الأحوال![15].

وعلى الرغم من الدعاية التي أصدرها الجيش "للقبة الفولاذية"، إلا أنها ليست مطروحة على المحك، وتكنولوجيا الليزر ليست ناضجة، ولن توفر ردّاً على القسام في الأجواء الماطرة أو الغائمة، فضلاً عن أنها مكلفة جداً، ولا جدوى من صرف عشرات آلاف الدولارات على كل صاروخ للتصدي لصاروخ بدائي يكلف بضع مئات من الشواكل، فإنتاج الصواريخ البدائية أسهل بكثير وأسرع من إنتاج الصواريخ المضادة المكلفة والمعقدة، وإذا حصنوا منطقة فسيطلق الفلسطينيون صواريخهم على مناطق أخرى، ومن يضع كل آماله على الحلّ التكنولوجي ملزم بالتسليم بأنه غير قابل للتطبيق مع مرور الوقت.

6. المبادرات الحكومية الخاصة لإخلاء سكان من البلدات التي تتعرض للقصف المتكرر مثل سديروت، وعسقلان، والنقب الغربي، تحظى بمعارضة حازمة من الجيش، ففي المداولات الداخلية لجهاز الأمن، هناك إعراب عن موقف حازم يقضي بأن "صور السكان الذين يخلون المدن تتعارض والمصلحة الإسرائيلية، وتشجع استمرار نار القسام". وانطلق هذا الموقف في سلسلة مناسبات على لسان ممثلين مختلفين من الجيش، وفي ضوء ذلك تقرر انتهاج سياسة في إطارها يُخلى سكان سديروت لفترة محددة فقط، لغرض "الانتعاش". ومع ذلك، توجد في الجيش معارضة حادة لإفراغ

---

[14] عاموس جلبوع، القسام واليوم التالي، **معاريف**، 2005/7/25.

[15] رؤوبين بدهتسور، صواريخ مقابل أنابيب فولاذية، **هآرتس**، 2007/5/14.

المدينة من سكانها وتوقف الحياة فيها.

والتقدير العسكري يشير إلى أن القتال ضدّ هجمات القسام سيستمر لفترة طويلة، ولهذا صدرت تعليمات لقيادة الجبهة الداخلية للعمل قدر المستطاع للتخفيف عن السكان المتبقين في المدينة. ومع ذلك، فالجيش غير معني بأن يكون هناك تعاون مع محافل تعمل على إخلاء جماهيري عام للسكان[16].

7. الفشل أمام القسام يُبقي بيد "إسرائيل" خيارات عسكرية أقل، بينما ميزان رعب يتحقق بواسطة القصف بدون تمييز أو احتلال مناطق. ذات مرة اقترح شارون القصف دون تمييز على مصادر نار القسام، لكنه تراجع عن اقتراحه. وبعد تزايد هجمات القسام صرح بأنه يجب على الجيش وقف النار بكل وسيلة يراها مناسبة، بمعنى، أن هذه مسؤولية الجيش، وإن لم يستغل الإذن الذي تلقاه، فهذا فشله.

هذا الواقع المأزوم أمام "إسرائيل"، جيشاً وحكومة، ينبع منه استنتاجان عسكريان مركزيان واستنتاج سياسي مهم، وهذه الاستنتاجات هي:

1. **الاستنتاج العسكري الأول:** إذا كانت في المستقبل هجمات مشابهة لسلاح صاروخي من أراضي الضفة على مدن إسرائيلية، لن يكون للجيش مفرّ من العودة لإعادة احتلال المنطقة، هذه هي التعليمات الجديدة التي صدرت. وحدوث تطور سلبي كهذا منوط قبل كل شيء بالفلسطينيين، وبقدرتهم على السيطرة.

2. **الاستنتاج العسكري الثاني:** يتناول منظومة صواريخ حزب الله، المستندة للصواريخ التي تلقاها من إيران وسورية، وإذا تعلمنا من فشل الجيش تجاه صواريخ القسام، فمن المشكوك فيه أن يكون لديه اليوم ردّ كافٍ على تهديد صواريخ الحزب، حتى لو دمر 80 % منها، لأن أكثر من مليون إسرائيلي من سكان شمال البلاد سيواصلون البقاء في الملاجئ، وستكون مصانع المنطقة ومدارسها مغلقة.

3. **الاستنتاج السياسي:** يتناول خطة خريطة الطريق؛ إذ لا يوجد أي احتمال في أن تنفذ خريطة الطريق إذا ما بقيت مجموعات حماس العسكرية ومقربوها مسلحة، وتملك جيشاً خاصاً بها يهدد الدولة؛ هذه صيغة حرب، وليس تسوية سياسية[17].

---

[16] عمير ريبابورت، ليس هناك حلّ سحري، **معاريف**، 2007/5/18.

[17] زئيف شيف، فشل إسرائيل أمام القسام، **هآرتس**، 2005/7/22.

وهكذا حتى لو أعلنت "إسرائيل" عشرات المرات بأن حماس مضغوطة وتريد وقف النار، فهذا لا يشطب حقيقة أن المعركة على سديروت هزمتها عملياً، والتصريحات الزائدة عن حرب محتملة مع سورية لا ينبغي لها أن تصرف الانتباه عن الهزيمة في سديروت. لقد حصل للدولة في هذه المدينة ما لم يحصل لها منذ حرب 1948، فحماس استنزفت مدينة كاملة، أوقفت حياتها الجارية، ويَأس رئيس بلديتها مثالٌ واحدٌ عما يجري، ومشهد سكانها يعودون من رحلة "الانتعاش"، ويرفضون النزول من الباصات لمنازلهم دليل آخر على أن ما يجري فيها "عار وطني" بكل ما تعني الكلمة!.

الشعور الذي يراود الإسرائيليين بمختلف مواقعهم السياسية والعسكرية والمدنية، يقول بما لا يدع مجالاً للشك إن العدو الذي هزم سديروت والدولة كلها، هو حماس، المنظمة المسلحة الضعيفة من ناحية عسكرية بالمقارنة مع "إسرائيل"، والتي نجحت على الرغم من ذلك في تحقيق ردع متبادل تجاه الجيش الأول في المنطقة.

النتيجة النهائية هي المقررة، وليس التفسيرات. النتيجة هي أنه يوجد ردع متبادل بين "إسرائيل" وبين حماس وشركائها في الكفاح المسلح، الأولى علقت في تعادل عسكري مع الثانية، وهذا فشل ذريع في الوعي الوطني، يُعدّ في نظر كثير من الإسرائيليين أخطر من الفشل في حرب لبنان الثانية[18].

أكثر من ذلك، قدّرت مصادر عسكرية أن الفلسطينيين لا يستخدمون كل الوسائل القتالية المتطورة التي بحوزتهم، ويحتفظون بها لـ"الأيام العسيرة"، حين يغزو الجيش القطاع. فهم لديهم صواريخ مضادة للطائرات من طراز "ستريلا" Strela، وهي قادرة على ضرب الطائرات ليس فقط في سماء القطاع، بل وفي مناطق محاذية أيضاً[19].

فضلاً عما تقدم، تقررت حقيقتان استراتيجيتان مهمتان، محظور تجاهلهما:

الحقيقة الأولى: التغييرات في ميدان المعركة، وفي شكل القتال تشير إلى أن العمق الاستراتيجي، لـ"إسرائيل" هو صفر. وإذا حصل في الضفة الغربية ما يحصل في قطاع غزة فيما يتعلق بالصواريخ، فستعود الدولة لوضع مشابه للوضع الذي كان عشية حرب

[18] **المرجع نفسه.**

[19] فليكس بريش، القنبلة أصابت الدبابة الأكثر تحصيناً، **معاريف**، 2007/6/28.

"الاستقلال"، الأمر الذي يرفع من فرضية احتمال طرد مؤيدي المقاومة، وعليه، لا بدّ من الإصرار على عزل الضفة.

الحقيقة الثانية: إلغاء كامل تقريباً للقاعدة الاستراتيجية التي قررها بن جوريون، التي تفيد بأنه يجب على "إسرائيل" عند اندلاع مواجهة عسكرية، نقل القتال بسرعة لأرض العدو، لكن ما يحصل الآن هو أن العدو ينقل فوراً النار والقتال إلى أرض "إسرائيل"[20].

وقد عرض رئيس الشاباك يوفال ديسكين على أعضاء لجنة الداخلية التابعة للكنيست إجمالاً للعمليات الفلسطينية ضدّ الإسرائيليين منذ بداية الانتفاضة، وحسب المعطيات "العسيرة"، اتضح ما يلي:

- منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2000 وحتى تموز/ يوليو 2005 نفذت 25,375 عملية فدائية.
- من بين هذه العمليات، هناك 142 عملية استشهادية، قُتل فيها 1,048 إسرائيلياً، وأصيب نحو 5,600 آخرين.
- شارك في مختلف عمليات المقاومة، 18 ألف فلسطيني، و225 من عرب 48.
- من بين المشاركين 83 امرأة، منهن 67 امرأة لعبن دوراً في العمليات الاستشهادية، وعملياً فجرت ثماني نساء أنفسهن.
- 90% من الـ 18 ألف فلسطيني المشاركين بعمليات المقاومة كانوا في الفئة العمرية 16-35 عاماً، و97% من الاستشهاديين في مثل هذا العمر[21].

وهكذا غدت تجربة المقاومة ودورها في معادلة الصراع، والإنجازات التي حققتها، ظاهرة لافتة ومميزة جديرة بالتحليل والقراءة، خاصة لتبيان ما هو خاص من ظروف ووقائع أحاطت بحركتها، وأثّرت في تشكيل مسارها، لتشكل منهجاً قابلاً للاقتداء والتطبيق في حركة صراع أي شعب مع قوة محتلة غازية، فكيف والمقاومة ما تزال تخوض صراعها الشائك والمرير مع المشروع الإسرائيلي وامتداداته؟.

علماً بأنه من خلال قراءة سنوات الانتفاضة، فقد تميز أداء المقاومة بعدة عوامل أساسية بارزة، كان لها أثر مباشر على إخفاق المقترحات الإسرائيلية لاستئصالها، ومنها:

---

[20] زئيف شيف، هزيمة إسرائيلية في سديروت، **هآرتس**، 2007/6/8.

[21] يهودا غولان، الانتفاضة الثانية بالأرقام: 25 ألف عملية في أقل من 5 سنوات، **معاريف**، 2005/7/19.

1. قوة الحضور الميداني والعمليات النوعية، والقدرة على تطوير وسائلها.
2. شنّ حرب استنزاف يومية على الجيش الإسرائيلي.
3. الموقف السياسي الرافض لعملية التسوية.
4. الخطاب التعبوي الاستنهاضي لإرادة الشعب الفلسطيني.

هذا المنهج مكّن المقاومة من استمرار عملها، وتطوير أدائها، وإزالة المعوقات أمامها، وعدم التصادم مع السلطة الفلسطينية قدر الإمكان. وساعدها على كسب ثقة المجتمع وقناعته بجدوى عملياتها، وصوابية نهجها. ودعاها إلى عدم استغلال نجاحها في مبارزة العدو، والتفوق على إجراءاته الوقائية والأمنية من أجل مكسب داخلي خاص، أو حصة في السلطة، بل الابتعاد عن الغرور في التعامل مع القوى الأخرى، وشرائح المجتمع، والحرص على توظيف الانتصارات وتقديمها لمصلحة المجتمع والوطن بأسره.

كما عملت المقاومة على جعل برنامجها مستمراً متواصلاً، حتى على المدى الاستراتيجي من خلال:

1. إصرارها على استئناف عملياتها، وإن كان هناك هدوء لبعض الوقت، فهو يأتي في سياق التحضير لموجات كبيرة من المواجهات مع الجيش الإسرائيلي.
2. عدم توقفها عن إيجاد آليات لتوفير السلاح؛ إما بتهريبها من الخارج، أو صنعها محلياً، واستمرارها في تطوير بعض وسائلها القتالية بما يتواءم مع المستجدات.
3. عزمها على إبقاء مكان للقذائف والصواريخ محلية الصنع في ميدان المقاومة المقبل، سواء بقي الأمر في غزة، أو امتد ليصل إلى الضفة الغربية في نهاية المطاف، كما حدث مؤخراً من اكتشاف بعض الصواريخ المعدة للإطلاق.
4. قناعتها بأن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سنة 2005، شكل نقلة نوعية تاريخية في الوعي الفلسطيني تجاهها، وتبنيها كخيار استراتيجي على حساب خيار المفاوضات والتنازلات.

وهكذا جاء الانسحاب من قطاع غزة، وفضلاً عن كونه توجهاً إسرائيلياً أحادي الجانب، فإنه في بعض مسوغاته نتيجة للمقاومة المسلحة والشعبية معاً، بعد أن فشل خيار المفاوضات على مدى أكثر من عشر سنوات من تفكيك أي من المستوطنات القائمة. في حين قيّمت بعض الأوساط الإسرائيلية والغربية الانسحاب على أنه انتصار للمقاومة، وإغراء

لها على الاستمرار، وإضعاف لخيار المفاوضات، وهو تقييم يلتقي مع موقف المقاومة، التي احتفلت بالانسحاب الجزئي على أنه نصر لها وللشعب الفلسطيني.

ولذلك، فما يمكن قوله إن ما حدث في غزة بفعل المقاومة هو بداية انحسار المشروع الإسرائيلي الاستيطاني التوسعي، وبداية انكفائه إلى المركز، أي إلى تل أبيب وما احتل سنة 1948 من فلسطين؛ مما يحتمّ على المقاومة مواصلة الطريق لتعزيز الإنجاز، الذي لم يبلغ درجة النصر أو التحرير أو إزالة الاحتلال بالكامل. وما تمّ في غزة يمكن أن يتكرر في الضفة والقدس شرط مواصلة المقاومة، وتعزيزها، وتطويرها، وتوحيد الموقف الشعبي والرسمي خلفها، والصبر على آلامها.

من جهة أخرى، مثلت المقاومة -وما رافقها من تفاعلات إقليمية ودولية ورأي عام عربي وإسلامي مُواتٍ- حدّاً فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ الشعب الفلسطيني، هما:

- مرحلة مرّت، من أهم معالمها أن السلام خيار استراتيجي.
- مرحلة جديدة، شديدة التعقيد، وتتسم بالتردد بين حدّي المقاومة الشاملة واستمرار الانتفاضة، وبين السلام تحت شروط أقل إجحافاً بالحقوق والثوابت.

ومن الواضح أن الفلسطينيين يدركون كالإسرائيليين، الطابع الحاسم للمقاومة، التي ستقرر بالفعل مستقبل الشعب الفلسطيني، كما ستقرر طبيعة العلاقة بين الدولة الفلسطينية القادمة و"إسرائيل". ويؤكد هذا الإجماع السريع، الذي حصل على جانبي الجبهة:

1. إجماع فلسطيني عبَّر عنه الانخراط الواسع لجميع التيارات والقوى في المقاومة، بل والتنافس الإيجابي الحادّ في تطوير وسائلها، حتى من كان منها منخرطاً في برنامج التسوية لعقد مضى من الزمن.
2. إجماع إسرائيلي أزال أي تمايز يُذكر في مطالب وأقوال جماعات العمل والليكود وكاديما Kadima والقوميين والدينيين والمستوطنين المتطرفين، بل وأدعياء السلام. وكشف أوهام التقسيم التقليدي -الذي خُدِع به كثيرون- بين من أطلق عليهم اسم الحمائم، وبين من أطلق عليهم اسم الصقور.

وبعد مرور هذه السنوات من انتفاضة الأقصى، أدرك الإسرائيليون أنهم أمام مقاومة لن تتوقف سريعاً، فأعلنوا استعدادهم لمواجهة طويلة الأمد. وبالتالي بقيت مشكلتهم إزاء تجدد المقاومة وتطورها، وتكيفها مع أي مستجدات ميدانية، وأن جيشهم يتعامل مع حرب غير نظامية أشبه بحرب العصابات المقرونة بالعصيان المدني الواسع، ولها أهداف سياسية

وعسكرية يصعب إجهاضها. كما اتسمت أساليب قتال المقاومة المتبعة بالمفاجأة من حيث التوقيت، فضلاً عن شنّ العمليات في أكثر من اتجاه، مما شتت جهود القيادتين السياسية والعسكرية، واستنزف قواهما.

لقد كان تحول انتفاضة الأقصى إلى بعض أشكال العمل المسلح، ونقل عملياتها الهجومية للمناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وسقوط عدد من الجنود والمستوطنين، عملاً باتجاه استراتيجية التحرير الكامل، في إطار توسيع الانتفاضة جغرافياً، وتعقيدها عسكرياً. بمعنى أنه لم يكن أمام المقاومة، كما قال أحد قادتها الميدانيين: "إلا خيار واحد، ونحن نعمل على قاعدة "حساب التكلفة"، ولنريهم أن تكلفة الاحتلال باهظة جداً بحيث لا يستطيعون تحملها".

ولعل ذلك ما جعل كثيراً من الإسرائيليين يعيشون حالة خوف أكثر عمقاً وتأثيراً، لكونها تستدعي مشهد الجنوب اللبناني، والنعوش العائدة منه إلى الأمهات، اللواتي تحولن حزباً فاعلاً في الساحة السياسية، حتى وصل الأمر بالمحلل العسكري زئيف شيف حدّ اعتبار "الأمة" اليهودية في حالة حرب، محذراً من أن "أمة في حالة حرب"، لا يمكنها أن تُدار من قبل "منظمات الأمهات"، في تحذير واضح من تكرار كابوس مشهد الهروب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار/ مايو 2000، ولكن هذه المرة من غزة في أيلول/ سبتمبر 2005.

إن قراءة موضوعية لتجربة المقاومة، تشير إلى أنه خيار فرض نفسه على الفلسطينيين بعد مرحلة أوسلو فرضاً، بسبب فشل البديل التفاوضي في تحقيق الحدّ الأدنى من الأحلام الفلسطينية من جهة، وضعف الإرادة العربية والدولية اللازمة لتطوير الفعل التفاوضي الفلسطيني من جهة أخرى، وغياب الإرادة الإسرائيلية لتوفير حلول معقولة لقضايا الحلّ النهائي من جهة ثالثة.

كما فرض خيار المقاومة نفسه في نهاية سنة 2000 على القيادة الفلسطينية الرسمية، وعلى الشعب، وفصائله الوطنية، في الوقت الذي مَثّل فيه هذا الخيار استجابة لمطالب الحركات الإسلامية، وبعض قوى المعارضة. ومن ثم وجد الجميع أنفسهم أمام خيار يفرض نفسه على المنطقة بقوة تراكمية لا تقاوم، وبهذا فإن القول بأن انتفاضة الأقصى كانت استجابة شعبية وفصائلية ورسمية عامة لحالة الفشل، التي تمخضت عن مرحلة الحلّ التفاوضي المؤقت، هو قول جدير بالاحترام.

إن تقييم تجربة المقاومة المسلحة في أفعالها ونتائجها وتأثيراتها على "إسرائيل"، السياسية والعسكرية، يأخذ أبعاداً أساسية، تتمثل فيما يلي:

البعد الأول: ينطلق من محددات علمية مجردة، تقوم على الأرقام والإحصاءات، تورد الخسائر الإسرائيلية على صعيد القتلى والجرحى والاقتصاد، وهي في مجموعها تفيد أن خسائر "إسرائيل" كبيرة. وتتحدث عن ضحايا الفلسطينيين، وأن خسائرهم أكبر. وفي الوقت الذي تقدر "إسرائيل" على دفع التعويضات اللازمة في الجانب المادي، إلا أن الفلسطينيين يتمتعون بميزة أنهم لأول مرة يؤلمون الإسرائيليين، ويجبرونهم على دفع ضريبة مهمة للاحتلال، خاصة في الجانب البشري من قتلى وجرحى.

البعد الثاني: تقييم تجربة المقاومة خارج إطار الأرقام والإحصاءات، دون إهمال لدلالة الأرقام، تلقي الضوء على انحياز في الخطاب السياسي، إلى جانب أدبي في التقييم، يقبل بالإحصاءات ويراها ذات دلالة مشجعة على الاستمرار قياساً بما كان من قبل، وإن كانت مؤلمة للفلسطينيين أيضاً. حيث كان الفلسطينيون قبل الانتفاضة هم الوحيدون الذين يدفعون ثمن الخسائر البشرية والمادية والمعنوية، وبهذا فإن تحقيق توازن ما في الخسائر البشرية مع الإسرائيليين بنسبة 1:3، شيء جيد. لكن الأهم في قراءة هذا الطرف هو ما يقع خارج الأرقام، ويسهم بفاعلية في رسم المستقبل[22].

البعد الثالث: مفاجأة الجيش بمستوى ونوعية العمليات التي نفذتها المقاومة في قطاع غزة والضفة الغربية، لدرجة دفعته مجدداً لاستخدام أساليب ثبت فشلها، ومن العوامل التي أثبتت قدرة المقاومة وكفاءتها ومهارتها:

1. التخطيط الدقيق لتنفيذ عدد من العمليات النوعية.
2. استهداف مواكب قيادات الجيش، مما أسفر عن قتل وجرح عدد من الضباط.
3. إمطار المستوطنات بشكل لا سابق له بالصواريخ والقذائف.
4. حدوث مواجهات عسكرية مباشرة مع قوات النخبة في الجيش، والاشتباك المباشر مع القوات التي تتوغل وتجتاح المدن والقرى[23].

---

[22] مارك هيلر، المواجهة مع حزب الله وحماس وما بينهما، مركز مدار، 2006/8/1.

[23] دانيئيل سوبلمان، **إسرائيل ومستقبل حزب الله: رؤية تحليلية** (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، أيار/ مايو 2005)، ص 54.

وبالتالي برهنت تلك العوامل على أن:

- المقاومة في غزة والضفة ما تزال قوية وقادرة على ردع الاحتلال.
- تتمتع المقاومة بخاصية التجدد والتنوع، وتمتلك الكثير من الخبرات والمهارات.
- القدرة على ضرب الجيش في أماكن موجعة، واستهداف بنيته العسكرية، بينما يكون رده عبر استهداف المدنيين[24].

ولعله من الإجحاف اختتام هذه القراءة لآثار المقاومة إسرائيلياً، دون إلقاء نظرة على حجم "الهزيمة" التي اعترف بها الجنرالات، وتأكيدهم أن خلاصة التعامل العسكري معها يمثّل تراجعاً إسرائيلياً حقيقياً أمامها، مما شكل بنظرهم تآكلاً لقوة الردع العسكرية، وتجرؤاً من قِبَل الفلسطينيين والعرب على هذه الدولة، التي استطاعت توفير قوة ردع أمام الجيوش النظامية طوال أكثر من نصف قرن من الزمن[25].

فقد أكد البروفيسور المتخصص في الاستراتيجية العسكرية مارتن فان كرفيلد Martin van Creveld، الذي درّس في العديد من الجامعات والأكاديميات العسكرية، أن "إسرائيل" تخوض حرباً خاسرة مع الفلسطينيين، نتيجتها المؤكدة الفشل والهزيمة، وأن استمرار الوضع على ما هو عليه يعني أن "إسرائيل" ستتفكك. وأشار إلى أن معنويات الإسرائيليين على مستوى الجيش والمجتمع شبه منهارة، في مواجهة معنويات الفلسطينيين المرتفعة، ومن أهم ما ذكره في تشخيصه للوضع القائم:

1. "إسرائيل دخلت في مواجهة خاسرة ضمناً، وهذه المواجهة ستُنهينا... إذا استمر الوضع على ما هو عليه سنصل لتفكيك الدولة، ليس عندي شكّ في ذلك، والدلائل موجودة".
2. "من الصعوبة بمكان أن نجد جيشاً نظامياً نجح في مواجهة انتفاضة كالتي نواجهها، ما يحدث معنا اليوم حدث مع الأمريكيين في فيتنام، والجيش الإسرائيلي في لبنان، والروس في أفغانستان. وهذا ما سيحدث معنا مرة أخرى، وهذا ما سيحدث مع الأمريكيين في أفغانستان".

---

[24] يفتاح شابير، "السلاح الصاروخي في الحرب،" **مجلة تقدير استراتيجي**، آب/ أغسطس 2006.

[25] إيتان هابر، **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/14. والكاتب هو مدير مكتب إسحق رابين سابقاً.

3. "لدينا قوة، لكننا لا يمكن أن نستخدم معظمها، وحتى لو استعملناها فثمة شكّ في نجاحها... ونحن كنا نملك قوة هائلة في لبنان، لكننا هربنا من هناك".
4. "نقترب من نقطة سيفعل [بها] الفلسطينيون بنا ما فعله المقاتلون الأفغان بالسوفييت في أفغانستان، وما فعلته جبهة التحرير الوطني بالفرنسيين في الجزائر".
5. "نسير من فشل إلى فشل... فضيحة تتبعها فضيحة، فالرجال يرفضون الخدمة العسكرية، والجنود يبكون على القبور... وفي الجهة الفلسطينية المقابلة ترى رغبة شديدة في الانتقام ومعنويات عالية، وما عليك إلا أن تقارن الجنازات حتى تفهم لمن توجد همة عالية أكثر ومعنويات أعلى، عندنا ينوحون، وعند الفلسطينيين يطلبون الانتقام"[26].

[26] **السفير**، 2006/7/24.

المبحث الثاني: التهديد الآتي من حزب الله:

أولاً: مستقبل الصراع مع حزب الله:

يعتقد لفيف من الخبراء العسكريين الإسرائيليين أن حزب الله تنظيم ليس لديه أي خطوط حمراء في نشاطه الاستراتيجي، وكل وسيلة تبدو له مشروعة ومناسبة، وبالتالي لم يكن له أي تحفظ من إدخال وسائل قتالية إلى لبنان، ومنها صواريخ بعيدة المدى، وتحويل كل بيت وقرية إلى مخزن للسلاح، ومواقع لحفر الأنفاق، مما ساعد في صياغة صورة الحزب لدى المنظمات المسلحة في العالم، كما يطمح الحزب لأن يكون جهة سياسية عظيمة التأثير، تلعب دوراً كبيراً في المنطقة.

وجاء انسحاب الجيش الإسرائيلي منتصف 2000، برهاناً ساطعاً على نصر حزب الله، وأفضى لخطبة حسن نصر الله الشهيرة في مرجعيون، التي قال فيها إن "إسرائيل" رغم قوتها الذرية وسلاحها الجوي، ضعيفة كخيوط العنكبوت.

وتاريخ المواجهة بين الطرفين منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، يشير إلى أن الحزب عزم على قلب معادلة الردع مع "إسرائيل"، من خلال الشواهد التالية:

1. حرب العصابات الناجحة التي أدارها في جنوب لبنان، دون استعداد "إسرائيل" وتحضير نفسها لهذا القتال.
2. تفجير سفارة "إسرائيل" في العاصمة الأرجنتينية "بيونيس ايرس" سنة 1992، رداً على اغتيال أمينه العام السابق عباس موسوي.
3. الاستعمال الذكي للإعلام، واستنزاف الرأي العام الإسرائيلي.

ما تقدم وغيره، رموز واضحة على فشل الجيش في ردع الحزب، فضلاً عن القضاء عليه[27].

كما كان للسياسة الإسرائيلية الفاشلة أمام حزب الله دور كبير في تحويل منظمة صغيرة إلى جيش مخيف بقوته، و"إسرائيل"، كالولايات المتحدة، يراها الحزب "نمراً من ورق"، ودولة ينقصها التصميم على القتال. وجاءت النتيجة قلباً لـ"الطبق الاستراتيجي" على وجهه، ولأول مرة في تاريخ "إسرائيل" لم تنجح في ردع أعدائها، فضلاً عن نجاح عدوها في الوصول لردع فعالٍ لها!.

[27] عمير ربابورت، **معاريف**، 2006/7/14.

وجاء الانسحاب الموصوف إسرائيلياً بـ"المذعور"، وطريقة تنفيذه في الليل، مع تسليم عناصر جيش لبنان الجنوبي المتعاون مع "إسرائيل"، بغير تحديد خطوط حمراء و"أسباب للحرب"، محققاً للحزب نصراً عسكرياً وسياسياً؛ ورمز لأول مرة إلى تعزز مكانة الحزب كقوة وحيدة فعالة، دون أن تتحداه أي جهة لبنانية.

وهكذا كان لقلب معادلة الردع تأثير من تلقاء ذاته، بأنه منع أي عملية إسرائيلية فعالة؛ وزاد من مكانة الحزب كمنظمة، ونصر الله كزعيم؛ وشجع تغلغل إيران التدريجي وتأثيرها في الجهاز السياسي اللبناني؛ وشكل أسطع برهان على أن المقاومة تنجح، ومنح أولئك المصممين امتيازات حقيقية.

إن حزب الله كمنظمة مسلحة ذات حضور قوي زاد تأثيرها على أربعة صُعد:

1. الردع الفعال لـ"إسرائيل"، والمسّ الشديد بصورتها، وبإيجاد الطريقة المنتصرة لمواجهتها.
2. زيادة تأثير الحزب السياسي في لبنان، وإعاقة القوات اللبنانية عن معارضة نشاطه.
3. التأثير الجذاب الذي امتلكه عند الفلسطينيين وعرب 48، والسيطرة، بقدر كبير، على جزء ملحوظ من توجيه عملياتهم الفدائية المضادة لـ"إسرائيل".
4. تمهيد الطريق لتحوله إلى قوة عصابات، مع الحفاظ على وسيلة المقاومة، وانتقاله رويداً رويداً ليصبح قوة ذات تأثير في النظام الإقليمي[28].

وكان هدف الحزب الواضح من الحرب الأخيرة، تفتيت القوة الإسرائيلية بإحداث خسائر بالأرواح، واهتزاز صورة "إسرائيل" أمام الرأي العام وتفتيت قوته[29].

ثانياً: منطلقات النظرة الإسرائيلية لحزب الله:

ينطلق التهديد الآتي لـ"إسرائيل" من طرف حزب الله، من اعتبارات، ذاتية تخصّ الحزب، وموضوعية تخصّ تل أبيب، على النحو التالي:

1. العقيدة العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية قائمة منذ 1948، على أساس أن

[28] **هآرتس**، 2006/7/22.

[29] ب. ميخائيل، **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/14.

"إسرائيل" لن تتمكن من البقاء والاستمرار، وحماية وجودها، إذا لم تكن الأقوى عسكرياً في المنطقة، وإن لم تثبت فعلياً قدرتها على إلحاق الهزيمة والأذى الكبير بخصومها الراغبين في اعتماد الخيار العسكري.

2. حزب الله ليس دولة يمكن التفاوض والتفاهم معه، كما حدث مع مصر والأردن وسورية، وليس كياناً مستعداً للتعايش سلمياً مع "إسرائيل" كالسلطة الفلسطينية، بل إنه يستمد قوته العسكرية ومبرر وجوده، إلى حدٍّ كبير، من كونه في حال عداء مستمر معها. والحزب يشكل فعلياً، بالنسبة للإسرائيليين، مصدر خطر كبير وجدي، لهذا يجب على "إسرائيل" اعتماد المواجهة العسكرية المتعددة الجوانب لوضع حدٍّ له.

3. الحزب يشكّل بالنسبة للجيش الإسرائيلي مصدر خطر على الدولة، أكبر من الخطر الذي تمثله سائر التنظيمات الفلسطينية. فهو يملك كميات كبيرة من الصواريخ والقذائف والمعدات الحربية المختلفة، أكثر خطورة من تلك التي يملكها الفلسطينيون؛ إذ تستطيع إصابة مدن ومواقع وأهداف عدة في قلب "إسرائيل".

4. تتعامل قيادة الجيش مع سلاح حزب الله على أساس أنه -بالدرجة الأولى- سلاح احتياط سوري إيراني للدفاع عن مصالحهما، وقد وضعت خططاً للتعامل عسكرياً معه، سواء لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، أم في إطار التحسب لأي ردّ إيراني انتقامي عبر الحزب عليها.

ثالثاً: أخطاء التعامل مع حزب الله - حرب تموز نموذجاً:

أخذ الإخفاق العسكري للجيش الإسرائيلي أمام حزب الله أبعاداً عدة، أهمها ما حدث في ساحة الميدان مع مقاتليه، على النحو التالي:

1. الإقرار بشراسة المواجهة مع عناصر الحزب: الكثير من الروايات التي عاد بها الجنود من ساحة المعركة أشارت بكل وضوح، إلى أن الجيش خرج لهذه الحرب ضدّ "عدو قادر، ومنظم، وصارم، ويعرف كيف يتهرب، ويقف أمامنا باستمرار، كان مختلفاً هذه المرة عن الفلسطينيين، والسوريين، والمصريين، والأردنيين، بل هو أقسى وأعنف من الجميع، وهم عناصر حزب الله". وهذه حقيقة: فهم مهنيون، يستعدون باستمرار للقيام

بعمليات، وينفذونها على نحو كامل ودقيق، ويقومون بكل خطوة بشكل تفصيلي، لأنهم يستعدون ويمتلكون القدرة النفسية والعملية لتنفيذها، وكل ذلك يجري أمام أنظار الجنود الإسرائيليين[30].

لقد رسخت المواجهة الشرسة بين عناصر الحزب وجنود الجيش أن هذا التحدي سيبقى راسخاً في الروح الإسرائيلية في هذا الزمن، ذلك أن نصر الله ومقاتليه -وفقاً للتعبير الإسرائيلي- يعرفون "إسرائيل" جيداً، واستطاعوا تحديد نقاط ضعفها بدقة؛ مما يثبت أن نصر الله تمتع بنوع من العبقرية العسكرية ما بعد الحديثة. فجيش العصابات المنضبط، والمستتر عن العيون، والذي يستخدم الأسلحة المضادة، هو فعلاً جيش المستقبل، وعبره أنتج نصر الله "فيلماً حربياً" يجدر دراسته جيداً، فنظريته القائلة بأن "إسرائيل" مجتمع بيت العنكبوت، نظرية ستضطر الدولة لمواجهتها[31].

2. **فشله في تغيير قواعد الحرب مع الحزب:** وعاد ذلك لعدة مناسبات كان يجدر بالجيش تغييرها، ومنها:

أ. يوم نجح حزب الله بأسر ثلاثة جنود من مزارع شبعا في تشرين الأول/ أكتوبر 2001.

ب. المحاولة الجريئة لاختطاف جنود من قرية الغجر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ورافقها هجوم شامل على معظم منطقة المستوطنات.

ج. لماذا سمح الجيش للحزب بالعودة للمواقع على امتداد الخط الأزرق، وعلى بعد نظرة واحدة من الجنود، حتى بعد أن استُخدمت كقواعد لانطلاق مجموعاته في الهجوم الأخير الواسع الذي حدث قبل شهر ونصف، في 2006/5/28؟.

د. حتى عند اللحظة التي أطلق فيها الحزب صواريخ الكاتيوشا على إحدى القواعد القيادية لسلاح الجو في جبل ميرون بالقرب من صفد؟.

خسائر كبيرة خسرها الجيش في ساعة واحدة من يوم قتال واحد، واختطاف اثنين من جنوده، ويوم أن واصلت قوات الحزب محاصرة الموقع، ومنع جنود الجيش من الاقتراب منه، مما سبب شعوراً بالخجل، فجيش كبير وقوي، دبابته محترقة، فيها بقايا جنوده، يقف لساعات طويلة لا يقوى على التقدم. هذا ما يُسمى بـ"قواعد لعبة جديدة" فرضها

[30] ألوف بن وعاموس هرئيل، **هآرتس**، 2006/7/28.

[31] سيفر بلوتسكر، **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/14.

حزب الله على الجيش الإسرائيلي، مع أنه يملك سلاح جو، يعدّ الثاني في العالم، من حيث عظمته وحجمه، بعد سلاح الولايات المتحدة!.

وبدلاً من تغيير هذه القواعد في الوقت الصحيح، كما طالبت أوساط عديدة، واصل الجيش سياسته التي أكل عليها الدهر وشرب، على الرغم من محاولات الاختطاف المتكررة والمتتالية التي أعلن نصر الله عنها، وعزمه على الاستمرار بها، حتى ينجح بواسطتها إطلاق سراح المعتقلين من السجون الإسرائيلية[32].

لقد ألزمت أساليب الحزب القتالية الجيش بتغيير عدد من أهم قواعد سلوكه العسكري، وبدلاً من الأسلوب المعهود بتقدم المدرعات والآليات الثقيلة وجنود المشاة، لجأ للتكتيك المضاد: استخدام المشاة لتأمين الطرقات والمسارب لحركة المدرعات، وكان السبب الواضح هو العبوات الضخمة التي لا تتحمل أثرها أي مدرعة معروفة، والصواريخ الحديثة المضادة للدروع من طرازي "كورنيت" و"ميتيس". ومن أجل تنفيذ عملية برية، صار لزاماً على قيادة الجيش تجنيد قوات كبيرة، خصوصاً من جنود الاحتياط ذوي الخبرة القتالية[33].

3. تعويض الفشل بإيقاع أكبر الضرر بلبنان الدولة: رئيس هيئة الأركان دان حالوتس، اعتاد خلال فترة حرب تموز الذهاب لأحد المواقع المحصنة في وزارة الدفاع، ليشاهد هناك على شاشات لا تُحصى كل ما يحدث في المنطقة من خلال الصور التي ترسلها الطائرات الصغيرة، والطائرات بدون طيار، والمراقبة الأرضية. حيث إن دراسة الأوضاع وتحليل المعلومات تتمّ بصورة دورية ومتلاحقة، من خلال كمية المعلومات التي تأتي من كل الاتجاهات وعلى ضوء التطورات. كما أن قادة الجبهات الأخرى المشاركين في التحليلات والمداولات، لا سيّما قادة الجبهتين الجنوبية والشمالية، يشاركون على نحو تفصيلي في تحليل الوضع القتالي.

من خلال هذه الأجواء الحربية، لم يكن غريباً أن يعلن حالوتس بأنه يمكن إعادة بيروت 20 سنة للوراء، لما كانت عليه في ذروة الحرب الأهلية التي شهدتها، حيث انقطعت تماماً، وعُزلت عن العالم.

وكان لهذا المنطق الدموي، والتعويضي في الوقت ذاته عن الفشل الميداني، ردود فعل

---

[32] **هآرتس**، 2006/7/30.

[33] رؤوبين بدهتسور، **هآرتس**، 2006/8/16.

سلبية لدى بعض الأوساط، خاصة بعد أن حوّل الجيش الحرب الدائرة إلى ثأر شخصي بين دولة "إسرائيل"، وبين حسن نصر الله؛ بحيث انتشرت جملة من التعبيرات الغريبة مثل: "هل تحول نصر الله إلى قنبلة متكتكة؟ يا حالوتس، هيا اضربهم بكل قوة وعنفوان! كما جاء في التوراة، هيا يا بيرتس لتكن رجلاً!"[34].

مجريات الحرب أشارت أكثر من مرة، إلى لجوء الجيش لتقليص الاحتكاك بمقاتلي الحزب لتجنب وقوع الخسائر في صفوفه، وفي المقابل إيقاع خسائر فادحة بالقرى اللبنانية عبر اللجوء لتدميرها من الجو وبالمدفعية، فيما تحاصرها القوات البرية، وسلاح الجو يُدمر كل ما بداخلها، وهكذا ينتقل الجيش من منطقة لأخرى خلال فترة الانتظار مُدمِّراً الأماكن التي تطلق منها النيران، أما السكان الذين يبقون فيها، فمن الممكن إبعادهم عبر المنشورات، حتى يُتاح تدميرها[35].

4. السياسة الانتقامية المتعارضة مع الجيش العصري: وهو المنطق الذي أطلق عليه البعض "السياسة النيرونية"، والذي اعتادت عليه "إسرائيل" منذ سنوات عديدة، فكم من مرة، منذ وجودها، قصفت مطاري بيروت وغزة؟ و"البنى التحتية" اللبنانية والغزاوية؟ مئات أم آلاف المرات؟.

الطائرات الإسرائيلية انطلقت مرات لا تُحصى للضغط على حكومة لبنان؛ "لتأخذ زمام الأمور بيديها" و"تسيطر على جنوب لبنان"، وتنزع سلاح حزب الله، كما كانت التجربة مع حركة فتح في السبعينيات. إلا أنها لم تفعل ذلك، لا في السابق ولا الآن، وكذلك كان الحال مع أرتال الدبابات التي اجتاحت غزة مرات كثيرة جداً، وقامت بالقصف والقتل والتقطيع، حتى يعاني السكان فيلفظوا المقاومين من صفوفهم، ويُشعلوا النار في أوكارهم، إلا أنهم لم يفعلوا.

"مرات لا تُحصى أصدر الجيش قراراته الميدانية للقيام بعمليات انتقامية كبيرة وساحقة، لم نشهد لها مثلاً، تهزّ الأرض هزاً، حتى يزحف العدو على "أربع" ذليلاً جريحاً،

---

[34] يشير الكاتب إلى القصف الجوي الذي استهدف القيادة العسكرية لحركة حماس، التي كانت مجتمعة في أحد منازل حي الشيخ رضوان بمدينة غزة. حيث نجا جميع أفراد القيادة بمعجزة، فيما استشهدت عائلة كاملة، مكونة من أكاديمي جامعي وأبنائه التسعة.

[35] زئيف شيف، **هآرتس**، 2006/8/1.

ويتوسل إلينا تركه بسلام ضمن شروطنا فقط، إلا أن هذا العدو لم يأتِ، لا في حينه، ولن يأتي اليوم، ما نراه اليوم هو اليأس والكثير من اليأس"[36].

هذا الأداء التدميري لآلة الحرب دفع بالباحث ميرون بنفنستي لاتهام قادة الدولة وضباط الجيش بـ"قلة الاحتراف السياسي، والتلقائية المندفعة، والضعف الذي يتقنع بالعزم الشجاع، والأوهام والعجرفة والغطرسة والإدمان على غريزة الانتقام والقسوة، وغياب الكوابح الأخلاقية"[37].

أكثر من ذلك، فقد شبّه خبير استراتيجي بارز الفشل الإسرائيلي في لبنان، بنظيره الأمريكي في فيتنام، حين تبنى الجنرال فستمورلاند Westmoreland قائد القوات الأمريكية هناك نهج "إحصاء الجثث"، كبديل للانتصارات العسكرية، وعندما لم يكن بإمكانه الإشارة لإنجازات أرض المعركة، قام بإرسال عدد جثث جنود "الفيتكونغ" الذين قتلهم جنوده يومياً إلى واشنطن!.

في هذه الحرب أمام حزب الله تبنى الجيش الإسرائيلي هذا النهج، فعندما يقوم الجيش الأكبر والأقوى في الشرق الأوسط بخوض منازلة، طوال أربعة أسابيع، مع عشرات القتلى، ولا ينجح في إخضاعهم، ولا يتبقى أمام قادته سوى الإشارة لعدد جثث مقاتليه، فمن المؤكد أن بنت جبيل ستتحول إلى رمز لحرب لبنان الثانية، وستكون هذه المعركة في تراث وتقاليد مقاتلي حزب الله مثل "ستالينغراد" لبنانية، أما بالنسبة للإسرائيليين فستكون تذكاراً مؤلماً لفشل الجيش في الحرب[38].

وقد أراد من وضع "بنك الأهداف الإسرائيلي" الشروع بعملية التدمير المنهجي لتحقيق هدفين:

أ. تسهيل الدخول البري العسكري لاحقاً.

ب. الضغط على الحكومة اللبنانية لبسط سيادتها.

الأمر الأكثر إثارة، أن المشاركين في جلسات الحكومة طوال فترة الحرب، فهموا أن رئيس الأركان رجل ذو نزعة قتالية بصورة استثنائية، ربما بسبب الفشلين العسكريين اللذين مني بهما جيشه:

---

[36] آفي أشكنازي، **معاريف**، 2006/7/30.

[37] **هآرتس**، 2006/8/21.

[38] **هآرتس**، 2006/8/21.

أ. عدم نجاح عملية قصف قيادة الذراع العسكرية لحماس في غزة، التي صادق عليها أولمرت على الرغم من المخاطرة الكبيرة للمسّ بالمدنيين، حيث إن عائلة فلسطينية قُتلت بينما فرّ قادة القسام[39].

ب. مفاجأة حزب الله لدورية إسرائيلية على الحدود، وفي وقت لاحق تدمير الدبابة، والحيلولة دون إنقاذها.

وبعد يومين فقط من اندلاع الحرب ضدّ الحزب، وصل العديد من القادة العسكريين إلى استنتاج مفاده بأن الحرب تتعقد، وساقوا لذلك العديد من الشواهد؛ أهمها أن أي مراقب موضوعي لمجرياتها لم يكن بحاجة لجهد كبير ليصل للقناعة ذاتها التي وصلها بعض القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين، وهي أن الإدارة الاستراتيجية العسكرية للحرب كانت فاشلة، والبراهين البارزة على ذلك كثيرة؛ أهمها:

أ. عجز القوات البرية عملياً في وقف حرب الاستنزاف، التي واصل الحزب شنها ضدّ الدولة ومدنها حتى اللحظة الأخيرة.

ب. عدم استكمال القوات البرية استيلاءها و"تطهيرها" للحزام الضيق في الجنوب اللبناني، وفي حين اعتبرت حرب 1982 سيئة من ناحية أهدافها، لكن الجيش وصل حتى نهر الأُوَلي في غضون 48 ساعة مع خسائر قليلة. أما في الحرب الحالية فإن الجيش كان يقاتل عرضاً، بدلاً من عمقاً، في قطاع ضيق للغاية، ولم يستكمل مهمته في عدة أسابيع[40].

ج. استراتيجية "إسرائيل"، منذ ولدت، تقوم على تجنيب الداخل أي هجوم خارجي، وحرصت على خوض حروبها كلها بنقلها فوراً لأرض أعدائها، وبقي هاجس الأمن يفرض توفير قوة عسكرية رادعة للجيوش العربية، وتمت حماية الفضاء الإسرائيلي بتطوير سلاح الطيران والدفاع الجوي، كقوة هجومية ودفاعية[41].

د. الأحاديث التي بدأ ضباط المشاة والمظليين يرددونها حول الإخفاقات التي تكبدتها قواتهم، ومنهم العميد يوسي هايمان Yossi Heiman ضابط المشاة والمظليين

---

[39] **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/21.

[40] زئيف شيف، **هآرتس**، 2006/8/11.

[41] ماجد كيالي، الكيان الصهيوني يعيد تأهيل جيشه... ماذا بعد؟، **الحياة**، 2007/9/22.

الرئيسي، الذي قال: "أشعر بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على كتفي، حيث لم أفلح في الإعداد الأفضل لسلاح المشاة للحرب الحالية؛ وحدات النظامي والاحتياط. ولم أنجح في منع تآكل السرايا والفصائل المهنية، كالراجمات، والدوريات، وسلاح الهندسة".

وأضاف:

> رغم القتال "البطولي" للمقاتلين والقادة، على مستوى السرية والكتيبة، فإننا جميعاً نشعر بإحساس معين من الفشل وتفويت الفرصة، إحساس يتعاظم على خلفية صور الضحايا، والجرحى، وأبناء عائلاتهم. أخطأنا نحن في بعض الوقت، وأنا من أولئك، الذين أصيبوا بخطيئة الغرور، وفي الخطاب المتواصل، كل منا يروي عن أفعاله، ولكن ليس عما لم يفعله وأين أخطأ، يتكلم عن النجاحات، ولكن ليس إذا كانت هذه حقاً تخدم المهمة في ضوء الهدف، فيما أعداؤنا من حزب الله يحسنون أنفسهم، يتعاظمون ويصبحون أكثر مهنية[42].

ويواصل: "في هذا الوقت كلنا مطالبون بالانضمام والعمل بمزيد من الكد، وصولاً إلى تقصي حقيقة الإخفاقات والمشاكل الواقعة. وكلي أمل أن نعرف كيف نبني الجيش البري، وفي إطاره المشاة، بشكل يكون فيه مستعداً على نحو أفضل بأسرع وقت ممكن للحرب القادمة، فيما لو اضطر لها"[43].

كلام العميد هايمان فاجأ الكثيرين، بينهم قائد الذراع البري اللواء بني غينتس، لأن الحديث يدور عن الضابط الأول الذي يتحدث بشكل علني عن فشله الشخصي وفشل المنظومة دون خوف.

هـ. العرائض التي أرسلتها مجموعة من المقاتلين لقادة الجيش ورئيس الحكومة ووزير الدفاع، ومنهم جنود وقادة اللواء 551 من الفرقة المنتخبة، الذين بعثوا رسالة احتجاج لتلك الأطراف، ونورد مقتطفات منها للأهمية:

> نحن محاربو وقادة الفرقة "رأس الحربة"، تركنا نساءنا، وأولادنا، وصديقاتنا، وأبناء عائلاتنا، وتخلينا عن أعمالنا ومصدر رزقنا، وكنا

[42] ديفيد رودمان، "مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية،" ص 23.

[43] ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل، وثيقة مؤتمر هرتسيليا السادس، ترجمة سعيد عياش، مدار، رام الله، 2006، ص 13.

> مستعدين لتنفيذ المهام حتى في الشروط الصعبة، في الحرب وتحت طائلة الجوع. وفي تفكيرنا العميق فهم كل واحد منا، بأنه من أجل الهدف العادل للدفاع عن مواطني إسرائيل، فإننا مستعدون للمخاطرة بحياتنا، لكن شيئاً واحداً لم نستعد له أبداً: عدم وجود القرارات.

هدف الحرب لم يحدد بصورة واضحة، بل إنه تغير خلال مسار المعركة. وعدم وجود القدرة على القرار ظهر واضحاً بشكل فعلي، بعدم تنفيذ الخطط والبرامج، وبإلغاء المهام التي أُلقيت خلال مسار القتال. هذا الأمر أدى إلى المكوث في أرض العدو لفترة زمنية طويلة ومتواصلة، دون مهام تنفيذية، ومن خلال تقديرات لا تدل على المهنية، ودون إمكانية للوصول إلى اتصال وترابط.

وتختتم الرسالة: "دفعنا ثمناً باهظاً لكي نحارب وننتصر، لكن الإحساس هو أنكم منعتمونا من ذلك، وكذلك في المستقبل سنتواجد كلنا، ونلتزم بأداء المهمة التي تُطلب منا، لكننا نرغب بالمعرفة ما إذا كانت هذه المهام ستكون محددة ولأهداف واضحة، وأنها ستؤدي في النهاية لعملية الحسم اللازمة"![44].

و. الإجماع الذي ساد في أوساط المحللين العسكريين والاستراتيجيين على أن ما تلقته "إسرائيل" أمام حزب الله "ضربة قاضية"، وأنه:

> لم تعد الدولة أمام فشل عسكري فقط، بل فشل استراتيجي لم تتضح بعد تبعاته وإسقاطاته السلبية بعيدة المدى. وغدت الدولة مثل الملاكم بعد أن يتلقى الصدمة، ما زلنا جاثمين على الأرض في شبه إغماء، محاولين فهم ما حدث لنا. ومثلما أفضت حرب الأيام الستة لتغيير استراتيجي في الشرق الأوسط، وتكريس مكانة إسرائيل كدولة إقليمية عظمى، ستؤدي حرب لبنان الثانية لعملية معاكسة. إن فشل الجيش الإسرائيلي في القتال يقضم ثروتنا الأهم بالنسبة للأمن القومي، صورة الدولة القوية الجبارة التي تمتلك جيشاً ضخماً وقوياً ومتطوراً قادراً على ضرب أعدائنا، وتوجيه ضربات ساحقة لهم إن تجرؤوا فقط على التحرش بها، هذه الحرب، كما اتضح بسرعة كبيرة جداً، كانت حرباً على "الوعي" و"الردع"، وقد فشلنا في الحالتين[45].

[44] إيتامار آيخنر، التهديدات الاستراتيجية تُعرِّض وجود الشعب اليهودي للخطر، **يديعوت أحرونوت**، 2007/7/8.

[45] المشهد الإسرائيلي، 2008/3/8.

ز. لم تعد هناك من أهمية للقول بأن الجيش استخدم نسبة صغيرة فقط من قوته، وأن لديه أسلحة متطورة في ترسانته، الأمر المهم فعلاً هو صورة الجيش، ومعه صورة "إسرائيل" في نظر العدو الذي تقاتله، وفي نظر الخصوم الآخرين في المنطقة. وهنا يكمن الخطر الأفدح الذي تسببت به الحرب، في دمشق وغزة وطهران، ينظرون باستغراب للجيش الذي لا ينجح في إخضاع تنظيم عصابات صغير، مكون من 1,500 مقاتل حسب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وبضعة آلاف حسب مصادر أخرى، طوال أكثر من شهر، ويفشل مع دفع ثمن فادح في أغلبية المعارك التي يبادر إليها في جنوب لبنان.

الأدهى من كل ذلك، أن الجيش لا ينجح في شلّ قدرة حزب الله على إطلاق الصواريخ، مما يُجبر أكثر من مليون إسرائيلي على ملازمة الملاجئ لأكثر من أربعة أسابيع! ما الذي حدث لهذا الجيش العملاق الذي لم ينجح، بعد شهر، بالتقدم أكثر من بضعة كيلومترات في الأراضي اللبنانية؟ هذا السؤال يطرحه الكثيرون من أولئك الذين يخططون للحروب القادمة ضدّ "إسرائيل"!.

المبحث الثالث: الجبهات الحربية الجديدة:

أولاً: الجيش وسيل من التهديدات:

على الرغم من الميزات التي أضحت تتمتع بها "إسرائيل" من الناحية الجيوبولوتيكية، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، نتيجة لتغير المشهد الدولي والإقليمي، والاختلال في موازين القوى لصالحها، إثر هيمنة الولايات المتحدة على العالم، واحتلالها العراق، واضمحلال تهديد الجبهة الشرقية لـ"إسرائيل"، فهي تبدو -للوهلة الأولى على الأقل- غاية في القوة والمناعة، لكنها مع ذلك باتت تخضع لمصادر تهديد ومخاطر متعددة، من ضمنها:

1. إخفاق حربها على لبنان صيف 2006، كشف عن العطب الذي بدأ يدب في جسم الجيش، وعن "العقم" لديه في التعامل مع حرب عصابية، وبيّنت ضعف قدرة سلاحي الطيران والصواريخ في تحقيق إنجازات على الأرض.
2. شيوع حال الاضطراب والفوضى في الشرق الأوسط، من العراق إلى لبنان وفلسطين، على خلفية تنامي الجماعات غير النظامية المسلحة، المحسوبة على حركات الإسلام السياسي، وازدياد نفوذها في المنطقة؛ ضمن التداعيات الناجمة عن الاحتلال الأمريكي للعراق.
3. تآكل أسطورة الردع الإسرائيلية في المنطقة، إزاء المقاومة الفلسطينية، وحزب الله.
4. بروز حركة حماس في الأراضي المحتلة، لا سيّما بعد سيطرتها على قطاع غزة، وازدياد ميل الفلسطينيين لانتهاج خطّ المقاومة المسلحة، ومن ضمنها العمليات التفجيرية أو الاستشهادية.
5. تزايد المخاطر الناجمة عن صعود نفوذ إيران في العراق، وعموم الشرق الأوسط، وتزايد قدرتها على امتلاك تقنية إنتاج السلاح النووي، مما يشكل خطراً على "إسرائيل"، وعلى صورتها الردعية.
6. تراجع قدرة واشنطن، حليف تل أبيب، وضامن أمنها وتفوقها النوعي، على ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، أو السيطرة على تطورات الأوضاع فيه، مع تزايد احتمالات انسحابها من العراق[46].

[46] مركز جافي للدراسات، **إسرائيل والتحديات الاستراتيجية**، ترجمة مركز باحث للدراسات (بيروت: مركز باحث، 2004)، ص 87.

الصورة الإجمالية للتهديدات السابقة تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي يواجه ما يمكن أن يسمى "قوس تهديدات" واسعة، في طرف منها تهديد استراتيجي إيراني سوري، وفي طرفها الآخر تهديد منظمات المقاومة وحرب العصابات. وفي السنين الأخيرة بنى الجيش قوته مع التأكيد على ضرورة الاستعداد لمواجهة تهديدات استراتيجية، وأهمل الاستعداد لمواجهة التهديدات الأخرى. وفي حين زادت قوة سلاح الجو وامتلاك قدرة على العمل في آماد بعيدة، تحلل الجيش البري بقدر كبير، وانحصرت عنايته في عمليات تواجه المقاومة فقط، ولم يتدرب جنود الاحتياط فيه زمناً طويلاً، وشاع التصور أن احتمال حرب برية واسعة النطاق ضئيل[47].

كما تبين هذا من خلال تقرير خاص أُعِدَّ لـ"مؤتمر مستقبل الشعب اليهودي"، نظمه معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي برئاسة مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط سابقاً دنيس روس Dennis Ross، والبروفيسور افينوعام بار يوسف Avinoam Bar-Yosef، وهدف للإشارة إلى المخاطر والتهديدات على مستقبل "إسرائيل" بما في ذلك: التهديد الإيراني، والاندماج، وسلامة الطوائف اليهودية في العالم، والتهديد الديموغرافي، وأزمة القيادة وغيرها.

وقبل المؤتمر وضع باحثو المعهد، وعلى رأسهم البروفيسور يحقئيل درور Yehezkel Dror ومدير عام وزارة الخارجية السابق آفي جيل Avi Gil، تقريراً من 20 صفحة يُفصِّل "التهديدات الجغرافية السياسية المركزية التي تُعرِّض وجود الشعب اليهودي للخطر"، ويقترح سلسلة من التوصيات للعمل. أما "الكوابيس" التي يشير إليها التقرير:

1. "إسرائيل" تعيش في خطر وجودي على خلفية انتشار أسلحة الدمار الشامل في أوساط دول كإيران والمنظمات المعادية.
2. أعمال عدائية موجهة ضدّ إسرائيليين، ومؤسسات يهودية في العالم، من قبل جماعات إسلامية وأفراد.
3. تعميق عدم الاستقرار في الشرق الأوسط في ظلّ "تآكل" العناصر المعتدلة.
4. تعاظم الهجمات على العناصر اليهودية في الولايات المتحدة، وعلى شرعية "إسرائيل"

---

[47] بالإمكان الرجوع إلى النصّ الكامل للوثيقة المهمة الصادرة عن المعهد الإسرائيلي لدراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، بعنوان: الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط، كانون الثاني/ يناير 2007.

في الوجود كدولة يهودية، مما يؤدي إلى تردي النفوذ السياسي للمنظمات اليهودية.

5. تآكل مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، مما يؤدي لتغيير شاسع في سياستها الشرق الأوسطية، لدرجة تعرض "إسرائيل" للخطر، يترافق مع تعاظم تعلقها بالنفط.
6. السوء في الميزان الديموغرافي في "إسرائيل"، الذي يحفز الهجرة المضادة، لا سيّما لدى اليهود ذوي القدرة على أن يُستوعبوا في الغرب.
7. صعود قوتي الصين والهند، واحتياجهما المتزايد لمصادر الطاقة في الشرق الأوسط من شأنهما أن يؤديا بهما لانتهاج سياسة مؤيدة للعرب[48].

هذه سلة غير صغيرة من كوابيس وتهديدات تعيشها "إسرائيل"، وإلى جانبها جيشها الثقيل، وجميعها لها قاسم مشترك واحد: أن جيش الشعب الكبير ممن يلبسون البزة العسكرية، ويعملون ضمن وحدات مدرعة، لا يجيبون على أي من هذه التهديدات. ولذلك فإن الاستعداد الصحيح لمواجهتها، يتطلب جيشاً مهنياً، قائم على بناء وتفكير مختلفين، حتى هذا لا يكفي لوحده، "إسرائيل" من جهتها لا تستطيع التعامل في مسألة الدفاع عن نفسها، وكأنها منفصلة عن الآفاق الجديدة للنظام العالمي[49].

نوع التهديدات التي تتعرض لها "إسرائيل"، أضحت ذات طابع عالمي، سواء بامتلاك دولة فقيرة بعيدة للقدرات النووية، أو من طرف منظمات "الجهاد العالمي" التي ترى فيها أحد أهدافها المحتملة. ومع ذلك، فإن مسألة دفاعها عن نفسها، حتى لو كانت تمتلك قدرات دفاعية خيالية، لا بدّ أن يتطلب منها بالضرورة إجراء التعاون الفعال.

وفي تقريرها السنوي الأخير، قدرت أجهزة الاستخبارات؛ الشاباك، والموساد، وأمان، أن إيران وسورية تعتقدان أن بإمكان صواريخ أرض-أرض التي بحوزتهما أن تحسم حرباً مستقبلية مع "إسرائيل"، في ظلّ وجود خمس جبهات عسكرية معادية لها، هي:

---

[48] عوفر شيلح، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ص 54.

[49] رون تيره، **بلورة السياسة الإسرائيلية نحو سورية** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2000)، ص 244. ورون تيره أنهى دراسته الأكاديمية في لندن، وحصل على رخصة طيران في سلاح الجو، وعُيِّن رئيساً لأحد أقسام المخابرات في منتصف الثمانينيات، يعمل الآن محامياً في قانون الشركات التجارية.

سورية، ولبنان، وقطاع غزة، وإيران، وحركة الجهاد العالمي. على الرغم من أن التهديد الاستراتيجي المركزي هو من قِبَل إيران، لسببين هما: استمرارها في تطوير برنامجها النووي، والدور المركزي لها "كزعيمة محور الشر".

وتشير التقديرات إلى أن الرؤيتين الإيرانية والسورية تتحدثان أنه في حال اندلاع حرب بين أي منهما مع "إسرائيل"، فلن تحسم بسبب التفوق الإسرائيلي الجوي والبري، بل بواسطة منظومة صواريخ أرض-أرض، وضرب "البطن الرخوة" لـ"إسرائيل"، وهي الجبهة الداخلية في حال اندلاع حرب[50].

ثانياً: التهديدات الصاروخية:

كشفت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست النقاب، لأول مرة، أمام الجمهور عن حجم التهديد الصاروخي على "إسرائيل"، ففي نقاش استثنائي عُقد علانية أفاد عوزي روبين Uzi Rubin، رئيس إدارة حيتس السابق في وزارة الدفاع وخبير الصواريخ، بأن "الدولة تتعرض لتهديد ألف صاروخ بعيد المدى، يمكنها أن تُلقي معاً 500 طن من المواد المتفجرة على كل نقطة في البلاد، وهو تهديد يساوي في قيمته هجوماً من 120 طائرة قتالية في الوقت نفسه"[51].

ويحذر "إن لم يطرح الجيش رداً ملائماً، فإن التهديد الصاروخي سيعرض أمن الإسرائيليين للخطر، ويقيد حرية الجيش في العمل العسكري، ويشكل عائقاً حقيقياً أمامه، ويعرض للخطر استقرار كل تسوية متحققة".

ويفصل تقرير خاص بالمخابرات الإسرائيلية الجهات التي تشكل مصدراً للتهديدات الصاروخية:

[50] ديفيد بيرفين، "الأسلحة النووية والسلام العربي الإسرائيلي،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 120، نيسان/ أبريل 1995، ص 96؛ وأمير فرايمان، "برنامج إيران النووي من منظور إسرائيلي،" ترجمة وإعداد يحيى دبوق، مجلة **الوحدة الإسلامية**، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ص 54، وفرايمان باحث ومساعد المدير التنفيذي في معهد السياسة الدولية لمكافحة الإرهاب، التابع لمركز هرتسيليا متعدد المجالات.

[51] عوزي روبين، "برنامج الأقمار الصناعية الإيراني وأبعاده،" ترجمة لنشرة صدرت عن مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، آذار/ مارس 2007، نشره المشهد الإسرائيلي، 2007/5/18. والكاتب هو المدير السابق لمشروع صاروخ حيتس (سهم) في وزارة الدفاع.

1. بحوزة مصر 200 صاروخ بعيد المدى من طراز سكود بي وسي "Scud-b" و"Scud-c"، وسعت لشراء صواريخ من نوع "نو دونغ" No-dong من كوريا الشمالية بمدى 1,300 كم، إلا أن الصفقة ألغيت بضغط من الولايات المتحدة.
2. تهديد صاروخي من الجنوب يأتي من السعودية، التي تحوز ما بين 30-60 صاروخاً بعيد المدى، وبحوزتها صواريخ من نوع دي أف 3 "DF3" بمدى 3,000 كم اشترتها من الصين.
3. من الشمال ثمة تهديد بصواريخ بعيدة المدى، فبحوزة سورية 500 صاروخ من نوع سكود بي وسي ودي ذات مدى 700 كم، ولديها قدرة على الإنتاج الذاتي لصواريخ سكود سي ودي. وتسعى لشراء صواريخ روسية دقيقة باليستية من طراز "اسكندر" Iskandar بمدى 290 كم، ونفذت مناورة أطلقت خلالها في آن واحد صواريخ من نوع سكود بي وسي ودي.
4. بعد الانسحاب من لبنان، عزز حزب الله منظومة صواريخه التي تهدد شمال "إسرائيل"، ولديه أكثر من 12 ألف صاروخ، معظمها كاتيوشا بقطر 122 ملم ذات مدى 12 كم، ولديه مئات الصواريخ من نوع فجر- 3 بمدى 45 كم، وفجر- 5 بمدى 75 كم.
5. على الرغم من كمية الصواريخ الكبيرة بحوزة الدول المجاورة لها، فإن نظرة "إسرائيل" لإيران جدية بصفتها التهديد المركزي فيما يتعلق بالصواريخ. ويعود السبب للجهود التي تبذلها لنيل القدرة النووية، وبحوزتها 200 صاروخ شهاب بعيد المدى، 1، 2، 3، الصيغة الإيرانية لصاروخ نو دونغ الكوري الشمالي الذي يصل مداه 1,300 كم، وفي حوزتها صواريخ بعيدة المدى من طراز شهاب B-3 بمدى 2,000 كم، ونجحت في تهريب 12-20 صاروخ جوال بعيد المدى إلى بلادها، قادرة على الوصول لمدى 3,000 كم[52].

[52] جارلد شتاينبرغ، "الخطط الذرية للدول العربية والإسلامية: قدرات، استراتيجيات وأبعاد،" مجلة **نتيف**، ع 3، حزيران/ يونيو 2001، ص 54. والبروفيسور جارلد شتاينبرغ أستاذ في العلوم السياسية في جامعة بار ايلان، ويترأس برنامج إدارة وتسوية الصراعات والمفاوضات.

ثالثاً: جبهة التهديد السورية:

بلغت الموازنة الأمنية لسورية سنة 2000، 921 مليون دولار، بنسبة 6% من إجمالي الناتج القومي لها، وبنسبة 10% من الموازنة الأمنية في "إسرائيل". وخلال عشرات السنين، أعلن عن وثيقة باسم "مؤشر الأخبار الحيوية" يعدها جهاز الموساد، موجهة للقادة ذوي المهمات الخاصة لتقييم إمكانية قيام حرب مع سورية، ومنذ ما يزيد عن 20 عاماً وهذه الحرب غير موافق عليها، وخلال العقد الأخير انخفضت إمكانية قيامها إلى ما يقرب الصفر، إلا أنه خلال العامين الأخيرين 2007-2008، عاودت التهديدات من جديد باتجاه نشوب حرب طاحنة على الحدود الشمالية، تكون ساحتها هضبة الجولان المحتلة[53].

وهناك عدد من الحقائق العسكرية والمعطيات الميدانية تؤكد جدية هذا التهديد، أهمها:

1. السوريون يمتلكون صواريخ حديثة الصنع، تستطيع إصابة هدف من طراز دبابة ميركافا على بعد خمسة كيلومترات.
2. القرار السوري بعدم الحاجة لسلاح الجو، بعد إدراكهم لعدم قدرتهم على التعاطي مع القوة المتطورة لسلاح الجو الإسرائيلي.
3. البحث السوري عن توازن استراتيجي مع "إسرائيل" في مكان آخر، في مجال صواريخ أرض-أرض، جزء منها مزود برؤوس كيماوية. هذا السلاح لم يكن مُعداً لاستخدامه في هجوم أرضي على الدولة، بل كان هدفه الأساسي تشكيل تهديد رادع لها.

وقد وصلت الترسانة التسلحية للجيش السوري من الصواريخ وأجهزة الإطلاق الأخرى:

1. 60-120 صاروخ سكود-سي، على مدى 500 كم، قادرة على حمل 500 كغ.
2. 200 صاروخ سكود-بي بمدى 300 كم، قادرة على حمل 985 كغ.
3. 200 صاروخ أس أس- 21، بمدى 70 كم، وحمل شحنة 480 كغ.
4. تطوير قدرة إنتاج صواريخ أم- 9 "M9" سي أس أس- 6 "CSS6"، بمدى 600 كم قادر على حمل 500 كغ[54].

[53] روني بيرت، **سياسة الولايات المتحدة بعد فكّ الارتباط** (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص 78.

[54] ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل، وثيقة مؤتمر هرتسيليا السادس، ترجمة سعيد عياش، مدار، رام الله، 2006، ص 41.

رابعاً: التهديد النووي الإيراني:

بدأت الخطة النووية لإيران سنة 1967، حين سلم الأمريكيون لجامعة طهران مفاعلاً نووياً لأغراض البحث بقوة خمسة ميغاواط، وفي سنة 1994 أقيمت منظمة الطاقة النووية الإيرانية. ويوجد اليوم مفاعلان للأبحاث النووية، خمسة ميغاواط و30 كيلواط، ولديها مصانع تركيب حيوية بقوة عشرة كيلواط في أصفهان وطهران، وثمة مفاعل ثالث "بوشهر"، وهو قلب الخطة النووية[55].

ومن الجدير بالذكر أن آخر تقدير استخباري أصدرته الأجهزة الأمنية الأمريكية أواخر سنة 2007، قدرت فيه أن طهران أوقفت برنامجها النووي سنة 2003؛ مما شكل صفعة لجميع التهديدات التي استخدمتها الإدارة الأمريكية الجمهورية الحالية[56].

وتشير التقديرات العسكرية إلى أن حجم القوة التسليحية الإيرانية تتركز في المجالات التالية:

1. 150 صاروخ سكود-سي، بمجال 500 كم، من الممكن تحميله بـ 700 كغ.
2. 200 صاروخ سكود بمدى 300 كم، ويمكن تحميله بـ 985 كغ.
3. 25 صاروخ سي أس أس- 8، بمدى 150 كم، ويمكن تحميله بـ 190 كغ.
4. عدد غير معروف من صواريخ "موشاك" من إنتاج محلي، بمدى أكثر من 120 كم حتى 200 كم، يمكن تحميله بـ 140 كغ حتى 500 كغ.
5. يتمّ الآن تطوير صواريخ شهاب 3 بمدى أكثر من 1,000 كم، ويمكن تحميله بأكثر من 700 كغ، وشهاب 4 بمدى 2,000 كم وحمولة 1,000 كغ، وشهاب 5 بمدى 10,000 كم.
6. إجراء التجربة الثانية لصاروخ شهاب 3، الذي أطلق بواسطة 12 محركاً صاروخياً من شمالي كوريا استوردتها إيران سنة 1999.
7. في تقرير قدم للجنة الفرعية للفضاء أعلن كنان تيمران أن إيران تطور صاروخاً جديداً باسم "كوسار" Kowsar، مبني على أساس الصاروخ الروسي أس أس- 5

[55] ديفيد رودمان، "مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية،" ص 43.

[56] أهارون زئيفي فركش، "البيئة الاستراتيجية لإسرائيل 2005،" من مؤتمر وضع الأمة، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2005/5/29. والكاتب شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق.

"SS-5"، ويتحرك بنفس المحرك الصاروخي النفاث آر دي- 216 "RD-216"، ويصل مداه 4,250 كم، وثمة تقارير تشير بأنه القاعدة لإطلاق سفينة الفضاء الإيرانية[57].

خامساً: تهديد حركات الجهاد العالمي:

الجهاد العالمي هو ما تسميه "إسرائيل" "الإرهاب الدولي" ذو القدرات الخارقة، فهو تهديد جديد، وربما يبقى لغزاً غير محلول حتى النهاية، لا سيّما وأنه يحمل في ثناياه مخاطر جمة. فـ"إسرائيل" من جهتها، تمتلك بنية تحتية غربية في معظمها متطورة، والجهاد العالمي يمثل أمامها مشكلة غير هيِّنة، حيث تنظر "إسرائيل" إلى خطورة تهديد تلك المنظمات من خلال لجوئها للوسائل التالية:

1. إحداث تفجير نووي.
2. نشر فيروس فتاك، من خلال اقتحام لبنية الحواسيب غير المحمية، الأمر الذي قد يلحق أضراراً واسعة.
3. تشويش صعب لسبل الحياة العامة.
4. شطب كامل لذاكرة حواسيب البنوك.
5. إحداث إرباك، من الممكن أن يؤدي لوقوع كوارث في المواصلات العامة.

الاستنفار الإسرائيلي أمام هذه التهديدات يأخذ الطابع العالمي، وبعد أحداث 2001/9/11، حدث الإجماع العالمي على محاربة "الإرهاب"[58].

وإذا حدث مثلاً أن اختطفت طائرة ألمانية إلى مقديشو، يقول أحد الخبراء الإسرائيليين في مجال محاربة الإرهاب، هذا ليس شأناً ألمانياً داخلياً، ولمعالجة هذا الحادث ينبغي استدعاء جميع الوحدات العاملة في مجال محاربة الإرهاب في دول الغرب، ومن ضمنها "إسرائيل".

علماً بأن المعالجة العسكرية البحتة للتهديدات "الإرهابية"، أمر يعود للخبراء المهنيين، ويجعلنا نقف أمام أحد أهم الأخطاء التي وقع فيها الجيش الإسرائيلي، رغم أن "وحدة

[57] جارلد شتاينبرغ، **مرجع سابق**، ص 76.

[58] دان حالوتس، التهديدات المحدقة بإسرائيل في القرن الـ 21، نشرة القدس الموجزة، مركز القدس للشؤون العامة، المجلد 3، عدد 16، 2004/2/3، ص 23.

مكافحة الإرهاب" الأكثر كفاءة، التابعة لحرس الحدود، يتخصص أفرادها للعمل في هذا المجال فقط، ويخدمون سنوات طويلة، وتتطور خبراتهم بصورة عالية.

في المقابل، كل الوحدات العسكرية العاملة في هذا المجال، بما في ذلك تلك التابعة لرئاسة الأركان، تحتل "مكافحة الإرهاب" لديها مكانة ثانوية. لهذا فإن كل من يعرف جيداً هذه الثغرة، يدرك ضرورة وجود عقلية مختلفة كلياً، يجب أن تضطلع بهذه المهمة، سواء ما تعلق باستخدام القوة العادية، أو بالعمليات الاستخبارية السرية.

ويبدي خبراء "مكافحة الإرهاب" الإسرائيليين، اعتقاداً جادّاً بأن هناك صواريخ عابرة للقارات جرى تطويرها في المنطقة لتوفير ردّ على تفوق سلاح الجو، الذي تمكن من منع أي تسلل لـ"إسرائيل" من الجو، وبالتالي يرى هؤلاء أن "الإرهاب الجوي" الذي شهده العالم في نيويورك 2001 يعتبر جزءاً من تهديد الجهاد العالمي[59].

كما يتواصل تعرض "إسرائيل" للجهاد العالمي من خلال عمليات ضدّ مواقع إسرائيلية ويهودية في أرجاء العالم. ومع ذلك، توجه انتقادات بين الحين والآخر لأجهزة الأمن التي لا تظهر جهوداً ذات مغزى لتغيير وضع هذه التهديدات، وتقليص أثرها على المجتمع الإسرائيلي. وعند فحص أثر هذه الجبهة الحربية الجديدة مع "إسرائيل"، فإن عليها أن تقرر فيما إذا كان ينبغي مقاتلة "البعوض" أم تجفيف "المستنقع" الذي تولد فيه، فمطاردة كل بعوضة جهد لا نهاية له. وعليه، يتوجب على تل أبيب فحص البلدان التي تستضيف، تسلح، و/ أو تموّل هذه المجموعات المسلحة.

فيما رأى البروفيسور يسرائيل أومان Yisrael Aumann، الحائز على جائزة نوبل، المحاضر في الجامعة العبرية بالقدس "أن هناك خطرين وجوديين يتربصان بإسرائيل، هما الخطر النووي المباشر من طرف إيران، والخطر ذاته غير المباشر من طرف منظمات جهادية عالمية، التي تتمكن بطريقة ما من الحصول على أسلحة نووية"، ولقد عدّ البروفيسور الخطر الثاني هو الأكبر[60].

[59] من الجدير ذكره أن هذه التخوفات برزت بالفعل للعيان حين عاشت باكستان أواخر سنة 2007، أوضاعاً سياسية داخلية عاصفة، جعلت الكثير من الأوساط الإسرائيلية تبدي قلقها من إمكانية انتقال القنبلة النووية الباكستانية لمنظمات إسلامية تضع "إسرائيل" على قائمة أهدافها.

[60] ميخا بار، **خطوط حمراء في استراتيجية الردع الإسرائيلية** (تل أبيب: دار معرخوت، 1990)، ص 54.

هذا التخوف من الجهاد العالمي مرده الفشل الإسرائيلي في التصدي "للحرب غير المتكافئة"؛ فالمواجهة هي مع طرف ضعيف، مزود بأسلحة بسيطة وقديمة، لكنه فجر برجين توأمين، وقد يستخدم السلاح البيولوجي أو النووي. لذا ترى الأوساط العسكرية أن على الجيش الأخذ بالحسبان أن الطرف الضعيف أيضاً. دولاً أو منظمات، يمكنه أن يُحدث مفاجآت تكنولوجية، من ضمنها مجال قتال المعلومات والحواسيب[61].

سادساً: انتشار الأسلحة غير التقليدية:

ترى "إسرائيل" وأجهزتها الأمنية الاستخبارية أن شيوع تكنولوجيا السلاح النووي في بعض دول الشرق الأوسط، في الخليج العربي وجنوب آسيا، ازداد بصورة كبيرة، وبات يشكل تهديداً حقيقياً على وجود الدولة بحدِّ ذاتها، من خلال الشواهد التالية[62]:

1. صدام حسين أنفق مليارات الدولارات على شراء صواريخ باليستية وأسلحة الدمار الشامل.
2. ذو الفقار علي بوتو، حين شغل منصب رئيس باكستان، وترأس الخطة النووية لبلاده، قال قبل إعدامه: "ندرك أن لإسرائيل وجنوب إفريقيا قدرات نووية كاملة، الدول المسيحية واليهودية والهندية مزودة بهذه القدرات. كذلك الدول الاشتراكية لديها قدرات دولية، فقط الدول الإسلامية تفتقر لهذه القدرات، هذا الوضع سيتغير".
3. آية الله موجراني، نائب الرئيس الإيراني السابق، أعلن في خطاب ألقاه أمام مؤتمر إسلامي عقد في طهران سنة 1992 بأن "على المسلمين التعاون لإنتاج قنبلة نووية، والأخذ بالحسبان جهود الأمم المتحدة في منع ترويج هذا السلاح".

وهكذا بدأ عدد من دول المنطقة بتطوير تهديدات، غير تقليدية، على "إسرائيل" لإنجاز التعادل مع القوة التكنولوجية والعسكرية الموجودة لديها. ونتيجة لذلك، غدت أسلحة الدمار الشامل اليوم ظاهرة إقليمية[63].

---

[61] داني روتشيلد، "الردع ومفهومه،" موقع مجلس السلام والأمن، 2006، انظر:
www.peace-security.org.il

[62] فادي نحاس، "الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 23، 2006، ص 9.

[63] مهند مصطفى، "الردع الإسرائيلي والحرب على لبنان،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 23، 2006، ص 55.

ويرى الإسرائيليون أن القنبلة النووية:

تحتل مكانة كبيرة في الوعي الشعبي الإسلامي، وتعتبر رمزاً للوحدة الإسلامية، والكرامة الذاتية، والإصرار على القرار. ويعتبرها الكثيرون ضماناً لعدم الهزيمة، ودليلاً على انقلاب "دولاب الحظ"، وعلاجاً سحرياً للأمراض التي يعاني منها المسلمون منذ نهاية العصر الذهبي للإسلام. هذه المشاعر تجلت وسط المسلمين في الجزائر، سورية، العراق، حتى باكستان، والدول التي تستطيع تحويل هذه الرمزية إلى واقع، ستحظى بدعم مئات ملايين المسلمين في كل أنحاء العالم[64].

[64] **هآرتس**، 2006/7/28.

المبحث الرابع: تراجع قوة الردع الإسرائيلي:

أولاً: أسباب أفول الردع الإسرائيلي:

قامت نظرية القوة الإسرائيلية في جميع حروبها النظامية مع الجيوش العربية من جهة، ومع حركات المقاومة في فلسطين ولبنان من جهة أخرى، على ما يعرف بقدرة الردع، التي توفر على "إسرائيل" مهمة شنّ حرب هنا، وخوض مواجهة هناك. وقد راكمت عناصر قدراتها الردعية عبر سنين متواصلة، وجهود جبارة، وعلى جميع المستويات، الأمنية والعسكرية، بما فيها النووية.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه "إسرائيل" من فرض قوتها الرادعة على معظم الجيوش العربية، فإنها سجلت إخفاقاً إثر إخفاق في مواجهاتها الدامية مع قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وجاءت الحرب الأخيرة مع حزب الله لتثبت صحة هذا القول. وكما تفعل جميع الدول، حاولت "إسرائيل" الدفاع عن أمنها القومي بطرق سلمية، من خلال ردع خصومها العرب بدلاً من مقاتلتهم، وحاولت أن تردعهم بشكل جماعي وبشكل خاص، ومارست الردع في مجال الحروب التقليدية وغير التقليدية.

تاريخياً، ركز الردع الإسرائيلي على صنع الحروب الشاملة التقليدية، ومحاولة الظهور كقوة عظيمة في سبيل ردع خصومها عن قتالها. وكررت قولها بأن العرب يستطيعون اختيار بدء حرب مع "إسرائيل"، لكنها وحدها من يحدد مداها وشدتها، هادفة إيصال رسالة لهم بألا يبدؤوا حرباً معها، وإلا خسروا الكثير[65].

وهكذا، ارتكزت كلمة السر التي وقفت خلف نجاح الردع الإسرائيلي على اعتراف "العدو" بأنه سيدفع ثمناً باهظاً جداً إذا مسّ بـ"إسرائيل". وهو أمر حال، حتى اليوم، وخلال الحروب، دون إطلاق مئات الصواريخ العربية على عمق "إسرائيل"، وكان هناك خوف من توجيهها لضربات قاسية لبعض العواصم العربية، ولكن عندما يُطلق أكثر من ثلاثة آلاف صاروخ على الجليل وحيفا والخضيرة، دون أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من جني الثمن من أي أحد، فإن الردع سيتصدع بالتأكيد وسيتضرر.

وقد يعطي تاريخ "إسرائيل"، المليء بالعنف، انطباعاً بأن موقفها الردعي لم يردع خصومها العرب، وهناك أدلة على ذلك، فردعها فشل قبل حروب الأعوام 1967،

---

[65] **هآرتس**، 2006/7/27.

و1969-1970، و1973، و1982، و1991، ولم تقدر على ردع المنظمات الفدائية بالرغم من تطبيقها بعض التهديدات وبشدة، ومع ذلك، من السذاجة القول بأن ردعها لم يكن فعالاً البتة[66].

وقد تلخصت أسس قوة الردع العسكري الإسرائيلي منذ سنوات الخمسينيات في النواحي التالية:

1. الاعتماد الأساسي على التفوق الجوي، القادر على إحداث شلل تامّ لحركة العدو.
2. ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة.
3. ضرب وتدمير البنية التحتية، وقتل المدنيين، الذي قد يسهم في ردع العدو عن المباشرة والهجوم.
4. تصدير الحرب بشكل كامل لأرض العدو لتفادي الخسائر البشرية، ولكونها غير قادرة على تحمل أي ضربة على المدنيين، خاصة وأنها لا تملك عمقاً استراتيجياً واسعاً.
5. خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية، أي خوض حرب "نظيفة" دون ضحايا[67].

ويعتقد بعض الباحثين الإسرائيليين أن الدولة فشلت في إيجاد معادلة ردع أمام حرب العصابات والمنظمات المسلحة، وهناك من يتبنى توجهاً راديكالياً ويقول إنها لم تملك ردعاً كهذا على الإطلاق، بل امتلكته أمام الدول العربية فقط. ويرون أنه في السنوات الـ 50 الأخيرة لم تردع "إسرائيل" المنظمات المسلحة وحرب العصابات، ولم تمنع هجوماً على الإسرائيليين. وعمليات الردّ في سنوات الخمسينيات لم تمنع استمرار الهجوم على التجمعات الإسرائيلية، ولم تمنع اندلاع انتفاضتي 1987، و2000، ولم تردع نشاطات حزب الله[68].

وفي حين يرى آخرون أن مفهوم الردع الإسرائيلي لا يتحقق إلا بعد أن يدفع العدو ثمناً باهظاً ومكلفاً، ويتزعم هذا الفريق المحلل العسكري الراحل زئيف شيف. بينما يرى فريق

---

[66] دورون ألموغ، استراتيجية الردع الإسرائيلية كنموذج للردع المتراكم، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1997، ص 92.

[67] تسفي بارئيل، حول مسألة الردع، **هآرتس**، 2006/8/6.

[68] يائير عفرون، **الانفصال والردع الإسرائيلي** (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص 37.

آخر، له وجاهته في الرأي والتحليل، أن قدرة "إسرائيل" على الردع والحسم أصبحت مقيدة أكثر من الماضي، ويتزعم هذا الفريق الباحثان في الشؤون الأمنية يوسي ميلمان Yossi Melman ويائير عفرون Yair evron[69].

وهناك أسباب كثيرة ومتنوعة تقف وراء أفول قدرة الردع والحسم الإسرائيلية، بعضها يرتبط بتآكل الردع في المجال التقليدي، في حين أن معظمها يكمن في أساس غياب الردع في مجال "النزاعات منخفضة القوة". وتمّ تحديد الأسباب ضمن ثلاثة محددات، وهي:

1. أسباب متعلقة بالجيش الإسرائيلي:

أ. الخط البياني الهابط لانتصارات الجيش.

ب. فقدان الجيش لميزة الحصرية، لا سيّما سلاح الجو.

2. أسباب متعلقة بالزعامة والمجتمع الإسرائيليَّيْن:

أ. الإحجام عن استخدام القوة وفقدان إرادة الانتصار.

ب. غياب قدرة الصمود اللازمة.

ج. عقد الآمال الأمنية على العرب والفلسطينيين.

3. أسباب متعلقة بالجانب العربي:

أ. تراجع هيبة "أقوى جيش في الشرق الأوسط" بنظر العرب.

ب. رواج مقولة "بيت العنكبوت" بين العرب المحيطين بـ"إسرائيل".

من جهة أخرى، فإن انكشاف قوة الردع الإسرائيلي أتى من هشاشة قدرتها الداخلية على الممانعة، وتآكل قدرتها العسكرية التي اتضحت في العديد من المشاهد والظواهر، من أهمها:

1. التأييد الشعبي المتفاوت للخروج من جنوب لبنان.
2. فكّ الارتباط من قطاع غزة.
3. الجدار الفاصل، الذي على الرغم من قسوته ومرارته فلسطينياً، فإنه يحمل في طياته اعترافاً إسرائيلياً بالعجز عن تحمل أثمان المقاومة، وما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وديموغرافية تهدد الوجود الإسرائيلي.

---

[69] يوسي أور بار، **خمسون عاماً للردع... دروس الماضي وتوصيات المستقبل** (تل أبيب: معرخوت، 1999)، ص 316.

أكثر من ذلك، فقد دفع تراجع القدرة الردعية الإسرائيلية، أمام حركات المقاومة، بكبار المعلقين العسكريين لأن ينتقدوا بقسوة أداء الجيش بقول أحدهم:

> كيف يمكن لدولة هزمت سبع دول عربية سنة 1948، ودحرت ثلاثة جيوش عربية سنة 1967 في غضون ستة أيام، أن تقف هذا الموقف المربك أمام تنظيمي حماس وحزب الله؟ من كان يُصدق أن تنظيمات عصابات مكونة من بضعة آلاف من المقاتلين، الذين يبلغ عددهم بالكاد تعداد جنود في كتيبة ونصف في الجيش، ينجحون في شلّ نصف دولة بعمليات قصف يومية لعشرات ومئات الصواريخ يومياً، عن أي ردع يتحدث قادة الجيش؟[70].

ثانياً: مظاهر أفول الردع الإسرائيلي:

من يجد صعوبة في فهم أسباب فشل الردع الإسرائيلي يمكنه أن يسأل نفسه: "لماذا لا يخشى الفلسطينيون الذين لا يملكون صواريخ بعيدة المدى، ولا يمتلكون قيادات عليا ودبابات، من الجيش الإسرائيلي الضخم. ولماذا بعد أكثر من آلاف القتلى، خلال سنوات قليلة، يواصلون إطلاق صواريخ القسام والراجمات، وما إلى ذلك من أمور متطايرة. لماذا لا يتأثرون بمنطق الجيش الذي يقيس قواته بكميات الفولاذ؟"[71].

الإجابة على هذه التساؤلات مردها أنه عندما تدور الحرب بلا تمييز، يفقد الردع مغزاه. وبالتالي فإن الحرب في لبنان كشقيقتها في فلسطين، لن تتمخض عن الردع، بل ستولد في أقصى الأحوال توازن رعب، تماماً مثلما كان قائماً عشية اندلاع الحرب. توازن رعب سيضطر الجيش فيه كل مرة لإعادة التأكد مما يُعبّر عنه الإسرائيليون في الملاجئ، لأنه بعد فترة قصيرة ستبدأ آلاف العائلات، وليس "أربع أمهات" فقط في اليأس والازدراء من هذا الردع؛ لشعورهم أن رقابهم قد أُمسكت[72].

---

[70] نداف شرغاي، فقدان الردع، **هآرتس**، 2005/9/29.

[71] عوزي أراد، **ميزان المناعة والأمن القومي** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2001)، ص 67.

[72] أهارون ليفران، "أفول قوة الردع الإسرائيلية،" مجلة **نتيف**، آذار/ مارس 2001، ص 8. والكاتب هو جنرال احتياط، ومسؤول سابق في شعبة الاستخبارات العسكرية، فضلاً عن كونه مستشرق وباحث في المجال الاستراتيجي.

وخسائر "إسرائيل" المتكررة لم تحدث خلال يوم واحد، فمنذ حرب سلامة الجليل، واحتلال مرتفعات الجولان، اضطر الجيش لخوض حروب أقل شدة، لكنه وجد صعوبة في مواجهتها على الرغم من النجاحات الكثيرة المتوقعة. سنوات طويلة مرت منذ أن أعلن عينة من الجنرالات عدم وجود حلّ عسكري لتلك الحرب، وأن "الحلّ السياسي وحده" الكفيل بإنهائها. روحية هذه المقولة بقيت تحلق في الأجواء على المستوى السياسي، وإن لم يتبناها رؤساء هيئة الأركان[73].

وقد تَمثّل أحد العناصر الأساسية، الذي قاد لفقدان الردع، بالانخفاض الملموس في عناصر المبادرة، فالجيش "ضبط نفسه" طويلاً في مرات كثيرة، واكتفى بردود الأفعال فقط، حيث قلل من الهجمات، بتوجيهات من المستوى السياسي. هذا الانقلاب في الوعي الأمني تجسد في صورة كل حارس أمني وُضع على بوابات المطاعم والمقاهي والمباني، فتحول إلى أكثر مهنة مرغوبة في "إسرائيل".

كما أن فكّ الارتباط الذي تعدّه المقاومة أكبر انتصار لها كرّس "الانقلاب" في الرؤية، وهناك عوامل أخرى ساعدت على تكريس الانقلاب كإطلاق سراح مئات الأسرى؛ وعلى الرغم من أن 50% منهم عادوا لانتهاج خيار المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل"، حسب تحقيق قامت به المنظمة اليهودية لضحايا العمليات، وحتى لو كان هذا الرقم مبالغاً فيه، وعاد 25% فقط لتنفيذ العمليات، فإن إخلاء سبيلهم الدوري ينطوي على بُعد آخر من الأضرار في قدرة الردع الإسرائيلية[74].

أكثر من ذلك، فقدان قدرة الردع وقف وراء الانعطافة الحادة في أوساط عرب 48، خلال السنوات السبع الأخيرة، حيث كشف النقاب عن انتشار عدد أكبر من خلايا المقاومة في صفوفهم أكثر من السابق. الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية، عدّ "إسرائيل" عدواً، وأطلق رسائل تنفي حقها في الوجود، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2000 إثر استشهاد اثنين من أبناء سخنين قالت بلديتهم إنهم "انضموا لقافلة شعبنا الفلسطيني في حربه من أجل الأرض والوطن..."، وإنهم "سقطوا دفاعاً عن الأقصى... والأرض والوطن"[75].

[73] يعقوب بارسيمنطوف وآخرين، **مرجع سابق**، ص 38.

[74] ديفيد رودمان، "حول النظرية الأمنية الإسرائيلية،" مجلة مركز **التخطيط**، ع 3-4، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2001، ص 207.

[75] زئيف شيف، **هآرتس**، 2006/8/11.

ولم يخفِ كبار المسؤولين والمحللين العسكريين أن من بين أهداف الحرب الشاملة ضدّ الفلسطينيين استعادة "قدرة الردع". وعلاوة على استعراض القوة والممارسات الإذلالية للفلسطينيين، تبين أن "تآكل قدرة الردع" و"تراجع هيبة الجيش"، باتت تشكل قلقاً مفزعاً للقيادات السياسية والأمنية، وانعكس في جملة من التصريحات الموثقة، التي من المهم التوقف عند أبرزها:

- تحدث رون بن يشاي Ron Ben-Yishai، المراسل العسكري لجريدة يديعوت أحرونوت، عن "أن قدرة الردع الإسرائيلية تآكلت في مواجهة الفلسطينيين".
- بنيامين نتنياهو من أوائل من تحدثوا عن قوة الردع، قائلاً: "إن السلام مع العرب يصبح ممكناً فقط إذا استند لقوة الردع الإسرائيلية".
- قائد لواء بنيامين في الضفة الغربية، المقدم جال هيرتش Gal Hirsch، قال "إن طول النفس وقدرة الردع الإسرائيلية هي الهدف المركزي في هذه المرحلة الحرجة"[76].

ومع ذلك، أعربت الأجهزة الأمنية لاحقاً عن قلقها البالغ من فقدان قدرة الردع في مواجهة الفلسطينيين، ولذلك تعتقد هيئة الأركان أنه من أجل إحراز الردع، يجب أن يهاجم الجيش وبصورة منهجية متواصلة الأهداف الفلسطينية المختلفة، وعليه أن يفرض العقوبات الجماعية، ومترافقة مع سلسلة إجراءات أخرى.

- كما تساءل المعلق العسكري رؤوبين بدهتسور في جريدة هآرتس قائلاً: "ما الذي حدث لقدرة الردع؟ إن إحدى الظواهر اللافتة للانتباه التي تطورت في الآونة الأخيرة في أعقاب الأحداث في الأراضي الفلسطينية وجنوب لبنان، وداخل الخط الأخضر، ما أصاب أصحاب القرار ووضع الساسة والمعلقين وسط إحساس بأن تآكلاً كبيراً نال من قدرة الردع الإسرائيلية".
- وعاد بن يشاي ليؤكد أن أجهزة الأمن قلقة من فقدان الردع أمام الفلسطينيين، بينما أوضح غابي شيفر Gabriel (Gabi) Sheffer: "أن الادعاءات حول قدرة الردع العسكرية في مجالي الحرب الكلاسيكية، والحرب ضدّ حرب العصابات، لا أساس لها، ولن يكون لإسرائيل قدرة كهذه. وتساءل لاحقاً: أين بالضبط قدرة الردع؟ فقدرة

---

[76] **يديعوت أحرونوت**، 2006/7/17.

الردع لدى الكثير من الدول لم تحمِهَا من الحروب والهزائم"[77].

- وأكد باتريك سيل Patrick Seale، الكاتب البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط: "أن مشكلة إسرائيل حالياً تكمن في أن المبادئ الأربعة التي قامت عليها، تقليدياً، عقيدتها الأمنية أصبحت كلها في الوقت الحاضر مهددة بشكل خطير، خاصة مبدأ الردع الأهم بالنسبة لها، وبات سعيها لتحقيق الردع عقيماً"[78].
- ووصل بعض الخبراء إلى قناعة مفادها أن "الردع" الإسرائيلي بكل مظاهره عانى من القضم[79].

وهكذا بقي سعي "إسرائيل" لاستعادة قوة الردع المفقودة يشوبه الكثير من الشكوك، لأنه وفقاً لأفضل السيناريوهات المتفائلة، فسرعان ما سينهض حزب الله وحماس من جديد خلال عام أو عامين. وعلى الرغم من أن المنظومة الصاروخية التي يملكانها ربما لن يستخدماها. إلا أنهما سيواصلان تهديداتهما، والعبرة التي سيتوصل إليها الشرق الأوسط هي أن جيوشاً عقائدية صغيرة، ماهرة ومنضبطة، قادرة على استفزاز "إسرائيل". وبالتالي فإن مهاجمة حزب الله لحيفا ومهاجمة حماس لسديروت، هي نفي سلبي مطلق للردع الساحق، ودلالة متواصلة على الضعف الإسرائيلي.

وأدت حرب لبنان الثانية إلى فشل الجيش في القتال، مما أسهم في "قضم" ثروة "إسرائيل" الأهم بالنسبة للأمن القومي، وهي صورة الدولة القوية الجبارة التي تمتلك جيشاً ضخماً وقوياً ومتطوراً، ولديها القدرة على توجيه ضربات ساحقة لأعدائها إن تجرؤوا فقط على التحرش بها. هذه الحرب، كما اتضح بسرعة كبيرة جداً، كانت حرباً على "الوعي" و"الردع"، وفشلت "إسرائيل" في الحالتين[80].

والمتابع للأهداف المعلنة للحروب الإسرائيلية، يرى بوضوح ارتباطها الوثيق باستعادة قوة الردع، وفقاً لما أوضحه د. تسفي شتاوبر Zvi Shtauber، رئيس مركز يافي للأبحاث الاستراتيجية، من أن القدرة على العقاب والاستعداد للقيام بذلك، هما العنصران المركزيان

---

[77] رافي مان، **معاريف**، 2006/7/31.

[78] **هآرتس**، افتتاحية، 2006/8/3.

[79] **معاريف**، 2006/8/17.

[80] رون تيرا، **هآرتس**، 2006/9/8.

اللازمان للردع، ومن الطبيعي أنهما ضروريان في الواقع الإسرائيلي. وفي مثل هذه الظروف، فإن للعمليات العسكرية، وللقدرة اللازمة للنجاح في إيقاع الضرر اللازم والكبير والمؤثر في البنية التحتية لحركات المقاومة، قيمة عليا من هذه الناحية، ويمكن القول بأنها مفصولة تماماً عن الإنجاز السياسي الذي يمكن أن يتحقق[81].

ولهذا يمكن أن نحصي عدداً من الأهداف المرتبطة باستعادة قوة الردع، من خلال إعادة الاعتبار للآلة العسكريّة الإسرائيلية وقوّات الجيش، وإحياء الروح لدى الجنود المنهارين لديها، وإحياء عقيدة الردع التي منيت بهزائم كبيرة أمام المقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

وهكذا يتبين أن "إسرائيل" على الرغم من قوتها وقدرتها على محاربة ثلاث دول عربية مجتمعة، ومرور 60 عاماً على احتلالها واستنزافها، والدعم الدولي اللامحدود لوجودها، ومدها بكل أسباب القوة؛ فإنها في انحدار وهبوط على كل المستويات المادية والمعنوية، وتجلى ذلك في تآكل الردع الإسرائيلي.

وهنا تطرح الأسئلة اللوجستية التي تسببت في خسارة "إسرائيل" لقوتها الردعية، من قبيل:

1. كم مرة يتوجب أن نُذكر أن الصدام بين جيش مسلح بطائرات إف-15 ودبابات الميركافا وبين تنظيمات عصابات، لن ينتهي بانتصار ذلك الجيش الضخم؟.
2. لماذا يدخل الجيش لمعركة لم يستعد لها، ولم يُجهز نفسه لمواجهة تلك الكمية الكبيرة من قاذفات الصواريخ بصورة ناجعة؟ ربما بسبب نقص المعلومات الاستخبارية، أم لعدم وجود حلول لضرب المخابئ والمكامن الخفية؟.
3. عدا عن ذلك، لماذا فشلت "إسرائيل" مرة أخرى في مجال الحماية والتحصينات، خصوصاً في تطوير منظومة مضادة للقذائف الصاروخية، وبناء الملاجئ الملائمة والجاهزة للحرب الطويلة؟[82].

كما وصلت درجة تدهور القوة الردعية إلى الجبهة الداخلية، التي دفعت "ثمن التردد" الحاصل من قبل الجيش والحكومة على حدّ سواء. وبالتالي بدأ الإسرائيليون -بقدر

[81] يرى الإسرائيليون أن نتيجة حرب 1973 لم تكن هزيمة كاملة، بقدر ما اعتبرت في بعض مراحلها إخفاقاً ثم ما لبث أن تفادت "إسرائيل" نتائجه وواجهت الموقف بشجاعة.

[82] آري شبيط، **هآرتس**، 2006/8/28.

كبير- يرون الفجوة بين إنجازات الجيش "المعلنة" على الأرض، وبين الإحساس العام بالفشل، لا سيّما بعد انقضاء سنوات طويلة من المحاولات الفاشلة لحسم المعركة مع قوى المقاومة. وبهذا، لم تتوفر لهذه الجبهة التي تعدّ ركناً أساسياً في القوة الردعية، ذلك الإحساس بالزخم، والإحساس بما بات يسمى "العملية الكاسحة".

ولذا، لا يمكن الاكتفاء بالأقوال، الهادفة لرفع الروح المعنوية، عن الإنجازات الوهمية، في الوقت الذي يثبت فيه "أعداء إسرائيل" أنه لا يوجد أي شيء يردعهم عن مواصلة مهاجمتها. إن أحد الأهداف الأساسية للحرب ضدهم لمنع مواصلة إطلاق الصواريخ، لم يتمّ إنجازه أبداً، وهو ما يمكن التحدث عنه بصورة مباشرة![83].

نقطة الضعف الجوهرية في قوة الردع تكمن في كون دولة "إسرائيل" لا تحتمل الهزيمة، ولو لمرة واحدة، وهنا يُستحضَر كلام بن جوريون الذي قال: إذا انتصرت "إسرائيل" في 50 حرباً، فلن تُخضع العالم العربي، لكن يكفي العرب أن ينتصروا في حرب واحدة من أجل القضاء عليها!. وهذا يؤكد الحاجة الإسرائيلية الدائمة لإنجاز حسم سريع وحاد، وأليم قدر الإمكان، لإبعاد موعد النهوض العسكري والنفسي للخصم[84].

وتعود قائمة الإخفاقات، التي أصابت قوة الردع الإسرائيلية في مقتل، في معظمها لما يمكن أن يسمى "الانحلال" الذي شهدته التصورات الإسرائيلية للقوة العسكرية، وكيفية استخدامها، وهذا الأمر أخذ مستويات عدة:

1. **المستوى الأول:** النابع من الاعتقاد، الذي ساد خلال العقد الأخير، بأن احتمالية اندلاع الحرب مع الدول المحاذية لـ"إسرائيل"، في الدائرة الأولى، متدنية. وأن التهديد الجوهري يأتي من الدول الواقعة في الدائرة الثانية كإيران، ومن الفلسطينيين في الدائرة الداخلية. من هنا تبين أن التدريب وتخصيص الموارد والاعتمادات تركزت على هاتين الدائرتين؛ ففِرق أُغلقت، وبرامج تسلح أُلغيت، وجهاز الاحتياط لم يخضع للتدريب استعداداً لإمكانية اندلاع حرب في الدائرة الأولى.
2. **المستوى الثاني:** النابع من الاعتقاد أنه إذا اندلعت الحرب في الدائرة الأولى، ستكون "إسرائيل" معنية بإبقاء الوضع القائم، وعدم التسبب في تغييره، لذلك ادُعِيَ أنه

[83] غاد ليئور، **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/15.

[84] **يديعوت أحرونوت**، 2006/8/24.

يكفي كبح العدو بنيران دقيقة كقصف مدفعي وجوي، ولا توجد أهمية للمناطق البرية وللتدريبات الأرضية في عمق العدو.

علماً بأن تفضيل النار على حساب المناورة في المناطق البرية، يظهر في التقرير الذي قدمته لجنة شكلها وزير الدفاع برئاسة دان مريدور، لدراسة الرؤية الأمنية، وخرجت بخلاصة مفادها أن الأمن مصطلح مأخوذ من عالم القتال، ويعتبر امتداداً للسياسة بوسائل أخرى، ويهدف لفرض التغيير.

3. المستوى الثالث: المتمثل في التبني الحماسي جداً لأفكار "العمليات الموجهة النتيجة"، التي يتبناها الجيش الأمريكي، ويتمثل هدفها في شلّ الخصم، وليس إبادته، عبر ضرب قياداته، ووسائل اتصالاته، ومواقعه المركزية. لكن تلك الأفكار أدت للوقوع في أوهام إمكانية الانتصار في الحرب عبر استخدام النيران الدقيقة فقط، دون دماء ودموع وعرق، لكن الحرب جرت، خلافاً للتوقعات في الدائرة الأولى، و"إسرائيل" طلبت عبرها إحداث تغيير، وجرت ضدّ قوات عصابات ليس لها منظومة واضحة، ومواقع مركزية[85].

أخيراً، وفي مقارنة سياسية عسكرية تاريخية معاً بين حربي 1973 و2006، يتضح عمق الضربة التي تلقتها قوة الردع الإسرائيلية، كما يلي:

1. في خريف 1973 وقفت "إسرائيل" فترة من الزمن دون هجمة خارجية، أما أواخر صيف 2006 فقد كانت أمام احتمالية عالية لحدوث هجوم خارجي وشيك.
2. في خريف 1973 نظر جيرانها إليها على أنها دولة قوية وجريئة رغم جراحها، أما أواخر صيف 2006 فقد اعتبروها ضعيفة مُثخنة الجراح وواهنة.
3. في خريف 1973 اعتُبرت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية "أسداً نازفاً"، أما أواخر صيف 2006 فهي في نظر واشنطن "كلب صيد أصابته السُمنة"، وأصبح جباناً، عديم الجدوى.
4. في خريف 1973 خرج الجيش من المعركة وكانت يده هي "العليا"[86]، حيث كان مهدِّداً للقاهرة ودمشق، أما أواخر صيف 2006 فقد خرج من المعركة بينما لا يشكل قادته،

[85] **هآرتس**، 2006/8/25.

[86] **معاريف**، 2006/8/28.

أي تهديد حتى على مرتفعات الخيام.

5. في خريف 1973 كانت على رأس الدولة جولدا مائير Golda Meir، وموشيه ديان، ويغئال ألون، وآبا إيبان Abba Eban، وإسحق رابين، وشمعون بيريز، أما أواخر صيف 2006 فقد أصبحت قيادة الدولة بيد أناس مراهقين وهواة سياسة.

6. في خريف 1973 كانت الدولة قوية وقعت في الخطأ، وأصيبت بضربة لتنهض على ساقيها منها، أما أواخر صيف 2006 فقد أصبحت دولة مصابة بـ"جرثومة الانحلال الفاسد" الذي يهدد نُظم حياتها[87].

[87] الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل: أرقام وأنواع الأسلحة والشركات، مجلة **فلسطين المسلمة**، كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 22.

المبحث الخامس: تراجع المساعدات العسكرية الأمريكية:

أولاً: أسباب الدعم العسكري الأمريكي:

لا يقتصر الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" على النواحي المادية، والسياسية، والاقتصادية، والاستخبارية، بل يتعداه للنواحي العسكرية. وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تنتج 12% من السلاح العالمي، إلا أنها تستمر بتلقي مساعدات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة؛ مما يطرح أسئلة مهمة حول أسباب هذا الدعم:

1. رؤيتها الدولة "الديموقراطية الوحيدة" في الشرق الأوسط، وبالتالي فمساعدتها ودعمها يعني الحفاظ على واحة الديموقراطية، في محيط لا يعرف أبجديات العمل الديموقراطي والمجتمع المدني المؤسساتي.
2. تقاسم "إسرائيل" أمريكا قيمها، وحمايتها للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وهي المنطقة الأهم في العالم من حيث مصادر الطاقة. لذلك، تستغل واشنطن عزلة تل أبيب عن جوارها، لتأمين تلك المصالح.
3. ترى واشنطن أن دعم تل أبيب يحول دون قيام دول إقليمية قوية، تظهر نوعاً من الاستقلالية عنها. ولقد تجلى ذلك في مصر حين حاول رئيسها السابق جمال عبد الناصر بناء دولة تتزعم العرب، وقام بتأميم قناة السويس كخطوة على الطريق، فكان جواب الغرب شنّ حرب قامت بها فرنسا وبريطانيا، وبمؤامرة إسرائيلية، لاحتلال أراضٍ مصرية. وتكرر ذلك مع العراق حين حاول الرئيس الراحل صدام حسين وضع لبنة وطن قوي، وتأسيس قاعدة علمية أعدّ لها 30 ألف عالم وباحث كمقدمة لبناء عراق جديد.
4. مشاركة "إسرائيل" عبر اللوبي اليهودي، والمحافظين الجدد، وتيار المسيحيين الصهاينة في الحرب على العراق، التي أعادته عشرات السنين للوراء. وتدميرها للمفاعل النووي العراقي سنة 1981 للهدف ذاته. كما تقوم حالياً بالعمل مع الولايات المتحدة والدول الغربية ضدّ إيران، التي تسعى وفق وجهة نظر الغرب للتحول إلى دولة إقليمية.
5. يؤكد مؤيدو تقديم الدعم لـ"إسرائيل"، على دورها الوظيفي لحماية المصالح الأمريكية في ظلّ أزمة النفط العالمية وازدياد أسعاره؛ فموقعها وسط العالم العربي

الغني بالنفط، وقربها النسبي من طرق إمداداته يُحتِّم على الولايات المتحدة تمويل ذلك "الحارس".

6. لا ينسى التيار الداعم لـ"إسرائيل" وجود تحالف استراتيجي لتل أبيب مع واشنطن، تجلى في الحرب التي تقوم بها الأخيرة ضدّ ما تسميه بـ"الإرهاب الدولي"، وتحاربان من تَصِفُهما بالمجموعات المسلحة بأشكال مختلفة من التنسيق، يشمل حتى المصطلحات التعريفية.
7. برز دورها كحليف موثوق ووكيل للمصالح الأمريكية في الحرب الأخيرة التي شنتها على لبنان، والتي تقوم بها ضدّ الشعب الفلسطيني لتسويق فكرة الشرق الأوسط الجديد، وفق المقاييس الأمريكية.
8. يفسر عدد من الاقتصاديين أن أحد أسباب دعم الولايات المتحدة عسكرياً، هو اقتصادي بالدرجة الأولى؛ لأن قسماً كبيراً من الدعم المادي مخصص لشراء أسلحة أمريكية، وبالتالي تكون قد دعمت اقتصادها، وحافظت على فرص عمل لآلاف العاملين الأمريكيين.
9. ينظر أصحاب القرار الأمريكيون لـ"إسرائيل" على أنها قاعدة أمريكية متقدمة، ومخزن أسلحة لقواتها، وساحة لإجراء المناورات المشتركة. أما السبب الأخير الذي لا يقل أهمية عما ورد أعلاه فهو قيام "إسرائيل" بتجريب الأسلحة الأمريكية ميدانياً واختبارها، ودراسة مدى تأثيرها الفعلي على أرض الواقع[88].

ثانياً: تصاعد الدعم العسكري:

بدأت المساعدات الأمريكية تصل الجيش الإسرائيلي منذ بداية إنشائه، فقد وافق الرئيس هاري ترومان Harry Truman على قرض، قيمته 135 مليون دولار لاستيعاب اليهود الجدد، تقدمت به تل أبيب، ونقل عنه: "مسؤوليتي أن أرى إسرائيل تتوافق مع سياستنا في العالم بأسره. كما أنها رغبتي ببناء دولة ديموقراطية، وحرة، ومستقلة، ومزدهرة، وقوية بشكل كافٍ لجعل سكانها معتمدين على ذاتهم وآمنين".

[88] توفيق أبو بكر، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية 1956-1967،" مجلة **المصير الديمقراطي**، عمان، ع 1، كانون الأول/ ديسمبر 1980، ص 67.

وتمنح الولايات المتحدة "إسرائيل" مساعدة مالية منذ سنة 1949، بدأت بقروض اقتصادية صغيرة، وهِبَات من أجل أهداف مختلفة (تجارة، أو أغذية، أو لاجئين). وفي سنة 1959 أُعطي أول قرض عسكري، وحتى سنة 1966 لم تتجاوز المساعدة العامة 100 مليون دولار[89]، وحدثت أول قفزة في المساعدات الأمريكية، سنة 1971 مع إعطاء قرض عسكري بلغت قيمته أكثر من نصف مليار دولار، احتيج إليها للتعويض عن الأخطار الكبيرة إثر نقض مصر لوقف إطلاق النار سنة 1970. وتلا ذلك قفزة أخرى في 1974، حينما وصلت المساعدة العامة لأكثر من 2.5 مليار دولار.

ومنذ سنة 1974 بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية تنهمر على الجيش الإسرائيلي حتى زادت عن 100 مليار دولار، واستطاعت الحكومات المتعاقبة ربط أي عملية سلام مع الجانب العربي بهِبات عسكرية أمريكية ضخمة. ونالت "إسرائيل" سنة 1979 بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accord خمسة مليارات دولار لإعادة نشر قواتها المنسحبة من شبه جزيرة سيناء، وبناء مطارات جديدة في النقب المحتل.

وفي سنة 1987 ترسخ إجراء، بدأ بطلب من "إسرائيل" وموافقة الولايات المتحدة؛ يقضي بإعطاء الأخيرة مساعدة مالية سنوية لـ"إسرائيل" مقدارها ثلاثة مليارات دولار؛ 1.8 مليار مساعدة عسكرية، و1.2 مليار مساعدة اقتصادية. إضافة لهذه المساعدة الثابتة أُمِدَّت تل أبيب بمساعدة خاصة، في فترة حرب الخليج الثانية سنة 1991، وحرب احتلال العراق سنة 2003، وفي فرص أخرى أُعطيت عتاداً بمئات ملايين الدولارات.

وبعد توقيع اتفاقية واي ريفر Wye River Agreement بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" سنة 1998، حصلت "إسرائيل" على 1.2 مليار دولار. ومع بدء المفاوضات مع سورية في العقد الماضي أعدت فاتورة بمبلغ 17 مليار دولار لدفع كلفة الانسحاب من الجولان، وأدى توقف المفاوضات وقتها لعدم حصولها على المبلغ المطلوب.

وعند انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة سنة 2005، طلبت تل أبيب من واشنطن مساعدات مالية للإسهام في إعادة إسكان المستوطنين الذين تمّ إجلاؤهم، جُمّد الطلب بسبب إعصار "كاترينا" الذي ضرب الولايات المتحدة، وأعدت "إسرائيل" فاتورة أخرى عادلت

[89] جريدة **الراية**، قطر، 2007/8/3.

قيمتها مبلغ عشرة مليارات دولار لتنفيذ خطة الانسحاب من الضفة الغربية وفق مشروع الانطواء.

ومع بداية سنة 1982 بدأت واشنطن بإرسال المساعدات النقدية العسكرية للجيش الإسرائيلي، بواقع دفعة واحدة ترسل بداية كل سنة مالية، فيما يتمّ دفعها بواقع أربع دفعات سنوياً للدول الأخرى[90].

ومنذ سنة 1987 بدأ الجيش الإسرائيلي بالحصول على 1.8 مليار دولار كمساعدات عسكرية سنوياً، لكن إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون اتفقت مع الحكومة الإسرائيلية سنة 1998 على تخفيض المساعدة الاقتصادية بمبلغ 120 مليون دولار سنوياً، على أن يحول نصف المبلغ، أي 60 مليوناً للمساعدات العسكرية.

وكشفت تقارير جديدة عن حصول الجيش الإسرائيلي على موافقة الإدارة الأمريكية بإعادة تجديد، وتجهيز مخزونه من الصواريخ والقنابل الذكية، بعدما أظهرت حرب 2006 حجم ضآلة هذا الاحتياط، وعدم صلاحية جزء كبير من الذخائر بسبب قِدَمها.

وقد أجاز الكونجرس أن يبيع للجيش الإسرائيلي آلاف القنابل والصواريخ الذكية بقيمة 800 مليون دولار، على أن تحدد جدول تسلمها بناء على حاجة سلاحها الجوي. كما سترسل كمية منها بشكل عاجل لتل أبيب لتعزيز الترسانة التي تسلمتها من واشنطن خلال الحرب الأخيرة، وبلغت نصف مليار دولار، تضمنت قنابل موجهة بالليزر من طراز "بيف واي"، وأخرى مضادة للتحصينات من طراز جي بي يو- 28 "GBU-28" وبي أل يو-109 "BLU-109"، تمّ تسليمها من احتياطي سلاح الجو الأمريكي خلال 48 ساعة فقط.

وحسب مصادر في وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" The Pentagon، فإن كمية الذخائر التي سيحصل عليها الجيش الإسرائيلي في فترة زمنية غير محددة ستضم:

- عشرة آلاف قنبلة موجهة عبر الأقمار الاصطناعية من طراز جي دي أم "GDM".
- أربعة آلاف قنبلة موجهة بالليزر من طراز "بيف واي- 2".
- 13 ألف قنبلة متنوعة الأحجام.

---

[90] شون ليوننج، "المساعدات الأمريكية لإسرائيل: دليل شامل،" مجلة **قضايا شرق أوسطية**، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع 3-4، نيسان/ أبريل 1997، ص 167.

- 50 قنبلة مضادة للتحصينات تحت الأرض من طراز جي بي يو- 28، زنة خمسة آلاف رطل.
- 700 صاروخ جو-جو مضاد للطائرات من طرازي "سايدويندر" Sidewinder و"آمرام" AMRAM.

وبالتالي تأتي هذه الكمية من الذخائر، لتعزيز احتياطي قوات الجو، بشكل يمكنه من خوض حرب لبضعة أسابيع، قد تصل شهرين. كما وافق الكونجرس على طلب تزويد سلاح الجو الإسرائيلي بـ 132 مليون برميل من "الفيول" للطائرات الحربية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبالغ التي ستنفق على هذه الذخائر الجديدة تأتي من المساعدات المالية الأمريكية لـ"إسرائيل".

ثالثاً: تضاؤل الدعم العسكري:

حصلت "إسرائيل" على أكثر من 84 مليار دولار، من الهِبَات الأمريكية فقط، في السنين الـ 56 الأخيرة 1948-2004، ويقدّر متوسط المساعدة الأمريكية السنوية بأكثر من 340 دولاراً للفرد، وهو أعلى مبلغ في العالم؛ حيث يبلغ متوسط المساعدة للفرد في العالم 22 دولاراً فقط.

وتصبح هذه الموازنة أكثر إثارة للجدل والنقاش؛ لأن "إسرائيل"، وفقاً لجميع المعايير الدولية، غنية نسبياً، حيث إن معدل إيرادها الوطني الخام يضعها في المكان الـ 37 في العالم، لهذا فإن دولة بهذه المواصفات، وفي الوقت ذاته تحصل بشكل ثابت على مبلغ يزيد عن متوسط المساعدة الخارجية للفرد في العالم بـ 15 ضعفاً، ولا تعمل على مضاءلة تعلقها بهذه المساعدات، لا ينبغي أن تعرف سوى أنها تُدمن هذه الرغبة في المساعدات!"[91].

وقد قرر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سنة 1996، أن يضائل تعلق الدولة بالمساعدات الأمريكية بنسبة 20% سنوياً، كان يفترض أن ينتهي الإجراء سنة 2008، فلا تحصل على مساعدة اقتصادية، بل تحصل على مساعدة عسكرية فقط بمقدار 2.4 مليار دولار. وكان القصد أن يكون هذا هو المبلغ السنوي الثابت الذي ستحصل عليه في المستقبل المنظور، ويبدو أن هذا الأمر لن يحدث.

[91] هشام منور، "طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية للكيان الصهيوني،" مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية، انظر: roaacenter.com/?details&repts

وهناك أسباب أخرى تؤدي لاستمرار مضاءلة المساعدة، أو تفضي لإلغائها آخر الأمر:

1. السبب الأخلاقي، الأقل اتصالاً بالاستراتيجية، وبالسياسة الخارجية، والداخلية، والاقتصاد، وهي أكثر اتصالاً بالكرامة، فمنذ سنة 1976 و"إسرائيل" أكبر حاصلة على المساعدة الخارجية السنوية من الولايات المتحدة، وأكبر آخذة، للمبلغ المتراكم، منذ الحرب العالمية الثانية.

فمن الجهة الأخلاقية، وجود "إسرائيل" في رأس قائمة الحاصلات على المساعدة، بعيداً فوق جميع دول العالم الثالث الفقيرة، مع سكانها المرضى والجياع، أكثر إشكالاً إذا لم نشأ المبالغة. وحتى لو لم يكن من المؤكد أن تُصرف المساعدة التي ستمنعها الولايات المتحدة عن "إسرائيل" لدول أخرى، فإنه ينبغي ترك هذا القرار في يد دافعي الضرائب الأمريكية.

وحتى إذا تمّ تجاهل الموازنات الأخلاقية أيضاً، التي تعرض صورة إشكالية، فإنه ما يزال يقف، أو يجب أن يقف، إزاء نواظر قادة الدولة اعتبار الكرامة الوطنية، فقبل جيل واحد فقط كان هدف "الاستقلال الاقتصادي" موضوعاً للنقاش العام الإسرائيلي، ولو كطموح بعيد. المسيرة التي بدأها نتنياهو قربت الدولة من هذا الهدف تقريباً؛ أما تجميد المسيرة، فضلاً عن عكسها فيعني ترك الحلم.

2. السبب الاقتصادي، الذي يؤكد مضاءلة المساعدة، فتعلُّق "إسرائيل" المالي بالولايات المتحدة يعبر عن نقص سياسي، رغم أن واشنطن لم تمارس ضغطاً على تل أبيب منذ الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء سنة 1956، الذي تمّ بفعل الضغوط الأمريكية.

ويمكن تخيل كيف كانت ستستعمل واشنطن المساعدة للتضييق على تل أبيب في الموضوع الفلسطيني، لو كان فاز الرئيس جورج بوش الأب George Bush ورئيس الحكومة إسحق شامير في انتخابات 1992. صحيح أنه حتى لو كانت "إسرائيل" مستقلة من جهة اقتصادية، فإنها ما تزال متعلقة بالولايات المتحدة في مجالات أخرى كالتكنولوجيا والدبلوماسية، لكن هذه الحقيقة لا تناقض الحاجة لتقليل تعلقها بالولايات المتحدة قدر المستطاع.

3. السبب السياسي، والتأييد طويل الأمد للولايات المتحدة، ربما بسبب تأثير جماعة الضغط الموالية لـ"إسرائيل"، إلا أن الكونجرس قرر سنة 2003 إجراء تقليص شامل

وبعيد الأمد لكل المساعدات الخارجية ومن ضمنها "إسرائيل"، ولهذا رفض طلب أن يحول لتل أبيب مبلغ 200 مليون دولار أخرى لمساعدتها على محاربة المقاومة[92].

وفي سنة 2005، تناولت الإدارة الأمريكية ببرود الطلب الإسرائيلي لمساعدة خاصة، لتعويض تكاليف الانفصال عن قطاع غزة. الطلب في حدِّ ذاته عرض رؤية لتل أبيب مفادها أن المساعدة الأمريكية مقبولة ضمناً.

وقد تكون المساعدة العسكرية السخية والنوعية العنصر الأهم في "العلاقات الخاصة" التي تسود بين الدولتين، مع ذلك تميل أصوات مهمة، باتجاه الضغط على "إسرائيل"، لرغبة آخذة في الازدياد في الاعتراف بحقيقة أنها عبء سياسي أيضاً. وقد يكون الأمر أكثر صلة؛ لأن الحزبين المرشحين للرئاسة في انتخابات 2008، يميلون لأن تكون الميزانية معنية أكثر من أي وقت مضى بتقليص النفقات.

4. الميزة الاقتصادية التي ستأتي إثر خطوة كهذه، حيث تحمل المساعدة الأمريكية معها قيوداً، بعضها يكبل أيدي صناعات "إسرائيل" الأمنية. وبذلك، ستساعد مضاءلة المساعدة أو إلغاؤها في أربعة موضوعات:

أ. إذا اشترى الجيش قدراً أكبر من إنتاج "إسرائيل"، فإنه يعني إنفاق مال أكبر على الاقتصاد المحلي.

ب. تعزز المشتريات صيت الشركات الإسرائيلية ومبيعاتها؛ ذلك أن إحلال عقد صفقات مع الجيش محلّ الشركات الأمريكية سيعزز جهود تسويق الشركات الإسرائيلية في الخارج.

ج. ستُزال كل القيود الأمريكية، التي تكبل اليوم تصدير الصناعة الأمنية الإسرائيلية، ولو جزئياً.

د. الدفع بمال إسرائيلي سيزيد مقدار المشتريات المتبادلة لشركات أمريكية في "إسرائيل"، وبالرغم من أن مضاءلة المساعدة تعني التخلي عن مال في اليد، فإنها تعني أيضاً تحفيز الصناعة الأمنية الإسرائيلية، وسيكون فيها تعويض عن جزء من الخسارة المالية[93].

---

[92] ألوف بن، الولايات المتحدة تزيد المساعدات الأمنية لإسرائيل، **هآرتس**، 2007/7/29.

[93] عرض تقرير مراقب الدولة في إسرائيل: ميشا ليندنشتراوس، 2006، **المشهد الإسرائيلي**، 2007/2/22.

المبحث السادس: خلاصة عامة:

سلطت المباحث السابقة الضوء على عيوب كثيرة في الجيش الإسرائيلي، أثارت الكثير من ردود الفعل في أوقات لاحقة، وحظيت باهتمام مختلف وسائل الإعلام، خاصة على صعيد منظومة التدريب في الجيش، واتهام كبار الضباط بالتهرب من الدورات التدريبية؛ مما يحول دون اكتسابهم المهارات اللازمة، لأداء وظائفهم.

كما يسفر هذا الإهمال فيما يخصّ الدورات التدريبية، عن مشكلة حقيقية، في عدم وجود لغة مهنية مشتركة بين أقسام الجيش المختلفة، في ظلّ ما وصف بعدم التطابق بين ميزانيته وخططه. وبالتالي وجود صعوبة لدى الجيش في تقدير الأموال المطلوبة لتنفيذ خططه، مما يفسر الإخفاق في وحدة التخزين الاحتياطي خلال حرب لبنان الأخيرة.

ولم تستكمل مستويات مخزون الطوارئ، من الذخيرة مختلفة الأنواع، وما تتحمله في ذلك مسؤولية لجنة التخطيط، ورئاسة الأركان، في ظل عدم تكوين صورة حقيقية عن احتياجات الجيش من الذخيرة اللازمة.

ومن العيوب التي تحيط بـ"سمعة" الجيش ما يثار بين الحين والآخر، حول شكاوى المجندات من التحرش الجنسي، وعدم معالجتها بالشكل المطلوب. على الرغم من أن مقدمات الشكاوى وصفن وضعهن في الجيش بـ"الجحيم"، إلا أن القيادة العسكرية لم تظهر التعاطف الكافي معهن.

أكثر من ذلك، هناك خطورة لاحتفاظ الجنود الفارين بأسلحتهم، دون أن يفعل الجيش ما هو لازم بهذا الشأن. فضلاً عن تنامي ظاهرة الفتيات اللواتي يتجنبن الخدمة العسكرية الإجبارية لأسباب دينية، عن طريق الخداع والالتفاف على القوانين[94].

ومن الخطوات التي يراها الخبراء العسكريون سبيلاً مقترحاً لعلاج تلك العيوب والثغرات:

أولاً: تغيير الذهنية العسكرية: على صعيد محاولات العلاج، تولدت لدى بعض الجنرالات قناعات بأن الأمر يتعلق بما يسمونه "تغيير في الذهنية"، جاءت على لسان رئيس الأركان السابق الجنرال موشيه بوغي يعلون حين قال:

[94] آمنون بارزيلاي، **هآرتس**، 2003/5/7.

> لا بدّ من تكوين جيش إسرائيلي مختلف عما هو عليه الآن في السنوات القادمة، فقد أسسنا بالفعل جيشاً أكبر وأقوى بعد حرب الغفران سنة 1973 عما كان عليه قبلها؛ إلا أننا يجب أن نؤسس في السنوات القادمة جيشاً آخر، أقل عدداً في حجم القوات، وأكثر قدرة من النواحي التكنولوجية والتقنية، ليكون متساوياً في قوته مع حجم التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل[95].

كما برزت دعوات جادة وحثيثة موجهة لقيادة الجيش بأن يعمل على أن يكون مشابهاً تماماً للجيش الأمريكي في المرحلة القادمة من التطوير، خاصة في بناء القوة العسكرية، والكيفية التي يتمّ بها استخدام الوسائل القتالية، والمعدات التكنولوجية. والعلم بأن "الهرم انقلب الآن" عما كان عليه في سنوات السبعينيات، عندما وصل رجال الجيش الأمريكي لـ"إسرائيل" عقب حرب 1973، ليتعلم من الجيش الإسرائيلي كيف استطاع النهوض من صدمته من الضربة العسكرية المصرية المباغتة، وتحوله من الدفاع إلى الهجوم، حينها تعلم الأمريكيون الكثير، خاصة بعد الإهانة التي لحقت بهم في حرب فيتنام.

واليوم غدا الجيش الإسرائيلي هو الذي يتعلم من الأمريكيين فن الحروب؛ لأنهم قاموا بالعديد من الحروب المختلفة على مدار السنوات العشر الماضية. مما جعله ذا خبرة كبيرة في فنون الحرب والخطط العسكرية المستحدثة، التي ظهرت بوضوح في الحرب على العراق[96].

وهكذا أدرك قادة الجيش أنه لا بدّ من إحداث إصلاحات جذرية في الجيش، وأقامت قيادته العامة ورش عمل لمناقشة الخطوط العريضة لهذه الإصلاحات، وخرجت بقرار تشكيل أربع لجان هي:

1. مراقبة التهديدات القادمة من المقاومة الفلسطينية.
2. مخاطر التسلح النووي في المنطقة، لا سيّما إيران.
3. دراسة بنية الجيش، وما قد يعتريه من إشكاليات.
4. التهديدات الخارجية، السياسية والعسكرية.

وبالتالي بدا التوجه جدياً نحو الإعلان عن خطة إصلاح الجيش في عهد يعلون، أو ما

---

[95] محمد زيادة، "كيف استفاد العدو الصهيوني من الحرب الأمريكية على العراق: بناء جيش جديد... أقل عدداً... أكثر قدرة تكنولوجية،" مجلة البيان، لندن، تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ص 43.

[96] **معاريف**، 2007/9/22.

يعرف بتكوين "الجيش الإسرائيلي الجديد"، وهي خطة ذات مراحل تدريجية، يتمّ تنفيذها على عدة سنوات.

ثانياً: تغيير مفهوم الأمن: أهم نقاط الإصلاحات المطلوبة في الجيش تتمثل بضرورة إحداث تغييرات عاجلة في مفهوم الأمن لديه، وعلى الرغم من تأكيد بن جوريون على هذه النقطة، عقب إقامة الدولة، إلا أنها لم تُنفذ حتى الآن. بيد أن المحاولة الأكثر جدية لإحداث هذا التغيير في مفهوم الأمن كانت سنة 1997، حينما شكل وزير الدفاع وقتها إسحق مردخاي خمس لجان لمراقبة التهديدات، ومراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب، وما يستتبع ذلك من انعكاسات على قدرة الإنذار المبكر، وقدرة الردع، ومدى استعداد الجيش لمواجهة التهديدات. إلا أن الجهد "راح أدراج الرياح" بعد عمل شاق استمر مدة عام؛ حيث تمّ تغيير الحكومة، ولم يجد وزيرا الدفاع موشيه أرنس وإيهود باراك، اللذان خلفا مردخاي أي قيمة لإحداث تغيير في المفهوم الأمني.

ويقول الرئيس السابق لدائرة الأبحاث وتطوير الوسائل القتالية في وزارة الدفاع إسحق بن إسرائيل Yitzhak Ben Yisrael: لا يوجد في "إسرائيل" من يطور المفهوم الأمني، والمطلوب تقليص فوري بقيمة ثلاثة مليارات شيكل، أي ما يعادل 750 مليون دولار، من ميزانية وزارة الدفاع، وتقليص متدرج قيمته ثلاثة مليارات شيكل خلال السنوات الثلاث القادمة، وعندئذ سيقول المسؤولون في القيادة العامة: لنبدأ في تكوين نظرة واضحة حول المفهوم الأمني بصورة منظمة، وبإشراف رئيس الأركان نفسه.

أما قائد سلاح القوات الجوية السابق، إيتان بن إلياهو Eitan Ben-Eliyahu، فقال:

> كان التغيير في المفهوم الأمني مطلوباً منذ 15 عاماً، ولم تكن الحرب على العراق هي السبب، لكن في أعقاب الحرب كان لا بدّ من تغيير جدول الأولويات لدى الجيش. والأولوية الأولى هي تغيير حجم القوات وتشكيلاتها وطرق تفعيلها. إلا أن هناك مشكلتين كبيرتين: استمرار التهديدات، وقِصَر الوقت. وعدم نسيان أن إسرائيل في أعقاب انتهاء حرب الأيام الستة 1967، اعتقدت أن التهديدات انتهت؛ إلا أنها ظهرت وبقوة بعد مرور 6 سنوات، وبالتحديد في حرب 1973، التي شكلت أكبر التهديدات على الوجود اليهودي.

رئيس الأركان الأسبق أمنون شاحاك يقول من جهته:

المتغيرات في المنطقة، والتواجد الأمريكي فيها، يمنح المسؤولين العسكريين الإسرائيليين فرصة إحداث الإصلاحات المطلوبة في الجيش، مذكراً أنه بعد هزيمة العراق 2003، لم تعد هناك تهديدات من الجبهة الشرقية، وسورية -حسب رأيه- دولة ضعيفة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، أما حزب الله فلا يمكنه اليوم فعل ما فعله منذ أربع سنوات. الأمر الوحيد الغامض هو الفلسطينيون، فآلاف الدبابات والمدرعات والطائرات، بل كل سلاح الجو لن يتمكن من فعل شيء مع الفلسطينيين. الجيش بحاجة لجهاز مخابرات ممتاز يمكنه إحباط العمليات الفدائية.

فيما أكد رئيس "معهد أبحاث نظريات المعارك" في الجيش شمعون نافيه أنه ليس من قبيل المصادفة أن تعلن الولايات المتحدة أن خريطة الطريق مرتبطة بالحرب في العراق، وأن تؤكد التزاماتها بحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في هذا التوقيت، الذي انتهت فيه من العراق، وتنظر من خلف المرآة إلى سورية، وتجعل الإيرانيين يعيشون في حالة ضغوط عصبية يومية مستمرة هذه الأيام.

"إسرائيل" بالنسبة للأمريكيين عضو يمكن الاعتماد عليه، خاصة في مجالات تعزيز مركبات الردع والإنذار المبكر في الرؤية الأمنية، فلو لم تنجح الولايات المتحدة في حربها التي خاضتها ضدّ العراق لارتبط ذلك بـ"إسرائيل" مباشرة؛ حيث يرمز الإخفاق الأمريكي في حرب كهذه إلى ضعف قوة الردع الإسرائيلية، لكن بعد النجاح الأمريكي، يمكن للجيش إجراء الإصلاحات والتغييرات المطلوبة فيه، وتكوين الجيش الجديد عالي التقنية قليل القوة البشرية.

بينما يقدم رئيس المعهد الاستراتيجي بمركز هرتسليا المتعدد المجالات، عوزي أراد Uzi Arad، وجهة نظر مختلفة، متسائلاً "عما إذا كانت إسرائيل خصصت بالفعل قوات وأموالاً لمواجهة العراق قبل الحرب"، معرباً عن شعوره بأن هذا لم يحدث قائلاً: "العراق لم يكن أبداً عاملاً من عوامل الرؤية الأمنية الإسرائيلية، باستثناء موضوع الأسلحة غير التقليدية".

وعقب عقد عدد من ورش العمل التي نظمتها هيئة أركان الجيش، تمّ إحداث تغيير مهم في الرؤية الأمنية الإسرائيلية، خاصة فيما يُسمى بـ"التهديد الكلاسيكي" الخاص بدول الطوق ذات الحدود المشتركة مع "إسرائيل". ويؤكد هذا التغيير على أن هذا التهديد من قِبَل هذه الدول بات ضعيفاً؛ حيث يقول الضابط السابق في سلاح الجو آفييام سيلاع

Aviem Sela: "هذا التهديد من قِبَل هذه الدول أصبح غير موجود، فسورية لا تشكل خطراً، ومصر والأردن وقَّعتا اتفاق سلام معها، والجيش العراقي انتهى. مما يشجع على القيام بالمغامرة المحسوبة، بتجميد العديد من القدرات العسكرية التي سبق تطويرها من أجل الحروب الكلاسيكية، عبر إنهاء عمل فرق المدرعات، وتجميد الطائرات المقاتلة".

ثالثاً: طبيعة بنية الجيش العسكرية: الجيش الحالي وُجد وكُوِّن نتيجة حرب 1973، وهو بالفعل أكثر استعداداً للحرب، لكن أي حرب؟ الحرب الكلاسيكية التي انتهت، ولم يعد لها وجود. وهذه رؤية قديمة يجب تغييرها؛ فالجيش الحالي معتمد على تشكيلات برية كبيرة، وهي رؤية عسكرية أضحت قديمة وبالية في ظلّ الحروب التكنولوجية الجديدة التي بدأت في العراق.

الرؤية الجديدة لتغيير نمط الجيش باتت مقبولة إلى حدٍّ كبير لدى جميع أعضاء القيادة العليا الإسرائيلية، في ظلّ رؤية أخرى مشجعة، وهي أن معظم أعمار قادة الجيش الحاليين أقل من 50 عاماً، مما يؤكد أنهم لم يعاصروا صدمة حرب "الغفران"، أو لم يشتركوا فيها من الأساس، ولم يسهموا في عمليات إصلاح الجيش، وإعادة بنائه بعد الحرب. مما يؤكد على أنهم غير مرتبطين بفكرة تواجد القوات البشرية الكبيرة ذات المدرعات الكثيرة في الحرب.

رابعاً: الخطوات المطلوبة للإصلاحات في الجيش: ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. تأهيل قوات برية خاصة وتدريبها للعمل بموازاة الطائرات المقاتلة.
2. تطوير أسلحة ذات قدرات توجيه دقيقة جداً للهدف المطلوب إصابته.
3. تطوير طائرات بدون طيار قادرة على حمل الصواريخ، والقيام بمهام التصوير جواً، والاتصالات المباشرة مع بقية فروع الجيش.
4. زيادة الطائرات الهجومية ذات الكفاءة القتالية.

يرى الخبراء العسكريون أن السرّ الكبير للأمريكيين يكمن في القدرة على الدمج بين القوات "في الجو وعلى الأرض"، وتستعين بأجهزة أقمار صناعية، وأجهزة سيطرة ومراقبة. والدرس الذي قدمه الجيش الأمريكي لنظيره الإسرائيلي هو أن أفضل النتائج التي يمكن تحقيقها تكون عن طريق استخدام قوة بمستوى كتيبة، وهذه القوة تعمل باندماج مع طائرات بدون طيار، وطائرات قتالية. وهذه الطريقة أكثر فائدة من إرسال فرقة عسكرية، مما يؤدي للحسم في المعركة.

على الجانب الآخر، ومع انتهاء التهديد الكلاسيكي، تسعى القيادة العامة للجيش لإيجاد حلول فعّالة لدرء التهديدين الأخيرين: المقاومة الفلسطينية، والتهديد النووي واستخدام الأسلحة غير التقليدية.

وبالتالي تتجه الترجيحات إلى هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية القادرة على صنع وابتكار ما يُمكِّن الجيش من إحباط وصدّ أي تهديدات بالأسلحة النووية، مما يستدعي إنشاء مزيد من الأقمار الصناعية ذات الكفاءة العالية، وأجهزة الرادار، وابتكار أنواع متطورة من الصواريخ المنطلقة من البحر. ومع ذلك تبقى المشكلة الرئيسية في المقاومة، في ظلّ وقوف مئات الفدائيين الذين لا يوجد لدى الجيش، حتى الآن، الردّ الناجع لصدهم وإيقافهم.

الخاتمـــــة

الخاتمة

بدا واضحاً من خلال فصول الكتاب ومباحثه، أن "جيش الدفاع الإسرائيلي" يعاني من إشكاليات بنيوية، ومخاطر خارجية، لا يبدو أنه سيستطيع التخلص منها في المدى المنظور والمتوسط على الأقل، في ضوء تزايد التهديدات المحدقة بالدولة، التي تملك جيشاً هو "الأكبر" في منطقة الشرق الأوسط، وفق تقرير فينوغراد الذي صدر أوائل سنة 2008. الأمر الذي قد يجعل من المحتم على الجيش خوض المزيد من المعارك والمواجهات العسكرية مع أعداء الداخل؛ ممثلة بالمقاومة الفلسطينية، وخصوم الخارج؛ ممثلين بحزب الله وسورية وإيران وتنظيمات الجهاد العالمي. وبالتالي عدم تفرغه لإصلاح الأعطاب والعيوب والثغرات التي تهدد بنيته العسكرية، وهيبته المفقودة.

أكثر من ذلك، ووفق كل المعايير والمقاييس، العسكرية منها والاستراتيجية والأمنية، انتهت العديد من المواجهات التي خاضها الجيش الإسرائيلي ضدّ أعداء الداخل والخارج، بالقلق والإحباط من أدائه قبل الحرب وفي أثنائها. ووفق أقل القراءات حدَّة لم تكن "مرْضية"؛ مما أدى لتشكيل عدد من اللجان الرسمية والبرلمانية والبحثية لمعرفة أين الخلل، وكيف حدثت الإخفاقات، ولِمَ حصل ما حصل أساساً؟.

من جهة أخرى، قدمت الدراسة تفصيلاً مستفيضاً لما واجهه الجيش، والمؤسسة العسكرية عموماً، من مشاكل وعقبات، إدارية وميدانية في الوقت ذاته، التي أثرت بدورها، إلى جانب جملة من الأمور الأخرى، في الإدارة العسكرية الفاشلة له. وبعيداً عن إعادة سرد ما ورد في صفحات الكتاب، فمن الممكن وضع أبرز نقاط الإخفاق:

1. فشل الاستخبارات العسكرية: شكل الإخفاق الأكبر الذي وقع به الجيش، الذي بات يخوض حرب عصابات مع قوى المقاومة، بعد سنوات عديدة من التسلح والتخفي؛ بحيث استفاق بعد سبات ليجدها أكثر تنظيماً، ومقاتلوها أكثر تدريباً عما كانوا عليه في جولات القتال السابقة. مما أسفر عن تغير الوضع مع المقاومين في ساحة المعركة، حيث نجحوا في مباغتة الجيش مرة بعد أخرى، مما أشار لوجود خلل استخباري ذريع.

سلسلة الإخفاقات الأمنية والاستخبارية التي استفاضت الدراسة في استعراضها أسهمت في بروز شروخ أولية في الإسناد الذي منحته القيادة السياسية العليا للجيش منذ أمد بعيد. حيث عبرت محافل سياسية ووزراء في الحكومة في محادثات مغلقة عن قصور الاستخبارات في جمع المعلومات عن الأعداء المتربصين، والاستعدادات المكثفة التي أعدوها للمواجهة مع "إسرائيل"، وخلصت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية لأجهزة الاستخبارات التابعة للجيش تعود في عدم وجود "أب" لجمع المعلومات الأمنية.

2. الإخفاق الميداني للجيش: وتأكد في الكثير من الأحاديث التي أدلى بها الضباط والجنود حول الإخفاقات التي تكبدتها قواتهم. وأوضحت الدراسة أن أداء الجيش لم يفلح في الإعداد الأفضل لسلاح المشاة، ووحدات النظامي والاحتياط، ولم ينجح في منع تآكل السرايا والفصائل المهنية، كالراجمات، والدورية، والهندسة. فضلاً عن العرائض التي ترسلها بين الحين والآخر مجموعات من المقاتلين لقادة الجيش ورؤساء الحكومة ووزراء الدفاع، احتجاجاً على الأداء الفاشل لقياداتهم العسكرية في مختلف المواجهات.

3. تبدد قوة الردع الإسرائيلية: التي أصيبت في مقتل من خلال عدة شواهد عاشها الجيش خلال السنوات الأخيرة، حيث تبددت هذه القوة تحت وطأة ضربات حماس وحزب الله، تحديداً. وأثبتت المعارك مع مقاتيلهما إمكانية تحقيق تكافؤ في التدريب النوعي، إذا ما تحولت العقيدة القتالية من اعتماد الكمية إلى النوعية، وجاءت صواريخ الكاتيوشا والقسام لتبدد الحلم نهائياً بأن تحارب "إسرائيل" وراء الحدود، وتبقى في مأمن داخلي مطمئن.

4. أوضحت الدراسة في المحور الخاص بتراجع سمعة الجيش في أوساط الإسرائيليين، عن الضعف الملحوظ والمتزايد في الروح المعنوية التي سكنتهم. بل إن تدهور هيبة الجيش تهاوت وتجلت حين بدا قادته وبصورة "مخجلة" في نظر الإسرائيليين "يعدون على أصابعهم العشر" قبل اختراق الحدود مع حزب الله، وضرب مواقع المقاومة في غزة، خوفاً من أطنان المتفجرات، التي أثبتت أنها قادرة على صبّها فوق رؤوسهم يومياً، على الرغم من عنفوان "المظلة" الجوية الضاربة.

5. خلصت الدراسة إلى ارتفاع الزيادات المتلاحقة في موازنات الجيش بين عام وآخر، للتغلب على النواقص التي خلّفها تقليص موازناته في الأعوام الأخيرة. ومع ما واكبه ذلك من اهتمام بالدعم اللوجستي، وإمداد الوحدات والفرق العسكرية بالمعدات اللازمة، وتكبير

المواقع العسكرية، سواء القوة البشرية أم قوة التسلح، وإقامة المزيد من الألوية، وجمع كميات كبيرة من الأسلحة.

وفي الوقت الذي حرص فيه الجيش على جمع كل الإمكانيات التكنولوجية التي لا تستخدم في غالبيتها، وتحصيل كل الوسائل القتالية التي سرعان ما تصبح قديمة؛ مما ولد في النهاية شعوراً خطيراً في أوساط القادة والضباط الميدانيين بعدم الثقة. وبالتالي ظهور أمراض عديدة، أبرزها التراجع الملموس في الروح المعنوية!.

وعلى الرغم من هذا الإنفاق العسكري الطائل، استنتجت الدراسة أن ذلك لم يرافقه تغيير في الذهنية الاستراتيجية، خاصة في جهاز اتخاذ القرارات، بحيث أن السيناريو الذي شكل كابوساً مستمراً للجيش، ويتمثل بهجوم عربي كاسح، وبقوات تقليدية كبيرة على حدود الدولة لم يتحقق، وجاءت مقاومتا حماس في الداخل، وحزب الله في الخارج، لتأتي بكابوس من نوع جديد لم تتنبه له ذهنية جنرالات الجيش بصورة مسبقة!.

أخيراً... الدراسة في خاتمتها لا تقول بأن الجيش الإسرائيلي لم يعد بمقدوره خوض حروب، وتحقيق انتصارات كتلك التي سجلها خلال حروبه الأولى 1948، 1956، 1967. بل إن قواته العسكرية، وإمكانياته اللوجستية، وترسانته التسليحية، باتت أقوى بكثير من دول المنطقة مجتمعة. ومع ذلك، فإن ما "تناسب عكسياً" مع هذا التقدم العسكري ذلك التراجع في الإرادة والعزيمة التي تحرك كل هذه القوات والجنود، الأمر الذي شهد به عدد من الجبهات الحربية في فلسطين وخارجها.

ملاحــق الدراسة

ملاحق الدراسة

ملحق تعريفي بأبرز وزراء الدفاع وقادة الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الواردة أسماؤهم في الكتاب:

1. أريل شارون: من مواليد 1928، انخرط في صفوف الهاغاناه، كُلّف بتشكيل وحدة 101 بعد تنفيذ مجزرة قبية، وكلف بالرد على هجمات العرب والفدائيين، وتولى قيادة فرقة مظليين خلال حرب سيناء، ونجح في تحقيق انتصارات خلال حرب 1967 مما رفع من شعبيته كبطل في "إسرائيل". وعُيِّن قائداً للواء الجنوب في الجيش، وقاد حملات اغتيالات واعتقالات كبيرة ضدّ المقاومين في غزة، ثمّ أُعلن عن إقالته من الخدمة العسكرية؛ حيث لجأ للنشاط السياسي في حزب الليكود، فدخل الكنيست، واختلف مع قيادييه فاستقال. سعى لتعميق حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وأقام علاقات مع الحركات الاستيطانية، وكان مع أشد معارضي اتفاقيات كامب ديفيد. تولى حقيبة الدفاع ضمن حكومة بيجن، ودعا للتخلص من منظمة التحرير وإخراجها من لبنان بالكامل، ونفذ مذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982، والتي راح ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين. أقيل من وزارة الدفاع، وعاد لتولي حقيبة التجارة والصناعة، ثمّ الخارجية، وتولى رئاسة حزب الليكود بعد فشل نتنياهو في انتخابات رئاسة الحكومة سنة 1999 أمام باراك.

قام أواخر أيلول/ سبتمبر 2000 بجولة استفزازية في الحرم القدسي الشريف وسط معارضة فلسطينية وعربية شديدة جداً، أدت لاندلاع الانتفاضة الثانية. ولما فشل باراك في إيجاد حلول مع الفلسطينيين سقطت حكومته، وأُجريت انتخابات لرئاسة الحكومة فاز بها فوزاً ساحقاً على باراك، وأصبح رئيس الحكومة، وشهدت فترته استمرار الانتفاضة الثانية، وقطع الاتصالات مع الفلسطينيين وتنفيذ الاجتياح لمناطق الضفة الغربية والتسبب بانهيار السلطة الفلسطينية، ونفذت قوات الاحتلال سلسلة من المجازر ضدّ الشعب الفلسطيني في جنين وتمت محاصرة كنيسة المهد

لمدة طويلة، ونكلت السلطات بالشعب الفلسطيني بكل أشكال العنف والاحتلال والتمييز العنصري. ونجح شارون في تشكيل ائتلاف لحكومته مكون من الليكود وحزب العمل ومنظومة الأحزاب المتدينة، وفاز في انتخابات 2003 بترؤسه قائمة الليكود، وكلف بتشكيل حكومة جديدة. ولكنه ما لبث أن انسحب من حزب الليكود، وأسس حزب كاديما، إثر الخلافات التي نشبت بين شارون والليكود في أعقاب تنفيذ خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وما زال يرقد في غيبوبة متواصلة منذ كانون الثاني/ يناير 2006.

2. إسحق رابين: رئيس حكومة "إسرائيل" الخامس، ورئيس الأركان العامة خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، ومن زعماء حزب العمل Labor Party، التحق بعصابة البالماخ سنة 1941، وعُيِّن نائباً لقائدها العام والمكلف باقتحام القدس، ثم رُفِّع في الرتب والدرجات العسكرية، فتولى قيادة لواء الشمال، ثم رئاسة قسم العمليات الحربية، ونائباً لرئيس الأركان، فرئيساً للأركان العامة، وعُيِّن سفيراً لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة، وحافظ على علاقات مباشرة مع صناع القرار.

دخل الكنيست الثامن في قائمة حزب العمل، وخلف جولدا مائير في رئاسة الحكومة، في ضوء نتائج تحقيق لجنة أغرانات حول حرب أكتوبر، إلا أن حكومته سقطت سنة 1977، لكنه بقي في الكنيست عضواً عن حزبه، وتولى وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، ونجح في الحصول على أغلبية الأصوات في مركز حزب العمل وفاز في انتخابات الكنيست سنة 1992 برئاسة الحكومة.

توصل لاتفاق أوسلو مع الفلسطينيين سنة 1993، ثم توصل لاتفاق صلح مع الحكومة الأردنية، ونال جائزة نوبل للسلام مع بيريز وعرفات، وتعرض لموجات من الانتقادات الشديدة من قبل أحزاب اليمين والمستوطنين على خلفية تزايد العمليات الاستشهادية التي نفذتها حركة حماس، ومعارضة هذه الأحزاب والجهات لأي تنازلات تقدمها الحكومة للفلسطينيين والعرب، وأخذت حدة المعارضة له بالازدياد حتى رفعت شعارات أشارت إلى أنه خائن، وتعرض لعملية اغتيال نفذها يميني متطرف في تل أبيب ليلة 1995/11/4.

ترك الاغتيال آثاره على الحياة الإسرائيلية العامة، خاصة وأن القاتل هو يهودي

متدين، ووجهت أصابع الاتهام واللوم لجهاز الشاباك لتقصيره في توفير حمايته، على الرغم من وصول أنباء استخبارية حول إمكانية اغتياله.

3. إسحق مردخاي: وزير دفاع ومواصلات سابق، تسلم قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش خلال فترة انتفاضة الحجارة، وفور انتهاء خدماته العسكرية أنشأ حزب المركز، إلا أنه سرعان ما اعتزل الحياة السياسية سنة 2001 بعد إدانته بالتحرش الجنسي.

4. أمنون شاحاك: رئيس أركان سابق للجيش الإسرائيلي بين عامي 1995-1998، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أنهى خدماته العسكرية وانضم لحزب العمل، كان مقرباً من رابين، ويشغل اليوم منصب نائب وزير الدفاع.

5. إيفي إيتام: جنرال بارز، خريج الكلية العسكرية الملكية في لندن، حاصل على شهادة الماجستير من جامعة حيفا، انتخب عضواً في الكنيست عن كتلة الاتحاد القومي، وشغل مناصب برلمانية بارزة: عضو لجنة ميزانية الأمن، ولجنة الخارجية والأمن التابعة.

6. إيهود باراك: رئيس الوزراء العاشر، ورئيس الأركان الـ 14 للجيش، تخرج من الجامعة العبرية في الفيزياء والرياضيات، ثم تابع دراسته في جامعة ستانفورد الأمريكية، أمضى معظم فترة خدمته العسكرية في كتيبة الأركان، ونال بعض الأوسمة وشهادات التقدير من رؤسائه، ثم تولى قيادة هذه الكتيبة، ورُقِّي لدرجة ميجور جنرال وعُيِّن رئيساً لقسم التخطيط في الجيش، ثم رئيساً لوحدة الاستخبارات، وقائداً للواء المركز في الجيش، ونائباً لرئيس الأركان، ورئيساً لوحدة العمليات في الجيش، وتولى رئاسة الأركان.

انضم لحزب العمل بعد أن أنهى خدمته العسكرية، وتولى وزارة الداخلية، ثم الخارجية، ورئيساً لطاقم انتخابات الكنيست، وانتخب سنة 1997 مرشحاً لرئاسة الحكومة من قِبَل حزب العمل، وأعلن نيته في الوصول لاتفاق سياسي مع الفلسطينيين، وإنهاء النزاع الإسرائيلي - العربي، والتوصل لاتفاق مع السوريين وإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، مشترطاً تنفيذ الاتفاق الأخير بإجراء استفتاء عام بين الإسرائيليين. وعلى صعيد المسار مع الفلسطينيين، وصلت المفاوضات بين

الطرفين إلى طريق مسدود أواخر سنة 2000، حيث اندلعت انتفاضة الأقصى.

7. دان حالوتس: رئيس الأركان الـ 18 للجيش، أنهى دراسته الجامعية للقب الأول في موضوع الاقتصاد بجامعة تل أبيب، انخرط في الجيش وأنهى دورة تدريبية للطيران، شارك في معارك حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وخاض معارك حرب أكتوبر وقاد طائرة فانتوم خلال الحرب ذاتها. وتمت ترقيته تدريجياً بعدة رُتب عسكرية ضمن سلاح الجو، وتمّ استدعاءه للعودة إلى صفوف سلاح الجو خلال الحرب على لبنان، قاد خلالها طائرة من نوع إف-16، وتولى منصب رئيس دائرة وسائل القتال والحرب في قيادة الأركان العامة، وتمّ تعيينه رئيساً لوحدة العمليات في مشروع لافي للصناعات العسكرية، وتولى رئاسة دائرة وسائل القتال الجوية في سلاح الطيران، وعين رئيساً لدائرة العمليات العسكرية في القيادة العامة، ثمّ قائداً لسلاح الجو. ومن أبرز اهتماماته خلال فترة توليه قيادة سلاح الطيران السعي لتخفيض عدد الحوادث الجوية، التي كثرت في الفترات السابقة لتعيينه، ويشار هنا إلى أنه خلال سنتين ونصف منذ توليه هذا المنصب لم تقع أي حادثة طيران في صفوف سلاح الطيران، مما قوى وعمّق من مكانته العسكرية وزاد من فرص توليه رئاسة الأركان. وأشرف بنفسه على كافة تفاصيل تنفيذ عملية اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين بواسطة إطلاق صواريخ من طائرة أباتشي، وكان له دور بارز في عملية اغتيال صلاح شحادة أحد كبار القياديين في حركة حماس، والتي ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين بينهم أطفال، وكانت العملية عاملاً مساعداً في رفع مكانته في أوساط اليمين بكونه متزمت ومتشدد في تنفيذ عمليات عسكرية محكمة لتصفية قياديين من حماس، وفي شباط/ فبراير 2005 عُيِّن رئيساً لقيادة الأركان العامة خلفاً لموشيه يعلون.

من المهام البارزة التي أشرف عليها بكونه رئيساً لهيئة الأركان العامة تنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات فيه، وتولى العملية العسكرية على غزة التي حملت اسم "أمطار الصيف" في أعقاب خطف جندي، ثمّ تولى العدوان على لبنان في صيف 2006 في أعقاب قيام مقاومين من حزب الله بخطف جنديين على الحدود الشمالية، وتعالت الأصوات المنادية إلى تحميله والقيادة السياسية مسؤولية

الفشل في هذه الحرب التي استمرت أكثر من شهر وألحقت أضراراً اقتصادية وبشرية ومادية شديدة بالدولة، حيث أعلن عن استقالته في وقت لاحق.

8. دان شومرون: رئيس الأركان العامة الإسرائيلية الـ 13، شارك في حروب سيناء، وتولى بعض المناصب القيادية، وعُيِّن قائداً للواء الجنوب في الجيش، ثم رئيساً لهيئة الأركان العامة، حيث واجه الانتفاضة الأولى. بعد إنهاء خدمته في الجيش تولى رئاسة مجلس إدارة الصناعات العسكرية، ثم انضم لحزب الطريق الثالث، لكنه سرعان ما أوقف دعمه له بسبب اختلافه مع رئيسه افيغدور كهلاني Avigdor Kahalani، ولم يرشح نفسه لعضوية الكنيست مع أي حزب، مع إظهاره ميلاً لتأييد حزب الليكود، توفي أواخر شباط/ فبراير 2008.

9. داني ياتوم: رئيس جهاز الموساد بين عامي 1996-1998، خدم في وحدة الاستطلاع التابعة للأركان العامة، وفي وحدات المدرعات، وهو جنرال المنطقة الوسطى وسكرتير عسكري، ورئيس القيادة السياسية - الأمنية لرئيس الحكومة ووزير الدفاع، وشغل في السابق منصب رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في كلية نتانيا، وألقى عدداً من المحاضرات حول موضوعي الخارجية والأمن في الجيش الإسرائيلي، يقترن اسمه بما يعرف بـ"مشعل غيت"، حين فشل الموساد في اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس سنة 1997 في عمّان، وفور استقالته انضمّ لحزب العمل.

10. رحبعام زئيفي: تولى مناصب قيادية في عصابة البالماخ، ورئيس هيئة حرب سيناء 1956، وقائد لواء المركز في أواخر الستينيات ورئيس قسم العمليات في الجيش، تولى بعض المهام الاستشارية العسكرية في منتصف السبعينيات، قام بتأسيس حركة سياسية يمينية باسم "موليدت" Moledet، ودخل الكنيست من خلالها، وأظهر معارضة شديدة للغاية تجاه المفاوضات مع الفلسطينيين، ورفض اتفاق أوسلو، وطالب بتسديد ضربات قاسية تجاه الفلسطينيين، وكان شريكاً بإقامة تحالف الاتحاد القومي، وعُيِّن وزيراً للسياحة في حكومة شارون، اغتيل في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 على يد مقاومين فلسطينيين من الجبهة الشعبية، اتخذ شارون قتله ذريعة لمحاصرة مقرّ الرئيس الراحل ياسر عرفات في رام الله بما فيها الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية.

11. رفائيل إيتان: جنرال عسكري شهير، انضم للبالماخ، وحارب في المعارك الضارية داخل القدس وأصيب إصابات بالغة خلالها، والتحق في صفوف الخدمة العسكرية الدائمة في الجيش، ومنحته قيادة الأركان وساماً عسكرياً من وحدة المظليين، قاد وحدة عسكرية في العدوان الثلاثي على مصر، وأصيب بجروح بالغة خلال حرب 1967، وتولى قيادة كتيبة عسكرية خلال حرب 1973 على الجبهة مع سورية، وتقديراً لإنجازاته العسكرية رُقِّي لدرجة جنرال، وعُيِّنَ قائداً للواء الشمال في الجيش، ورئيس شعبة العمليات الحربية للجيش، ورئيساً لهيئة الأركان العامة؛ حيث شارك في التخطيط الفكري والفعلي للاعتداء العسكري على المفاعل الذري العراقي، وفي تخطيط الاجتياح على لبنان، أسهم في الإعلان عن البرنامج العسكري لإنتاج الأسلحة والمعدات الحربية.

أقام بعد إنهاء خدماته في الجيش حزب تسومت وتعني "مفترق" سنة 1983، وعُرف عنه لسانه البذيء واستخدامه ألفاظاً بالغة العنصرية، أشهرها: العرب صراصير سامة، وأثارت ضجة سياسية وإعلامية واجتماعية، توفي غرقاً سنة 2004.

12. شلومو غازيت (غزيت): اشترك في معارك حرب 1948 في صفوف البالماخ، ثم تولى بعض المناصب الإدارية في الجيش بعد تأسيسه، عُيِّن رئيساً لدائرة الأبحاث في قسم الاستخبارات في سنوات الستين، ثم منسقاً للعمليات في الأراضي المحتلة بعد احتلالها سنة 1967، ثم رئيساً لشعبة الاستخبارات، وعُيِّن بعد تسريحه من الجيش رئيساً لجامعة النقب، ثم مديراً للوكالة اليهودية، وكلّفه شمعون بيريز بمهام استشارية في التفاوض مع الفلسطينيين.

13. عامي أيالون: مواليد سنة 1945، تخرج من كلية المجتمع في جامعة بار ايلان، وأكمل دراسته في جامعة هارفارد في الإدارة العامة، خدم في البحرية الإسرائيلية في وحدة الكوماندوز، نال وسام البطولة تقديراً لامتيازه في غزو جزيرة غرين في تموز/ يوليو 1969، تولى عدة مناصب، منها: قيادة سفن عسكرية في البحر الأحمر خلال حرب أكتوبر، وقيادة الكوماندوز البحري، ونائب قائد البحرية، ورُقي إلى درجة جنرال في تموز/ يوليو 1992، وقائداً لسلاح البحرية حتى العام 1996، حينما عُيِّن رئيساً لجهاز الأمن العام "الشاباك"، خلفاً لكرمي غيلون المستقيل إثر اغتيال إسحق رابين، وبقي في رئاسة الشاباك حتى العام 2000. وهو أول رئيس شاباك كُشِف اسمه أمام

الجمهور إثر تكليفه بهذه المهمة. وضع في صيف 2003 بالاشتراك مع د. سري نسيبة، رئيس جامعة القدس، صيغة لحلّ القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي حملت اسميهما، انتخب عضواً للكنيست سنة 2006.

14. غابي أشكنازي: رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، انخرط في صفوف لواء جولاني، وشارك في معارك الجبهة الجنوبية خلال حرب أكتوبر، وشارك في عملية عنتيبي، وأصيب بجروح خلال مشاركته في عملية "الليطاني" عندما كان قائد كتيبة في لواء جولاني، ثمّ عُيِّن قائداً للواء، وضابطاً لقسم العمليات في قيادة المنطقة الشمالية. ثمّ انتقل إلى سلاح المدرعات حيث عُيِّن قائداً لفرقة احتياط في المنطقة الشمالية، وقائداً لوحدة الارتباط في لبنان، ثمّ رئيساً لقسم العمليات في هيئة الأركان العامة، فمساعداً لرئيس قسم الأركان في الأركان العامة، وقائداً للمنطقة الشمالية، ونائباً لرئيس هيئة الأركان. وبعد إنهاء خدماته العسكرية برتبة ميجر جنرال، عُيِّن مديراً عاماً لوزارة الدفاع، وفي أوائل 2007 عُيِّن رئيس أركان الجيش ورُقيِّ إلى رتبة جنرال.

15. موشيه أرنس: من مواليد 1925، حصل على شهادة الماجستير من المعهد التكنولوجي في كاليفورنيا، والتحق بمشروع تطوير محركات الطائرات النفاثة، والتحق بمعهد الهندسة التطبيقية "التخنيون" بحيفا في هندسة الطيران، ومُنِح درجة الأستاذية، وعُيِّن نائباً لمدير عام الصناعات الجوية، وكان له إسهام في تصنيع طائرة "العرابا" ونال مقابلها جائزة أمن "إسرائيل"، نشر مقالات في مجالات أكاديمية حول ميكانيكية الدفع والطيران. انضم للعمل السياسي ضمن حركة حيروت، وانتخب للكنيست متصدراً قائمة الليكود، وأشغل منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن، عُيِّن سفيراً في الولايات المتحدة، وتولى وزارة الدفاع بعد استقالة شارون، ثمّ أصبح وزيراً للخارجية، ويعرف عنه معارضته لاتفاقيات كامب ديفيد، ثمّ أعلن انسحابه من الكنيست واعتزاله العمل السياسي.

16. موشيه ديان: تمّ تجنيده في وحدات الهاغاناه في مهمة تدريب أبناء الكيبوتسات، وشارك في مفاوضات الهدنة في رودوس، وعُيِّن قائداً للواء الجنوب في الجيش ثم قائداً للواء الشمال، وعُيِّن رئيساً للأركان العامة، تولى خلالها العملية العسكرية لاحتلال سيناء. وبعد أن أنهى الخدمة في الجيش تعلم المحاماة، ودخل الكنيست في

قائمة ماباي، وتولى وزارة الزراعة، وكان من مؤسسي حزب رافي Rafi بالاشتراك مع بن جوريون، وتولى وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها ليفي أشكول؛ حيث أدار العمليات العسكرية على جبهات القتال كافة. نادى بفتح الجسور مع الأردن، ومَنْحِ مزيد من الإدارة الذاتية للفلسطينيين في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية للتخفيف من الاحتكاك مع الجنود الإسرائيليين، واعتبر بطلاً قومياً في الأوساط العامة والرسمية الإسرائيلية إلى أن وقعت حرب أكتوبر، حيث تولى وزارة الدفاع ولم يتمكن من مواجهة الهجومين المصري والسوري بسرعة، كما توقع الكثير من الإسرائيليين. ودخل الكنيست ضمن قائمة حزب العمل إلا أنه فاجأ السياسيين والعامة الإسرائيليين عندما انسحب من حزبه، وأنشأ حزباً مستقلاً، ودخل في الائتلاف الحكومي مع الليكود برئاسة مناحيم بيجن. كان له إسهام في تحضير اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، وتوفي سنة 1981.

17. موشيه كابلينسكي: النائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة في الجيش، من مواليد سنة 1957، درس في جامعة بار إيلان، ونال اللقب الثاني في إدارة الأعمال التطبيقية من جامعة تل أبيب، ومن المناصب التي تولاها: قائد كتيبة جدعون، قائد القطاع الشرقي على الحدود اللبنانية، قائد لواء جولاني، السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، قائد لواء المركز في الجيش، ذُكر اسمه كمرشح لرئاسة هيئة الأركان خلفاً لدان حالوتس المستقيل، إلا أنه لم يحظَ به لإسهامه في الفشل العسكري الذي مني به الجيش في الحرب على لبنان.

18. موشيه يعلون: رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الـ 17، درس العلوم السياسية في جامعة حيفا، وتولى بعض المناصب القيادية في الجيش، كقائد فرقة في الضفة الغربية المحتلة، ورئيساً لقسم الاستخبارات العسكرية، وقائداً للواء المركز العام، ثم نائباً لرئيس الأركان العامة، ويعرف بمواقفه المتطرفة تجاه الفلسطينيين، حيث صرح مباشرة بعد تعيينه رئيساً لهيئة الأركان أن الفلسطينيين سرطان ويجب استئصاله، وأنهى ولايته العسكرية في 2006.

19. يوفال ديسكين: رئيس الشاباك الجديد، تولى سابقاً منصب نائب رئيس الشاباك، ويُعدّ "مهندس" عمليات التصفية التي قامت بها الدولة العبرية ضدّ قادة حركات المقاومة وكوادرها، وأخذ على عاتقه تنسيق عمليات التصفية، وهو الذي حول

المعلومات الاستخبارية المتوفرة لديه عن المقاومين إلى قذائف وصواريخ تغتالهم في أثناء استقلالهم سياراتهم أو وجودهم في مكاتبهم ومنازلهم، ونجح في إقناع المستوى السياسي برفع مستوى عمليات الاغتيالات، لتطال في البداية القيادات السياسية لحركات المقاومة، وبعد ذلك طالت القيادات والمرجعيات الروحية.

الرتب العسكرية للضباط الإسرائيليين

الرتب المعادلة	الرتبة باللغة العبرية
لواء	راف ألوف
عميد	ألوف
عقيد	ألوف مشنه
مقدم	سغان ألوف
رائد	راف سيرين
نقيب	سيرين
ملازم أول	سيغن
ملازم	سيغن مشنه

جدول توضيحي برؤساء جهاز الموساد منذ تأسيسه

الرقم	رئيس الجهاز	الفترة الزمنية
1	روبين شيلوح	1952-1951
2	ايسار هارئيل	1963-1952
3	مائير عميت	1968-1963
4	تسفي زامير	1974-1968
5	إسحق حوفي	1982-1974
6	ناحوم ادموني	1989-1982
7	شبتاي شبيط	1996-1990
8	داني ياتوم	1998-1996
9	مائير داغان	2008-1998

رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي 1948-2008

الرقم	رئيس الأركان	الفترة الزمنية
1	يعقوب دوري	1949-1948
2	يغئال يادين	1952-1949
3	مردخاي مكليف	1953-1952
4	موشيه ديان	1958-1953
5	حاييم لاسكوف	1961-1958
6	تسفي تسور	1963-1961
7	إسحق رابين	1968-1964
8	حاييم بارليف	1972-1968
9	ديفيد إليعازر	1974-1972
10	مردخاي غور	1978-1974
11	رفائيل إيتان	1983-1978
12	موشيه ليفي	1987-1983
13	دان شومرون	1991-1987
14	إيهود باراك	1994-1991
15	أمنون شاحاك	1998-1994
16	شاؤول موفاز	2002-1998
17	موشيه يعلون	2006-2002
18	دان حالوتس	2007-2006
19	غابي أشكنازي	2007 - حتى الآن (2008)

جدول يوضح رؤساء شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي

الرقم	الاسم	الفترة الزمنية
1	يغئال يادين	1949-1948
2	مردخاي مكليف	1952-1949
3	موشيه ديان	1953-1952
4	يوسف افيدار	1955-1953
5	مائير عميت	1955
6	حاييم لاسكوف	1956-1955
7	مائير عميت	1958-1956
8	تسفي تسور	1958
9	مائير زروياع	1959-1958
10	إسحق رابين	1963-1959
11	حاييم بار ليف	1966-1963
12	عيزر وايزمن	1969-1966
13	ديفيد اليعازار	1971-1969
14	يسرائيل طال	1973-1971
15	رحبعام زئيفي	1974-1973
16	يتسحاق حوبي	1974
17	هرتسل شفير	1976-1974
18	يكوتئيل أدام	1977-1976
19	رفائيل ايتان	1978-1977
20	يكوتئيل أدام	1982-1978
21	موشيه ليفي	1983-1982
22	ديفيد عبري	1985-1983
23	دان شومرون	1986-1985
24	امير دروري	1987-1986

25	إيهود باراك	1991-1987
26	أمنون ليبكين شاحاك	1994-1991
27	ماتان فيلنائي	1997-1994
28	شاؤول موفاز	1998-1997
29	عوزي ديان	1999-1998
30	دان حالوتس	2000-1999
31	جيورا آيلاند	2001-2000
32	دان هريئيل	2003-2001
33	يسرائيل زيف	2005-2003
34	غادي ايزنكوت	2006-2005
35	تال روسو	2008-2006

جدول توضيحي برؤساء جهاز الشاباك منذ تأسيسه

الرقم	رئيس الجهاز	الفترة الزمنية
1	ايسار هرئيل	1952-1948
2	ايزي دوروت	1953-1952
3	عاموس منور	1963-1953
4	يوسف هرملين	1974-1963
5	أبراهام اخيتوف	1981-1974
6	أبراهام شالوم	1986-1981
7	يوسف هرملين	1988-1986
8	يعقوب بيري	1995-1988
9	كارمي جيلون	1996-1995
10	عامي أيالون	2000-1996
11	آفي ديختر	2005-2000
12	يوفال ديسكن	2005 - **الآن** (2008)

رؤساء شعبة الاستخبارات العسكرية منذ تأسيسها

الرقم	رئيس الجهاز	الفترة الزمنية
1	ايسار بئيري	1949-1948
2	حاييم هرتسوغ	1950-1949
3	بنيامين جيبلي	1955-1950
4	يهوشافاط هركابي	1959-1955
5	حاييم هرتسوغ - ولاية ثانية	1962-1959
6	مائير عميت	1964-1962
7	اهارون ياريف	1972-1964
8	إلياهو زعيرا	1974-1972
9	شلومو غازيت	1978-1974
10	يهوشواع ساغي	1983-1978
11	إيهود باراك	1985-1983
12	أمنون ليبكين - شاحاك	1991-1985
13	أوري ساغي	1995-1991
14	موشيه يعلون	1998-1995
15	عاموس مالكا	2001-1998
16	اهارون زئيف فركش	2006-2001
17	عاموس يادلين	2006 - الآن (2008)

الوضع العام للفرد في فترة الانتفاضة (بالنسبة المئوية)

	2002	2003
راضون عن الحياة	82.9	81
يُقدرون أن تكون حياتهم أفضل	53.2	52
رضا عن الوضع الاقتصادي	48	48
يُقدرون أن وضعهم الاقتصادي سيكون أفضل	39.5	39

جدول يوضح موازين القوى السائدة بين دول المنطقة و"إسرائيل"

في الفترة 1999-2000، حسب جامعة أوكسفورد[1]

	تركيا	"إسرائيل"	مصر	إيران	سورية	العراق
عدد السكان (بالمليون)	65.6	5.7	67.3	65	16.5	22
إجمالي الإنتاج القومي (بالمليارات)	425	101.9	188	339.7	41.7	52.3
إجمالي الإنتاج القومي للفرد الواحد (بالدولار)	6,600	18,100	2,850	5,000	2,500	2,400
النفقات الدفاعية (بالمليارات)	8.4	11.3	2.8	5.8	2.7	1.3
طائرات مقاتلة	440	460	583	304	589	310
دبابات	4,205	3,800	3,595	1,345	4,650	2,200
الأمية (في المائة بالنسبة لعدد السكان)	82.3	95	51.4	72.1	70.8	58
نسبة السكان مع هواتف	28.2	45.6	4.7	12	3.1	2.9
استهلاك الكهرباء للفرد الواحد (بالكيلواط)	1,389	4,864	684	1,223	877	1,254

[1] الميزان العسكري: 1999-2000، جامعة أوكسفورد، لندن، 1999.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2007 (بالمليون دولار)[2]

السنة	1978-1949	1988-1979	1998-1989	2007-1999	2007-1949
المساعدات العسكرية	7,912.5	17,922.6	17,992.3	21,028.5	64,855.9
المساعدات الاقتصادية	3,310.7	11,083.4	12,644.8	5,374.6	32,413.5
المجموع	**11,223.2**	**29,006**	**30,637.1**	**26,403.1**	**97,269.4**

الحالة النفسية للإسرائيليين خلال الانتفاضة

حسب استطلاعات معهد داحاف بين عامي 2001-2004 (بالنسبة المئوية)

التاريخ	سيء	سيء جداً	جيد جداً	جيد
2001/6/1	33	31	19	16
2001/10/12	26	29	12	33
2001/12/7	22	30	37	11
2002/3/25	30	34	10	16
2002/8/9	28	30	14	27
2003/9/3	9	13	15	62
2004/9/15	26	26	20	53

[2] See: Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report For Congress, 2/1/2008, in: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

زيارات الإسرائيليين لدور السينما

الفترة	2001	2002	2003	2004
كانون الثاني/ يناير	842	828	745	773
شباط/ فبراير	718	738	630	648
آذار/ مارس	918	759	736	721
نيسان/ أبريل	1,023	601	887	733
أيار/ مايو	659	528	648	706
حزيران/ يونيو	686	537	702	718
تموز/ يوليو	1,012	1,034	1,040	1,319
آب/ أغسطس	1,331	1,160	1,138	1,188
أيلول/ سبتمبر	705	659	511	565
تشرين الأول/ أكتوبر	807	581	750	931
تشرين الثاني/ نوفمبر	707	743	791	--
كانون الأول/ ديسمبر	1,317	1,053	916	--
المجموع السنوي	**10,725**	**9,221**	**9,494**	**8,302**
المتوسط الشهري	**894**	**768**	**791**	**830**

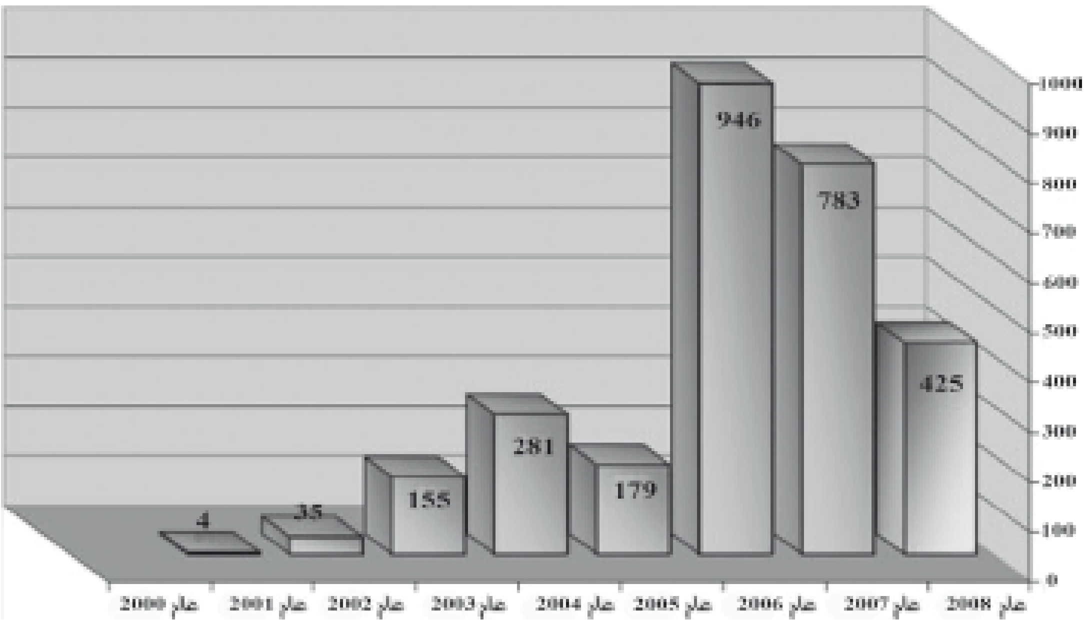
مبيتات الإسرائيليين في الفنادق (بالآلاف)

الفترة	2002	2003	2004
كانون الثاني/ يناير	727	761	865
شباط/ فبراير	793	636	869
آذار/ مارس	947	559	901
نيسان/ أبريل	697	979	1,204
أيار/ مايو	944	969	1,094
حزيران/ يونيو	1,024	1,140	1,216
تموز/ يوليو	1,387	1,442	1,440
آب/ أغسطس	1,635	1,792	1,664
أيلول/ سبتمبر	938	956	997
تشرين الأول/ أكتوبر	1,015	1,172	1,131
تشرين الثاني/ نوفمبر	905	1,002	874
كانون الأول/ ديسمبر	960	1,066	890
المجموع العام	**11,977**	**12,479**	**13,145**
المتوسط شهرياً	**998**	**1,039**	**1,095**

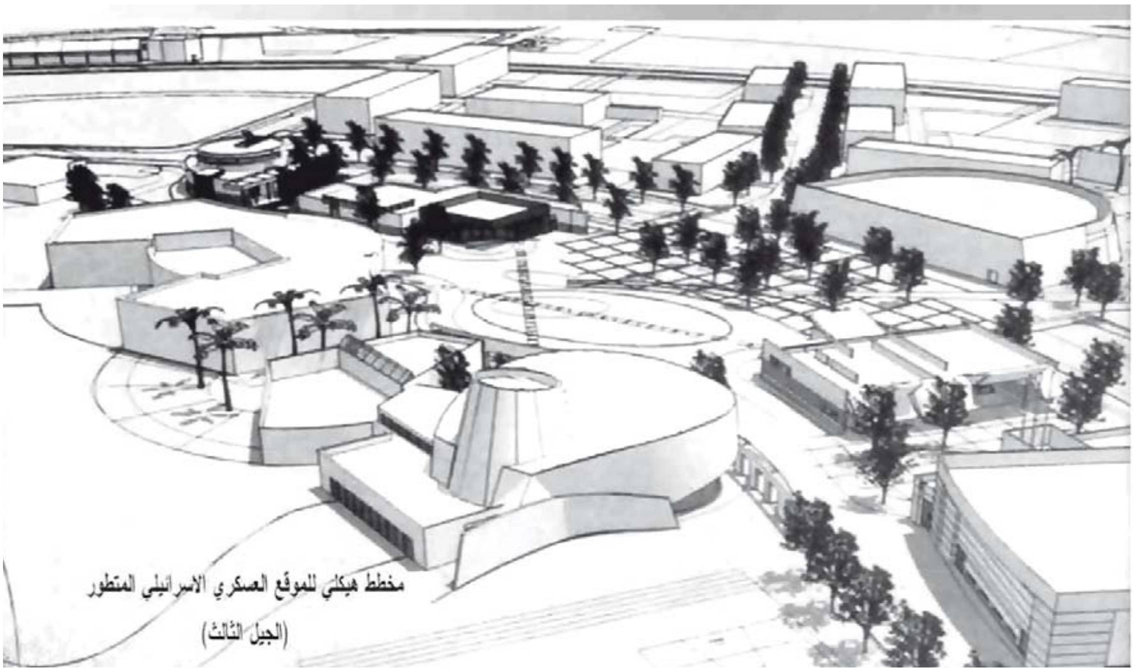
التصور العسكري الإسرائيلي للمدى الذي قد تصله صواريخ المقاومة الفلسطينية



جدول توضيحي يبين عدد صواريخ القسام الملقاة على البلدات الإسرائيلية



مخطط هيكلي للموقع العسكري الإسرائيلي المتطور

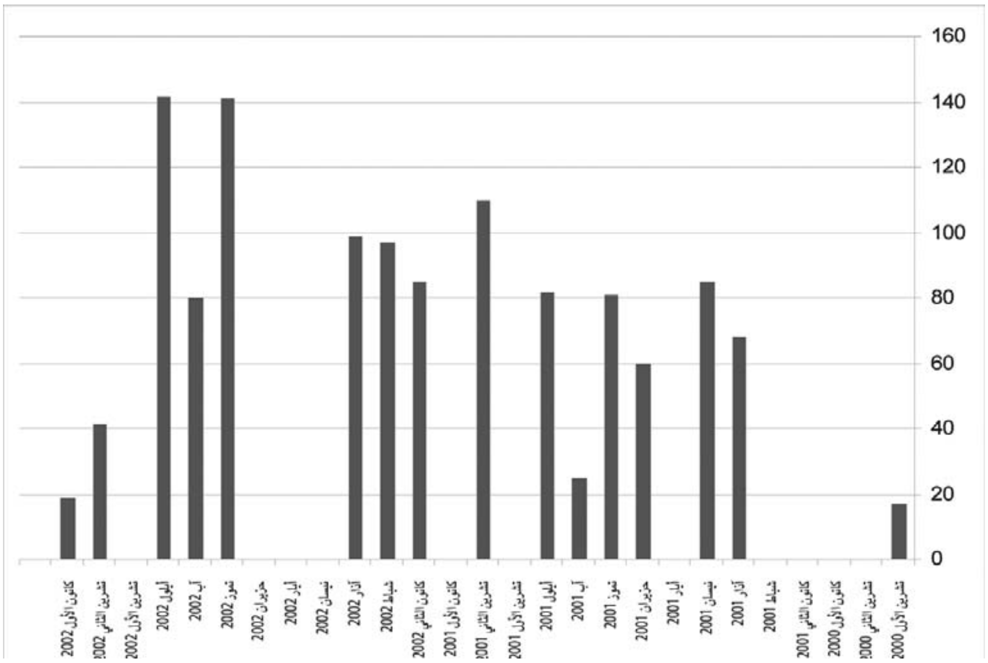


متوسط السرقات من معسكرات الجيش الإسرائيلي

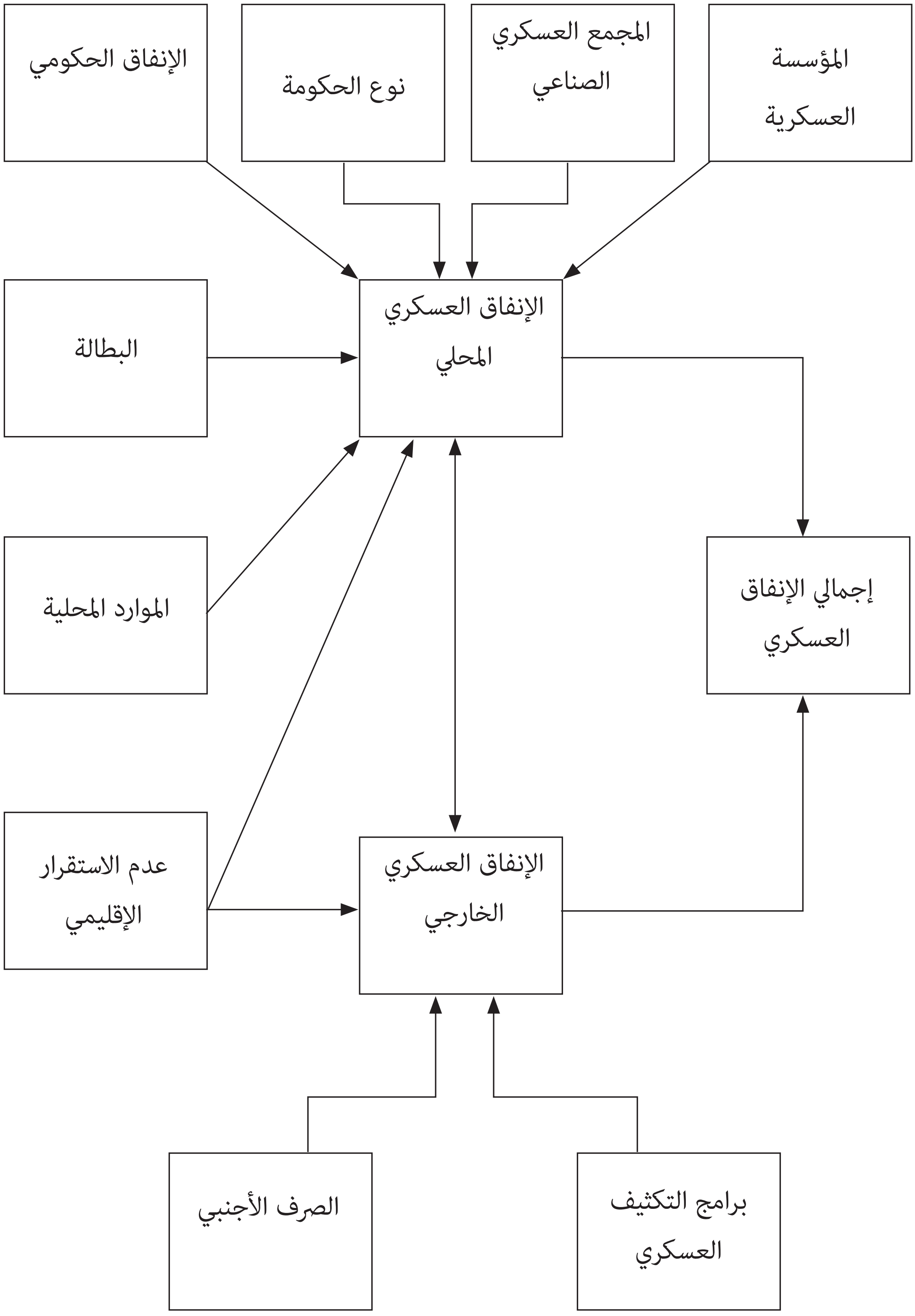


معدل الأحكام بالسجن (باليوم) على رافضي الخدمة

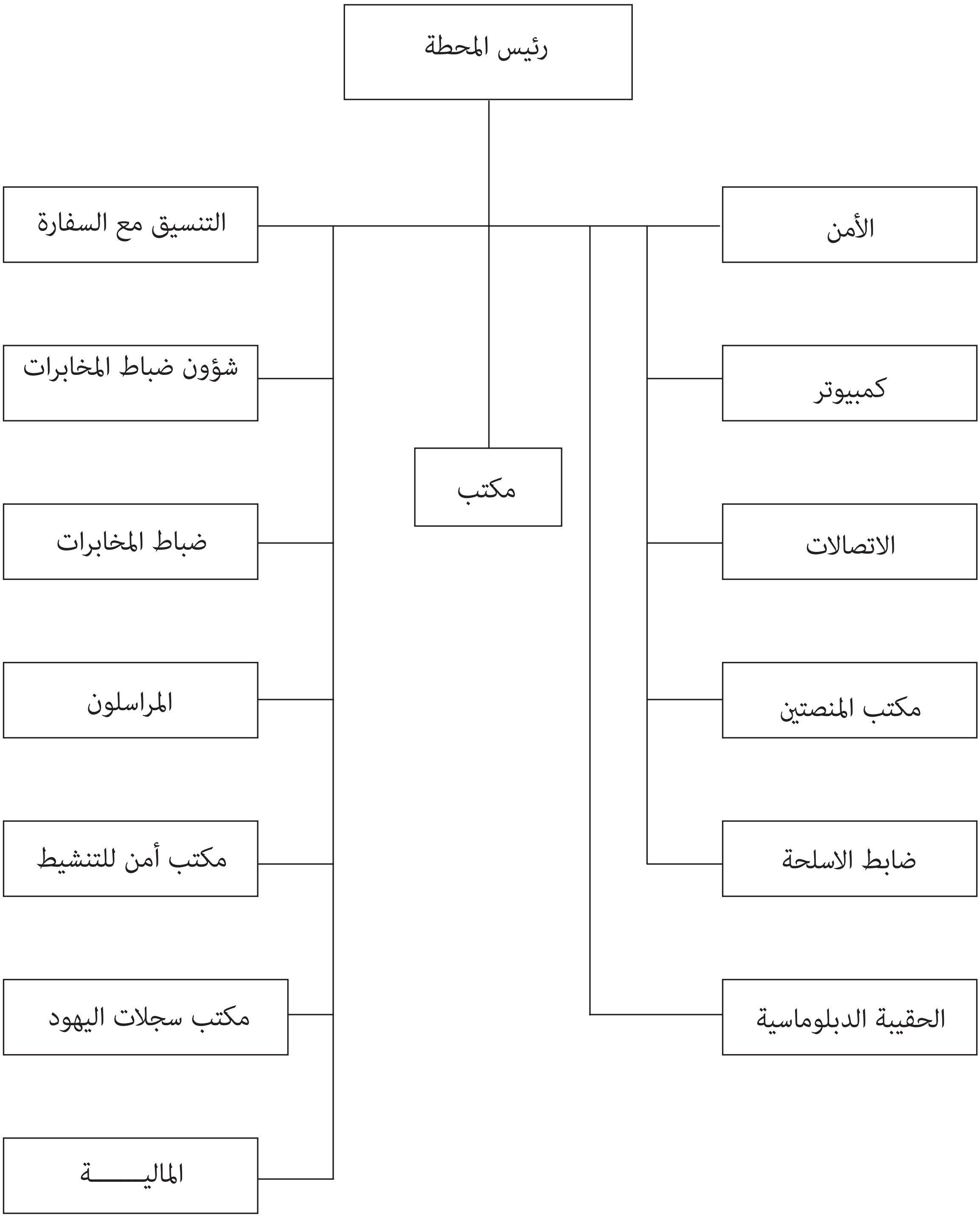
في الفترة 2000-2002

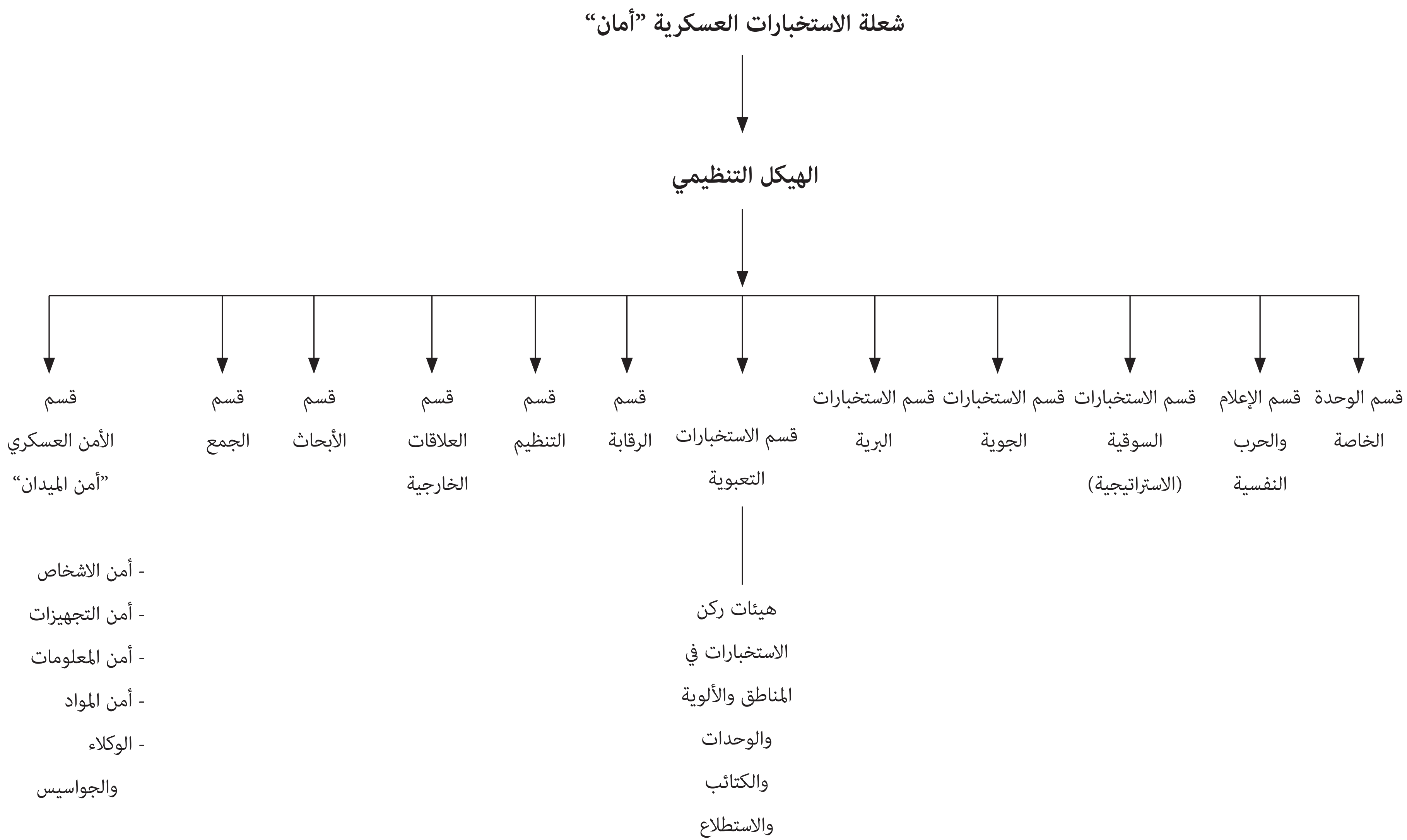


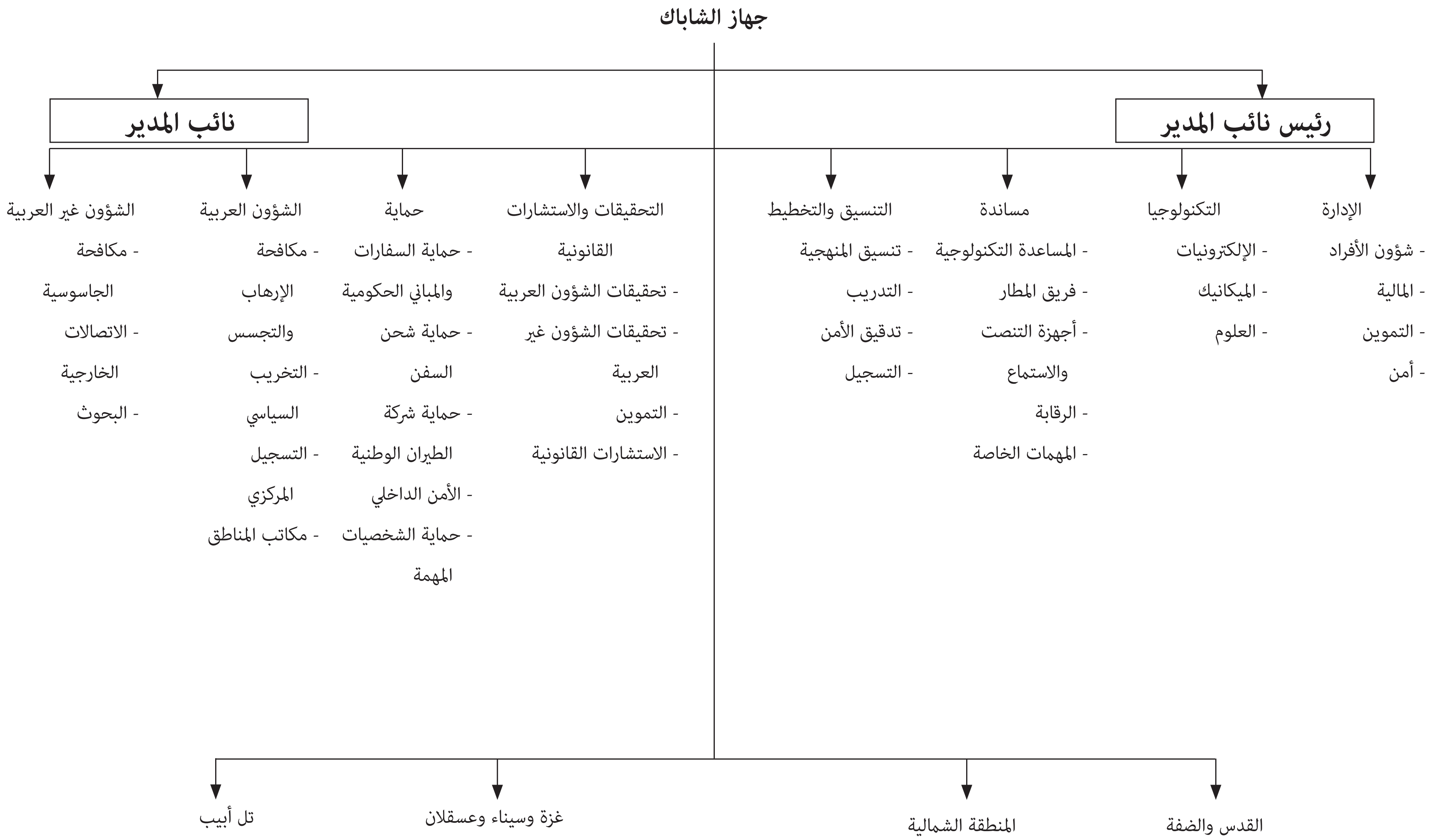
شكل توضيحي للعوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي



هيكلية جهاز الموساد خارج "إسرائيل"




شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"
الهيكل التنظيمي
قسم الوحدة الخاصة
قسم الإعلام والحرب النفسية
قسم الاستخبارات السوقية (الاستراتيجية)
قسم الاستخبارات الجوية
قسم الاستخبارات البرية
قسم الاستخبارات التعبوية
هيئات ركن الاستخبارات في المناطق والألوية والوحدات والكتائب والاستطلاع
قسم الرقابة
قسم التنظيم
قسم العلاقات الخارجية
قسم الأبحاث
قسم الجمع
قسم الأمن العسكري "أمن الميدان"
- أمن الاشخاص
- أمن التجهيزات
- أمن المعلومات
- أمن المواد
- الوكلاء والجواسيس


جهاز الشاباك
رئيس نائب المدير
نائب المدير
الإدارة
- شؤون الأفراد
- المالية
- التموين
- أمن
التكنولوجيا
- الإلكترونيات
- الميكانيك
- العلوم
مساندة
- المساعدة التكنولوجية
- فريق المطار
- أجهزة التنصت والاستماع
- الرقابة
- المهمات الخاصة
التنسيق والتخطيط
- تنسيق المنهجية
- التدريب
- تدقيق الأمن
- التسجيل
التحقيقات والاستشارات القانونية
- تحقيقات الشؤون العربية
- تحقيقات الشؤون غير العربية
- التموين
- الاستشارات القانونية
حماية
- حماية السفارات والمباني الحكومية
- حماية شحن السفن
- حماية شركة الطيران الوطنية
- الأمن الداخلي
- حماية الشخصيات المهمة
الشؤون العربية
- مكافحة الإرهاب والتجسس
- التخريب السياسي
- التسجيل المركزي
- مكاتب المناطق
الشؤون غير العربية
- مكافحة الجاسوسية
- الاتصالات الخارجية
- البحوث
القدس والضفة
المنطقة الشمالية
غزة وسيناء وعسقلان
تل أبيب

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العبرية:

1. أراد، عوزي، **ميزان المناعة والأمن القومي**، تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2001.
2. أفيف، أفيفا، **المجتمع الإسرائيلي**، ترجمة محمد صالح، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 1998.
3. ألدار، عكيفا وآخرون، **التزييف كأداة استخبارية: الانتفاضة، العملية السلمية، التقديرات العسكرية الإسرائيلية**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2004.
4. إلران، مائير وآخرون، **انعكاسات استراتيجية للانفصال على المجتمع الإسرائيلي**، ترجمة مركز مدار، تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2005.
5. ألموغ، دورون، استراتيجية الردع الإسرائيلية كنموذج للردع المتراكم، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1997.
6. أميتال، يورام، **سلام مكسور: إسرائيل الفلسطينيون والشرق الأوسط**، القدس: منشورات الكرمل، 2004.
7. أور بار، يوسي، **خمسون عاماً للردع... دروس الماضي وتوصيات المستقبل**، تل أبيب: معرخوت، 1999.
8. أورن، رام، **قصة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش: الحب والألم، اليأس والخلاص**، تل أبيب: دار كيشت، تشرين الأول/ أكتوبر 2006.
9. آيلاند، جيورا، استعداد الجيش في ضوء التحولات الاستراتيجية، ترجمة مركز خدمة المتابعات الصحفية، تشرين الأول/ أكتوبر 2004.
10. بار، ميخا، **خطوط حمراء في استراتيجية الردع الإسرائيلية**، تل أبيب: دار معرخوت، 1990.
11. باراك، إيهود، الانسحاب من لبنان كمحك للعلاقات بين المستويين، تل أبيب، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2002.

12. بار-تال، دانيئيل ويعقوبسون، دان، مركبات النظرة الأمنية لدى الإسرائيليين: تحليل نفسي، جامعة تل أبيب ومركز أبحاث السلام، 1996.

13. بن جوريون، ديفيد، **الجيش والأمن**، تل أبيب: دار معرخوت، 1955.

14. بيرت، روني، حرب لبنان: **هل ثمة من يفهم المنطق البري؟**، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2007.

15. بيري، يعقوب، **القادم لقتلك: اسبقه واقتله**، تل أبيب: دار كيشت، 1999.

16. بيري، يورام، **تأثير الانتفاضة على الجيش الإسرائيلي**، تل أبيب: دار الكيبوتس الموحد، 1990.

17. تيره، رون، بلورة السياسة الإسرائيلية نحو سورية، تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2000.

18. حوشين، جدعون وآخرون، "الجيش الإسرائيلي... اتجاهات للتجدد والتعاظم،" مؤتمر هرتسليا السابع، ميزان المناعة والأمن القومي، 2007.

19. دانيال، مامن، **الوظيفة الثانية لكبار الضباط والنخبة المدنية في إسرائيل**، القدس: الجامعة العبرية، 1989.

20. ديان، عوزي، الموجود والمنشود في العلاقات بين المستويين، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2006.

21. راينهارت، تانيا، **أكاذيب عن السلام: حرب باراك وشارون ضدّ الفلسطينيين**، تل أبيب: سفري تل أبيب، 2005.

22. روبنشتاين، داني، **عرفات**، تل أبيب: دار زمورا بيتان، 2001.

23. روتشيلد، داني، "الردع ومفهومه،" موقع مجلس السلام والأمن، 2006.

24. سبيرتسكي، شلومو، **ثمن الغطرسة**، تل أبيب: مابا، 2006.

25. ستراشنوف، أمنون، رقابة الجهاز القضائي على الجيش الإسرائيلي، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

26. سفيرسكي، شلومو وإتياس، إيتي وسفيرسكي، بربرة، قراءة في ميزانية إسرائيل لعام 2004، تل أبيب، مركز إدفا.

27. سوبلمان، دانيئيل، أدوات اللعب الجديدة: إسرائيل وحزب الله، مركز جافي

للدراسات الاستراتيجية، 2003.

28. سيجف، توم، **إسرائيل في العام 1967،** تل أبيب: دار كيتر، 2005.
29. شيلح، عوفر، **الصينية والمال: لماذا مطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي؟**، ترجمة عدنان أبو عامر، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2005.
30. شيلح، عوفر وآخرون، "علاقات المستوى المدني والعسكري في إسرائيل على خلفية مواجهات عسكرية،" تحرير رام إيرز، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2006.
31. عميحاي، عوديد وآخرون، **عشرة دروس مركزية من الحرب في لبنان، الفشل الإسرائيلي في لبنان،** تحرير أنطوان شلحت، رام الله: مركز مدار، 2006.
32. غازيت، شلومو، **كمائن مفاجئة،** دار زمورا بيتان، 1999.
33. غازيت، شلومو، **العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية،** تل أبيب: دار زمورا بيتان، 1985.
34. جال، رؤوبان، **الحرب السابعة: تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي،** تل أبيب: دار الكيبوتس الموحد، 1990.
35. غرار، كلوديا وفيرشوفيسكي، ميخائيل، **كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي ومكانتهم في النظام السياسي الإسرائيلي،** القدس: مركز المعلومات البديلة، 1985.
36. جيل، رؤبين، **حافزية الخدمة العسكرية،** تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، 2000.
37. فالد، عمانوئيل، **انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية،** ترجمة أحمد العجرمي، عمّان: دار الجليل للدراسات، 1992.
38. فريدمان، مناحيم، **الدين والدولة في إسرائيل،** حيفا: جامعة حيفا، 1990.
39. فلنسكي، عامي، **تجنيد المجموعات الضعيفة للجيش الإسرائيلي،** القدس: معهد أبحاث إسرائيل، 1986.
40. كوهين، ستيوارت أ.، العلاقات المتغيرة بين المجتمع والجيش في إسرائيل: الأبعاد الميدانية، مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، نيسان/ أبريل 2001.

41. كوهين، هليل، **العرب الجيدون: المخابرات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل**، تل أبيب: كيتر، 2006.
42. ميرتنباوم، دانا، "المرأة والصراع المسلح: وجهة نظر إسرائيلية،" تقرير مقدم من جمعية "امرأة لامرأة"، للمؤتمر التاسع والأربعين للجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة، شباط/ فبراير 2005.
43. ميزلس، عوفره، **الخدمة في الجيش**، زخرون يعقوب: معهد الأبحاث العسكرية، 1993.
44. ميلمان، يوسي ورافيف، دان، **أمراء الموساد**، ترجمة محمود برهوم وحزامة حبايب، تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، 1990.
45. ميلمان، يوسي وهابر، إيتان، **قضايا تجسس في دولة إسرائيل**، تل أبيب: سفريات حيمد، 2004.
46. هداري، يونا، التفكير الإسرائيلي بين عملية سيناء وحرب الغفران، تل أبيب، جامعة بار إيلان، 2002.
47. يعاري، أفيعيزر، **قراءة في أداء مجلس الأمن القومي**، تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 2004.
48. يونا، أمنون، **مهمات لا تترك أثراً: ستون عاماً من العمل الأمني المثير**، تل أبيب: وزارة الدفاع، 2006.

ثانياً: المراجع العربية:

49. آغا، حسين والخالدي، أحمد سامح وجعفر، قاسم، **إسرائيل والعقيدة العسكرية وشؤون التسلح**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.
50. أبو غدير، محمد، **الصراع الديني العلماني في الجيش الإسرائيلي**، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2000.
51. الأشقر، رياض، **قيادة الجيش الإسرائيلي 1960-1981**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.
52. حسين، جمال، **القوة العسكرية الإسرائيلية: الدور والتغير والخطر**

الاستراتيجي، القاهرة: روزاليوسف، 1988.

53. الدويك، عبد الغفار، **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب، 1996.

54. دياب، محمد، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية،" **دليل إسرائيل العام**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

55. السروجي، أحمد خدام، **صراع الاستخبارات العربية الإسرائيلية**، دمشق: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2005.

56. سعيد، محمد، **دوائر الأمن وعناصر القوة العسكرية الإسرائيلية**، القاهرة: مركز البحوث السياسية، 2002.

57. سويد، ياسين، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، **الموسوعة الفلسطينية**، بيروت، 1985.

58. شعبان، أحمد، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000**، القاهرة: دار سينا للنشر، 1993.

59. شوفاني، إلياس، **إسرائيل في خمسين عاماً**، دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002.

60. صبري، عبد الرحمن، أثر الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، 1983.

61. العسلي، بسام، **جيش العدوان الصهيوني**، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979.

62. عليوة، السيد، **قرار الحرب في السياسة الإسرائيلية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 1977.

63. كامل، عثمان، **الموساد الإسرائيلي والحرب السرية**، القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، 1992.

64. كبها، مصطفى، المشهد الاستراتيجي والعسكري، مركز مدار، 2005.

65. كداوي، طلال محمود، **الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965-1990**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

66. الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

67. محاميد، مسلم، "المقاومة الفلسطينية كاستراتيجية عسكرية،" **أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني**، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004.

68. المسلماني، أحمد، **المؤسسة العسكرية في إسرائيل**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 2001.

ثالثاً: المراجع الإنجليزية:

69. Allon, Yigal, *The Making of Israel's Army*, New York: Universe Books, 1970.

70. Ben Eliezer, Uri, *The Making Of Israeli Militarism*, Bloomington: Indiana University Press, 1998.

71. Ben-Meir, Yehuda, *Civil-Military Relations in Israel*, New York: Columbia University Press, 1995.

72. Doron, Gideon, "Israeli Intelligence: Tactics, Strategy and Prediction," *International Journal of Intelligence and Counterintelligence*, vol. 2, 1988.

73. Feldman, Shai and Levitte, Ariel, Arms Control and the New Middle East Security Environment, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv, 1994.

74. Handel, Michel, The Development Of The Israeli Political Military Doctrine, Center For International Affairs, Harvard University, 1972.

75. Luttwak, Edward and Horowitz, Dan, *The Israeli Army*, California: Allen Lane Books, 1975.

76. McDowell, David, Palestine and Israel: *The Uprising and Beyond*, London: Tauris Company, 1989.

77. Opall-Rome, Barbara, "Israeli Gunship Crews Train for Assassination Missions," Defense News newspaper, London, December 2001.

78. Perlmutter, Amos, *Military and Politics in Israel*: *Nation-Building and Role Experience*, London: Frank Cass, 1969.

79. Reich, Bernard and Kieval, Gershon, *Israeli National Security Policy*, New York: Greenwood Press, 1988.

80. Reiser, Stewart, *The Israeli Army Industry*, N.Y. and London: Holmes and Meier, 1989.

81. Schiff, Zeef, *A History of the Israeli Army*: *1874 to the Present*, London: Sedgwick and Jackson, 1987.

82. Tal, Israel, *National Security*: *The Israeli Experience*, Connecticut: Praeger, 2000.

83. Tamarin, Georges R., *The Israeli Dilemma*: *Essays on a Warfare State*, Rotterdam: Rotterdam University Press, 1973.

رابعاً: الدوريات:

1. الدوريات العبرية:

84. أوبالاس، إدغار، "الضابط في المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 42، تشرين الأول/ أكتوبر 1992.

85. أوفير، نوعام، "معيقات القوة الجوية،" مجلة **تقدير استراتيجي**، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، آب/ أغسطس 2006.

86. بن يشاي، رون، مجلة **بوليتيكا**، تل أبيب، ع 44، آذار/ مارس 1992.

87. بيرفين، ديفيد، "الأسلحة النووية والسلام العربي الإسرائيلي،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 120، نيسان/ أبريل 1995.

88. بيري، يورام، "العلاقات الحزبية العسكرية في مجتمع تعددي،" موشيه ليساك، محرر، المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته الدفاعية، الآثار الاجتماعية والسياسية لصراع

عنيف ممتد، مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 21-22 ، تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

89. جريدة **معاريف**، أعداد مختلفة.

90. جريدة **هآرتس**، أعداد مختلفة.

91. جريدة **يديعوت أحرونوت**، أعداد مختلفة.

92. حالوتس، دان، التهديدات المحدقة بإسرائيل في القرن الـ 21، **نشرة القدس الموجزة**، مركز القدس للشؤون العامة، ج 3، ع 16، 2004/2/3.

93. دوتي، ألان وجاورك، ميشيل، "الانتفاضة تكشف الفجوة،" مجلة **الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، جامعة بار إيلان، ج 5، ع 3، أيلول/ سبتمبر 2001.

94. رودمان، ديفيد، "حول النظرية الأمنية الإسرائيلية،" مجلة **مركز التخطيط**، ع 3-4، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2001.

95. رودمان، ديفيد، "مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي: نظرة تمهيدية،" مجلة **الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، ج 5، ع 3، أيلول/ سبتمبر 2001.

96. سبيرسكي، شلومو، كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي، 2005/12/5.

97. شافير، يفتاح، "السلاح الصاروخي وجدوى تطوير وسائل اعتراضية،" مجلة **تقدير استراتيجي**، آب/ أغسطس 2006.

98. شتاينبرغ، جارلد، "الخطط الذرية للدول العربية والإسلامية: قدرات، استراتيجيات وأبعاد،" مجلة نتيف، مركز أريل للدراسات السياسية، ع 3، حزيران/ يونيو 2001.

99. عمور، مائير، الرفض الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل، قسم العلوم الاجتماعية بجامعة تورنتو، كندا، 2003.

100. عيرون، يائير، فكّ الارتباط والردع الإسرائيلي، مجلة **المستجد الاستراتيجي**، ج 8، ع 2، حزيران/ يونيو 2005.

101. غرينبرغ، ليف، "أربعون عاماً من السيطرة الاقتصادية والعسكرية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، مركز مدار، ع 26، 2007.

102. غلبر، يوآب، "الدولة الفلسطينية ونظرية إسرائيل الأمنية،" مجلة **نتيف**، ع 8، 1998.

103. غور، أبراهام، "السلطة الفلسطينية: منظمات مسلحة تحت غطاء أجهزة أمن،" مجلة **نتيف**، ع 2، آذار/ مارس 2004.

104. فرايمان، أمير، "برنامج إيران النووي من منظور إسرائيلي،" ترجمة وإعداد يحيى دبوق، مجلة **الوحدة الإسلامية،** بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

105. فلدمان، شاي، "الانتفاضة الثانية تقويم للوضع،" مجلة **تقدير استراتيجي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

106. كلاين، إسحق، "حرب إسرائيل ضدّ السلطة الفلسطينية: مصادر، أهداف سياسية، وسائل عملية،" مجلة نتيف، ع 3، حزيران/ يونيو 2001.

107. كوهين، ستيورات، "تبادل النقد على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي،" مجلة **الشرق الأوسط للشؤون الدولية،** ج 5، ع 4، كانون الأول/ ديسمبر 2001.

108. ليفران، أهارون، "أفول قوة الردع الإسرائيلية،" مجلة **نتيف**، آذار/ مارس 2001.

109. ليوننج، شون، "المساعدات الأمريكية لإسرائيل: دليل شامل،" مجلة **قضايا شرق أوسطية،** عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع 3-4، نيسان/ أبريل 1997.

110. مارتين، لينور، "معضلتا عرفات المزدوجتين: الخلافة والمسيرة السلمية،" مجلة **الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، ج 6، ع 1، آذار/ مارس 2002.

111. موفاز، شاؤول، "قوات الدفاع الإسرائيلية عام 2000،" مجلة **معرخوت**، أيار/ مايو 1999.

112. يعلون، موشيه، الجيش والروح الإسرائيلية، مجلة **تخيلات**، تل أبيب، وزارة الدفاع، صيف 2006.

2. الدوريات العربية:

113. أبو بكر، توفيق، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية 1956-1967،" مجلة **المصير الديمقراطي،** عمان، ع 1، كانون الأول/ ديسمبر 1980.

114. أبو عامر، عدنان، "التأثيرات العسكرية والأمنية لحرب إسرائيل على لبنان،" مجلة **باحث**، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2006.

115. الأزعر، محمد خالد، "العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 87، كانون الثاني/ يناير 1987.

116. الأزهري، محمد خالد، "المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 184، تموز/ يوليو 1988.

117. إسكندر، أمين، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ومفهوم السلام،" **مختارات إسرائيلية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 60، كانون الأول/ ديسمبر 1999.

118. إغبارية، مسعود، "الإسرائيليون وانتفاضة الأقصى،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 17-18، شتاء وربيع 2005.

119. بلقزيز، عبد الإله، "آثار الانتفاضة في الوضع الإسرائيلي وموجبات استمرارها،" مجلة **شؤون عربية**، ع 62، حزيران/ يونيو 1990.

120. ثابت، أحمد، "الأمن في الاستراتيجية الإسرائيلية،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 187، تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

121. جاد، عماد، "العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي،" مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 38، تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

122. الجالودي، جميل، "الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي،" مجلة **دراسات جامعة مؤتة**، ع 3، تموز/ يوليو 1993.

123. الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل: أرقام وأنواع الأسلحة والشركات، مجلة **فلسطين المسلمة**، كانون الأول/ ديسمبر 2006.

124. زيادة، محمد، "كيف استفاد العدو الصهيوني من الحرب الأمريكية على العراق: بناء جيش جديد... أقل عدداً... أكثر قدرة تكنولوجية،" مجلة البيان، لندن، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

125. سارة، فايز، "المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي،" مجلة **شؤون**

فلسطينية، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 223، تشرين الثاني/ نوفمبر 1991.

126. شلحت، أنطوان، ساسة إسرائيل أسرى العسكر، مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 23، 2006.

127. صادق، حاتم، "العسكريون في المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 15، كانون الثاني/ يناير 1969.

128. صالح، لطفي، "نظرية الأمن الإسرائيلية،" مجلة **شؤون دولية**، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، ع 5، 1999.

129. عبد الرحمن، محمد، "الانتفاضة أسقطت الخيار العسكري الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 202، كانون الثاني/ يناير 1990.

130. عبد السلام، محمد، "مكانة المؤسسة العسكرية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي،" مجلة **السياسة الدولية**، تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

131. العبد الله، هاني، "الانتفاضة تعمق المأزق الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 178، كانون الثاني/ يناير 1988.

132. عطايا، أمين، "الصناعة والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية في الأسلحة التقليدية،" مجلة **الأرض**، ع 1، كانون الثاني/ يناير 1992.

133. الغازي، يوسف، "الشبان اليهود رافضو الخدمة العسكرية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 5، شتاء 2002.

134. فتحي، ممدوح، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين السياسة والاحتراف،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 127، كانون الثاني/ يناير 1997.

135. القزاز، إياد، "الجيش والمجتمع في إسرائيل،" مجلة **شؤون فلسطينية**، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

136. كاخيا، إبراهيم، "الجديد في التسليح الإسرائيلي،" مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع 31، كانون الثاني/ يناير 1990.

137. الكيلاني، هيثم، الجديد في المذهب العسكري الإسرائيلي، دمشق، منشورات مجلة الفكر العسكري، 1981.

138. المجذوب، طه، "دلالات تطوير العقيدة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 136، نيسان/ أبريل 1999.

139. المحجوب، عبد الحليم، "أزمة الموساد الأبعاد المهنية والدلالات السياسية،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 133، تموز/ يوليو 1998.

140. محمود، أحمد إبراهيم، "الأمن في ظلّ التسوية: اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية،" مجلة **السياسة الدولية**، ع 119، كانون الثاني/ يناير 1995.

141. المسيري، عبد الوهاب، الكيبوتس والخدمة العسكرية، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، ع 6، آب/ أغسطس 1984.

142. مصطفى، مهند، "الردع الإسرائيلي والحرب على لبنان،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 23، 2006.

143. منصور، جوني، "أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في ميزان جنوده،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 20، خريف 2005.

144. نحاس، فادي، "الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، ع 23، 2006.

خامساً: الأيام الدراسية والندوات:

145. مؤتمر علمي بعنوان "وضع الأمة"، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب، 2005/5/29.

146. ندوة أمن إسرائيل في عصر السلام، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب.

147. ندوة مائة عام على الصهيونية، المعهد العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، أيار/ مايو 2000.

148. يوم دراسي بعنوان "حرب لبنان الثانية وما بعدها"، مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية، 2006/12/12.

149. يوم دراسي بعنوان "الدولة كعنصر في الاستراتيجيا"، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

150. يوم دراسي حول "تقرير فينوغراد... انعكاسات وأبعاد"، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، 2007/5/22.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

151. موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: www.acri.org.il

152. موقع خاص بجيش الاحتياط الإسرائيلي: www.miluim.co.il

153. موقع الرافضين للخدمة العسكرية: www.seruv.org.il

154. موقع منظمة المجتمع المدني في إسرائيل: www.newprofile.org

155. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.altawasul.co

المؤلف في سطور

عدنان عبد الرحمن أبو عامر

- يحضِّر للحصول على شهادة الدكتوراه حول التطور التاريخي للمقاومة الفلسطينية، من جامعة دمشق.
- يعمل محاضراً في قسم التاريخ في الجامعة الإسلامية بغزة، وباحثاً ومترجماً من اللغة العبرية وإليها، لدى عدد من مراكز الأبحاث.
- نشر عدداً من الكتب والدراسات حول قضايا ذات صلة بالصراع العربي الإسرائيلي، ومنها:

1. الإعلام الإسرائيلي وانتفاضة الأقصى.
2. الحركة الإسلامية في قطاع غزة 1967-1987.
3. الجذور التاريخية للصراع على المياه في فلسطين.
4. الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في قطاع غزة.
5. دور المقاومة في الانسحاب الإسرائيلي من غزة.
6. قراءات في الانتخابات البلدية.
7. الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين.
8. هل تراجع مشروع إسرائيل الكبرى؟.
9. حدث في مثل هذا اليوم في التاريخ الفلسطيني.

وترجم عدداً من الدراسات والكتب العبرية إلى اللغة العربية، ومنها:

1. المطلوب إحداث ثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي.
2. موسوعة ألف يهودي في التاريخ الحديث.
3. الكنيست: لجنة الخارجية والأمن، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية.

- شارك في مؤتمرات علمية في فلسطين وخارجها، وقدم أوراق عمل وأبحاثاً سياسية وتاريخية.

Breaches in the Wall of the Israeli Army

‘Adnan Abu ‘Amer

ثغرات

في جدار الجيش الإسرائيلي

عدنان أبو عامر

هذا الكتاب

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أبرز العيوب والتحديات، الداخلية والخارجية، التي يتعرض لها الجيش الإسرائيلي، في ظلّ الأحاديث المتكررة في دوائر صنع القرار العسكري الإسرائيلي حول غياب أنموذج "جيش الشعب" الذي تغنى به كبار قادة الدولة العبرية.

كما تتناول الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي، والتي كان آخرها في حرب تموز/يوليو 2006، وتسعى للإحاطة بمختلف الجوانب التسليحية، والبنيوية، والهيكلية، للجيش الإسرائيلي، مستعينةً في ذلك بالأرقام والجداول الإحصائية، التي تعين في التعرف على أبرز نقاط القوة وجوانب الضعف لديه.

وتُظهر الدراسة صورة مغايرة للجيش الإسرائيلي، بعكس الصورة النمطية التي رسمتها وسائل الإعلام، والتي تحيطه بهالة مفتعلة. وقد استخدمت الكثير من المصادر العبرية، وقدّمت معلومات مهمة وجديدة، لا غنى عنها للمهتمين بالدراسات والشؤون الإسرائيلية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت